



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان  
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com  
WWW. **Ghaemiyeh** .org  
WWW. **Ghaemiyeh** .net  
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

الانوار الحيرية

و الاقمار البصرية الاتممية

قاليف:

الشيخ يوسف بن احمد البحراني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الانوار الحيريه و الاقمار البدرية الاحمدية

كاتب:

يوسف بحراني

نشرت في الطباعة:

مجهول ( بي جا ، بي نا )

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	..... الفهرس
٨	..... الإتيار الجبريه و الإقمار البدرية الاحمديه
٨	..... اشارة
٨	..... اشارة
٨	..... مقدمه
٨	..... [مسائل فقهيه]
٨	..... المسأله الأولى: فيما يجرى على الإنسان من المصائب و التواب و الرزايا و البلايا
٩	..... المسأله الثانيه: فيمن يشهد باطلاً أو يقتل نفساً أو يجنى على ولده في حاله الغضب الشديد هل يأثم في ذلك و يستحق النار و غضب الجبار أم لا يأثم
١١	..... المسأله الثالثه: فيمن يدعو على أعداء الدين و زوال ملكهم و خراب ديارهم و قلع آثارهم حتّى لا يبقى لهم ملك كبير و لا صغير و يكون لنا في ذلك الفرج و القرب من ظهور صاحب، هل يجوز له ذلك أم لا يجوز
١٥	..... المسأله الرابعه: مسأله في الطهاره الماء القليل المتنجس الغير متغير إذا أدخل في ماء البئر
١٦	..... المسأله الخامسه: في الطهاره إذا أصابت اليد دهنًا متنجسًا أو دسومه كذلك من لحم متنجس أو غيره هل تطهر بالغسل من الإبريق مع بقاء الأثر أم لا
١٦	..... المسأله السادسه: مسأله في الغسل من الجنابه و غيرها
١٧	..... المسأله السابعه: من بنى بيتاً من قصب أو طين إغاره في غير ملكه أو في أرض وقف أو بنى في أرض مستأجره و استوطنه هل يكون ذلك من فواطع السفر؟
١٨	..... المسأله الثامنه: فيمن استقرّ عليه الحج و مات و لم يحج هل يستتاب عنه؟
١٨	..... المسأله التاسعه: مسأله الذبايح التي توجد في أيدي فشايق الشيعه
٢١	..... المسأله العاشره: في هذا الطائر الذي يسكن بيوت بلد الحسين (عليه السلام) يسمى القلق
٢٢	..... المسأله الحاديه عشره: في الغراب الأسود الذي يأكل الزرع الذي يسمى زاعاً هل هو حلال أم لا؟
٢٥	..... المسأله الثانيه عشره: في الزهر و هو نوع من أنواع السمّ يصاد به السمك؟
٢٧	..... المسأله الثالثه عشره قال سلّمه الله تعالى في أخت الأخ من الرضاع هل يحلّ لأخ أخيها من الرضاع أن يتكحها أم لا
٢٨	..... المسأله الرابعه عشره قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في رجل له زوجتان كبيرتان و أرضعتا زوجته الصغيره
٢٩	..... المسأله الخامسه عشره قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا فيمن وقف ملكاً على أولاده الذكور دون الإناث
٣٠	..... المسأله السادسه عشره قال سلّمه الله تعالى: ما يقول شيخنا في النبات و الشّكر المعترضين من السّكر
٣١	..... المسأله السابعه عشره قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في الجلود التي يجلبونها الكفّار من بلد إلى بلد
٣٢	..... المسأله الثامنه عشره قال سلّمه الله: ما قول شيخنا في هذا الحديث ما ثبت إيمان في قلب هوزى و لا حوزى
٣٣	..... المسأله التاسعه عشره قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في الحضه التي يأخذها الجائر من حاصل الأرض المملوكه
٣٥	..... المسأله العشرون قال سلّمه الله: لو غضب خشب و وضع في سفينه و اشتبه علينا بالخشب الحلال
٣٦	..... المسأله الحادى و العشرون قال سلّمه الله تعالى: لو ركبنا في سفينه و غضب صاحبها ملايحها لجزها
٣٦	..... المسأله الثانيه و العشرون قال سلّمه الله تعالى: ما تقول شيخنا في الجسر الذي ينصب على طريق المسلمين
٣٧	..... المسأله الثالثه و العشرون قال سلّمه الله تعالى: مسأله في السّيّار الذي يؤخذ من التجار و المسافرين من الزائرين
٣٨	..... المسأله الرابعه و العشرون قال سلّمه الله تعالى: مسأله عن التحتك و ما كيفيته
٤١	..... [المسأله الخامسه و العشرون و فيها ثلاث مسائل فقهيه متنوعه]
٤١	..... اشارة
٤١	..... الاولي: في الحصرم
٤٢	..... الثانيه: في الزبيب
٤٢	..... الثالثه: في نجاسه العصير العنبي
٤٤	..... المسأله السادسه و العشرون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في إباحه مال الكتابيين المظاهرين بالمناكير
٤٦	..... المسأله السابعه و العشرون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في السامره و الصابنين هل هما من الحريين أم من الكتابيين
٤٧	..... المسأله الثامنه و العشرون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في مال الطفل إذا كان عليه وصى من قبل مورثه أما انه أو جدّه لها أو من بقرته أقرابها هل لأبيه انتزاع ذلك المال الموروث من يد الوصى و إن كان فاسقاً أو غير ملئ
٤٩	..... المسأله التاسعه و العشرون قال سلّمه الله تعالى: ما تقول فيما ورد من الروايات الوارده في النهي عن حمل الحديد في الصلاه عدا مفتاح القفل
٥٠	..... المسأله الثلاثون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في المال المغصوب لو أخذه من يعلم بغصبيته بعوض من العاصب و قال له: خذ هذا حلال لك من مالي و أنا أخذ هذا المغصوب هل يكون ذلك العوض حلالاً على العاصب أم لا

- المسألة الحادية والثلاثون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في الكراهه الواردة في حمل السفر التي فيها اللحم والحلوات هل هي عائه لكل الزائرين من قريب وبعيد لعموم الحديث أو مختصه بالقربيين..... ٥١
- المسألة الثانية والثلاثون قال سلمة الله: ما قول شيخنا في وقوف المنفرد عن يمين الإمام هل هو على الاستحباب أم على الوجوب..... ٥٢
- المسألة الثالثة والثلاثون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في محاذاه المرأة للرجل في الصلاة هل هي مبطله لصلاة اللاحق منهما أم لا..... ٥٣
- المسألة الرابعة والثلاثون قال سلمة الله: الإقامة هل هي من قواطع السفر أم لا..... ٥٥
- المسألة الخامسة والثلاثون في حكم الخمس حال الغيبة..... ٥٩
- المسألة السادسة والثلاثون قال سلمة الله: ما يقول شيخنا في أجر النائب من الثواب في الحج والزيارة وغيرهما، و ما قدر حصته هل يكونا متساويين أو متفاوتين أعني النائب والمنوب..... ٦٠
- المسألة السابعة والثلاثون قال سلمة الله: ما قول شيخنا في الأمانة والعارية إذا جنى الأمين على ما في يده خطأ والمستعير لو جنى كذلك..... ٦١
- المسألة الثامنة والثلاثون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا فيما ورد من الاختلاف في الرجعة..... ٦٢
- المسألة التاسعة والثلاثون قال سلمة الله تعالى: الطير المشتبه لو وجد بيضه مختلف الطرفين هل يحكم بإباحه أكل الطير أم لا وهل هي علامة لكل بيض مطلقاً أم لبيض طير الماء خاصه؟..... ٦٦
- المسألة الأربعون قال سلمة الله تعالى: ما يقول شيخنا في بيض الطير المحزوم لو كسره و مس بياضه أو صفاره هل هو طاهر أم قذر..... ٦٨
- المسألة الحادية والأربعون قال سلمة الله تعالى: هل تجوز الصلاة في الشمع والعسل لكونهما طاهرين أم لا يجوز..... ٦٨
- المسألة الثانية والأربعون ما رأيك فيما غفى عما نقص عن سعه الدرهم من الدم..... ٧٠
- المسألة الثالثة والأربعون قال سلمة الله: ما رأيك في لبن المرأة هل هو نجس كما قيل أم طاهر على الأصل و يمنع من الصلاة في الملاقي له..... ٧٢
- المسألة الرابعة والأربعون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في جلد رأس الشاه هل يجوز أكله أم لا..... ٧٢
- المسألة الخامسة والأربعون قال سلمة الله تعالى: قد كثر علينا السؤال في أخ الأخ من الرضاع و أنت العالم بما فيه من النزاع..... ٧٤
- المسألة السادسة والأربعون قال سلمة الله تعالى: لو نوى الإقامة في النجف الأشرف و أنتها ثم بعد ذلك خرج إلى مسجد الكوفة معتكفاً نواياً للعود و الإقامة لم لا يجوز له الاعتكاف..... ٧٤
- المسألة السابعة والأربعون قد سأنتك عن الحائر و أفضلية التمام فيه..... ٧٥
- المسألة الثامنة والأربعون قال سلمة الله تعالى: بين لي تفسير هاتين الآيتين..... ٧٧
- المسألة التاسعة والأربعون مسأله سأل عنها بعض الأخوال غير الرجل المتقدم ذكره قال سلمة الله هر گاه خربزه یا هندوانه را مثلاً از آب غصبی زرع نمایند که اولی آخر آب غصبی خورد به باشد..... ٨١
- المسألة الخمسون قال السائل المتقدم ذكره هر گاه جنسی از طفل در دست قیم..... ٨٣
- المسألة الحادية والخمسون و هي من مسائل الشيخ أحمد المتقدم ذكره في أول الكتاب إلى آخر ما بعدها من المسائل. قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في أمّ الزوجه هل يعتدى تحريمها إلى ابن زوجها من غير ابنتها فتكون من المحرمات على أبنائه وإن نزلوا أو لا..... ٨٤
- المسألة الثانية والخمسون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في بنت بنت الأخ و بنت ابن الأخ للزوجه و بنت بنت أخت الزوجه و بنت ابن أخيها هل يشترط رضاعه الام و عمه الأب يتزوج ابنتيهما أو أحدهما عليها أم لا يشترط..... ٨٤
- المسألة الثالثة والخمسون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في رجل اقترض..... ٨٦
- المسألة الرابعة والخمسون قال سلمة الله تعالى: ما يقول شيخنا في القرض هل يشترط انفصاله و تمييزه من الأمانة..... ٨٩
- المسألة الخامسة والخمسون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في رجل توفى موسراً و عليه دين لآخر و امتنع الوصى أو الورثة من وفائه..... ٩٠
- المسألة السادسة والخمسون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا فيمن تزوج و طلق و لم يدخل بها ثلاث طلاقات على هذه الصورة و نكحها محتلّ ثم تزوج بها بعده و فعل مثل الأوّل و نكحها محتلّ ثم تزوج بها بعده و فعل مثل الأوّل هل تحرم أبداً في التاسعه كطلاق العدى أم لا تحرم أبداً ك..... ٩٤
- المسألة السابعة والخمسون ما قول شيخنا في ظرف دهن جامد ساوره كلب..... ٩٣
- المسألة الثامنة والخمسون ما قول شيخنا في الرياحين التي يكره للصائم أن يشتمها..... ٩٤
- المسألة التاسعة والخمسون ما قول شيخنا في عصير التمر هل يشترط فيه ذهاب الثلثين كالعنب أم لا؟..... ٩٤
- المسألة الستون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في ولد الزنا لو كان مؤمناً هل يحكم بإيمانه و إسلامه و يحكم بطهارته و صحته نكاحه بالمؤمته أم لا..... ١٠٠
- المسألة الحادية والستون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في الذبيحه لو صارت الجوزة في الرقبه هل تحرم الذبيحه أم لا..... ١٠٦
- المسألة الثانية والستون قال سلمة الله تعالى: ما قول شيخنا في المخالف لأهل الحقّ من جميع الفرق و ما تقول في سؤره و مناكحته..... ١٠٧
- اشاره..... ١٠٧
- الأوّل: في بيان حال المخالف من أهل السنّة..... ١٠٧
- اشاره..... ١٠٨
- الأوّل: في بيان تكاثر الأخبار بما ذكرناه و استفاضتها بما سألناه من تقسيم الناس في زمنهم (عليهم السلام) الأقسام الثلاثة المذكوره..... ١٠٨
- البحث الثاني: في بيان الوجه في انقسام الناس في الصدر الأوّل إلى الأقسام الثلاثة المتقدمه في تلك الأخبار دون الأزمان المتأخره عن تلك الأعصار..... ١١٥
- البحث الثالث: في بيان كفرهم..... ١٢١
- البحث الرابع: في بيان نصيبهم و عداوتهم لأهل البيت (عليهم السلام) الذين أمر الله تعالى بمودّتهم..... ١٣٥
- الموضع الثاني: في بيان الحكم في مناكحتهم..... ١٥٣
- اشاره..... ١٥٣

- بقي البحث و الكلام هنا في مواضع آخر ..
- ١٥٦-----
- أحدها: أنه بناء على ما اخترناه من عدم جواز مناعتهم لو وقع العقد من المرأه أو ولتها فهل يتوقف على طلاق أم لا؟
- ١٥٦-----
- و ثانيها: ما ذكرتموه من أنه لو زنا بها زان فهل تحل له بعد مفارقتها أم لا؟
- ١٥٧-----
- و ثالثها: انه لا يخفى ان ما تقدم من البحث و الكلام في هذا المقام كآله في الناصب و الناصبيه، و أما غيرهما من المخالفين الذين هم من أهل الضلال المحكوم بإسلامهم في الأخبار الدآله على التثليث كما تقدمت في البحث الأول من المقام السابق فهل يجوز لهم التزويج بالمؤتمت
- المسأله الثالثه و الستون ما قول شيخنا فيمن يفزق بين يديه حاله القنوت].....
- ١٦٠-----
- المسأله الرابعه و الستون قال سلمه الله: ما قول شيخنا في النذر بغير شرط هل ينعقد أم لا ينعقد إنا بشرط ..
- ١٦٢-----
- المسأله الخامسه و الستون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في زيد لو نذر أن يجامع كل خميس و تزوج بهند و هي نادره أن تصوم كل خميس قبل أن تتزوج به هل يجب عليها مطاوعته في ذلك و تكثر مع قدرتها على الكفاره أم يفسخ نذرها.....
- ١٦٦-----
- المسأله السادسه و الستون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في بنت ابن الزوجه و بنت بنتها و ما ورد في تحريمهما روايه الإجماع و الآيه هل تتناولهما أم لا.....
- ١٦٧-----
- المسأله السابعه و الستون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في كثير السفر هل هو من كان سفره أكثر من حضره ..
- ١٦٩-----
- المسأله الثامنه و الستون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في الملاح و المكاربه هل يجوز لهم القصر و الإفطار في ابتداء عملهم حتى يغلب سفرهم على حضرهم أم لا يجوز لهم ..
- ١٧٢-----
- المسأله التاسعه و الستون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في الأصناف الذين يتزولون عند أهل بلد الحسين (عليه السلام) لو عملوا لهم لحماً أو حلاوه هل يكره لهم الأكل منها و ينكسر خاطر المضيف ..
- ١٧٣-----
- المسأله السبعون قال سلمه الله تعالى: ما يقول شيخنا في منجزات المريض من وقف و إبراء أو بيع أو هبه أو تملك أو عطيه هل يمضى ذلك من الأصل أم من الثلث كما هو المشهور؟.....
- ١٧٤-----
- ١٧٤-----
- تعريف مركز ..

إشارة

نام كتاب: الأنوار الحيريه و الأقمار البدرية الأحمدية موضوع: فقه استدلالى نويسنده: بحراني، آل عصفور، يوسف بن احمد بن ابراهيم تاريخ وفات مؤلف: ١١٨٦ هـ ق زبان: عربى و فارسى قطع: وزيرى تعداد جلد: ١ تاريخ نشر: هـ ق

ص: ١

إشارة

أمّا بعد حمداً لله سبحانه على مزيد إفضاله و الشكر له جلّ شأنه على حميد نواله و الصلاة على أشرف خلقه محمّد و آله الناسجين على منواله فى أفعاله و أقواله.

فيقول الفقير إلى ربّه الكريم يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرّازى البحرانى أفاض الله تعالى من رواشح جوده السبحانى و سوانح فضله الصمدانى و وفقه للعمل فى يومه لغده قبل أن يخرج الأمر من يده.

هذا جواب ما سألت عنه أيّها الأخ الجليل و الخلّ النبيل الأجدد الأسعد الشيخ أحمد من المسائل موضّحاً موشحاً إن شاء الله تعالى بالحجج الظاهره و الدلائل حسبما أدى إليه الفكر الكليل و خطر بالخاطر العليل على توزّع من البال و تقسيم من الفكر و الخيال سائلاً منه سبحانه التوفيق لإصابه الصواب و تحقيق ما هو الحقّ فى الجواب معتصماً به تعالى من زلل الإقدام فى الأحكام و زيغ الأفهام عن الطريق التّير الإعلام أنّه أكرم مرجو و مأمول و أجود مقصود و مسؤل.

و قد ذكر سلّمه الله تعالى أنّه حصل بينه و بين بعض الإخوان فى تلك المسائل الجدال و كثر بينهما القيل و القال و حيث إنّ الأجوبه عن هذه المسائل الشريفه كان فى جوار سيّد الشهداء و إمام السعداء عليه و على آباءه و أبنائه أفضل صلوات ذى العلا و كان ذلك ملتقطاً من أخبارهم و مستنبطاً من آثارهم حسن تسميه هذا الكتاب بالأنوار الحيريه و الأقمار البدرية الأحمدية سائلاً من بركات جواره الأقدس و واديه المقدّس أن يجعل ذلك وسيله إلى الله

مقدمه

ص: ٢

سبحانه و إليه و ينفعنى به يوم القدوم على الله سبحانه و عليه و أن يعصمنى الله سبحانه من زلّات أقدام الأعلام و مداحض الأفهام فى الأحكام و ها أنا أذكرها مسأله مسأله مذنباً لكلّ منها بالجواب الكاشف عن وجوه خرائدها إن شاء الله تعالى نقاب الشكّ و الارتياب.

[مسائل فقيهه]

المسأله الأولى: فيما يجرى على الإنسان من المصائب و النوائب و الرزايا و البلايا



قال سلّمه الله تعالى ما قول شيخنا فيما يجرى على الإنسان من المصائب و النوائب و الرزايا و البلايا كمن خرج للتجاره أو الحجّ أو الزياره و أكله سيع أو قتله لص أو غرق في البحر و لو علم بأحد هذه الأسباب المهلكه لما قدم عليه هل يكون ذلك اختيارياً جرى عليه باختياره أم اضطرارياً جرى عليه باضطراره رغماً على أنفه و لو كان هو اختيارياً لكان هو ألقى نفسه إلى التهلكه التي نهى الله عنها.

الجواب: إنّه لا يخفى أنّ هنا شيئين أحدهما: ما يفعله العبد باختياره و قصده من سفر و أكل و شرب و نوم و مغدى و مجىء و نحو ذلك، و ثانيهما: ما يفعله الله سبحانه بعبده من مرض و صحّه و تسليط عدوّ و فقر و غنى و نحو ذلك و هذا ليس من فعل العبد و لا للعبد فيه اختيار.

و لا ريب في المسأله المفروضه أنّ السفر من أفعال العبد التي يأتيها بقصده و اختياره لأى غرض كان من تجاره أو حجّ أو زياره و نحو ذلك، و أمّا ما يعرض له في ذلك السفر من قتل أو غرق أو نهب ماله و سلبه و نحو ذلك فإنّه ليس من فعله و إنّما هو فعل الله سبحانه به كما لو كان في بيته فإنّه قد يسلّط عليه من يقتله أو يبتليه بمرض أو حرق أو نحو ذلك.

و من المعلوم أنّه لو كان له علم بما يقع عليه في سفره من هذه الأمور فإنّه لا يجوز له السفر شرعاً و لهذا أسقط عنه الحجّ الواجب بذلك لأنّ فيه الإلقاء باليد إلى التهلكه و هو محرّم عقلاً و نقلًا و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا شبهه فيه و لا مريه يعتريه، و في الأخبار التي لا يحضرنى محلّها الآن عنهم (عليهم السلام)

أنّ موسى على نبينا و آله و عليه السلام خرج ذات يوم إلى المناجاه فرآه بعض بنى إسرائيل و كان إذا خرج إلى المناجاه يتغيّر لونه و يصفرّ وجهه فعرفه ذلك الإسرائيلي بتلك العلامه فقال له: يا

ص: ٣

موسى أبلغ ربك عني السلام و قل له إنّي أحبّه فلمّا مضى موسى للمناجاه بلغ رسالته فقال الله عزّ و جلّ: قل له إنّي أيضاً أحبّه، فلمّا رجع موسى من المناجاه وجد ذلك الإسرائيلي و قد افترسه السبع و أكله فرفع موسى (عليه السلام) يديه و قال: يا ربّ عبدك الإسرائيلي يحبّك و تحبّه و قد سلّطت عليه كلباً من كلابك يأكله، فأتاه الجواب: يا موسى هكذا أفعل بأوليائي.

نعم بقى في المقام هنا إشكال و هو أنّه قد عرفت أنّه مع علم العبد ما ينزل عليه من البلاء في بعض الأمور أو الأزمان فإنّه لا يجوز له الدخول في ذلك الأمر لما فيه من الإلقاء باليد إلى التهلكه مع أنّه قد وقع من الأئمّه (عليهم السلام) القدوم على تلك الأمور الموجهه لهلاكهم مع علمهم بها كقدوم الحسين (عليه السلام) إلى كربلاء مع علمه بمقتله فيها، و خروج أمير المؤمنين (عليه السلام) في تلك الليله التي استشهد فيها إلى المسجد مع علمه بأنّه يُقتل في تلك الليله، و أكل الكاظم (عليه السلام) السمّ مع علمه به و أنّه يموت به و نحو ذلك، و الجواب عن ذلك قد ذكرناه مستوفى محققاً مبرهنناً في كتاب الدرر النجفيه من الملتقطات اليوسفيّه فمن أراد فليرجع إلى الكتاب المذكور و الله العالم.

**المسأله الثانيه: فيمن يشهد باطلاً أو يقتل نفساً أو يجنى على ولده في حاله الغضب الشديد هل يأنم في ذلك و يستحق النار و غضب الجبار أم لا يأنم**

قال دام ظلّه: ما يقول شيخنا فيمن يشهد باطلاً أو يقتل نفساً أو يجنى على ولده في حاله الغضب الشديد هل يأثم في ذلك و يستحقّ النار و غضب الجبار أم لا يأثم حيث أوّل المنازع في هذه المسأله هذا الحديث الذي في الكافي في الغضب و استدلال فيه أنّ الله أعزّ و أكرم من أن يسلب العبد عقله و يحاسبه على ذنبه.

الجواب: إنّه لا ريب أنّ الغضب من الأخلاق النفسانيّه و أنّه قد يكون ممدوحاً و قد يكون مذموماً، فالممدوح ما كان في جانب الدين و على نهج الحقّ كدفع الضرر عن النفس على الوجه السائغ و جهاد الأعداء و البطش بهم، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و إقامه الحدود على الوجه المعبر و المذموم ما كان على خلاف ذلك و لا ريب أنّه بهذا المعنى الثاني إنّما هو من الشيطان لا- من الله تعالى كما توهمه هذا القائل، لما رواه ثقة الإسلام في الكافي عن أبي حمزه الثمالي عن أبي جعفر (عليه السلام)

ص: ٤

قال

إنّ هذا الغضب جمره من الشيطان توقد في قلب ابن آدم و إنّ أحدكم إذا غضب احمرت عيناه و انتفخت أوداجه و دخل الشيطان فيه فإذا خاف أحدكم ذلك من نفسه فليزلم الأرض فإنّ رجز الشيطان يذهب عنه عند ذلك.

و ما رواه فيه عن ميسره قال

ذكر الغضب عند أبي جعفر (عليه السلام) قال: إنّ الرجل ليغضب فما يرضى أبداً حتّى يدخل النار فأيما رجل غضب على قوم و هو قائم فليجلس من فوره ذلك فإنّه يذهب عنه رجز الشيطان

الخبر.

و ما رواه فيه أيضاً عن السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال

قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): الغضب يفسد الإيمان كما يفسد الخلّ العسل.

إلى غير ذلك من الأخبار التي من هذا القبيل و هي صريحه الدلاله و اضحه مقاله في أنّ الغضب من أقبح الخصال الذميمة و أنّه من دواعي الشيطان التي يحمل عليها الإنسان فيوجب له استحقاق العذاب و النيران.

و قال بعض علمائنا رضوان الله عليهم و نعمّ ما قال: «و الغضب حاله للقلب يثمرها الجهل بالأوامر الشرعيه و الحدود المرعيه و تسويل النفس الأمّاره و ثمرتها الطغيان على الخلق باليد و اللسان و التعديّ عليهم بالظلم و العدوان و من علاماته احمرار الوجه و العين و انتفاخ العروق و سرّ ذلك أنّ القوّه الغضبيّه إذا تحرّكت نحو الانتقام و اشتعلت نارها في الباطن يغلى به دم القلب كغلي الحميم فينبعث منه الدخان فيرتفع إلى أعالي البدن كما يرتفع في القدر و ينصب في الوجه و العين و العروق فيحمرّ الوجه و العين و تنتفخ العروق و يختلّ الدماغ الذي هو معدن الفكر في المحسوسات و ينطفئ نور عقله كما ينطفئ ضوء السراج في

البيت باستيلاء الدخان عليه فيظلم بصره و بصيرته و لا يؤثر فيه و عظم و لا نصيحه فيموت صاحبه غيظاً، و هذه الخصلة من أعظم الخصال الذميمة، و لذا قال أمير المؤمنين (عليه السلام)

و احذر الغضب فإنه جندٌ عظيم من جنود إبليس.

إلى آخر كلامه زيد في مقامه.

و بالجملة: فإنه لا ريب أنّ الغضب مثل الحسد و الكبر و العُجب و نحوها من الصفات الذميمة و الرحمة و الرقة و الرفق و العفة و نحوها من الصفات من الأخلاق الحسنه و الجميع من أخلاق النفس الموجهه للثواب فيما كان منها حسناً و العقاب

ص: ٥

فيما كان منها قبيحاً.

و بهذا يظهر لك أنّ ما ذكره هذا القائل من أنّ ما يفعله حال الغضب من المعاصي لا يُعاقب عليه لأنّ الغضب من الله حيث إنّه قد سلبه عقله فلا يؤاخذ به إنّما نشئ عن عدم التأمل في الأخبار كما عرفت ممّا قدّمناه و نزيده بياناً أنّ الآيات و الروايات الدالّة على تخليد قاتل النفس بغير حقّ في النار و إقامة الحدود و التعزيرات على من تعدّى بيد أو لسان على غيره لا فرق فيها بينما وقع منها على وجه الغضب و لا- الرضا فتخصيصها يحتاج إلى دليل بل لو تمّ ما ذكره هذا القائل لبطلت أكثر الحدود و التعزيرات المقرّرة في الروايات إذ الغالب أنّ هذه التعديّات من قتل أو سبّ أو أخذ مال أو نحو ذلك لا يقع إلّا في حال الغضب و شدّه ثورانه و استيلائه على العقل الشرعي، فإذا كانت لا عقاب عليها كما زعمه فإلى من تتوجّه هذه الأوامر و النواهي المتعلقة بهذه المذكورات و الله العالم.

**المسألة الثالثة: فيمن يدعو على أعداء الدين و زوال ملكهم و خراب ديارهم و قلع آثارهم حتّى لا يبقى لهم ملك كبير و لا صغير و يكون لنا في ذلك الفرج و القرب من ظهور الصاحب، هل يجوز له ذلك أم لا يجوز**

ما قول شيخنا فيمن يدعو على أعداء الدين و زوال ملكهم و خراب ديارهم و قلع آثارهم حتّى لا يبقى لهم ملك كبير و لا صغير و يكون لنا في ذلك الفرج و القرب من ظهور الصاحب، هل يجوز له ذلك أم لا يجوز كما قال المنازع في هذه المسألة حيث قال: إنّ لا يجوز الدعاء عليهم لأنّه يخشى على بيضه الإسلام، فإذا كان كذلك لا يجوز أن تدعو عليهم فلا يجوز لنا أن نمقت زمان ملكهم و لا نمقتهم أيضاً و لا نحبّ زوالهم أو نحبّ زوالهم و لا ندعو عليهم و هم من ابتداء أمرهم إلى نهايته ملوك ظلّم و جور و فسوق، فالراضي ببقاء ملكهم راض بأفعالهم و الراضي بأفعالهم شريك لهم و رادّ لقوله تعالى لا يتألّ عهدى الظالمين.

الجواب: المستفاد من الأخبار و به صرح جملة من أصحابنا رضوان الله عليهم بل الظاهر أنّه لا خلاف فيه هو جواز الدعاء على أعداء الدين بل القنوت عليهم في الصلوات، ففي صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال

تدعو في الوتر على العدو و إن شئت سميتهم.

و فى روايه عبد الله بن هلال المنقوله فى مستطرفات السرائر من كتاب محمد بن على بن محبوب عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال

إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد قنت و دعى على قوم

ص: ٦

بأسمائهم و أسماء آبائهم و عشائهم و فعله عليّ (عليه السلام) من بعده.

و روى الكشّى فى كتاب الرجال عن إبراهيم بن عّقبة قال

كتبت إلى العسكرى (عليه السلام): جعلت فداك قد عرفت هؤلاء الممطوره فأقنت عليهم فى الصلاة؟ قال: نعم اقنت عليهم.

أقول: الظاهر أنّ المراد بالممطوره هو الواقفه كما ذكره شيخنا البهائى عطر الله مرقده فى مقدمات كتاب مشرق الشمس من تسميه الواقفه يومئذ بذلك تشبيهاً بالكلاب التى أصابها المطر مبالغه فى نجاستهم و وجوب اجتنابهم. قال شيخنا الشهيد فى الذكري فى بحث القنوت: يجوز الدعاء فيه للمؤمنين بأسمائهم و الدعاء على الكفره و المنافقين لأنّ النبى (صلى الله عليه وآله) دعى فى قنوته لقوم بأعيانهم و على آخرين بأعيانهم كما روى أنّه قال

اللهم انج الوليد بن الوليد و سلمه بن هشام و عباس بن ربيعه و المستضعفين من المؤمنين و اشدد وطأتك على مُضر و رعل و ذكوان.

و

قنت أمير المؤمنين (عليه السلام) فى صلاه الغداه فدعى على أبى موسى الأشعري و عمرو بن العاص و معاويه و أبى الأعور و أشباههم

قاله ابن أبى عقيل، انتهى.

و روى شيخنا المجلسى فى البحار من كتاب محمّد بن المثنى عن جعفر بن محمد بن شريح عن ذريح المحاربي قال

قال الحرث بن المغيرة الناضرى لأبى عبد الله (عليه السلام): إنّ أباً معقل المزنى حدّثنى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنّه صلّى بالناس المغرب فقنت فى الركعه الثانيه و لعن معاويه و عمرو بن العاص و أبى موسى الأشعري و أبى الأعور السلمى، قال الشيخ (رحمه الله): صدق فالعنهم.

و نحو ذلك ما روى عن الكاظم (عليه السلام) فى دعائه على موسى المهدي أحد خلفاء بنى العباس و كان قد بلغه عنه أنّه يهدّده بالقتل فدعى عليه بدعاء الجوشن الصغير فورد الخير بموته لعنه الله و الحديث مروى فى كتب أصحابنا رضوان الله عليهم.

و مثله أمره (عليه السلام) جملة من الشيعة بالدعاء على أبي جعفر المنصور الدوانيقي فمات في تلك السنة قبل بلوغه الحج عند بئر ميمون قبل أن يقضى نسكه و كان قد سافر إلى مكه في تلك السنة.

قال أبو ولاد ناقل الخبر المذكور في آخر الخبر

و كنت تلك السنة حاجاً فدخلت على أبي الحسن (عليه السلام) فقال: يا أبا ولاد كيف رأيتم نجاح

ص: ٧

ما أمرتكم به و حثتكم عليه من الدعاء على أبي الدوانيقي؟.

و ممّا يؤيد ذلك أيضاً الأخبار الدالة على النهي عن حبّ بقائهم و هي كثيرة: منها: ما رواه في الكافي عن سهل بن زياد رفعه عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عزّ و جلّ (وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ) قال: هو الرجل يأتي السلطان و يحبّ بقاءه إلى أن يدخل يده في كيسه فيعطيه.

و منه: ما رواه في حديث طويل عن فضيل بن عياض

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: و من أحبّ بقاء الظالمين فقد أحبّ أن يعصى الله إنّ الله تبارك و تعالي حمد نفسه عند هلاك الظالمين فقال (فَقَطِّعْ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

و عن صفوان بن مهران الجمال قال

دخلت على أبي الحسن الأوّل (عليه السلام) فقال لي: يا صفوان كلّ شىء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً، قلت: جعلت فداك أى شىء؟ قال: إكراؤك جمالك هذا الرجل يعنى هارون، قلت: و الله ما أكريته أشراً و لا بطراً و لا لصيد و لا للهو و لكنى أكريته لهذا الطريق يعنى طريق مكه و لا أتولاه بنفسى و لكن أبعث معه غلمانى، فقال لي: يا صفوان أيقع كراك عليهم؟ قلت: نعم جعلت فداك، فقال لي: أ تحب بقاءهم حتى يخرج كراك؟ قلت: نعم، قال: فمن أحبّ بقاءهم فهو منهم و من كان منهم كان وروده النار، قال صفوان: فذهبت فبعت جمالى عن آخرها فبلغ ذلك إلى هارون فدعاني فقال: يا صفوان بلغنى أنك بعت جمالك؟ قلت: نعم، فقال: لم؟ قلت: أنا شيخ كبير و أنّ الغلمان لا يفون بالأعمال، فقال: هيهات هيهات إننى لأعلم من أشار عليك بهذا أشار عليك بهذا موسى بن جعفر (عليه السلام)، قلت: ما لى و لموسى بن جعفر، فقال: دع هذا عنك فوالله لو لا حسن صحبتك لقتلتك.

و ممّا يعضد ذلك ما ورد في الدعاء لصاحب الأمر (عليه السلام) أورده الشيخ في المصباح و الصدوق في كتاب الغيبة و غيرهما و فيه

اللهمّ عجل فرجه و أيده بالنصر و انصر ناصريه و اخذل خاذليه و دمدم على من نصب له و كذّب به و أظهر به الحقّ و أمت به

الجور و استنقذ به عبادك المؤمنين من الذلّ و انعش به البلاد و اقتل به جبايره الكفر و اقصم رءوس

ص: ٨

الضلاله و ذلّل به الجبارين و الكافرين و أبر به المنافقين و الناكثين و جميع المخالفين و الملحدين فى مشارق الأرض و مغاربها و برّها و بحرها و سهلها حتى لا تدع منهم ديناراً و لا تُبقى لهم آثاراً طهّر منهم بلادك و اشف منهم صدور عبادك و جدّد به ما أمحتا من دينك

الدعاء إلى آخره.

إلّا أنّه قد ورد هنا ما ظاهره المنافاه لما قدّمناه و المناقضه لما ذكرناه و هو: ما رواه الصدوق عطر الله مرقده فى كتاب المجالس

عن النبىّ (صلى الله عليه و آله) قال: قال الله تعالى: أنا الله لا إله إلا أنا خلقت الملوك و قلوبهم بيدي فأيما قوم أطاعونى جعلت قلوب الملوك عليهم رحمه و أيما قوم عصونى جعلت قلوب الملوك عليهم سخطه ألا لا تشغلوا أنفسكم بسبّ الملوك توبوا إلى الله أعطف قلوبهم عليكم.

و بإسناده

عن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: قال لشيّعه: يا معشر الشيّعه لا تدلّوا رقابكم بترك طاعه سلطانكم فإن كان عادلاً فاسألوا الله إبقاءه و إن كان جائراً فاسألوا الله صلاحه و إنّ صلاحكم فى صلاح سلطانكم فإنّ السلطان العادل بمنزله الوالد الرحيم فأحبّوا له ما تحبّون لأنفسكم و أكرهوا له ما تكرهون لأنفسكم.

و الجواب عن هذين الخبرين: أوّلاً: أنّهما لا يقومان بمعارضه ما قدّمناه من الأخبار بل هى أرجح منهما سنداً و عدداً و دلاله فلا ينهضان بالمعارضه.

و ثانياً: إنّ أقصى ما يدلّ عليه الخبر الأوّل هو تخويف الناس و زجرهم عن المعاصى و الأمر بالملازمه على الطاعه له سبحانه و أنّه جعل من جمله آياته القاهره و قدرته الباهره قلوب الملوك فمن أطاعه جعل قلوب الملوك له رحمه و عطفها عليه و من عصاه جعلها نقمه له و سخطه عليه فلا يشغل فى حال عصيانه و تسليط الملوك عليه بالسبّ لهم و الدعاء عليهم فإنّ ذلك إنّما هو من الله سبحانه سلّطهم عليه عقوبه لمعصيته، بل الواجب عليه الاشتغال بالإنابه و التوبه إليه سبحانه ليعطف قلوب الملوك عليه و هو من قبيل ما يقال أعمالكم عمّا لكم.

و ممّا ورد عنهم (عليهم السلام) فى الحديث القدسى

إذا عصانى من يعرفنى سلّطت عليه من لا يعرفنى

و هذا شىء آخر غير ما نحن فيه فلا منافاه.

و أما الحديث الثاني فالواجب حملة على التقية لمنافاته التامة لما قدمناه من

ص: ٩

الأخبار و لا سيما الأخبار الدالة على النهي عن حبِّ بقائهم و هي أرجح من هذا الخبر البته.

و بالجملة فحملة على التقية عندى متعين سيما مع علم من التهاب نيران التقية فى زمانه (عليه السلام) زياده على غيره من الأوقات و الأعوام.

و أما ما ذكره ذلك القائل من أنه يخشى على بيضه الإسلام فهو غلط لأنَّ الحافظ لبيضه الإسلام إنما هو الله عزَّ و جلَّ لا هؤلاء و هذا الداعى بزوال ملكهم أو نحوه من الدعاء عليهم إنما دعى بإبدالهم بمن يقوم بحياطه الإسلام و يحنو على الأنام و يقوم بالدين المبين و يُحىي شريعته سيد المرسلين لا على الإطلاق حتى يلزم ما ذكره فى المقام، هذا.

و أمّا ما ذكرتموه من آيه (لَا يَدْرَأُ الْعَهْدِيُّ الظَّالِمِينَ) فإنّها ليست من محلّ البحث فى شىء فإنَّ موردها إنما هو الإمامه و الآيه التى تناسب هذا المقام إنما هى الآيه التى تقدّمت فى الأخبار و هى (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) إلى آخرها هذا ما خطر بالبال بالنظر إلى أخبار الآل عليهم صلوات ذى الجلال و الله العالم.

### المسألة الرابعة: مسأله فى الطهاره الماء القليل المتنجس الغير متغير إذا أدخل فى ماء البئر

قال سلّمه الله تعالى مسأله فى الطهاره الماء القليل المتنجس الغير متغير إذا أدخل فى ماء البئر فى شربه أو إبريق أو أدخل فى كثير من ماء و التقى مع أحدهما أعلاه و لم يلتق أسفله هل يكون طاهراً كله أعلاه و منتهاه أم أعلاه فقط أم لا، و هل يشترط ملاقاه الماء القليل المتنجس الغير متغير للكثير بجميع أجزائه أم لا إذا لاقى بعضه طهر الباقي أم لا؟ أفنتنا أيديك الله.

الجواب: إنّ الكلام فى هذه المسأله مبنى على مسأله قد اشتهر الخلاف فيها بين الأصحاب رضوان الله عليهم و هو أنه هل يكفى فى تطهير الماء القليل بالماء الكثير مجرد الملاقاه أم لا بدّ من الممازجه و المداخله بحيث يصل الماء المطهر إلى ذلك الماء النجس و يداخل جميع أجزائه بحيث يكون الماءان ماءً واحداً؟ قولان أظهرهما الثانى و السبب فى ذلك هو أنه لم يرد فى الأخبار ما يدلّ على كيفية تطهير الماء النجس القليل بالماء الكثير، و الأصحاب إنما استندوا فى ذلك إلى أخبار الكثر و قولهم (عليهم السلام)

إذا بلغ الماء كراً لم ينجسه شىء

و إنّ هذا الماء القليل بعد اتّصاله بالكثير

ص: ١٠

يصير معه ماءً واحداً بحيث يدخل تحت عموم تلك الأخبار فيطهر حينئذ، و الآخرون منعوا من صدق الوحده إلّا مع الامتراج و المداخله بحيث يتخلل الماء الكثير فى جميع أجزاء الماء النجس و هو الأقرب مع أوفقيته للاحتياط المطلوب فى أمثال هذه

المسائل الغير المنصوصه و لا سيّما في مثل هذا الماء الذى فى الإبريق و نحوه فإنّ فى صدق الوحده عليه مع ما يلاقيه بمجرّد ملاقيه الماء الذى فى رأسه خاصّه إشكالاً ظاهراً، و بذلك يظهر أنّه على تقدير القول المختار لا يطهر ما فى أسفل الإبريق و نحوه من الماء الذى لم يداخله ذلك الماء الكثير و هكذا القول فى كلّ ما كان كذلك كما لو كان الماء القليل النجس فى غدِير أو مستنقع و إلى جنبه ماء كثير فوصل بينهما بساقيه و جدول بحيث اتّصل أحدهما بالآخر فإنّه على تقدير ما اخترناه لا يطهر ذلك الماء النجس، و على القول بمجرّد الاتّصال يحكم بالطهاره ثمّ إنّ فرض المسأله المذكوره هنا وقع فى وضع ذلك الإبريق فى ماء البئر و لا ريب أنّه يأتى على القول بنجاسه البئر بالملاقاه نجاستها حينئذ فلا تفيد تطهيراً لما فى الإبريق و لو الماء الذى فى رأسه لأنّها بمجرّد ملاقاته تنجس، و أمّا على القول بعدم انفعالها بالملاقاه يتمّ فرض المسأله و إجراء القولين المذكورين و الله العالم.

### **المسأله الخامسه: فى الطهاره إذا أصابت اليد دهناً متنجساً أو دسومه كذلك من لحم متنجس أو غيره هل تطهر بالغسل من الإبريق مع بقاء الأثر أم لا؟**

قال سلّمه الله تعالى مسأله أخرى فى الطهاره إذا أصابت اليد دهناً متنجساً أو دسومه كذلك من لحم متنجس أو غيره هل تطهر بالغسل من الإبريق مع بقاء الأثر أم لا، و هل تطهر بغسلها فى الماء الكثير مع بقاء الأثر أم يشترط زواله على الحاله الأولى أم الحالتين؟ أفننا أيّدك الله تعالى.

الجواب: إنّ المسأله المذكوره لا- تخلو من شوب الإشكال الموجب للاحتياط فيها على كلّ حال و ذلك لقيام هذه الأجزاء الدهنيه و لصوقها باليد و المفروض أنّها نجسه فلا تطهر اليد إلّا بإزالتها و قلعها إذ قبولها للتطهير مع بقائها على حالها فى اليد غير معلوم لعدم معلوميّه نفوذ الماء فى تلك الأجزاء مع لصوقها باليد.

و بالجملة: فالأحوط عندى هو قلع تلك الأجزاء الدهنيه من اليد بالدقيق و نحوه من الأشياء القالعه لها ثمّ تطهير اليد بعد ذلك من غير فرق بين التطهير بالماء القليل

ص: ١١

أو الكثير و الله العالم.

### **المسأله السادسه: مسأله فى الغسل من الجنابه و غيرها**

قال سلّمه الله تعالى و أبقاه مسأله فى الغسل من الجنابه و غيرها، هل يجوز للمرتمس إذا كان داخلاً فى الماء إلى وسطه أو إلى ركبتيه أو أزيد من ذلك أو أقلّ أن يرتمس و هو على تلك الحال أو يجب عليه الخروج منه و يلقي نفسه من خارج و هل يستحبّ له إمرار يده على بدنه بعد خروجه أم لا، و هل يجب الإمرار فى الترتيب أم يستحبّ، و فى غسل الأموات هل هو واجب أو مستحبّ؟ أفننا أيّدك الله.

الجواب: إنّ مقتضى الأصول الشرعيّه و القواعد المرعيه هو صحّه الغسل ارتماساً و إن كان جالساً فى الماء إلى وسطه أو أقلّ أو أزيد و ذلك فإنّ الواجب فى الغسل هو غسل البدن الذى هو عباره عن جريان جزء الماء على جزأين من البدن بنفسه أو بمعاون



كما عرّفه به الأصحاب من غير خلاف يعرف في الباب و هذا الجالس في الماء متى نوى الغسل ثم دفع نفسه من موضعه إلى موضع آخر تحت الماء بحيث استولى الماء على جميع بدنه و حصل اختلاف سطوح الماء عليه الذي به يحصل الجريان فقد اغتسل غسلًا شرعيًا صحيحاً و لم أقف على من توقّف في هذه المسألة و أوجب الخروج من الماء ثم إلقاء نفسه فيه دفعه إلّا الفاضل المولى محمد باقر الخراساني صاحب الذخير و الكفايه و تبعه شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن الحاجي صالح البحراني عطر الله مرقديهما و قد بسطنا الكلام معهما في ذلك في باب غسل الجنابه من كتابنا الحدائق الناضره.

و أمّا إمرار اليد في الغسل الارتماسي بعد الخروج من الماء فلا فائده فيه و لا ثمره له فإنّ الواجب إيصال الماء إلى جميع أجزاء البدن في حال الدخول تحت الماء في تلك الدفعه العرفيه فلو فرض أنّ جزءاً من البدن لم يصله الماء في تلك الحال و إنّما وصل إليه بالمسح باليد بعد الخروج فإنّه لم يأت بالغسل على وجهه لأنّ الفرق بين الغسل الارتماسي و الترتيبي إنّما هو يكون غسل البدن يحصل دفعه واحده في الأوّل بخلاف الثاني و حينئذ متى حصل الإخلال بجزء حتّى خرج لم يحصل الغسل دفعه و بناء ذلك على الترتيب الحكمي في الغسل الارتماسي ضعيف كما أوضحناه

ص: ١٢

في الكتاب المشار إليه.

و أمّا إمرار اليد في الغسل الترتيبي و أنّه يكون واجباً أو مستحبّاً فالكلام فيه أنّه لا يخفى أنّ الواجب هو إيصال الماء إلى البدن ليحصل الغسل لأنّ الواجب غسل البدن، و الغسل كما عرفت عبارته عن جرى جزء من الماء على جزئين من البشره بنفسه أو معاون و حينئذ فإن علم من صبّ الماء على البدن الوصول إلى جميع أجزائه فلا ضروره في إمرار اليد و إن استحَبّ للاستظهار فلا بأس و إن لم يعلم ذلك فالواجب إمرار اليد ليحصل العلم بإيصال الماء إلى الجسد فإمرار اليد في الصورة الأولى على وجهه الأفضليه للاستظهار كما عرفت.

و في الصورة الثانيه واجب لما عرفت من توقّف العلم بإيصال الماء عليه خصوصاً بالنسبه إلى ورد من أنّه يغسل جانبه الأيمن بثلاثه أكفّ و جانبه الأيسر بثلاثه أكفّ فإنّه لا يمكن العلم بوصول الماء إلى جميع أجزاء البدن إلا بإمرار اليد كما لا يخفى، و هكذا القول في غسل الأموات و الله العالم.

**المسألة السابعه: من بنى بيتاً من قصب أو طين إعاره في غير ملكه أو في أرض وقف أو بنى في أرض مستأجره و استوطنه هل يكون ذلك من قواطع السفر؟**

قال سلّمه الله مسأله: من بنى بيتاً من قصب أو طين إعاره في غير ملكه أو في أرض وقف أو بنى في أرض مستأجره و استوطنه هل يكون ذلك من قواطع السفر لو مرّ عليه بدون نيّه إقامه أم يشترط ملكيه الأرض كما هو الظاهر من كلام السيّد في المدارك؟

الجواب: إنّ الظاهر أنّ ما ذكرتموه من ملك المنزل بدون ملك الأرض خاصّه ليس محلّ كلام و لا خلاف لصدق الملك على ذلك المنزل و لو في الجملة إنّما محلّ الكلام في المنزل المستعار أو الموصى به مدّه بمعنى أنّه لا يملكه الجالس فيه و

المستوطن له و إن جاز له التصرف فيه بأحد الأسباب المبيحه من إجاره أو إعاره أو نحوهما، فالمفهوم من كلام جملة من الأصحاب هو اشتراط ملك الرقبه أعم من أن يكون المنزل مع أرضه أو المنزل خاصه مع كون الأرض خارجه و حينئذ فلا يكفى استئجار المنزل و لا استعارته و الظاهر من الأخبار و به صرح بعض أفاضل متأخري المتأخرين هو العموم و منشأ الخلاف فى ذلك هو حمل اللام فى قولهم (عليهم السلام) له منزل على التمليك خاصه

ص: ١٣

و هو غير واضح فإن أحد معانيها الاختصاص بل ظاهر بعض الأصحاب أنه الأصل و إن الملك إنما اندرج فى ذلك من حيث حصول الاختصاص فيه و على هذا فيكفى فى قطع السفر السكنى المده المذكوره فى المنزل المستأجر و المعار و نحوهما.

و أما ما نقلتموه عن السيد فى المدارك فليس كذلك فإنه لم يصرح بهذه المسأله بالكليه فيما حضرنى من نسخه.

و بالجملة: فالأظهر هو العموم كما ذكرناه و عليه يساعد كلام أهل اللغة أيضاً فإنهم عرفوا المنزل بأنه موضع النزول كما صرح به فى القاموس و فى كتاب المصباح المنير و لا-ريب أن ذلك أعم من أن يكون ملكاً أو مستأجراً إلا أن الخروج عمّا ظاهرهم الاتفاق عليه مشكل و موافقتهم من غير دليل واضح أشكل و الله العالم.

### المسأله الثامنه: فيمن استقر عليه الحجّ و مات و لم يحجّ هل يستتاب عنه؟

قال سلّمه الله تعالى: ما يقول شيخنا فيمن استقرّ عليه الحجّ و مات و لم يحجّ هل يستتاب عنه من بلده من الميقات إذا لم يجر الورثه و أنتم لكم اطلاع على ما فيها من النزاع خصوصاً ابن إدريس و العلّامه رحمه الله عليهما؟.

الجواب: إن هذه المسأله قد أعطيناها فى كتاب الحجّ من كتابنا الحقائق الناضره فى أحكام العتره الطاهره حقّها من التحقيق و أشبعنا البحث فيها بما به تليق و اخترنا فيها القول بالحجّ من بلد الموت و إن كان خلاف المشهور إلا أنّها من حيث الخلو عن النصوص بالخصوص لا تخلو من شوب التأمّل و التوقّف و الأحوط الألفق بالأخبار فيها ما اختاره شيخنا الشهيد فى الدروس و هو المفهوم من عباره المحقّق فى الشرائع من أنّه إن وسع المال فمن منزله و إلا فمن حيث يمكن و ذيل البحث فيها واسع لا يقوم به هذا الإملاء و من أراد الوقوف على تحقيق الحال و الاطلاع ما فى المسأله من الأخبار و الأقوال فليرجع إلى كتابنا المشار إليه و الله العالم بحقائق أحكامه.

### المسأله التاسعه: مسأله الذبائح التى توجد فى أيدي فساق الشيعة

قال سلّمه الله تعالى: مسأله الذبائح التى توجد فى أيدي فساق الشيعة التى يرمونها بالفسق أو الأعراب الذين فى الصحارى من أكيله سبع أو موقوده أو مترديه و يدعون تذكيتها و هم فسقه يأكلون الحرام و ما يبالون بالأثام ما

ص: ١٤

تقول فيها؟ أفتنا أيديك الله.

الجواب: إن مقتضى النصوص الواردة من أهل الخصوص صلوات الله عليهم هو الحلّ و به صرح الأصحاب رضوان الله عليهم من غير خلاف يعرف لتصريحهم بأن ما فى أيدي المسلمين و أسواقهم من ذبائح و غيرها فالأصل فيها الحلّ و تدلّ عليه القاعده المنصوصه: «كلّ شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتّى تعرف الحرام بعينه فتدعه»، بل ظواهر كثير منها كراهه الفحص و السؤال و إن كان فى مقام الشكّ و الريبه إيذاناً بسعه الشريعه السمحه السهله و لا بأس بنقل جملة من الأخبار فى المقام لينكشف بها غياهب الإبهام كما ذكرناه من الكلام.

و منها صحيحه ضريس الكناسى قال

سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن السمن و الجبن نجده فى أرض المشركين بالروم أ نأكله؟ فقال: أما علمت أنّه خلطه الحرام فلا تأكل، و أمّا ما لم تعلمه فكلّ حتّى تعلم أنّه حرام.

و رواه أبى الجارود قال

سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الجبن و قلت: أخبرنى من رأى أنّه يجعل فيه الميتة؟ فقال: أ من أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم فى جميع الأرض ما علمت أنّه ميتة فلا تأكله و إن لم تعلم فاشتر و كلّ و الله إنى لا اعتراض السوق فأشترى بها اللحم و السمن و الجبن و الله ما أظنّ كلّهم يسمّون هذه البربر و هذه السودان.

و صحيحه الحلبي قال

قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الخفاف عندنا فى السوق نشترها فما ترى فى الصلاة فيها؟ فقال: صلّ فيها حتّى يقال لك إنّها ميتة بعينها.

و صحيحته الأخرى قال

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخفاف التى تباع فى السوق فقال: اشتر و صلّ فيها حتّى تعلم أنّه ميت بعينه.

و رواه الحسن بن الجهم قال

قلت لأبى الحسن (عليه السلام): أعترض السوق فأشترى خفّاً لا أدرى أ ذكى هو أم لا؟ فقال: صلّ فيه، قلت: فالنعل؟ قال: مثل ذلك، قلت: إنى أضيق من هذا، فقال: أ ترغب عمّا كان أبو الحسن (عليه السلام) يفعل.

و صحيحه البنظى قال

سألته عن الرجل يأتى السوق فيشترى جبّه فراء لا يدري أ ذكيه هي أم غير ذكيه أ يُصلّى فيها؟ قال: نعم ليس عليكم المسأله إنّ أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: إنّ الخوارج ضيقوا على أنفسهم لجهالتهم و إنّ الدين أوسع من ذلك.

و صحیحہ سلیمان بن جعفر الجعفری

عن العبد الصالح موسى بن جعفر (عليه السلام) أنه سأله عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبه فراء لا يدرى أ ذكیه هی أم غیر ذکیه أ یصلی فیها؟ قال: نعم لیس علیکم المسأله إنَّ أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول: إنَّ الخوارج ضیقوا علی أنفسهم لجهالتهم و إنَّ الدین أوسع من ذلك.

و رواه المعلى بن خنيس قال

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لا بأس بالثياب التي عملها المجوس و النصارى و اليهود.

و عن البرزطي عن الرضا (عليه السلام) قال

سألته عن الخفاف يأتي الرجل السوق فيشتري الخف لا- يدرى أ ذكى هو أم لا- ما تقول في الصلاة فيه؟ قال: نعم أنا أشتري الخف من السوق و أصلى فيه و لیس علیکم المسأله.

و بهذا الإسناد قال

سألته عن الجلد الفراء يأتي الرجل سوقا من أسواق المسلمين فيشتري الجبه لا يدرى أ ذكیه هی أم لا یصلی فیها؟ قال: نعم إن أبا جعفر كان يقول: إن الخوارج ضیقوا علی أنفسهم لجهالتهم و إن الدین أوسع من ذلك إن علی بن أبی طالب (عليه السلام) كان يقول: إن شیعتنا فی أوسع ما بین السماء و الأرض أنتم المغفور لكم.

و رواه معاوية بن عمار عن رجل من أصحابنا قال

كنت عند أبي جعفر (عليه السلام) فسأله رجل عن الجبن فقال أبو جعفر (عليه السلام): إنه لطعام يعجبني و سأخبرك عن الجبن و غیره «كل شیء فيه الحلال و الحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه».

و بهذا المضمون فی أخبار الجبن فی غیر خبر و يدل علی خصوص موضع السؤال ما رواه فی الكافي فی الصحيح أو الحسن عن زراره و فضيل و محمد بن مسلم أنهم

سألوا أبا جعفر (عليه السلام) عن شراء اللحوم من الأسواق و لا- ندرى ما يصنع القصابون فقال: كل إذا كان ذلك في سوق المسلمين و لا تسأل عنه.

و رواه الصدوق فی الصحيح عن الثلاثة المذكورين عن أبي جعفر (عليه السلام).

أقول: و هذه النصوص و أمثالها دليل ما ذكره الأصحاب من أصاله الحل و الطهاره فی كل شیء حتى يعلم الحرام أو النجس بعينه.

و لا ريب أن محل السؤال من هذا القبيل و الاحتياط فى مثل محل السؤال مطلوب و الله العالم.

ص: ١٦

### المسألة العاشرة: فى هذا الطائر الذى يسكن بيوت بلد الحسين (عليه السلام) يسمى القلق

قال سلمه الله تعالى: ما يقول شيخنا فى هذا الطائر الذى يسكن بيوت بلد الحسين (عليه السلام) يسمى القلق تاره يدف و تاره يصف و ما علمنا أيهما أكثر و ليس فيه من العلائم الثلاث؟.

الجواب: إن المعروف من مذهب الأصحاب رضوان الله عليهم أن ما ليس له قانصه و لا حوصله و لا صيصيه فهو حرام و ما له أحد هذه الأشياء فهو حلال، و الذى وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن عبد الله بن سنان

عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت: الطير ما يؤكل منه؟ فقال: لا تأكل ما لم يكن له قانصه.

و عن زراره فى الصحيح فى حديث أنه

سأل أبا جعفر (عليه السلام) عن طير الماء فقال: ما كانت له قانصه فكل و ما لم يكن له قانصه فلا تأكل.

و عن سماعة بن مهران فى الموثق عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال

كل الآن من طير البر ما كانت له حوصله و من طير الماء ما كانت له قانصه كقانصه الحمام لا معدة كمعدته الإنسان

إلى أن قال

و القانصه و الحوصله يمتحن بهما من الطير ما لا يعرف طيرانه و كل طير مجهول.

و عن مسعدة بن صدقه

عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: كل من الطير ما كانت له قانصه و لا مخلب له، قال: و سئل عن طير الماء، فقال مثل ذلك.

و عن ابن بكير

عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: كل من الطير ما كانت له قانصه أو صيصيه أو حوصله.

و عن أبى يعفور فى حديث أنه

سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الطير يؤتى به مذبوحا، فقال: كل ما كانت له قانصه.

هذا ما حضرني من الأخبار وكلها قد اشتركت في الدلالة على ما ذكره الأصحاب في الباب، وحينئذ فمع عدم معرفه الطير المذكور بالطيران ينبغى ذبحه و استعلام هذه الأشياء من باطنه فإن كانت فيه فهو حلال و إن كانت له معدة كمعدده الإنسان فهو حرام.

و قد صرح موثق سماعه المذكور بأن هذه الأشياء يمتحن بها الطير الذى لا يعرف طيرانه فالواجب حينئذ استعلامه بذلك و الله العالم.

ص: ١٧

### المسألة الحادية عشره: فى الغراب الأسود الذى يأكل الزرع الذى يسمى زاغاً هل هو حلال أم لا؟

قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى الغراب الأسود الذى يأكل الزرع الذى يسمى زاغاً هل هو حلال أم لا، و ما تقول فى الغداف أيضاً، و ما تقول فى قول الشهيد الثانى (قدس سره) فى المسالك فى العلائم الثلاث أنه لا محلل خال منها و لا محرم و هى فيه مع وجودها فى كل جنس الغراب حتى فى الأبقع؟.

الجواب: إنه قد اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم فى حكم الغراب بجميع أقسامه على أقوال: فقال الشيخ (رحمه الله) فى النهايه: يكره أكل الغربان و أطلق و تبعه ابن البراج.

و قال فى الخلاف: الغراب كله حرام على الظاهر فى الروايات، و قد روى فى بعضها رخص و هو الزاغ و هو غراب الزرع و الغداف و هو أصغر منه أغبر اللون كالرماد، ثم نقل عن الشافعى و أبى حنيفة أن الأسود و الأبقع حرام و الزاغ و الغداف على وجهين أحدهما حرام و الثانى حلال ثم قال: دليلنا إجماع الفرقه و عموم الأخبار فى تحريم الغراب و طريقه الاحتياط تقتضى ذلك أيضاً، انتهى.

و قال فى المسبوط: ما لا مخلب له يعنى من الطير مستخبث و غير مستخبث، فالمستخبث ما يأكل الخبائث كالميته و نحوها و كلها حرام و هو النسر و الرخم و البغاث و الغراب و نحو ذلك عندنا و عند جماعه فروى

أن النبى (صلى الله عليه و آله) أتى بغراب فسماه فاسقا و قال: ما هو و الله من الطيبات.

و الغراب على أربعة أضرب: الكبير الأسود الذى يسكن الجبال و يأكل الجيف، و الثانى الأبقع فهذان حرامان، و الثالث الزاغ و هو غراب الزرع،

ص: ١٨

و الرابع الغداف و هو أصغر منه أغبر اللون كالرماد.

و قال قوم: هو حرام لظاهر الأخبار، و قال آخرون: هو مباح و هو الذى فى رواياتنا. و قال ابن إدريس: الغربان على أربعة أضرب ثلاثه منها لا تجوز أكل لحمها و هى الغداف الذى يأكل الجيف و يفرس و يسكن الخرابات و هو الكبير من الغربان السود و

كذا الأغبر الكبير لأنه يفرس و يصيد الدراج فهو من جملة سباع الطير، و كذلك لا يجوز أكل لحم الأبقع الذى يسمى العقق طويل الذنب، فأما الرابع و هو غراب الزرع الصغير من الغربان السود الذى يسمى الزاغ فإن الأظهر من المذهب أنه يؤكل لحمه على كراهيه دون أن يكون محظورا و إلى هذا يذهب شيخنا فى نهايته و إن كان قد ذهب إلى خلافه فى مبسوطه و مسائل خلافه فإنه قال بتحريم الجميع، و ذهب فى استبصاره إلى تحريم الجميع.

و الصحيح ما اخترناه لأن التحريم يحتاج إلى دلاله شرعيه لأن الأصل فى الأشياء الإباحه و لا إجماع على خطره و لا أخبار متواتره و لا فى كتاب الله، انتهى.

أقول: و قد ظهر من ذلك أن فى المسأله أقوالا- ثلاثة: أحدها: التحريم مطلقا، كما هو مذهب الشيخ فى الخلاف و تبعه عليه العلامه فى المختلف و ولده فخر المحققين فى الشرح.

و ثانيها: الحل على كراهه مطلقا و هو مذهب الشيخ فى النهايه و كتابى الحديث و تبعه القاضى ابن البراج و المحقق فى النافع.

و ثالثها: التفصيل و هو مذهب الشيخ فى «المبسوط» على الظاهر و ابن إدريس و العلامه فى قول ثان فحرموا الأسود الكبير و الأبقع و أحلوا الزاغ و الغداف و هو الأغبر الرمادى إلا أن ظاهر كلام ابن إدريس المتقدم التخصيص بالزاغ و ظاهر جمع من الأصحاب منهم المحقق فى الشرائع و شيخنا الشهيد الثانى فى المسالك التوقف فى المسأله من أصلها حيث اقتصرنا على نقل الخلاف و الأقوال فى المسأله و لم يرجحوا شيئا و هو ظاهر المحدث الكاشانى فى المفاتيح أيضا حيث اقتصر على نقل الأقوال و أدلتها و لم يرجح شيئا.

ص: ١٩

و الظاهر من الفاضل الخراسانى فى الكفايه ترجيح القول الثانى و هو الحل على كراهه قال: و الأقرب الكراهيه لصحيحه زواره المعتضده بالآيات و الأخبار و نفى الحل فى صحيحه على بن جعفر محمول على الكراهه جمعا بين الأدله انتهى.

و الذى وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسأله ما رواه الشيخ فى الصحيح عن أبان بن عثمان عن زواره

عن أحدهما (عليهما السلام) أنه قال: إن أكل الغراب ليس بحرام إنما الحرام ما حرم الله فى كتابه و لكن الأنفس تنتزه عن كثير من ذلك تعززا.

و عن غياث بن إبراهيم

عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه كره أكل الغراب لأنه فاسق

، و رواه الصدوق فى كتاب العلل مثله.

و ما رواه ثقه الإسلام فى الصحيح عن على بن جعفر

عن أخيه أبي الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن الغراب الأبقع والأسود أ يحل أكلهما؟ فقال: لا يحل شىء من الغراب زاعغ ولا غيره.

و رواه على بن جعفر فى كتابه مثله، و ما رواه عن أبى يحيى الواسطى قال

سئل الرضا (عليه السلام) عن الغراب الأبقع قال: فقال: إنه لا يؤكل و من أحل لك الأسود.

و ما رواه الصدوق مرسلا قال

قال الصادق (عليه السلام): لا يؤكل من الغربان شىء زاعغ ولا غيره و لا يؤكل من الخبث شىء.

و ما رواه فى الكافى و (التهديب) عن أبى إسماعيل قال

سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن بيض الغراب، فقال: لا تأكله.

و من الظاهر أن البيض تابع لحيوانه فى الحل و الحرمة.

هذا ما وقفت عليه من الأخبار الواردة عنهم (عليهم السلام)، و لا يخفى ما هى عليه من التصادم و التضاد فى المقام و إشكال الجمع بينها على وجه يحصل به الاجتماع و الالتئام و ذلك لصراحه صحيح زاراه و هو الأول فى الحل مع تأيده بما ذكر فيه مما هو مذكور أيضا فى عده من الأخبار من قوله: «إنما الحرام ما حرم الله فى كتابه» إلى آخره فإنه مما استدلوا به (عليهم السلام) فى جملة من المواضع إلا أن هذا الاستدلال أيضا مما لا يخلو فى حد ذاته من الإشكال المعلوماتية تحريم أشياء عديده فى السنه المطهره مما

ص: ٢٠

لم يشتمل عليها الكتاب كما لا يخفى على الممارس للأحكام و الناظر فى جميع الأبواب.

و إلى هذه الروايه كما عرفت ترجيح صاحب الكفايه كما تقدم.

و أما من طعن فى هذه الصحيحه بأبان بن عثمان فهو غير مسموع سيما بناء على قاعدتنا فى الأخبار و المشهور بين الأصحاب هذا الاصطلاح هو عد حديثه فى الصحيح أيضا للإجماع المنقول فى حقه و القدر فيه إنما حصل من مقدوح مجروح لا يقابل به نقل الإجماع المذكور.

و بالجملة: فالحديث صحيح صريح فيما قلنا و يقابله صحيح على بن جعفر فى الصححه و الصراحه و الدلاله على التحريم مطلقا مؤيدا بروايه أبى يحيى الواسطى و مرسله الصدوق و روايه أبى إسماعيل بالتقريب الذى فى ذيلها، و أما روايه غياث بن إبراهيم فهى محتمله للأمرين فلا يمكن الاستناد إليها فى شىء من القولين لأن الكراهه و إن كانت فى الاصطلاح الأصولى بمعنى الجواز على وجه المرجوحه لكن استعمال هذا اللفظ فى الأخبار فى التحريم أكثر كثير فهو عندنا فى الأخبار من الألفاظ



المتشابهة التي لا تحمل على أحد المعنيين إلا مع القرينه و بعض من رجح التحريم احتمال حمل صحيحه زواره على التقيه قال: و إن كان بينهم أيضا خلاف في ذلك لكن الحل بينهم أشهر.

أقول: و قد تقدم في عباره الخلاف ما يشير إلى ذلك.

و بالجملة: فالمسألة عندى بمحل من الإشكال و الفتوى فيها مع اشتباه الدلاله من هذه الأخبار مشكل و إن كان الأقرب هو القول بالتحريم مطلقا لكثرة الأخبار الداله عليه مؤيدا بشمول كل ذى مخلب من الطير لأكثرها و لجمعها و احتمال التقيه كما عرفت فى أخبار الحل و أما القول بالتفصيل فلا مستند له من الأخبار كما عرفت و ربما احتج له بأن الأولين من الخبائث لأنهما يأكلان الجيف و الأخيرين من الطيبات لأنهما يأكلان الحب و هذا التفصيل منقول عن بعض العامه أيضا.

و ظاهر كلام ابن إدريس الاستناد فى تحريم الأولين إلى أنهما من سباع الطير و لم يذكر على الثالث حجه مع أنه حرمه و استند فى حل الرابع إلى عدم الدليل على تحريمه و هو جيد على أصله الغير الأصيل و مذهبه الذى على خلافه العلماء جيلا بعد جيل.

ص: ٢١

و بالجملة: فالراجع عندى هو القول بالتحريم إلا أن فى الجزم به على وجه يوجب الفتوى توقفا مما أخذ على المفتى فى الإفتاء فى الأحكام و أنه مخبر فى ذلك عن الملك العلام و الله العالم.

فبقى الكلام فيما ذكرتموه من وجود القانصه و الصيصيه و الحوصله فى الغراب بجميع أفرادها فإن صح ذلك فهو أشد فيما ذكرناه من الإشكال حيث إن المفهوم من الأخبار المتقدمه فى سابق هذه المسألة هو أن وجود أحد هذه الثلاثه موجب للحكم بالحل فإن صح وجودها فى الغراب بجميع أنواعه أو بعضها فالواجب الحكم بحل ما وجدت فيه عملا بتلك الأخبار المتقدمه، و لا بد حينئذ من ارتكاب التأويل فى أخبار التحريم المذكوره هنا، إلا أن الظاهر أن الأمر ليس كذلك و لعل ما ادعيتموه من وجود بعض تلك الأشياء فى الغراب إنما نشأ عن ظن أو توهم و أما ما يفهم من ظاهر عباره الشرائع من أن الاعتماد على هذه الثلاثه إنما هو بالنسبه إلى ما لم ينص على تحريمه من الطائر المجهول، و أما ما نص على تحريمه فلا عبره بوجود شىء من هذه الثلاثه فيه المؤذن ذلك بتحريمه مع وجود شىء منها فيه فالظاهر بعده و توهم فهم هذا المعنى من موثقه سماعه و كذا روايه ابن أبى يعفور المتقدمتين فى سابق هذه المسألة بعيد فإن غايه ما يدلان هو أنه مع عدم إمكان الاستعلام بالعلامات الظاهره فى حال الحياه كالطيران مثلا يرجع إلى العلامات الباطنه من القانصه و الحوصله بعد الذبح و الله سبحانه العالم بحقائق أحكامه و نوابه القائمون بمعالم حلاله و حرامه.

### المسألة الثانيه عشره: فى الزهر و هو نوع من أنواع السمّ يصطاد به السمك؟

قال سلمه الله تعالى: ما يقول شيخنا فى الزهر و هو نوع من أنواع السم يصطاد به السمك بحيث يلقى فى شىء يأكله السمك و يقذف فى الشطوط و الأنهار و الأهوار و الأبصار فإذا أكله السمك خرج على وجه الماء دائخا و له دوران و إذا لم يحصل له من يصيده مات و طفى على وجه الماء و ربما تذهب السمكه التى تأكل من هذا الزهر ميلا أو أكثر عن المحل الذى قذف فيه ذلك الشىء هل يكون ذلك الشىء آله للصيد فيحرم على من صاده غير قاذفه أم يكون الناس فيه شرع لأنه ألقاه فى مكان لا يمكن

الرمى فرسخا أو فرسخين أو أكثر و كثيرا ما يفعلون مع الطير هكذا بحيث يغلون الحب مع هذا الشىء و يرمونه فى الصحراء و يأكل منه الصيد و يروح فيطير و يقع و يصيدونه أهل يملك ذلك الطير بما أكل من ذلك الحب المغلى فيكون آله للصيد كما قال المنازع فى السمك لأنهما أمر واحد لا فرق بينهما.

الجواب: إنى لم أقف على هذه المسأله فى كلام أحد من الأصحاب رضوان الله عليهم و لا على شىء من الأخبار يدل على الحكم فيها نفيًا أو إثباتًا إلا- أن المفهوم من كلامهم و كذا من الأخبار بعد التأمل فى مضامينها هو العدم و ذلك لأن ظاهر كلامهم تخصيص آلات الصيد الجماديه أعنى غير الكلب و نحوه من الحيوانات بأشياء مخصوصه ليس هذا منها.

و المفهوم من الأخبار و كذا من كلام الأصحاب أنه ليس كل شىء قصد الصيد به و قتل ترتب عليه حل الصيد كما ورد فى المعراض و صرح به الأصحاب من أنه إذا قتل بعرضه من غير أن يخرق اللحم فلا يؤكل و إن قتل بحده أكل.

و منها: صحيح أبى عبيده

عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: إذا رميت بالمعراض فخرق فكل و إن لم يخرق و اعترض فلا تأكل.

و روى عن عدى بن حاتم قال

سألت رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن صيد المعراض، فقال: إن قتل بحده فكل و إن قتل بثقله فلا تأكل

، و المعراض على ما فى القاموس كمحراب سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه انتهى.

و قد ورد فى الأخبار أيضا إنما قتله الحجر أو البندق لا يؤكل إلا إذا أدرك ذكاته، ففى صحيحه سليمان بن خالد قال

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما قتل الحجر أو البندق أ يؤكل؟ قال: لا.

و بمضمونه أخبار عديده.

و من هذا يعلم أنه ليس كلما قصد الصيد به حل به الصيد بأى نحو كان، بل لا بد له من آلات مخصوصه بشروط مخصوصه.

و مما يؤيد ذلك أن أصله حل صيد هذا النوع لكل من حازه فاصطاده فإنها باقيه فى جميع الأزمان و الأحوال لا يخرج عنها

التخصيص بشخص دون شخص إلا بدليل و هذا أصل من الأصول المتفق عليها نصا و فتوى فإن أصله الإباحه التى كان

عليها قبل إلقاء هذا الزهر ثابتة فيجب البقاء عليها إلى أن يقوم دليل على الخروج عنها وقد قامت الأدلة بالنسبة إلى السمك و الطير بأشياء مخصوصه ليس هذا منها فيجب البقاء على ما كان عليه و المدعى للخروج بهذا النوع يحتاج إلى دليل واضح و برهان لائح لا- بمجرد التخريجات العقلية و التخرصات الوهميه فإن الأمور الشرعيه إنما بنيت حلا و حرمة و طهاره و نجاسه و نحوها على الأدله المعصوميه و النصوص النبويه لا على الأوهام العقلية و هذا بحمد الله سبحانه واضح لكل ذى عقل برؤيه.

و من هنا كان بعض مشايخنا المحققين يتوقفوا فى الصيد بهذه الأدله المشهوره و هى المعروفه بالتفنك من حيث إنه غير منصوص مع أنه أقرب شىء إلى آلات الصيد و الاحتياط فيما ذكره (قدس سره) على أن تعريف الصيد كما ذكره الأصحاب و هو الظاهر من الأخبار لا يصدق على هذا النوع الذى هو محل البحث حيث إنهم قالوا: إن الصيد فى الشرع على معنيين أحدهما: إثبات اليد على الحيوان الممتنع و الثانى: إزهاق روحه بالأمله المعتبره فيه من غير تذكيه و كلاهما مباح بالكتاب و السنه و الإجماع بالشرائط المذكوره فى محلها، و لا ريب أن ما نحن فيه من القسم الثانى.

و المراد من إزهاق هى مجىء ما يوجب قتله بغته و فجأه و هذا النوع كما شرحتموه إنما يوجب له بعد أكله و دوراناً فى رأسه و يبقى على ذلك مده بحيث يذهب قدر فرسخ أو فرسخين فى الماء كما ذكرتكم و كذا فى الطير و هذا ليس من الإزهاق المذكور الذى هو عبارته عن الفجأه و البغته فى شىء.

و بالجملة: فالمسأله عندى محل إشكال و التمسك بالأصالة المتقدمه أقوى متمسك حتى يقوم الدليل على ما يوجب الخروج عنها و الله العالم.

### المسأله الثالثه عشره قال سلمه الله تعالى فى أخت الأخ من الرضاع هل يحل لأخ أختها من الرضاع أن ينكحها أم لا،

و الحديث يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب و من قال بالمنزله حرم بالرضاع على ما يحرم بالنسب لأن أخت الأخ من نسب حلال أفتنا أيديك الله الجواب: إن المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم هو الحل فى الصوره

ص: ٢٤

المذكوره و هو الأصح الذى عليه العمل و ذهب الشيخ فى الخلاف و النهايه إلى التحريم استناداً إلى ظاهر التعليل فى الروايات من كونهم بمنزله ولد الأب و ذلك يقتضى حصول الاخوه بينهم المانع من نكاح أحدهما فى الآخر فإن كونهم بمنزله ولد الأب يقتضى كونهم بمنزله الإخوه للعله فإنها منصوصه فيتعدى حكمها و أُجيب عنه بأن تعدى حكمها مشروط بوجودها فى المعدى إليه و هنا ليس كذلك لأن كونهم بمنزله ولد الأب ليس موجوداً فى محل النزاع و ليس المراد بحججه منصوصه العله أنه حيث ثبتت العله و ما جرى مجراها يثبت الحكم كذا قرره شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) فى المسالك و الروضه و هو جيد و توضيحه ان النص إنما تضمن الحكم بتحريم نكاح أب المرتضع فى أولاد صاحب اللبن معلماً ذلك بأنهم صاروا فى حكم أولاده و محل النزاع هو الحكم بنكاح أولاد أب المرتضع فى أولاد الفحل أو المرضعه و الحكم بالتحريم فى الصوره الثانيه إنما هو بدعى استلزام بنوه أولاد الفحل لأب المرتضع إختوتهم لأولاده فيحرم تناكحهم لحصول الاخوه و هو قياس محض لأن العله إنما هى النبوه و العله فيما نحن فيه هى الإخوه واحدهما غير الآخر و مجرد اللزوم لا تثبت به الأحكام الشرعيه لأن ذلك مذهب أصحاب القياس حيث يبنون الأحكام الشرعيه على الملازمات العقلية و المناسبات و المشابهات الجليه أو الخفيّه فالعله فيما

ذكره غير منصوصه بل مستنبطه على أنّ كونهم بمنزله أولاده في تحريمهم عليه لا يستلزم كونهم أولاده في تحريم بعضهم على بعض لأنّ إثبات حكم الأولاد لهم في مادّه خاصّه لا يستلزم ثبوته في جميع المواد إذ لا ملازمه تقتضى ذلك و من أوضح الأدلّه على الجواز هو تبعيّة الرضاع للنسب، و من المعلوم جواز ذلك في النسب. و بالجملة: فالعمل على القول بالجواز و إن كان على كراهه كما أنّه في النسب كذلك و يدلّ على ذلك في الرضاع موثقه إسحاق بن عمّار

عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل تزوّج أخت أخيه من الرضاعه فقال: ما أحبّ أن أتزوَّج أخت أخي من الرضاعه

و الكراهه وقعت هنا تفریعاً على الكراهه في النسب لروايه إسحاق بن عمّار أيضاً قال: سألته عن الرجل يتزوَّج أخت أخيه قال: ما أحبّ له ذلك.

ص: ٢٥

نعم ذهب من قال بالتنزيل في الرضاع التحريم في هذه الصور مع جمله صور ذكرها و قد استوفينا الكلام عليها و بيّنا ردّها و إبطالها في رسالتنا في المسأله المسّماه بكشف القناع عن صريح الدليل في الردّ على من قال في الرضاع بالتنزيل و نقلنا فيها جمله من كلام المحقّق العماد مولانا مير محمّد باقر الداماد في رسالته التي اختار فيها القول بالتنزيل و أوضحنا بطلانه بواضح الدليل و الله العالم.

### المسأله الرابعه عشره قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في رجل له زوجتان كبيرتان و أرضعتا زوجته الصغيره

فالأولى التي أرضعتها قبل حرمت عليه لكونها صارت أمّ زوجته و ما تقول في الثانيه التي أرضعتها بعد الاولى هل حرمت على زوجها كضرتها أم لا لأنّها أرضعتها بعد ما حرمت عليه و صارت كابنته و المسأله خلافيه و أردنا أن نرى دليلك فيها الجواب: أنّه قد اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في ذلك، فالمشهور هو التحريم في هذه الزوجه الثانيه أيضاً لأنّه يصدق عليها أمّ زوجته و إن كان عقدها قد انفسخ فإنّه لا يشترط في صدق المشتق بقاء المعنى فتدخل في قوله (وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ). و قال ابن الجنيد و الشيخ في النهايه: لا تحرم لخروج الصغيره من الزوجيه من البتّيه فإنّ عقد الصغيره انفسخ برضاع الاولى و به صارت بنتاً و لا يصدق عليها وقت رضاع الثانيه أنّها زوجه عرفاً و لا شرعاً و هذا القول هو الأظهر الذي عليه العمل اما أوّلاً فلاصالة الإباحه السالمه من المعارض و اما ثانياً فلما رواه ثقه الإسلام عطر الله مرقده عن على بن مهزيار رواه

عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قيل له: إنّ رجلاً تزوّج جاريه صغيره فأرضعتها امرأته ثمّ أرضعتها امرأه له اخرى فقال ابن شبرمه: حرمت عليه الجاريه و امرأته، فقال أبو جعفر (عليه السلام): أخطأ ابن شبرمه حرمت عليه الجاريه و امرأته التي أرضعتها أوّلاً، فأما الأخيره لم تحرم عليه لأنّها أرضعت ابنتها.

و رواها الشيخ في (التهذيب) و فيها لأنّها أرضعت ابنته و هو الصحيح قال في التهذيب: وفقه هذا الحديث إنّ المرأه الأولى إذا أرضعت الجاريه

ص: ٢٦

حرمت الجارية عليه لأنها صارت بنته و حرمت عليه المرأة الأخرى لأنها أم امرأته فإذا أرضعتها المرأة الأخرى أرضعتها و هي بنت الرجل لا زوجته فلم يحرم عليه لأجل ذلك، انتهى. و استضعاف الرواية المذكورة بالإرسال ضعيف عندنا و قد وافق على القول بهذه الرواية السيد السند صاحب المدارك في شرحه على النافع مع تصلبه في ردّ الأخبار الضعيفه و جعل موافقتها لمقتضى الأصل جابراً لضعفها و أما ثالثاً: فلأن ما بنوا عليه تعليل التحريم من أنه لا يشترط في صدق المشتق بقاء بعد الاشتقاق ضعيف لما وقع لهم في هذه القاعده من الخلاف حتى انتهت الأقوال فيها إلى ثمانية كما أوضحناه في كتابنا الدرر النجفيه من الملتقطات اليوسفيه و كذا مقدمات كتاب الحقائق و أوضحنا أنّ بناء الأحكام الشرعيه على هذه القواعد الأصوليه المتزلزله مع قطع النظر عما هي عليه من الاختلاف لم يقيم عليه دليل بل الدليل على خلافه واضح السبيل و الله العالم

### المسأله الخامسه عشره قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا فيمن وقف ملكاً على أولاده الذكور دون الإناث

فما قولك في ذكور الإناث هل يشاركون ذكور الذكور أم ينفردون به دونهم، و على تقدير انفرادهم به إذا انقضوا هل ينتقل إلى ذكور الإناث أم لا، و إذا انقض ذكور الإناث هل ينتقل إلى الإناث مع عدم العلم بتقييده في ذلك لكن من جهة أولى الأرحام و أنت أعلم بالأحكام؟ الجواب: إنّ الكلام في هذه المسأله أعنى دخول أولاد البنات الذكور في إطلاق الأولاد الذكور مبنى على أنه هل يسمّى ابن البنت ابناً حقيقه أو إنّما يُطلق عليه مجازاً و الابن حقيقه إنّما هو الذكر المتولّد من الذكور و الذى ثبت عندنا بالأدله القاهره و البراهين الباهره من الآيات القرآنيه و السنّه النبويه هو صحّه إطلاق الولد و الابن على المتولّد من البنت حقيقه لا- مجازاً و هو مذهب جملة من علمائنا الأعلام و إن كان خلاف المشهور بين المتأخّرين. قال الشيخ في الخلاف في باب الوقف: مسأله إذا وقف على أولاده و أولاد أولاده دخل أولاد البنات فيه و يشتركون فيه مع أولاد البنين الذكر و الأنثى فيه سواء

ص: ٢٧

كلّهم و به قال الشافعي و قال أصحاب أبي حنيفه: لا يدخل أولاد البنات فيه إلى أن قال: دليلنا إجماع المسلمين على أنّ عيسى ابن مريم من ولد آدم و هو ولد ابنته لأنه ولد من غير أب ثم استدلّ بتسميه الرسول (صلى الله عليه و آله) للحسن و الحسين (عليهما السلام) ابنه إلى أن قال: و أمّا استشهادهم بقول الشاعر

بنونا بنو أبنائنا و بناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فإنّه مخالف لقول النبي (صلى الله عليه و آله) و إجماع الأئمه و المعقول فوجب ردّه و نحوه صرح في كتاب؟ و قال الشيخ المفيد عطر الله مرقده في كتاب الوقف من المقنعه: و إذا وقف على العلويه كان لولد أمير المؤمنين على بن أبي طالب (عليه السلام) و ولد ولده من الذكور و الإناث فإن وقف على الطالبين كان على ولد أبي طالب (رحمه الله) و ولد ولده من الذكور و الإناث و التقريب فيه أنّه أدخل المتقرّبين بالأمى في النسبه إليه و المخالفون من أصحابنا في هذه المسأله ينكرون صحّه النسبه إليه. قال العلّامة في (المختلف) بعد ذكر القول المشهور عندهم و هو عدم صدق الابن على ابن البنت حقيقه و ذهب السيد المرتضى إلى أنّ ابن البنت ابن حقيقه و من أوصى بمال لولد فاطمه دخل فيه أولادها و أولاد بناتها حقيقه و كذا لو وقف على ولده دخل فيه ولد البنت لدخول ولد البنت تحت الولد و الأقرب الأوّل إنّما يصدق الانتساب حقيقه إذا كان من جهة الأب عرفاً فلا يقال

تميمى إلما إذا انتسب إلى تميم بالأب ولا- حارثى إلما إذا انتسب إلى حارث بالأب. و يؤيده قول الشاعر: بنونا ثم ساق البيت المتقدم في كلام الشيخ و ذيل الكلام في المقام أوسع من أن يسعه هذا الإملاء و قد حققنا هذه المسألة بما لم يسبق إليه سابق من التحقيق الذى هو للآيات و الروايات مطابق في كتاب الخمس من كتابنا الحقائق الناظرة و فى كتاب الدرر النجفيه و أوضحنا بطلان القول المشهور بما هو كالنور على الطور. و من ذلك يظهر لك أن أولاد البنات الذكور يشاركون الأولاد الذكور متى كان صيغه الوقف على أولاده الذكور فإنه يدخل الجميع تحت هذا اللفظ و من هنا يعمل انجرار الحكم

ص: ٢٨

المذكور إلى مسألة الخمس و أنه يجوز أن يعطى لمن انتسب بالأُم إلى هاشم من الساده و لا- يجوز أن يعطى من الزكاه كما أوضحنا بلا مزيد عليه فى الكتابين المشار إليهما و بينا دلالة الآيات و الأخبار المتكاثرة على ذلك. و أما قولكم: إذا انقرضوا هل ينتقلوا إلى ذكور الإناث أم لا- إلى آخر السؤال فهو لا- يخلو من الإشكال بل الاختلال و ذلك لأنه لا بدّ فى صحّح الوقف من الدوام بأن يعين الواقف مصرفاً للوقف فى كلّ زمان زمان و طبقه طبقه بمعنى أنه لا بدّ من التصريح بالموقوف عليه فى كلّ طبقه طبقه بأن يقول: على فلان ثم بعده على كذا ثم بعد على كذا و مع الانقراض فعلى كذا و هكذا إلى يوم القيامة، و حينئذ يرجع فى جميع هذه الطبقات إلى ما ذكره الواقف و عينه و حينئذ فقولكم: وهل ينتقل إلى الإناث مع عدم العلم بتقييده فى ذلك لكن من جهة آيه (أُولُوا الْأَرْحَامِ)\* لا معنى له فى المقام لأنّ آيه أولى الأرحام إنّما هى فى الميراث، و أما الأوقاف فهى على ما وقفت عليه. و بالجملة: فإنّ كلامكم هنا لا يخلو من الإجمال و الحال و المرجع إلى ما ذكرناه من عبارة الواقف و تعيين الموقوف عليه فى جميع الطبقات عملاً بشرط الدوام فى الوقف و الله العالم.

### المسألة السادسة عشره قال سلّمه الله تعالى: ما يقول شيخنا فى النبات و الشكر المعتصرين من السكر

و على ما ينقلون أنّ الذين يعصرون السكر القور و هم السامره فما تقول فيهما، و ما تقول فى الأشياء المائعات من المأكولات و الدهونات التى فى أيدي الكفار يبيعونها مع عدم العلم بمباشرتهم لها؟ أفنتا أيديك الله الجواب: أنه تقدّم لك فى جواب المسألة الثانيه من الأخبار الوارده عن العتره الأطهار ما يعلم منه الجواب عن هذه المسألة و أمثالها لاتفاقها على أنّ الأصل فى الأشياء الحلّ و الطهاره حتّى يعلم الحرمة و النجاسه سواء كان فى أيدي المسلمين أو الكفار ما لم يعلم بمباشرتهم لها برطوبه و مجرد الاخبار عن ذلك لا يفيد فائده فى الخروج عن هذا الأصل الأصيل كما هو واضح عند ذوى التحصيل و من أوضح الأدلّه زياده على ما تقدّم روايه المعلّى بن خنيس و نحوها ما لم يتقدّم نقله أيضاً ما

ص: ٢٩

رواه الشيخ فى الصحيح عن معاويه بن عمّار قال

: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثياب السابريه تعملها المجوس و هم أخباث و هم يشربون الخمر و نسائهم على تلك الحال ألبسها و لا- أغسلها و أصلى فيها؟ قال: نعم، قال معاويه بن عمّار: فقطعت له قميصاً و خطته و فتلت له أزراراً و رداءً من السابري ثم بعثت إليه فى يوم الجمعة حين ارتفع النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج فيها إلى الجمعة.

أقول: لعلّ ذكر النساء في الخبر بناء على أنّ الغزل كان من عملهم و الحياكة من أزواجهنّ و نحوه و إن كان ليس مثله في الصراحه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال

: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا حاضر أنّي أُعير الذمّيه ثوبى و أنا أعلم أنّه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير فيرده عليّ فأغسله قبل أن أُصلّي فيه؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): صلّ فيه و لا تغسله من أجل ذلك فإنّك أعرتة إيّاه و هو طاهر و لم تستيقن أنّه نجسه فلا بأس أن تصلّي فيه حتّى تستيقن أنّه نجسه.

و أمّا ما رواه عبد الله بن سنان المذكور أيضاً في الصحيح قال

: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذى يعير ثوبه لمن يعلم أنّه يأكل الجرى و يشرب الخمر فيرده أ يصلّي فيه قبل أن يغسله؟ قال: لا يصلّي فيه حتّى يغسله.

و ما رواه الشيخ عن أبي بصير قال

: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الفرى فقال: كان عليّ بن الحسين (عليهما السلام) رجلاً صرداً لا يُدفئه فراء الحجاز لأدبّ دباغتها بالقرط و كان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلهم بالفرو فيلبسه فإذا حضرت الصلاة ألقاه و ألقى القميص الذى تحته الذى يليه و كان يُسأل عن ذلك فقال: إنّ أهل العراق يستحلّون لباس الجلود الميتة و يزعمون أنّ دباغه ذكاته

فالجواب عنهما و نحوهما بالحمل على الاستحباب جمعاً بين الأخبار كما ذكره الشيخ و غيره لما عرفت من خروجهما عن مقتضى القاعدة الكلّيه المنصوصه فى الأخبار المستفيضه سيّما أخبار الخفاف و صحيحى البنظى و سليمان بن جعفر الحضرى المتقدّم أكثره فى المسأله التاسعه و الله العالم

### المسأله السابعه عشره قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى الجلود التى يجلبونها الكفّار من بلد إلى بلد

ص: ٣٠

و المسوح و الأنعله التى يجلبونها كذلك أو يبيعونها فى بلد المسلمين التى هم فيها ساكنون لكن ما يعلم أنّهم لحيوانها ذابحون و لها عاملون فما تقول فى ذلك؟ أفتنا أيدك الله الجواب: إنّ جواب هذه المسأله أيضاً معلوم من الأخبار المتقدّمه فى المسأله التاسعه و فى سابق هذه المسأله لما عرفت من دلالتها على هذه القاعدة الكلّيه و هى أصاله الحلّ و أصاله الطهاره حتّى يعلم الناقل عن ذلك شرعاً و المخرج عنه قطعاً و مجرد كون تلك الجلود فى أيدي الكفّار يبيعونها أو يجلبونها لا توجب الخروج عن القاعدة المذكوره إلّا أنّ المشهور بين المتأخّرين من أصحابنا رضوان الله عليهم بالنسبه إلى الجلود و اللحم المجهول هو الحكم بالنجاسه استناداً إلى أصاله عدم التذكيه و قد بيّنا فى جملته من كتبنا و زبرنا ما فى كلامهم هنا من الوهن و ضعف الدليل و أنّه لا اعتماد عليه و لا تعويل و نحن نذكر هنا ما أودعناه فى كتابنا الحدائق الناضره فى أحكام العتره الطاهره من التحقيق فى المقام و ما فيه من النقص و الإبرام فنقول: المشهور فى كلام متأخري أصحابنا رضوان الله عليهم نجاسه الجلد لو وجده مطروحاً و إن كان فى بلاد المسلمين جديداً أو عتيقاً مستعملماً أو غير مستعمل و كذا اللحم أيضاً استناداً إلى أصاله عدم التذكيه و أنت خبير بما فيه

أَمَّا أَوْلَمَّا فَللقاعده المتَّفَق عليها نصّاً و فتوى من أنّ كلّ شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتّى تعلم الحرام بعينه فتدعه، و كلّ شىء ظاهر حتّى تعلم أنّه قذر. و من قواعدهم المقرّره و ضوابطهم المعتره أنّه يجب الخروج عن الأصل بالدليل و الدليل كما ترى هنا واضح السبيل لا يداخله القال و القيل. و أمّا ثانياً: فلما رواه الشيخ بسنده عن السكوني

عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) سُئِلَ عن سفره و جدت في الطريق مطروحه كثيرٌ لحمها و خبزها و جنبها و بيضها فوقها سكّين؟ قال أمير المؤمنين (عليه السلام): يقوّم ما فيها ثمّ يؤكل لأنّه يفسد و ليس له بقاء فإن جاء طالبها غرموا له الثمن، قيل: يا أمير المؤمنين لا ندري سفره مسلم أو سفره مجوسى؟ قال: هم في سعه

ص: ٣١

حتّى يعلموا.

و هو صريح في المراد عار عن وصمه الإيراد، و روى هذه الروايه في البحار عن الراوندى في كتابه بسنده عن موسى بن إسماعيل عن أبيه إسماعيل بن موسى عن أبيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) الحديث، إلّا أنّ فيه لا نعلم أسفره ذمّي أم مجوسى. و أمّا ثالثاً: فإنّ مرجع ما ذكره من الأصل إلى استصحاب عدم الذبح نظراً إلى حاله الحياه و فيه مع الإغماض عمّا حقّقناه في جملة من زبرنا من أنّ هذا الاستصحاب ليس بدليل شرعى أنّه قد صرح جملة من المحقّقين بأنّ من شرط العمل بالاستصحاب أن لا يعارضه استصحاب آخر يوجب نفى الحكم الأوّل في الثانى و استصحاب أصله عدم التذكيه هنا معارض باستصحاب طهاره الجلد حال الحياه، و توضيحه: أنّ وجه تمسّكهم بالأصل هنا من حيث استصحاب عدم الذبح نظراً إلى حال الحياه و لم يعلم زوال عدم المذبوحيه لاحتمال الموت حتف أنفه فيكون نجساً إذ الطهاره لا يكون إلّا مع الذبح هكذا قرّره و نحن نقول: إنّ طهاره الجلد في حال الحياه ثابتة و لم يعلم زوالها لتعارض احتمال الذبح و عدمه فيتساقطان و يبقى الأصل ثابتاً لا رافع له. و أمّا رابعاً: فإنّ ما اعتمدوه من الاستصحاب و إن سلّمنا صحّته إلّا أنّه غير ثابت هنا و لا موجود في محلّ البحث عند التأمل و التحقيق بالفكر الصائب و النظر الدقيق فإنّه لا معنى للاستصحاب كما حقّق في محلّه إلّا ثبوت الحكم بالدليل في وقت ثمّ إجراءه في وقت ثان لعدم قيام دليل على نفيه مع بقاء الموضوع في الوقتين و عدم تغييره في الحالين فثبوت الحكم في الوقت الثانى متفرّع على ثبوته في الوقت الأوّل و إلّا فكيف يمكن إثباته في الثانى مع عدم ثبوته أولاً و استصحاب عدم المذبوحيه في المسأله لا- يوجب الحكم بالنجاسه كما توهموه لأنّ النجاسه لم تكن ثابتة في الوقت الأوّل و هو وقت الحياه و بيانه أنّ عدم المذبوحيه لازم أمرين أحدهما الحياه

ص: ٣٢

و ثانيهما الموت حتف الأنف و الموجب للنجاسه ليس هذا هو اللازم من حيث هو بل ملزومه الثانى أعنى الموت حتف الأنف فعدم المذبوحيه اللازم للحياه مغاير لعدم المذبوحيه اللازم للموت حتف الأنف و المعلوم ثبوته في الزمن الأوّل هو الأوّل لا الثانى و ظاهر أنّه غير باق في الوقت الثانى. و بما ذكرنا لك من التحقيق الرشيق في المقام يظهر لك ما فى كلام أولئك الأعلام أعلى الله تعالى درجاتهم فى دار السلام و رفع مقاماتهم فى جوار الملك العلّام و الله العالم بحقائق أحكامه

**المسأله الثامن عشره قال سلّمه الله: ما قول شيخنا فى هذا الحديث ما ثبت إيمان فى قلب هوزى و لا حوزى**



و نقله صاحب البحار حتى عدّ سبعة و نرى من ثقاه رجال الحديث أهوازيين و ما تقول في الحويزه و السكنى فيها و هى ذكرها صاحب القاموس أنّ الحويزه مصغّر حوزه قصبه فى خوزستان و ما تعريف النسبه التى ينسب بها الإنسان إلى بلد من البلدان هل هو فى ولادته فيه و نشأته فيه أم بكثرة الاستيطان فيه و لو هاجر عنه و استوطن غيره و هل ينتفى منه و ينتسب إلى الثانى أم إلى الأوّل أم إلى أطولهما مدّه فى اللبث فإذا استوطن بلداً ثالثاً فكذلك أم لا و ما الرابع و ما الخامس و هلم جزاً أم تضيع نسبته أم ينتسب إليها كلّها كما قيل فى النبى (صلى الله عليه و آله) المكى الأبطحى المدنى التهامى فأفدنا أفادك الله؟ الجواب: إنّ ما ذكرتموه من الحديث لم أقف عليه و لا أدرى فى أى موضع هو من كتاب البحار لا رجوع إليه. و كيف كان فإنه لا ينبغى الرجوع عن المعلوم بالموهوم و لا الأمر المحقّق بالمظنون فإنّ إيمان أهل هذه البلدان من اليقين الذى لا يخالطه شكّ و لا شبهه لا سيّما ما ذكرت من الرواه و خصوصاً من بينهم على بن مهزيار الذى قد علم من الأخبار علوّ منزلته عند الأئمّه الأبرار صلوات الله عليهم مع أنّ الذى فى الخبر الذى نقلتم إنّما هو هوزى و البلد إنّما هى الأهواز و النسبه إليها أهوازى و هكذا الحويزه و الذى فى الخبر إنّما هو حوزى فعلاً ذلك نسبه إلى أمكنه اخرى و قبائل من الناس كانت فى تلك الأوقات. و بالجملة فإنّ الكلام فى هذا الخبر يتوقّف على مراجعته و صورته عبارته فإنّ الكلام يتبع بعضه بعضاً و قرائن سياقه ربّما دلّت على ما يراد منه و لا يحضرنى الآن

ص: ٣٣

الكلام فيه بوجه و قائله (عليه السلام) أعلم. و اما ما ذكرتم من النسبه فهى من الأمور العرفيه ليس لها تحديد فى الشرع و لا ريب فى حصولها بالتولّد فى البلد مع التوطن فيه سيّما مع الامتداد من زمان الآباء و الأجداد و الظاهر عرفاً استمرار هذه النسبه و إن خرج من بلده و توطّن غيرها كما يراه الإنسان الآن فى نفسه إلّا أنّه إذا طال توطّنه فى البلد الثانى ربّما نسب إليها أيضاً أما إبقاء النسبه الأولى كما هو الغالب أو مع زوالها. و كيف كان فالظاهر أنّ المراد من تحقيق هذا السؤال الثانى إنّما من حيث التوطن فى هاتين البلدين و توهم شمول الخبر للمتوطن فيهما و الظاهر أنّ الأمر ليس كما ربّما يتوهم من الطعن على أهل هاتين البلدين و التأويل فى الخبر المذكور ممّا لا بدّ منه أو ردّه إلى قائله من باب التسليم ما لأنّ له قلوبكم فاقبلوه و ما اشمازت منه فردّوه إلينا و الله العالم.

### المسأله التاسعه عشره قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى الحصّه التى يأخذها الجائر من حاصل الأرض المملوكه

و من ثمر النخل و غيرها بالمقاسمه و ما تقول فى القسط الذى يجعله عليها من الدراهم و ما تقول فى القسط الذى يجعله على أرباب الصنائع و التجار و على القول بإباحه أخذه له لو أتى جائراً آخر و انتزع الحكومه من يده هل يباح له أخذ ذلك القسط و الحصّه قبل قبضه لها فى تلك السنه أم لا؟ أفتنا أيدك الله الجواب: إنّ هذه المسأله لا تخلو من الإجمال و ذلك لأنّ هذا الجائر إمّا أن يكون ممّن يدعى الإمامه كحكّام المخالفين أو لا كحكّام الشيعه و هذه الأراضى التى يؤخذ منها أو من نخيلها اما أن تكون خراجيه يعنى من الاراضى المفتوحه عنوه أولاً و حينئذ فالكلام يقع فى مقامين: الأول: ان تكون الأرض خراجيه و الحاكم ممّن يدعى الإمامه كما هو الآن و سابقاً أيضاً فى أرض العراق فإنّها من الأراضى التى فتحت عنوه و إن كان الذى فتحها إنّما هو الثانى فى زمن خلافته لكن ظاهر الروايات عدّها فى الأراضى الخراجيه كما سار به أمير المؤمنين (عليه السلام) فى وقت خلافته فى هذه الأراضى و لعلّه حيث كان الفتح برضاه و إجازته (عليه السلام) و الحكم فى هذه الأراضى أعنى ما افتتحت عنوه هو أنّ عامرها وقت

الفتح للمسلمين يقبله الإمام و يصرف حاصله في مصالح المسلمين و مواتها فهو للإمام (عليه السلام) من الأنفال لعموم الأخبار الدالّة على أنّ من جملة الأنفال موات الأرضين الشامل لهذه الأرض و غيرها. و قد صرّح جمهور الأصحاب بأنّه مع فقد الإمام (عليه السلام) أو عدم بسط يده و تصرّف أئمّه الجور في هذه الأرض و أخذهم منها الخراج و المقاسمه بدعوى الإمامه فإنّه يجوز شراء ذلك و قبول اتهابه و إن كان تصرّف أولئك الحكّام ليس على وجه شرعى و على ذلك يدلّ جملة من الأخبار أيضاً، و منها: صحيحه أبى عبيده

عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل منّا يشتري من السلطان من إبل الصدقه و غنم الصدقه و هو يعلم أنّهم يأخذون منهم أكثر من الحقّ الذى يجب عليهم قال: فقال: ما الإبل إلّا مثل الحنظه و الشعير و غير ذلك لا بأس به حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه قيل: فما ترى فى مصدّق يجيئنا فيأخذ صدقات أغنامنا فنقول: بعناها فيبيعناها فما تقول فى شرائها منه؟ فقال: إن كان قد أخذها و عزلها فلا بأس، قيل له: فما ترى فى الحنظه و الشعير يجيئنا القاسم فيقسم لنا و يأخذ حظّه فيعزله بكيل فما ترى فى شراء ذلك الطعام منه؟ فقال: إن كان قبضه بكيل و أنتم حضور فلا بأس بشرائه منه من غير كيل

و نحوها غيرها من الأخبار و هذا الذى يؤخذ من الأراضى الخراجيّة. أمّا أن تكون حصّه من الحاصل و تسمّى بالمقاسمه أو دراهم و دنانير يجعلها عليهم و يسمّى بالخراج و الحكم فيه كما عرفت من أنّه متى أخذه الجائر و إن كان ظالماً فى أخذه لكن الأئمّه (عليهم السلام) و سيّعوا للشيعة فى اتهابه منهم و جواز شرائه و أقرّوا الشيعة على إعطائهم لهم من زكاه و غيرها. و أمّا ما ذكرتموه من القسط الذى يؤخذ على أرباب الصنائع و التجار فهذا ظلم محض لا يجرى فيه الحكم المتقدّم. و أمّا ما ذكرتم من أنّه لو أتى جائر آخر و انتزع الحكومه من يده هل يباح له أخذ ذلك القسط و الحصّه قبل قبضه لها فى تلك السنّه أم لا؟ فالجواب عنه إنّما ذكرناه من الحكم المتقدّم إنّما يترتب على دعوى هؤلاء الإمامه و انضمام التصرف فى ذلك من هذه الجهه. و حينئذ فمرجع الأمر إلى الإمام منهم

و الخليفه الذى ينصبونه و ينفقون عليه كما هو المعلول فى الصدر الأوّل الذى عليه بزعمهم المعول و هو السلطان فكّل من نصبه الخليفه المذكور فى بلد من البلدان و قطر من الأقطار فحكمه حيث كان نائباً عنه حكم ذلك الخليفه فلو أنّ أحداً اعتدى على هذا النائب و غضب ما تحت يده من غير إذن السلطان و الخليفه الأصلي فإنّه لا تجرى عليه هذه الأحكام التى قدمناها. المقام الثانى: أن يكون الحاكم الجائر من قبيل الحكّام العجم الذين لا يدعون الإمامه سواء كان ما يأخذ منه الخراج من الأراضى الخراجيه المفتوحه عنوه أو ليس كذلك كأرض فارس و نحوها فهل يكون حكمه حكم خلفاء الجور الذين قدّمنا ذكرهم نظراً إلى إطلاق النصوص و الفتوى أم لا نظراً إلى أنّ أولئك إنّما أخذوا ذلك بناءً على ما يدعونه و يعتقدونه من استحقاقهم ذلك بالإمامه التى يدعونها بخلاف حكّام الشيعة لاعترافهم بكونه ظلماً و أنّهم لا يستحقّونه شرعاً و إنّما المرجع فيه إلى رأى الحاكم الشرعى و ظاهر شيخنا الشهيد الثانى فى المسالك باستظهار الثانى حيث قال: و الظاهر أنّ الحكم مختصّ بالجائر المخالف للحقّ إلى أن قال: و وجه التقييد أصله المنع إلّا ما أخرجه الدليل و تناوله المخالف متحقّق و المستول عنه الأئمّه (عليهم السلام) إنّما كان مخالفاً للحقّ فيبقى الباقي و إن وجد مطلق فالقرائن دالّه على إرادته المخالف منه التفاتاً إلى الواقع أو الغالب انتهى كلامه

زيد مقامه و هو جَيِّد. إلَّا أَنَّهُ (قدس سره) أَيضاً ما لفظه المقاسمه حصه من حاصل الأرض يُؤخذ عوضها عن زراعتها و الخراج مقدار من المال يضرب على الأرض أو الشجر حسب ما يراه الحاكم و نبه بقوله باسم المقاسمه و اسم الخراج على أَنهما لا يتحققان إلَّا بتعيين الإمام العادل إلَّا إِنما يأخذه الجائر في زمن تغلبه قد أذن أئمتنا صلوات الله عليهم في تناوله منه و أطبق عليه علماؤنا لا نعلم فيه مخالفاً و إن كان ظالماً في أخذه لاستلزام تركه و القول بتحريمه الضرر و الحرج العظيم على هذه الطائفة و لا يشترط رضى

ص: ٣٦

المالك و لا- يقدح فيه تظلمه ما لم يتحقق الظلم بالزيادة على المعتاد أخذه من عامه الناس في ذلك الزمان انتهى. و ما ذكره (قدس سره) هنا من التعليل للحليه من قوله لاستلزام تركه و القول بتحريمه الضرر إلى آخره جار بالنسبه إلى حكّام الشيعة أيضاً. و قال بعض فضلاء المتأخرين: و الظاهر أنّ الأئمه عليهم السلام لما علموا انتفاء تسلط السلطان العدل إلى زمان القائم (عليه السلام) و علموا أنّ للمسلمين حقوقاً في الأراضي المفتوحة عنوه و علموا أنّهم لا يتيسر الوصول إلى حقوقهم في تلك المدّة المتطاولة إلَّا بالتوسل و التوصل إلى السلاطين و الأمراء حكموا (عليهم السلام) بجواز الأخذ منهم إذ في تحريم ذلك حرج و غضاظه عليهم و تفويت لحقهم بالكليه انتهى. و هو مؤذن بالعموم أيضاً لحكّام الشيعة و المسأله لا تخلو من الإشكال و إن كان الأوّل و هو ما رجحه شيخنا الشهيد الثانى هو الأقرب في هذا المجال، هذا في الأراضي الخراجيه. اما ما ليس كذلك من الأراضي الغير المفتوحة عنوه فإنها ملك لأربابها و ليس فيها خراج و لا مقاسمه فما يأخذه الجائر منها سواء كان ممن يدعى الخلافة و الإمامه أم لا- كحكّام الشيعة الظاهر أنّه ظلم محض لا يجوز شراؤه و لا قبول آتياه كالقسم الأوّل و إلحاقه بالأرض الخراجيه غلط محض و قياس صرف هذا و ذيل الكلام في المسأله واسع إلّا أنّ ما ذكرناه كافل بالجواب و زياده و الله العالم

### المسأله العشرون قال سلّمه الله: لو غصب خشب و وضع في سفينه و اشتبه علينا بالخشب الحلال

هل يجوز لنا الركوب فيها و الصلاه أم لا، و لو كان متميزاً و ركبنا على الحلال و صلينا عليه هل يجوز لنا ذلك أم لا؟ أفتنا أيّدك الله الجواب: إنّ هذه المسأله تشتمل على حكّامين: الأوّل: لو اشتبه الخشب الحلال في تلك السفينه بالخشب الحرام فهل يجوز الركوب في تلك السفينه أم لا و الصلاه فيها؟ و الجواب: أنّ مقتضى القاعده المشهوره بين الأصحاب المؤيّده بالنصوص في

ص: ٣٧

جملة من الأبواب هو التحريم و ذلك لأنّ ما اشتبه بالحرام و كذا بالنجس في المحصور فإنّ حكمه حكم ممّا اشتبه به في الحرمة و النجاسه خلاف غير المحصور و هو الذى تقدّمت فيه الأخبار في المسأله الثامنه من أنّ كلّ شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتّى تعلم الحرام بعينه فإنّ مورد هذه الأخبار بالنسبه إلى غير المحصور. و اما ما يدلّ من الأخبار على ما ذكرنا من أنّ حكم المشتبه في المحصور حكم ما اشتبه به في الحرمة و النجاسه فمنه أخبار اللحم المختلط ذكيه بميته كصحيحه الحلبي أو حسنته

عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنّه سئل عن رجل كانت له غنم و بقر و كان يدرك الذكى فيعزله و يعزل الميته ثمّ إنّ الميته و

الذكي اختلطا كيف يصنع؟ قال: يبيعه مَمَّن يستحل الميتة و يأكل ثمنه،

و نحوهما حسنته الأخرى أو صحيحته و منه موثقه عمّار الوارده فى الإنائين المشتبه ظاهرهما بالنجس و أخبار الثوب الطاهر المشتبه بثوب نجس و أخبار الثوب النجس بعضه مع الاشتباه فى جميع أجزاء الثوب. و بالجملة: فإنّ القاعده المذكوره مسلمه بين جمهور الأصحاب و إن ناقش فيها بعض محققى متأخرى المتأخرين فصاحب المدارك و المحقق الشيخ حسن فى المعالم إلّا أنّا قد استوفينا الكلام فى بيان بطلان ما ذهبوا إليه فى هذا المقام بما لا يحوم حوله نقض و لا إبرام فى جملة من كتبنا و زبرنا بما لم يسبق له سابق من علمائنا الأعلام، و لا ريب أنّ السفينه بناءً على ما فرضناه من هذا القبيل و هذه القاعده و إن لم ترد عنهم (عليهم السلام) بهذا العنوان الذى ذكرناه إلّا أنّ تتبع أخبار جزئيات الأحكام التى من هذا الباب كلّها متّفقه على ما ذكرناه. و من الظاهر عند المتأخرين بعين التحقيق و الناظر بالفكر الصائب الدقيق أنّ جُلّ القواعد الشرعيه إنّما استفيدت من تتبع الجزئيات كالقواعد النحويه المبيّته على تتبع كلام العرب كقولهم كلّ فاعل مرفوع و كل مفعول منصوب و نحو ذلك فإنّ هذه الكليات لم ترد بهذا العنوان عن العرب و إنّما استخرجت من تتبع كلامهم فكذلك الأحكام الشرعيه و إن ورد فى بعضها بقواعد كليّه مثل قولهم: كلّ شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتّى تعرف الحرام بعينه و نحو

ص: ٣٨

ذلك. و بالجملة: فالحكم المذكور عندى ممّا لا شكّ فيه و لا مريه تعتريه. الحكم الثانى: ما لو كان الحلال متميّزاً و كان الركوب و الجلوس و الصلاه إنّما هو على الحلال، و الظاهر أنّه لا مانع من الصّحّه هنا فإنّ مجرد مجاوره الحرام لا تمتنع من جواز التصرف فى الحلال كما لا يخفى على ذوى الكمال و إنّما الإثم على من غصبه و وضعه فى السفينه و هذا أمر آخر غير ما نحن فيه و الله العالم

### المسأله الحادى و العشرون قال سلّمه الله تعالى: لو ركبنا فى سفينه و غضب صاحبها ماليجها لجرّها

و العمل فيها هل يجوز لنا فيها الركوب و الصلاه أم لا؟ أفننا فى ذلك أيّدك الله الجواب: إنّى لم أقف فى هذا المقام على كلام لأحد من علمائنا الأعلام إلّا أنّ الذى يقتضيه النظر بالنسبه إلى أصاله براهه الذمّه هو جواز الركوب و الصلاه فى السفينه المذكوره إذ لا تعلق للغضب بذلك و غايه ما به ثبت هنا هو تعلق الإثم بصاحب السفينه حيث جبر هؤلاء على جرّها و الخدمه فيها. و أمّا من جلس فيها فلا يتعلّق به شىء من ذلك و نظير ذلك من ركب دابّه و غضب شخصاً على أن يسوقها به فهذا الغضب لا يوجب تحريم ركوب الدابّه بل غايته هو الإثم بجبره السائق على سوقها، و أمّا نفس الركوب فلا يتعلّق به شىء. و بالجملة: فإنّى لا أعرف هنا وجهاً و لا دليلاً على تحريم الركوب و الأصل براهه الذمّه حتّى يقوم الدليل على ما يوجب اشتغالها و الله العالم.

### المسأله الثانى و العشرون قال سلّمه الله تعالى: ما نقول شيخنا فى الجسر الذى ينصب على طريق المسلمين

و السفينه التى كذلك كجسر المسيب و سفينه فى طريق زياده سرّ من رأى يصدّون الناس عن العبور فى غيرهما و يلجؤون الناس إليها غضباً بحيث لو عبر أحد فى غير معبر و فى الماء يضربونه و يأخذون منه الأجره التى يعينها و هى عباسيه على السفينه و محمديه و شاهيه على الجسر و لو لم يغصبوهم لعبر كلّ واحد منهم فى بارتين أو أقلّ مع كون الجسر و السفينه يغصبون

خشبها و يعملونها صخره على الناس و على تقدير عدم الغصبيّه هل له اجره مثلى أم لا أم

ص: ٣٩

الأجره التي هو يقطعها باختياره و إرادته فيكون كلّ ما أراد أن يأخذ من الزيادة ممّا لا نهايه له جائزاً له و على تقدير جواز قول المنازع في جواز هذه المسأله لو لقي رجل رجلاً في طريق و عند أحدهما دابّه فقال صاحب الدابّه لذلك الرجل: اركب دابتي و أعطني اجره عشرين درهماً أو أقلّ أو أكثر و إن لم تتركب دابتي و تعطيني اجره أمنعك من المسير يكون حلالاً تلك الأجره مع كونه اضطرّه إلى دابته فهذه و ما قبلها واحد في الاضطرار؟ أفدنا أفادك الله الجواب: أنّه بمقتضى ما قرّتموه من هذه المسأله و صورتموه فإنّه لا ريب في تحريم ما يأخذونه على الناس بمقتضى إرادتهم و من المعلوم اليقين الذي لا يدخله الظنّ و لا التخمين أنّه يشترط في الأجره شرعاً حصول الرضا من الطرفين مع أنّ هؤلاء يحملون الناس على هذه الأجره التي عيّنوها لأنفسهم قهراً كره الناس أو رضوا فكيف يثبت حليتها و الحال هذه و المنازع في مثل هذا جاهل لا يعأ به و الوجه الشرعي و المنهج المرعى في مثل ذلك هو أنّه لو وضع أحد سفينه مثلاً على الشط لأجل تعبير الناس و جاء أحد لأجل العبور فيها فإنّه يقول له: إنّي لا أحملك فيها إلّا بكذا و كذا فإن شئت فاركب و إن شئت فاذهب و اعبر لنفسك في الشط أو بأيّ نحو كان لا أنّه يحجر عليه العبور في غير سفينته و يمنعه من ذلك فلو أنّ أمر هؤلاء كما ذكرنا لم يكن فيه بأس لأنّ صاحب الدابّه و السفينه و نحوهما مخير في إجاره دابته و سفينته بما أراد لا أنّه يمنع الناس عن الركوب و العبور في غيرهما و يلجنهم إلى سفينته أو دابته و من هنا وقع التحريم فيما يأخذونه حيث إنهم يلجؤون الناس إليه قهراً من حيث منعهم عن العبور فلا علاج أنّ هذا المرید للسفر في معبرهم أنّه يعطى هذه الأجره لا باختياره بل لجبره و إلهاءه إلى ذلك حيث إنّّه لا مناص له من الركوب و العبور لقضاء غرضه و مطلبه و هم قد سدّوا عليه الطريق و منعه من العبور إلّا أن يدفع لهم ما يريدونه و في التحقيق أنّه لا فرق في هذا بين أن يأخذوا ذلك منه في مقابله ركوبه في سفينتهم أو مطلقاً بحيث إنهم يمنعون من العبور إلّا أن يعطيهم ذلك كما هو المعمول في الزمان القديم من أخذ الطعمه على الزوّار في أماكن مخصوصه فإنّ الأمرين في

ص: ٤٠

الوقع يرجعان إلى أمر واحد و هو جبره على هذا المبلغ و المنازع فيما قلناه جاهل و مركب فإنّ هذا بمقتضى القوانين الشرعيه و الشريعه المحمّديه و الله العالم

### المسأله الثالثه و العشرون قال سلّمه الله تعالى: مسأله في السيار الذي يؤخذ من التجار و المسافرين من الزائرين

و المتردّدين يأخذه أهل الجاه و أهل القدر عند الظلمه و عند أشرار العرب و المعادين المعاندين يأخذون منهم شيئاً من المال على دفع الشرّ و حمايه بالجاه فقط هل يحلّ لهم ذلك أم لا و إذا كان السيار بالسيف و القتال فهل يجوز عليه الأجره أم لا؟ الجواب: إنّ هذا السؤال لا يخلو من الإجمال فإنّي لا أعرف للحمايه بالجاه معنى يوجب صحّه أخذ المال عليه و هذا السيار الظاهر أنّ المراد به البذرقة للقوافل بأن يعطى المسافرين شيئاً من المال لمن يدفع عنهم العدو في الطريق و يكون سبباً في حراستهم و حفظهم لتوصلهم إلى مكان الأمن و هذا من قبيل الإجاره فإذا حصل التراضى من الجميع على مبلغ مخصوص بأن يسيرهم و يحميهم و يكون معهم إلى المحلّ الذي وقع عليه الاتّفاق و التراضى فلا بأس و ما عدا ذلك فلا أعرف له معنى

يترتب عليه الحل أو التحريم سيما ما ذكرت من السيار بالجاء والذى يدل على ما ذكرناه ما رواه الشيخ في (التهذيب) و الصدوق في (الفقيه) في الصحيح عن الصفار

أنه كتب إلى أبي محمّد الحسن بن عليّ (عليهما السلام): رجل يبذرق القوافل من غير أمر السلطان في موضع مخيف و يشارطونه على شىء مسمّى أن يأخذ منهم إذا صاروا إلى الأمن، هل يحلّ له أن يأخذ منهم أم لا؟ فوقّع (عليه السلام): إذا واجر نفسه بشىء معروف أخذ حقّه إن شاء الله

أقول: و بذلك صرح العلّامة (رحمه الله) في كتاب المنتهى فقال: و لا بأس للرجل أن يأخذ الأجره على بذرقه القوافل و حمايتها عملاً بالأصل الدالّ على الإباحه و لأنها في محلّ الحاجه و الضروره تبيح ذلك، ثم أورد الخبر المذكور و الله العالم

### المسأله الرابعه و العشرون قال سلمه الله تعالى: مسأله عن التحنك و ما كفيته

فقد اختلفنا في الكيفيه فبعضنا يقول: إنه إسدال طرف العمامه على الصدر و بعضنا يقول: التحنك دوران جزء من العمامه تحت الحنك و رده إلى العامه و بعضنا يقول

ص: ٤١

وضع جزء من العمامه تحت الحنك لما ورد أنه يكره الصلاه في عمامه لا حنك لها، فكيف يكون حنكاً بوضع طرف العمامه على صدره و لا يعد عند من يراه أنه متحنك، بل كيف يكون متحنكاً مع بقاء العمامه ثلاثه أيام أو أكثر خصوصاً عمائم البيض الميازير الهنديه ربّما تبقى شهراً لا تفلّ فكيف يكون متحنكاً و عمامته جمّاً مقطوعه و ورد في الحديث

: إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) نهى عن الاقتعاط و أمر بالتحلى

و ذكر صاحب القاموس التحلى هو وضع العمامه تحت اللحيين و احتج المنازع في هذه المسأله في كيفيه عمامه رسول الله (صلى الله عليه و آله) أنّ لها رغرّتان واحده يسدلها على صدره و واحده بين كتفيه و أنّه لم يترك سنّته (صلى الله عليه و آله) و الأئمّه كذلك فلذلك التجأوا إلى هذا التعليل العليل فأجبتنا فإنّ جوابك عليه التحويل الجواب: إنّ هذه المسأله مما استقصينا فيها الكلام بإبرام النقض و نقض الإبرام بما لم يسبق إليه سابق من علمائنا الأعلام في كتابنا الحدائق الناضره في أحكام العتره الطاهره في مسأله استحباب التحنك في الصلاه و لنا فيه بحث مع شيخنا المجلسي (قدس سره) في كتاب البحار سيأتى الإشارة إليه إن شاء الله تعالى و نحن هنا نلخص ما ذكرناه في الكتاب المذكور على وجه يتّضح به المقام و تزول عنه غشاوه الإبهام فنقول: اعلم أيّدك الله تعالى بتأييده أنّ المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم كراهه الصلاه في عمامه لا حنك لها، و قال الصدوق (قدس سره) في كتابه: و سمعت مشايخنا رضوان الله عليهم يقولون لا تجوز الصلاه في الطابقيه و لا يجوز للمقيم أن يصلّى إلّا و هو متحنك انتهى. و جمله من متأخري متأخري الأصحاب كالسيد في المدارك و شيخنا البهائي و غيرهما صرّحوا بأنّ المستفاد من الأخبار كراهه ترك التحنك في حال الصلاه و غيرها و لا خصوصيه للصلاه بذلك و إنّما يكون دخولها من حيث العموم. أقول: و الذى وقفت عليه في الأخبار المتعلّقه بالتحنك منه ما ورد في التعمّم مثل حسنه بن أبي عمير عمّن ذكره

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: من تعَمَّم و لم يتحنَّك

ص: ٤٢

فأصابه داء لا دواء له فلا يلو من إلَّا نفسه

و نحوها روايه عيسى بن أبي حمزه و من هاتين الروايتين استفيد العموم للصلاه و غيرها كما تقدّم نقله عن الأفاضل المذكورين. و منه ما ورد في الخروج للسفر كما في موثقه عمّار. و منه السعي في الحاجه كما رواه الصدوق مرسلًا. إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ ظاهر الخبرين الأولين هو استحباب التحنّك مطلقاً كما ذكرناه و إليه ذهب من قدّمنا ذكره و مقتضى ذلك أنّ السنّه في العمامه هو التحنّك بها دائماً و التحنّك لغه عباره عن إداره طرف العمامه تحت الحنك كما سنقف عليه إن شاء الله تعالى مع أنّ المستفاد من جمله من الأخبار أنّ السنّه فيها إنّما هو الإسدال كما رواه الكليني في الصحيح

عن الرضا (عليه السلام) في قول الله عزّ و جلّ (مُسَوِّمِينَ) قال: العمامت اعتمّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) فسدلها بين يديه و من خلفه و اعتمّ جبرئيل فسدلها بين يديه و من خلفه

و

عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: كانت على الملائكه العمامت البيض المرسله يوم بدر

و

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: عمّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) عليّاً بيده فسدلها بين يديه و قصرها من خلفه قدر أربع أصابع ثم قال: أدبر فأدبر ثم قال: اقبل فأقبل ثم قال: هكذا تيجان الملائكه

و في حديث خروج الرضا (عليه السلام) لصلاه العيد بأمر المأمون قال ياسر ناقل الحديث

: و اعتمّ بعمامه بيضاء من قطن ألقى طرفاً منها على صدره و طرفاً بين كتفيه

و نحوها أخبار أخر أيضاً. و مقتضى هذه الأخبار أنّ السنّه في العمامه دائماً إنّما هو الإسدال كما تضمّنته هذه الأخبار و هو ظاهر المنافاه لظاهر الأخبار المتقدمه الداله على أنّ السنّه فيها إنّما هو التحنّك. و ممّا ذكرنا علم أنّ التحنّك و الإسدال أمران متغايران كما سيظهر لك في المقام و أنّ الأخبار قد اختلفت في أنّ السنّه في التعمّم هل هي التحنّك كما هو المشهور و عليه دلّ ظاهر الخبرين المتقدمين أو الإسدال كما دلّت عليه هذه الأخبار و شيخنا المجلسي عطر الله مرقده في كتاب البحار حاول في الجمع بين الأخبار المذكوره بحمل الإسدال على التحنّك فجعل الإسدال تحنّكاً و زعم دلالة كلام جمله من علماء اللغه على ما ذكره و قد نقلنا كلامه في الكتاب المشار إليه و بيّنا ما فيه من

ص: ٤٣

السهو الظاهر الذى لا يخفى على الخبير الماهر فإنَّ التحنك لغه و عرفاً كما صرح به أصحابنا رضوان الله عليهم إنّما هو إداره جزء من العمامه تحت الحنك من أحد الجانبين إلى الجانب الآخر و الإسدال إنّما هو عباره عن إرسال طرف العمامه على الصدر أو على القفا من خلفه و يدلك على ذلك بأوضح دلالة كلام أهل اللغه. قال الجوهري: التحنك التلحي و هو أن تدبر العمامه من تحت الحنك و قال: الاقتعاط شدّ العمامه على الرأس من غير إدارك تحت الحنك، وفي الحديث: نهى عن الاقتعاط و أمر بالتلحي و قال: التلحي تطويق العمامه تحت الحنك ثم ذكر الخبر و قال فى القاموس: اقتعط: تعمّم و لم يدر العمامه تحت الحنك، و قال: تحنك أدار العمامه تحت حنكه و على هذا النهج كلمات جملة من علماء اللغه. و لا يخفى أنّها كلّها ظاهره الدلالة فى الانطباق على المعنى المشهور و إن تفاوتت فى البيان و الظهور و لا- سيّما عباره الجوهري و قوله: التلحي تطويق العمامه تحنك أى جعلها كالطوق و هو المراد من الإداره و أين هذا من الإسدال الذى هو إرسال طرف العمامه على الصدر و يزيدك إيضاحاً لما ذكرناه أنّ الحنك على ما ذكره أهل اللغه إنّما هو ما انحدر عن الذقن و ما حاذاه من دخل الفم. قال فى كتاب مجمع البحرين: و الحنك ما تحت الذقن من الإنسان و غيره أو أعلى داخل الفم و الأسفل فى طرف مقدّم اللحين من أسفلهما. أقول: و على المعنى الثانى ورد استحباب تحنيك المولود بالحلو و ماء الفرات و التربه أى جعل ذلك فى حنكه و هو أعلى داخل الفم و منه يظهر أنّ التحنيك و هو الإمرار بالعمامه على الحنك الذى هو تحت الذقن غير الإسدال الذى هو عباره عن رمى طرف العمامه و إرساله من اليمين أو اليسار بحيث يمرّ بأعلى إحدى اللحين لا بالأسفل منهما. و بالجملة: فالأمر فى ذلك أظهر من أن يحتاج إلى مزيد بيان على ما ذكرناه. إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه قد ظهر ممّا شرحناه المناهض بين أخبار التحنيك الدالّه بظاهرها على أنّ السنّه هو التحنك بالعمامه دائماً و اخبار الإسدال الدالّه على أنّ

ص: ٤٤

السنّه فى العمامه هو الإسدال دائماً، و الذى يقرب بالبال فى الجمع بين هذه الأخبار هو أن يقال: لا ريب أنّ أخبار التحنك بعضها دلّ على استحبابه للسفر و بعضها دلّ على استحبابه للسعى فى قضاء الحاجه و بعضها بمجرّد التعمّم. و لا يخفى أنّ المناهض لأخبار الإسدال إنّما هى أخبار القسم الثالث حيث أنّها كما فهمه الأصحاب تدلّ على دوام ذلك و استمراره ما دام معتماً مع أنّ أخبار الإسدال دلّت على أنّ السنّه إنّما هى الإسدال دائماً ما دام معتماً، و حينئذ فيمكن القول ببقاء أخبار الفردين الأولين على ظاهرهما من غير تأويل إذ لا مناهض لها إذ موردها خاص بهذين الفردين و يجب تخصيص أخبار الإسدال بها بمعنى أنّه يستحبّ الإسدال فى هاتين الحالتين. و أمّا أخبار القسم الثالث فينبغى حملها على أنّ المراد التحنك وقت التعمّم بمعنى أنّه بعد تمام التعمّم يدبر طرف العمامه الباقي تحت حنكه و يتطوّق به لا- دائماً كما فهمه الأصحاب، بل فى هذا الوقت خاصّه و يشير إلى ذلك ظاهر الأخبار المذكوره فإنّ ظاهر قوله (عليه السلام

من تعمّم و لم يتحنك

من حيث كونه حالاً من الفاعل فى قوله: تعمّم و الحال قيد فى فاعلها يعطى أنّ التحنك وقت التعمّم، و أمّا استمرار ذلك فيحتاج إلى دليل و ليس فليس و حينئذ فتبقى أخبار الإسدال على ظاهرها فيكون المستحبّ دائماً إنّما هو الإسدال و التحنك مخصوص بهذه الصور الثلاث المذكوره أعنى التحنك وقت التعمّم خاصه مع الفردين الأخيرين و لا يحضرنى الآن وجه جمع بينها سوى ما ذكرته و الله العالم.



المسألة الخامسة والعشرون ما قول شيخنا في الحصرم والزيب هل يلحقان بالعنب أم لا المسألة السادسة والعشرون ما قول شيخنا في إباحه مال الكتائبين المتظاهرين بالمناكير المسألة السابعة والعشرون ما قول شيخنا في السامر و الصابئين هل هما من الحريين أم من الكتائبين المسألة الثامنة والعشرون في مال الطفل إذا كان عليه وصي من قبل مورثه المسألة التاسعه والعشرون ما تقول فيما ورد من الروايات الوارده في النهي عن حمل الحديد في الصلاة المسألة الثلاثون ما قول شيخنا في المال المغصوب لو أخذه من يعلم بغصبيته بعوض من الغاصب المسألة الحاديه و الثلاثون ما قول شيخنا في الكراهه الوارده في حمل السفر التي فيها اللحم و الحلوات المسألة الثانيه و الثلاثون ما قول شيخنا في وقوف المنفرد عن يمين الإمام هل هو على الاستحباب أم على الوجوب المسألة الثالثه و الثلاثون ما قول شيخنا في محاذاه المرأه للرجل في الصلاة هل هي مبطله لصلاه اللاحق منهما أم لا المسألة الرابعه و الثلاثون الإقامه هل هي من قواطع السفر أم لا المسألة الخامسة و العشرون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في الحصرم و الزيب هل يلحقان بالعنب أم لا، و القائل بإباحته إنما أخرجه بالتسميه و كثير من يسمي الحصرم عنباً فإن كان إباحته من غير دليل شرعي و رجح فيه إلى العرف بالتسميه فهي مختلفه فتارة يسمي عنباً و تارة يسمي حصرماً و عصير العنب هل هو نجس أم لا؟ أفتنا أيذك الله.

الجواب: إن هذا السؤال يشتمل على مسائل ثلاث قد حققناها كما هو حقها في الجلد الثاني من كتاب الطهاره من كتابنا الحدائق الناضره في أحكام العتره الطاهره

ص: ٤٥

وفق الله تعالى لإتمامه و الفوز بسعاده ختامه، و لا بدّ هنا من بيان ما يتعلّق بكلّ منها من البحث الكاشف عنها نقاب الإبهام على وجه لا يداخله النقض و الإبرام كما هي قاعدتنا في جميع الأحكام فنقول:

### الاولى: في الحصرم

لا ريب أنّ مقتضى الأصل و العمومات آيه و روايه هو حلّ ماء الحصرم و إن طبخ و لم يذهب ثلثاه و روايات العصير مختصّه بماء العنب و الحصرم ليس بعنب اتفاقاً و قولكم: إنّ كثيراً من يسمي الحصرم عنباً غلط محض فإنّه لا قائل بذلك إلّا أن يكون من جهال الناس الذين لا يعبأ بقولهم بل لا أظنّه أيضاً و قد صرّح أصحاب اللغه و الفقهاء بأنّ الحصرم غير العنب.

قال في القاموس: الحصرم كزبرج الثمر قبل النضج و ظاهره العموم للعنب و غيره و إنّ التسميه بذلك مختصّه بما قبل النضج.

و قال في كتاب المصباح المنير: و مثله في كتاب مجمع البحرين و الحصرم أوّل العنب ما دام حامضاً و مراده أنّ الحصرم اسم للمرتبه الاولى من مراتب العنب ثمّ إذا نضج و حلا سميّ عنباً و إذا يبس سميّ زيباً فهذه أسماء لمسمّى واحد باختلاف الحالات التي تعتور عليه و هذا كثر النخل في مراتبه.

قال فى الصحاح: فى ثمر النخل أوله طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر.

وقال فى كتاب المصباح المنير: العنب جمعه أعناب و العنبه الحبه منه، و لا يقال له عنب إلا و هو طرى فإذا يبس فهو الزبيب و هو ظاهر كما ترى فى تخصيص العنب بما إذا اكتسب الحلاوه لأن الحصرم متى يبس لا يسمّى زبيباً.

و بالجمله: فإنه لا خلاف فى مغايره الحصرم للعنب لغه و عرفاً و الأحكام الشرعيه إنما تبنى على التسميه و تدور مدارها هذا و من القواعد المقرره فى كلام الفقهاء أنّ اللفظ مع عدم وجود الحقيقه الشرعيه يجب حمله على العرف الخاص أعنى عرف الأئمه (عليهم السلام) و مع عدمه فعلى الحقيقه اللغويه و مع عدمها فعلى العرف العام و لا ريب أنّ الحصرم لا يسمّى عنباً لا لغه و لا عرفاً كما عليه كافه الأصحاب و إليه يشير أيضاً كثير من الأخبار و ممّا يزيدك بياناً لما ذكرناه و يعلن لك برهاناً فيما

ص: ٤٦

سطرناه أنّ الأخبار الوارده فى العصير العنبى حلاً و حرمة قد اتفقت على أنّ مناط التحليل ذهاب الثلثين الذى يصير به العصير ذا قوام و غلظ و يكون دبساً.

و من الظاهر أنّ الحصرم لعدم الحلاوه لا ينعقد بالطبخ و يصير دبساً كما لا يخفى.

و كيف كان فإنه لا يخفى أنّ ما توهموه من دخول الحصرم تحت العنب توهم ساقط بعيد من مثلكم.

### الثانيه: فى الزبيب

و المشهور بين الأصحاب أنّه حلال و إن غلا و لم يذهب ثلثاه و قيل بتحريمه و إليه ذهب بعض من متأخري المتأخرين و ذيل الكلام فى المقام واسع كما بسطناه فى كتابنا المشار إليه آنفاً و عندى فى المسأله توقّف و إن كان الأقرب القول المشهور لما أوضحناه فى الكتاب المذكور و منشأ التوقّف من الروايات التى نقلها فى الكافى فى طبخ شراب الزبيب و عنوان الباب فى الكافى بقوله: باب صفه الشراب الحلال و تلك الروايات قد اشتملت على اعتبار ذهاب الثلثين و عنوان صاحب الكتاب المذكور بما ذكره يؤذن باختياره العمل بتلك الأخبار و إن كان للاحتمال فيها مجال على وجه تخرج به عن الاستدلال و ظاهر المحدّث الكاشانى فى المفاتيح الميل إلى القول بالتحريم.

و كيف كان فالاحتياط به ممّا لا ينبغى تركه لكن ينبغى أن يعلم أنّ ذلك ممّا يترتب على ماء الزبيب، أمّا بأن يؤخذ ماؤه و يغلى أو يغلى الزبيب على وجه يخرج ماؤه و تتعدّى حلاوته و يغلى و الحال كذلك و أمّا مجرد وضع الزبيب فى الطبخ على وجه لا يتعدّى ماؤه و لا يغلى به الماء و لا بأس به بغير إشكال و الله العالم.

### الثالثه: فى نجاسه العصير العنبى

و هو المشهور فى كلام المتأخرين بل ظاهره فى المختلف نسبه ذلك إلى جمع من المتقدمين كالشيخ المفيد و الشيخ أبى جعفر و السيّد المرتضى و أبى الصلاح و سلّار و ابن إدريس، إلا أنّ كلام المتأخرين لا يخلو من اختلاف فى تعلّق النجاسه ببعضهم

علّق ذلك على مجرّد الغليان و بعضهم على الاشتداد و لم نقف على دليل.

و العجب أنّه مع تكرّر ذكره في كلامهم لم يوردوا عليه دليلاً.

قال في الذكرى: و لا نصّ على نجاسه غير المسكر و هو منتف هنا.

و قال في البيان أيضاً لم أقف على نص يقتضى تنجيسه إلّا ما دلّ على نجاسه

ص: ٤٧

المسكر لكنّه لا يسكر بمجرّد غليانه و اشتداده.

و نقل المحقّق الشيخ حسن في المعالم عن والده عطر الله مرقديهما في المسائل أنّ نجاسته من المشاهير بغير أصل.

و استدللّ المحدّث الأمين الأسترآبادى (قدس سره) في تعليقاته على المدارك على نجاسته بصحيحه عمّار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل من أهل المعرفة يأتينى بالبختج و يقول: قد طبخ على الثلث و أنا أعرفه أنّه يشربه على النصف فقال: خمر لا تشربه، قال: و إطلاق الخمر عليه يقتضى لحوق حكمه به.

أقول: هذه الروايه بهذا المتن قد رواها الكليني في الكافي و الشيخ في التهذيب عن معاويه بن عمّار، و أمّا ما ذكره عن محمّد بن عمّار فالظاهر أنّه سهو من قلمه (قدس سره) و أيضاً في سند الروايه يونس بن يعقوب و حديثه عندهم معدود في الموثّق بتصريح جملة من علماء الرجال بكونه فطحياً و إن كان ثقه هذا المتن الذى نقله هو الذى في التهذيب.

و أمّا متن الروايه في الكافي فهو عار عن لفظ الخمر و هذه صورته: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتينى بالبختج و يقول: قد طبخ على الثلث و أنا أعلم أنّه يشربه على النصف، فأشربه بقوله و هو يشربه على النصف؟ فقال: لا تشربه.

و على هذه الروايه فلا دلالة في الخبر.

و العجب من صاحبى الوافى و الوسائل أنّهما نقلوا الروايه بالمتن الذى في الكافي عن الكتابين و لم ينتهيا لما فى البين.

و كيف كان فالاعتماد على ما فى التهذيب مع خلوّ الكافي عن ذلك لا يخلو من الإشكال بما أوضحناه من غير مقام ممّا وقع للشيخ (رضى الله عنه) من التحريف و الغلط و الزيادة و النقصان فى الأخبار سنداً أو متنّاً و قل ما يخلو خبر من ذلك كما تحذيناها فى قراءه بعض الاخوان الكتاب علينا و مع الاعماظ عن ذلك فإثبات النجاسه بهذه اللفظه لا يخلو من نظر إذ التشبيه لا يقتضى أن يكون من كلّ وجه و لعلّ ذلك إنّما هو بالنسبه إلى التحريم المتفق عليه.

و بالجملة: فأصالة الطهاره أقوى مستمسك فى البين إلى أن يقوم الدليل على الخروج عنها رأى العين و إلى ذلك مال جملة من محقّقى متأخري المتأخّرين و هو الذى لا يعتريه الرين و لا المين و الله العالم.

### المسألة السادسة والعشرون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في إباحه مال الكتابيين المتظاهرين بالمناكير

و ما قولك في الكتابيين الساكنين في غير بلدان المسلمين هل يجوز قتلهم و استرقاقهم إذا دخلوا في بلدان المسلمين أو إذا لقوا في الطريق أو في البحر كفعل الكعب بهم هل يحلّ مالهم و دمائهم مع الامتناع من الشهادتين أم لا؟ أفتنا أيّدك الله.

الجواب: أنّ الظاهر كلام جملة من الأصحاب منهم المحقّق في الشرائع و شيخنا الشهيد الثاني في المسالك و سبطه السيّد السند في شرح النافع و غيرهم هو الحلّ في هذه المسألة لأنّهم متى أخلّوا بشرائط الذمّة كانوا في حكم المشرك الحربى الذى لا خلاف في حلّ ماله و دمه.

قال في الشرائع: و يختصّ الرق بأهل الحرب دون اليهود و النصارى و المجوس القائمين بشرائط الذمّة و لو أخلّوا دخلوا في قسم أهل الحرب.

و قال السيّد السند في شرح النافع بعد قول المصنّف في المتن نحو هذه العبارة التى ذكرها في الشرائع ما لفظه: و المراد بأهل الحرب من يجوز قتالهم و محاربتهم إلى أن يسلموا و بأهل الذمّة اليهود و النصارى العاملون بشرائط الذمّة و لو أخلّوا بشرائطها صاروا أهل حرب و جاز تملّكهم أيضاً و لا فرق في جواز استرقاق أهل الحرب بين أن ينصبوا الحرب للمسلمين أو يكونوا تحت حكم الإسلام و قهره كالقاطنين تحت حكم المسلمين من عبده الأوثان و النيران و الغلات و غيرهم إلى آخر كلامه زيد في إكرامه.

و على هذا النهج كلام غيره و يدلّ عليه من الأخبار بالنسبة إلى أهل الذمّة ما رواه الشيخ في القوى عن زراره عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: إنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) قَبِلَ الجزية من أهل الذمّة على أن لا يأكلوا الربا و لا يأكلوا لحم الخنزير و لا- ينكحوا الأَخوات و لا- بنات الأخ و لا بنات الأخت فمن فعل ذلك منهم برئت منه ذمّة الله و ذمّة رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: و ليس لهم اليوم ذمّة.

و رواه الصدوق في الفقيه و العلل مثله و روى الصدوق بإسناده عن فضيل بن عثمان الأعور عن أبى عبد الله (عليه السلام) في

حديث قال: و إنّما أعطى رسول الله (صلى الله عليه و آله) الذمّة و قبل الجزية عن رءوس أولئك بأعيانهم على أن لا يهودوا أولادهم و لا ينصروا، و أمّا أولاد أهل الذمّة اليوم فلا ذمّة لهم.

و رواه في العلل مثله إلّا أنّه قال: فأَمّا الأولاد و أهل الذمّة اليوم فلا ذمّة لهم، و ممّا يدلّ على ذلك بالنسبة إلى الحرى أخبار عديده منها: موثّقه عبد الله بن بكير عن عبد الله اللحام و هو مجهول قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يشتري امرأه رجل من أهل الشرك يتّخذها أمّ ولد قال: لا بأس.

و بإسناد آخر أيضاً عن عبد الله بن بكير عن عبد الله اللحام قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يشتري من رجل من أهل الشرك ابنته يتخذها أم ولد قال: لا بأس و نحوهما غيرهما.

و يظهر من بعض متأخري المتأخرين المناقشه هنا فيما إذا كان الحربى فى بلاد الإسلام حيث قال بعد نقل جملة من أخبار الحربى الذى يظهر من هذه الأخبار أنّ التملك يحصل بسببى الحربى و من فى معناه بالمقاتله و السرقة و إخراجهم من بلادهم التى لم يجر فيها أحكام الإسلام، و أمّا إذا كان الحربى فى بلاد يجرى فيها أحكام الإسلام مستأمناً أى من غير قتال، بل مطيعاً لحكام الإسلام و إن كان جائراً فى الخراج و المقاسمه و ما يشبهها راضياً منه الحكام بذلك رافعين عنهم أذى الغير ككثير من بلاد الهند فى زماننا هذا فدفعت مثلًا ابنه ببيع أو غيره إلى أحد المسلمين فلا سواء أقعده معهم فى بلادهم أولى.

و الحاصل أنّ الأصل عدم التملك و استحقاق هذه السلطنه الخاصه، و لم يظهر من الأخبار و من كلام الأصحاب أنّ مجرد كونهم حربيين كاف فى استملاكهم و استملاك أولادهم و أجاب عن روايتى اللحام بعد استضعاف السند: بأنّ الظاهر أنّ المراد بما إذا أخرجها من بلاد الشرك إلى بلاد الإسلام، انتهى.

أقول: الظاهر أنّ ما ذكره طاب ثراه لا يخلو من نظر أمّا أولًا: فلأنّ ظاهر روايتى اللحام هو العموم كما لا يخفى و الطعن بضعف السند عندنا و عند جملة المتقدمين غير مسموع و لا معتمد و كذلك ظاهر روايتى زراره و فضيل المتقدمين و إن كان موردهما أهل الذمه إلّا أنّهم مع الإخلال بشرائط الذمه

ص: ٥٠

يكونون فى حكم أهل الحرب بلا خلاف و عمومها أظهر من أن يخفى.

و أمّا ثانيًا: فإنّ ما ادّعاه من أنّه لم يظهر من كلام الأصحاب أنّ مجرد كونهم حربيين كاف فى استملاكهم و استملاك أولادهم مردود بما عرفت من كلام السيد السند (قدس سره) فى شرح النافع من عدم الفرق فى جواز استرقاقهم من أن ينصبوا حرباً للإسلام أو يكونوا تحت حكم الإسلام و قهره إلى آخره فإنّه صريح كما ترى فى بطلان ما زعمه و نسبه إلى الأصحاب و نحو كلام السيد المذكور كلام جدّه (قدس سره) فى المسالك حيث قال: و لا فرق فى جواز استرقاقهم بين أن ينصبوا الحرب للمسلمين و يستقلوا بأمرهم و يكونوا تحت حكم الإسلام و قهره كمن بين المسلمين من عبده الأوثان و النيران و الغلاه و غيرهم غير أن يكونوا مهادين للمسلمين بشرائطها المقرره فى كتاب الجهاد فيجب حينئذ الكف عنهم إلى انقضاء المدّه المقرره، انتهى.

و هو صريح فيما قلناه و واضح فيما ادّعيناه من بطلان دعواه ما ذكره على الأصحاب فى هذا الباب و ظاهرهما أنّه لا مخالف فى الحكم المذكور و إلّا لأشار إليه.

و بالجملة: فالظاهر من الأخبار و كلام الأصحاب هو الحلّ فى الحربى و الذمى مع عدم قيامه بشرائط الذمه و من الظاهر عدم قيامه بذلك فى هذه الأيام بل فى الأيام السالفه كما أشار إليه الإمام (عليه السلام) فى زمانه فكيف فى هذا الزمان الذى انهدمت فيه مراسم الشرع بل الإيمان و علت نار الجور و الطغيان فى كلّ ناحيه و مكان و الله العالم.

## المسألة السابعة والعشرون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في السامرة والصابئين هل هما من الحريين أم من الكتابيين

و اشتراط العلامه فى السامره موافقتهم لأصول مذهب اليهود فيلحقون بهم أو لا- فلا، وفى الصابئين بموافقتهم لأصول مذهب النصارى فكذلك أمر عسير على الفقهاء غير يسير لأننا من أين لنا معرفه أصول مذاهبهم لعنهم الله.

الجواب: إنما نقلتموه عن العلامه لا- يحضرنى الآن إلا أنّ المفهوم من كلام الأصحاب فيمن يجب قتالهم حيث قسموهم إلى أقسام ثلاثة: أحدها البُغاه على الإمام،

ص: ٥١

و ثانيها: أهل الذمه وهم اليهود و النصارى و المجوس، و ثالثها المشرك أو هؤلاء المذكورين فى السؤال من القسم الثالث و يؤيده ما روى عن الصادق (عليه السلام) بالنسبه إلى الصابئين حيث قال (عليه السلام): سمى الصابئون لأنهم صبوا إلى تعطيل الأنبياء و الرسل و الشرائع و قالوا كلما جاؤا به باطل فوجدوا توحيد الله و نبوه الأنبياء و رساله المرسلين و وصيه الأوصياء فهم بلا شريعه و لا كتاب و لا رسول، هذا ما ورد فى الخبر و عليه المعتمد و المقر.

و أما السامره فلم أقف على خبر يتعلّق بهم بهذا العنوان إلا أنهم لا يخرجون لما عرفت من كلام الأصحاب و هو الذى دلت عليه الأخبار لا يخرجون عن هذين القسمين أما ذمى أو مشرك و انحصار الذمى فى الأفراد الثلاثة المتقدمه فيكون من عداهم من المشركين و حينئذ فلا معنى لما نقلتموه عن العلامه من التفصيل و التوقّف على معرفه دينهم فى الإلحاق بالكتابين و عدمه، بل الحكم بكفرهم و كونهم حريين معلوم ممّا ذكرناه من كلام الأصحاب المؤيد بالأخبار الوارده فى هذا الباب بلا شكّ فى ذلك و لا ارتياب و يدلّ على ما ذكرناه بأوضح دلالة ما رواه ثقة الإسلام فى الكافى و الشيخ فى التهذيب عن حفص بن غياث عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سأل رجل أبا جعفر (عليه السلام) عن حروب أمير المؤمنين (عليه السلام) و كان السائل من محبينا فقال له أبو جعفر (عليه السلام): بعث الله محمّداً (صلى الله عليه و آله) بخمسه أسياف ثلاثة منها شاهره فلا تغمد حتى تضع الحرب أوزارها و لن تضع الحرب أوزارها حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت الشمس من مغربها آمن الناس كلّهم فى ذلك اليوم فيومئذ لا ينفع نفس إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً.

و سيف منها مكفوف.

و سيف منها مغمود و سلمه إلى غيرنا و حكمه إلينا.

فأمّا السيوف الثلاثة الشاهره فسيف على مشرك العربى قال الله تعالى (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَ خُذُوهُمْ وَ احْضِرُوا لَهُمْ وَ أَقْعِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا يَعْنَى آمَنُوا وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ) فهؤلاء لا يقبل منهم إلا القتل أو الدخول فى الإسلام و أموالهم و ذراريهم سبى على ما سنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) فإنه سبى و عفى و قبل الفداء.

ص: ٥٢

و السيف الثاني على أهل الذمه قال الله تعالى (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسِينًا) نزلت هذه الآية في أهل الذمه ثم نسخها قوله عز وجل (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) ممن كان منهم في دار الإسلام فلن يقبل منه إلما الجزية أو القتل و ما لهم في و ذراريهم سبى و إذا قبلوا الجزية على أنفسهم حرم علينا سبيهم و حرمت أموالهم و حلّت مناكحتهم و من كان منهم في دار الحرب حلّ لنا سبيهم و أموالهم و لم تحلّ لنا مناكحتهم و لا يقبل منهم إلّا دخول دار الإسلام أو الجزية أو القتل.

و السيف الثالث على مشركى العجم يعنى الترك و الديلم و الخزر قال الله تعالى في أوّل السوره الذى نذكر فيها اللذين كفروا فقصّ قصّيتهم ثم قال (فَضْرَبَ الرَّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثَخْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) فأما قوله فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ يعنى بعد السبى منهم، و إِمَّا فِدَاءً يعنى المفاذاه بينهم و بين أهل الإسلام فهؤلاء لا يقبل منهم إلّا القتل أو الدخول فى الإسلام و لا يجوز لنا مناكحتهم ما داموا فى دار الحرب.

و أمّا السيف المكفوف فسيف على أهل البغى و التأويل قال الله تعالى (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) فلما نزلت هذه الآية قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): انّ منكم من يقاتل بعدى على التأويل كما قاتلت على التنزيل فسئل النبى (صلى الله عليه و آله) من هو فقال خاصف النعل يعنى أمير المؤمنين (عليه السلام) ثم ساق (عليه السلام) الكلام إلى أن قال: و أمّا السيف المغمود فالسيف الذى يقام به القصاص قال الله تعالى (النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ) فسلمه إلى أولياء المقتول و حكمه إلينا فهذه السيوف التى بعث الله بها محمداً (صلى الله عليه و آله) و من جردها أو جحد واحداً منها أو شيئاً من سيرها و أحكامها فقد كفر بما أنزل الله على محمداً (صلى الله عليه و آله و سلم).

أقول: و التقريب فى الخبر المذكور أنّه قسم من يجب قتاله من الكفار إلى ثلاثة و إن

ص: ٥٣

كان المرجع فى الحقيقة إلى قسمين وهم أهل الذمه و من عداهم من المشركين و الظاهر انّ جعله (عليه السلام) الأقسام الثلاثة إنّما هو لبيان معنى الآيات و نزولها فى كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة و مشركوا العجم فى السيف الثالث و إن شمل أهل القسم الثانى لأنّ اليهود و النصارى و المجوس من جعلتهم إلما أنّه لما أفرد أولئك بكونهم أهل ذمه تعين حمل ذلك على من عداهم من المشركين كالصابئين و السامره الذين ذكرتموهم و غيرهم من أفراد المشركين غير الذميين و أصحاب السيف الأوّل و السيف الثالث قد اشتركوا فى أنّه لا يقبل منهم إلّا الإسلام أو القتل و فى هذا الخبر أيضاً تأكيد لما ذكرناه فى سابق هذه المسأله ردّاً على ذلك الفاضل الذى قدّمنا خلافه فى تلك المسأله حيث إنّ ظاهر هذا الخبر بالنسبه إلى الحربى انه لا يقبل منه إلّا القتل أو الدخول فى الإسلام كائناً ما كان و الدمى يزيد عليه بإعطاء الجزية من غير فرق فى الجميع بين أن يكونوا فى بلاد الحرب أو فى بلاد الإسلام و الله العالم.

**المسأله الثامنه و العشرون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى مال الطفل إذا كان عليه وصى من قبل مورثه أمّا أمه أو جدّه لها أو من بقيه أقاربها هل لأبيه انتزاع ذلك المال الموروث من يد الوصى و إن كان فاسقاً أو غير ملّى**

و لو تصرّف بمال ولده الطفل ببيع أو صداق زوجه أو وهبه لأحد أو أوقفه ثم بلغ الطفل هل له المطالبة بما يجده موجوداً من عين ماله و نمائه إن كان نامياً كالنخل و الحيوان؟ أفتنا أيّدك الله.

الجواب: أنّ هذا السؤال يشتمل على مسألتين لا بدّ من إفراد جواب كلّ منهما في البين: الأولى: فيما إذا كان للطفل مال إرثاً أو وصيّة و عليه وصيّ مخصوص من قبل الموصى له به أو المورث بأن ينفقه عليه مثلاً و يقوم بمصالحة مع وجود أب أو جدّ أب للطفل المذكور فهل لأبيه أو جدّه انتزاعه أم لا؟ المفهوم من كلام الأصحاب من غير خلاف يعرف هو أنّ الولاية في ذلك للأب أو الجدّ لأنّه ولي جبري و على كلامه حقّ الولاية له على ابنه و مال ابنه ثابت شرعاً فرقع ذلك عنه بمجرد وصيّة ذلك الموصى مخالف لما جعله الشارع له فيلغو حينئذ و من أصرح كلامهم في ذلك ما صرح به في الدروس حيث قال: و لا ولاية للآمر على

ص: ٥٤

الأطفال فلو نصبت عليهم وصياً لغا و لو أوصت لهم بمال و نصبت عليه قيماً لهم صحّ في المال خاصّه.

و قال ابن الجنيد للآمر الرشيد الولاية بعد الأب و هو شاذ، انتهى.

و هو ظاهر بل صريح في أنّه في صورة الوصيّة لهم بمال و تعيين وصيّ لا تصحّ وصيّتها إلّا في المال خاصّه، و أمّا نصب الوصي فلا و هو عين موضع السؤال.

و قال شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في المسالك بعد قول المصنّف: لو مات إنسان و لا وصيّ له كان للحاكم النظر في تركته ما صورته الأمور المفتقرة إلى الولاية، أمّا أن تكون أطفالاً أو وصايا أو حقوقاً أو ديوناً فإن كان الأول فالولاية فيهم لأبيه ثمّ جدّه ثمّ لمن يليه من الأجداد على ترتيب الولاية للأقرب للميت فالأقرب فإنّ عدم الجميع فوصى الأب ثمّ وصّى الجدّ و هكذا فإنّ عدم الجميع فالحاكم و الولاية في الباقي غير الأطفال للوصى ثمّ الحاكم إلى آخر كلامه زيد في مقامه.

و ظاهره أنّه لو مات إنسان و له أب و جعل على أطفاله وصياً له الولاية عليهم لغا بذلك لأنّ حقّ الولاية هنا لأبيه الذي هو جدّ الأطفال و هكذا في الأجداد للأب ثمّ الأوصياء على الترتيب الذي ذكره، و أمّا الوصيّة بالولاية على تنفيذ الوصايا و الحقوق و الديون فإنّ ذلك يرجع إلى الوصي الذي نصبه و هو ظاهر فيما قلناه.

و قال أيضاً في شرح قول المصنّف: و لو أوصى بالنظر في مال ولده إلى أجنبي و له أب لم يصحّ و كانت الولاية إلى جدّ اليتيم ما صورته قد عرفت من المسألة السابقة أن ولاية الجدّ و إن على الولد مقدّمه على ولاية وصيّ الأب فإذا نصب الأب وصياً على ولده المولى عليه مع وجود جدّه للأب لم يصحّ لأنّ ولاية الجدّ ثابتة له حينئذ بأصل الشرع فليس للأب نقلها عنه و لا إثبات شريك له معه إلى آخره و هو ظاهر في المطلوب أيضاً و على هذا النحو كلام غيره.

و كيف كان فالظاهر أنّ الحكم المذكور لا خلاف بينهم فيه و إلّا لأشير إليه في بعض عبائرهم كما هو المعهود منهم و الوجه فيه ظاهر للأخبار المتكاثرة بثبوت الولاية للأب و الجدّ من قبله.



الثانية: في ولايه الأب لو كان فاسقاً أو غير ملى مع تصرفه في مال الطفل إلى آخر

ص: ٥٥

ما ذكر في السؤال و المفهوم من كلام الأصحاب في هذا الباب ان تصرف الولي في مال الطفل منوط بالمصلحه الراجعه إلى ذلك الطفل فلو تصرف لا كذلك بطل تصرفه و قد صرح جمهور الأصحاب بأنه لو أعتق مملوك ولده الصغير لم يصح إلا أن يقومه على نفسه و يكون في ذلك مصلحه للطفل.

نعم يجوز له الاقتراض من ماله بشرط الملاءه و يجوز له النفقه مع إعساره و يسار الابن.

و بالجملة: فالحكم في ذلك بين الأصحاب ممّا لا يعرف فيه خلاف إلا أنّ الأخبار في هذا الباب أعنى جواز تصرف الوالد في مال ولده زياده على الواجب فيما إذا كان الولد ذا يسار و الأب فقيراً مختلفه أشدّ الاختلاف و قد استوفينا الكلام فيها بعد نقلها بطرفيها في كتاب الحجّ من كتابنا الحدائق الناضره و بينا حمل الأخبار المخالف لما عليه كافه الأصحاب على التقيّه و إنّه لا يجوز فيه التصرف على غير الوجهين المتقدمين و منه يعلم حكم ما ذكرتموه من أنواع التصرفات و ما يترتب عليها من التعريفات و الله العالم.

### **المسألة التاسعه و العشرون قال سلمه الله تعالى: ما تقول فيما ورد من الروايات الوارده في النهي عن حمل الحديد في الصلاه عدا مفتاح القفل**

فبعض أصحابنا حملوا النهي على الكراهه كالشيخ و من وافقه و بعضهم على التحريم و المنع فأردنا أن نرى رأيك في ذلك، فافتنا أيّدك الله.

الجواب: إنّ المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم كراهه الصلاه في الحديد إذا كان بارزاً غير مستور و لا خلاف في الجواز إذا كان مستوراً غير بارز.

و قال الشيخ في (النهايه) بأنه لا تجوز الصلاه إذا كان مع الإنسان شيء من حديد مشهر مثل السكين و السيف فإن كان في غمد أو قراب فلا بأس.

و نقل في (المختلف) عن ابن البرّاج أنّه عدّ في جملة ما لا تصحّ فيه على حال ثوب الإنسان إذا كان فيه سلاح مشهر مثل سكين أو سيف قال: و كذلك إذا كان في كفه مفتاح حديد إلا أن يلفّه بشيء و الذي وقفت عليه من الأخبار في هذه المسأله كلّها ظاهر الدلاله على هذا القول و منه ما رواه الشيخ عن السكوني عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): لا يصلّي الرجل وفي يده خاتم حديد.

ص: ٥٦

و عن موسى بن أكيل النميري عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه حليه أهل النار، قال: و جعل الحديد في الدنيا زينه الجنّ و

الشياطين فيحرم على الرجل المسلم أن يلبسه في الصلاة إلا أن يكون قبالة عدو فلا بأس به، قال: قلت: فالرجل في السفر يكون معه السكين في خفه لا يستغنى عنها أو في سراويله مشدوده أو المفتاح يخشى إن وضعه ضاع أو يكون في وسطه المنطقه من حديد قال: لا بأس بالسكين والمنطقه للمسافر في وقت ضروره و كذلك المفتاح إذا خاف الضيعه و النسيان و لا بأس بالسيف و كلاله السلاح في الحرب وفي غير ذلك لا تجوز الصلاة في شيء من الحديد فإنه نجس ممسوخ.

و روى الصدوق عطر الله مرقده في كتاب العلل في الموثق عن عمّار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يصلّي و عليه خاتم حديد قال: لا و لا يتختم به الرجل لأنه من لباس أهل النار الحديث.

و عن أبي المفضل المدايني عمّن حدّثه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا- يصلّي الرجل و في تكته مفتاح حديد قال الكليني: و روى أنّه إذا كان المفتاح في غلاف فلا- بأس و أنت خبير بما في هذه الأخبار من الظهور في الدلالة على القول المذكور و إن كان خلاف المشهور، و الأصحاب لم يتمسكوا في مقابلتها إلا بالأصل.

قال في المدارك بعد نقل قول الشيخ في النهايه: و المعتمد الكراهه لنا على الجواز الأصل و إطلاق الأمر بالصلاه فلا يتقيد إلا بدليل و على الكراهه ما رواه الشيخ ثم نقل روايتي السكوني و موسى المتقدمين و هذا الكلام جيّد على أصله الغير الأصيل من ردّ الأخبار الضعيفه بهذا الاصطلاح و الاعتماد على الأصل في مقابلتها.

و بالجملة: فالحكم عند من يحكم بصحّه جميع الأخبار كما هو طريقه متقدّمى علمائنا الأبرار و جملة من متأخري المتأخرين لا يخلو من الإشكال لعدم المعارض لهذه الأخبار التي ذكرناها إلا أنّ ظاهر حديث النميري حيث علل المنع من الصلاه فيه بأنّه نجس ممسوخ و قد حقّقنا في كتاب الطهاره من كتابنا الحدائق الناضره أنّ الأصحّ طهارته يوجب ضعف على هذه الأخبار و لعلّه لهذا أعرض الجمهور من

ص: ٥٧

أصحابنا عن القول بظاهرها.

و كيف كان فالاحتياط ممّا لا ينبغي تركه في المقام و الله العالم.

**المسأله الثلاثون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في المال المغصوب لو أخذه من يعلم بغصبيته بعوض من الغاصب و قال له: خذ هذا حلال لك من مالي و أنا آخذ هذا المغصوب هل يكون ذلك العوض حلالاً على الغاصب أم لا**

مع أنّه دفعه إليه باختياره و لولاه لم يدفع إليه شيئاً و على تقدير الجواز يكون كالعطيه فيجوز لصاحب العوض الرجوع فيه ما دامت العين باقيه أم لا؟ أفتنا أيّدك الله تعالى.

الجواب: أنّ الظاهر من القواعد الشرعيه و الضوابط المرعيّه انحصار المعاوضات الموجهه لنقل الملك من مالكة إلى آخر في عقود مخصوصه منصوصه كالبيع و الصلح و الهبه المعوضه و نحوها و الظاهر أيضاً أنّ من شرط صحّه المعاوضه ملك العوضين لكلّ من المالكين و المعاوضه المذكوره في السؤال لا- بدّ أن تكون على أحد الوجوه المذكوره و إن لم تعنون بأحد تلك

العنانات مع أنّ أحد العوضين هنا مغضوباً فيكون ما أخذه الغاصب خالياً من العوض لأنّ ما دفعه من المغضوب لا يصلح للوضيّه و رضا ذلك الشخص بالمغضوب مع علمه بالغصب لا يوجب صحّه المعاوضه إذ حكمها الشرعى الموجب لصحّتها كون ما يقبضه عوضاً صحيحاً.

و من المعلوم أنّ دفع ذلك الرجل ماله الحلال ان ما وقع بإزاء دفع المغضوب إليه.

و بالجملة: فالظاهر عندى هو بطلان المعاوضه و إن قال له بلسانه أنّه حلال حيث إنّ دفعه بشرط المتعوض عنه لا مجاناً.

نعم لو كان الدفع مجاناً لكان من قبيل الإباحه التى لصاحبها الرجوع فيها ما دامت العين باقيه.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّ ما قبضه الغاصب مضمون عليه و مستحقّ لمالكه لم يعرض له ما يوجب خروجه عن ملكه سواء بقيت العين أو تلفت إذ ليس هذا من قبيل الإباحه التى يلزم بتلف العين كما عرفت و من قواعدهم المقرّره فى العقود أنّ كلّ عقد يضمن بصحيحه يضمن بفاسده و هذا العوض الذى قبضه الغاصب لو تلف و كانت المعاوضه صحيحه فإنّه يضمنه بمعنى أنّه يكون بعد تلفه من ماله لا يرجع به فكذا مع ظهور فساد

ص: ٥٨

المعاوضه فإنّه يكون من ماله و يجب عليه دفع عوضه إلى مالكه و هذا معنى القاعده المذكوره.

### **المسأله الحاديه و الثلاثون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى الكراهه الوارده فى حمل السفر التى فيها اللحم و الحلوات هل هى عامّه لكل الزائرين من قريب و بعيد لعموم الحديث أو مختصّه بالقريبين**

كأهل الحله و أهل النجف لأنّ البعيدين على مسيره نصف شهر أو شهر أو أقلّ أو أكثر يعسر عليه ذلك فيحصل عليه مشقّه فى السفر بزياده على ما فيه من المشاقّ و الذى أفهمناه أنّ النهى متوجّه إلى القريبين لورود النهى فى حمل السفر فيستفاد منه أنّه كان يحملون ما يعملونه فى بيوتهم و يجعلونه فيها فيحملونه إلى قبر الحسين (عليه السلام) و يأكلونه حوله فوراً ما ورد ورائكم الأعلى.

الجواب: إنّ الذى ظهر لى من تلك الأخبار المذكوره ما ذكرتم من الاختصاص بأهل القرى القريبه كبغداد و النجف و الحله و نحوها و قوفاً على ظواهر تلك الأخبار فإنّ الأخبار فيها لسكان هذه القرى دون البلدان البعيده كأهل أصفهان و خراسان و نحوهما من الأمصار القاصيه من كلّ قطر و مكان و يؤيد ذلك أنّ ظاهر هذه الأخبار هو التوجّه إلى زياره الحسين (عليه السلام) خاصّه و إنّّه هو المقصود بالزياره و هذه الكراهه إنّما ترتّب بالنسبه إليه (عليه السلام) لاستحباب الإتيان إليه بهيئه الحزن و البكاء و إظهار شعائر الأحزان و هذا بخلاف أصحاب البلدان البعيده حيث إنّهم قاصدون إلى زياره أئمّه العراق كملاً من أمير المؤمنين (عليه السلام) و أولاده القاطنين فى هذه البلاد عليهم صلوات ربّ العالمين و لم يرد هذا الحكم فى زياره أحد من هؤلاء مع أنّهم الأكثر و الأغلب فى قصد هذا الزائر الآتى من هذه البلدان البعيده و كون الحسين صلوات الله عليه من الجملة لا يستلزم ذلك لأنّ الروايات الوارده بهذا الحكم صريحه فى الاختصاص بزيارته (عليه السلام) دون من عداه كأهل هذه القرى القاصدين

إليه (عليه السلام) في مواسم الفضائل من زياره عاشوراء و عرفه و رجب و نحوها.

و بالجملة: فالظاهر عندى من الأخبار المذكوره هو ما ذكرته و يعضده زياده على

ص: ٥٩

ما ذكرنا أنّ الأخبار المشار إليها قد اشتملت على النهى عن حمل السفر المشتمله على اللحم المطبوخ و الأخبصه و الحلاوات و نحوها و هذا لا يكون إلّا بالنسبه إلى هذه الأماكن القريبه إذ من يقصد من أصفهان و نحوها لا يتم هذا في حقّه كما لا يخفى.

و لا- بأس بنقل مضمون بعض من تلك الأخبار ليظهر لك صحّحه ما ذكرناه و قوّه ما قوّيناه ففى بعضها عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: بلغنى أنّ قوماً إذا زاروا الحسين (عليه السلام) حملوا معهم السفره فيها الجدا و الأخبصه و أشباهه و لو زاروا قبور أحبائهم ما حملوا هذا.

و عن المفضّل بن عمر قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): تزورون خير و لا- تزورون خير من أن تزورون قال: قلت: قطعت ظهري، قال: تالله إنّ أحدكم ليذهب إلى قبر أبيه كئيباً حزيناً و تأتون أنتم بالسفر كلّاً حتّى تأتوه شعثاً غرباً.

و من الظاهر أنّ المفضّل من أهل الكوفه إلى غير ذلك من الأخبار الظاهره فيما قلناه و نوّكّد ما قلناه أيضاً أنّا لم نسمع بالعمل بما دلّت عليه هذه الأخبار من أحد من علمائنا الأبرار القاصدين إليه من تلك البلدان البعيده مع محافظتهم على السنن الأكيده و الله العالم.

### **المسأله الثانيه و الثلاثون قال سلّمه الله: ما قول شيخنا فى وقوف المنفرد عن يمين الإمام هل هو على الاستحباب أم على الوجوب**

و إذا وقف عن يسار الإمام هل تصحّ صلاته أم لا؟ الجواب: إنّ المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم بل ادّعى عليه فى المنتهى الإجماع هو أنّ هذا الموقف على جهه الفضل و الاستحباب فلو وقف المنفرد خلفه أو عن يساره لم تبطل صلاته.

و نقل العلّامه فى المختلف عن ابن الجنيد القول بالبطلان مع المخالفه و الذى وقفت عليه من الأخبار فى هذه المسأله ظاهر الدلاله واضح مقاله فى أنّ حكم المنفرد هو الوقوف فى هذا المكان بخصوصه كما دلّ عليه كلام ابن الجنيد و حكم الأكثر التأخّر خلف الإمام و لا- معارض لها فى الأخبار المتكاثره و قد استقصينا الأخبار الوارده فى هذا المضمار فى كتابنا الحدائق الناضره و بسطنا الكلام فى المسأله كما هو حقّها و الذى حضرني من أخبارها يقرب من اثنى عشر خير فيها الصحيح و الموثّق و الحسن بالاصطلاح الغير

ص: ٦٠

الحسن فمن أحبّ الوقوف على ذلك فليرجع إلى الكتاب المذكور فإنّه قد أحاط الكلام فى المقام بإبرام النقص و نقض الإبرام و منه يظهر أنّ الوقوف على خلاف الكيفيه الوارده فيها لا- يخلو من الإشكال إذ مقتضاها هو الابطال و إنّ العبادات مبنيه على التوقيف من صاحب الشريعه صحّه و بطلاناً و زياده و نقصاناً و كميه و كيفيه و هذا هو الذى ثبت عنه فى صحّه الصلاه على هذه

الكيفيه و لا ريب أن يقين البراءه إنما يحصل به فالإتيان بخلافه يحتاج إلى دليل و ليس فليس و الله العالم.

## المسأله الثالثه و الثلاثون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في محاذاه المرأه للرجل في الصلاه هل هي مبطله لصلاه اللاحق منهما أم لا

و إذا اقترن في التكبير هل ييطان معاً، و ما مقدار التخلف و التباعد على القول بهما اما وجوباً أو استحباباً؟ أفدنا أيدك الله.

الجواب: أنه قد اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في ذلك فقليل بالتحريم و الظاهر أنه هو المشهور بين المتقدمين و قيل بالكراهه و هو المشهور بين المتأخرين و إليه ذهب المرتضى في المصباح و اختاره السيد السند في المدارك و غيره من أفاضل متأخرى المتأخرين و المختار عندي هو القول الأول و هذه المسأله أيضاً قد استوفينا فيها القول و التحقيق الذى بها يليق فى كتابنا المتقدم ذكره و نقلنا جميع ما يتعلق بها من أخبارهم (عليهم السلام) و جمعنا بينها بما يرجع إلى ما اخترناه فى المقام إلا أنه لا بد هنا من ذكر بعض تلك الأخبار الجارى على هذا المنوال ليوضح به على ما يتفرع على ذلك اما تضمنه السؤال فنقول: منها صحيحه محمد بن مسلم قال: سألته عن المرأه تزامن الرجل فى المحمل يصليان جميعاً، فقال: لا، و لكن يصلى الرجل فإذا صلى صلت المرأه.

و صحيحه إدريس بن عبد الله القمى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى و بحيله امرأه نائمه على فراشها جنباً فقال: إن كانت قاعده فلا تضره و إن كانت تصلى فلا وهما ظاهرتان فى التحريم.

ص: ٦١

و روايه عبد الرحمن بن أبى عبد الله البصرى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى و المرأه بحذائه يمنه أو يسره قال: لا بأس به إذا كانت لا تصلى.

و موثقه ابن بكير عمن رواه عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الرجل يصلى و المرأه بحذائه أو إلى جانبه فقال: إن كان سجودها مع ركوعه فلا بأس.

و روايه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل و المرأه يصليان جميعاً فى المحمل قال: لا، و لكن يصلى الرجل و تصلى المرأه.

و موثقه عمّار الساباطى عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلى و بين يديه امرأه تصلى؟ قال: لا تصلى حتى يجعل بينه و بينها أكثر من عشره أذرع و إن كانت عن يمينه أو عن يساره جعل بينه و بينها مثل ذلك و إن كانت تصلى خلفه فلا بأس و إن كانت تصيب ثوبه.

و استدلل فى المدارك على ما ذهب إليه من جواز المحاذاه و إن كان على كراهيه بجمله من الأخبار التى لا دلالة فيها عند التأمل فيها بعين الاعتبار.

و منها: صحيحه عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أصلي و المرأة إلى جنبى تصلي، قال: لا إلا أن تتقدم هي أو أنت و لا بأس أن تصلي و هي بحذاك جالس و مبنى استدلاله بها على حمل التقدم فيها على التقدم إلى قبله حال صلاتهما معاً و هو غلط محض، بل المراد إنما هو التقدم بأن يصلي هو أولاً ثم هي أو تصلي هي أولاً ثم هو، فالمراد التقدم في الإتيان بالصلاة بأن يصلي أحدهما حتى إذا فرغ صلى الآخر، و إلا فكيف يمنع (عليه السلام) المحاذاه و يجوز تقدم المرأة و هو أشد في المنع.

و منها: صحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن المرأة تصلي عند الرجل فقال: لا تصلي المرأة بحيال الرجل إلا أن يكون قدامها و لو بصدرة.

و الجواب عنها إنما ذكرناه من عدم جواز المحاذاه و وجوب تقدم الرجل على المرأة، فالمراد به أنه لا تجوز المساواه في الموقف، بل لا بد من تقدم الرجل عليها بشيء من نحو ذراع و شبر و المتقدم بالصدر يحصل بالتقدم عليها بشبر و لم يوجب التقدم بكله بمعنى أنه يجب تأخر المرأة عنه بحيث يكون سجودها بعد عقب رجله بل يكفي في التقدم ما ذكرناه و يزول به تحريم المحاذاه أو الكراهه على

ص: ٦٢

القول بها.

و يشير إلى ما ذكرناه أيضاً موثقه ابن بكير المتقدمه و قوله فيها: إذا كان سجودها مع ركوعه فلا بأس.

و بالجملة: فالمستفاد من الأخبار مما ذكرناه و ما لم نذكره بعد حمل مطلقها على مقيدتها و مجملها على مفصّلها أنّ الواجب في صلاة الرجل مع المرأة في مكان دفعه أنّ المرأة إن كانت متقدمه فلا بد من حائل أو ببعد قدر عشره أذرع فصاعداً و هكذا إذا كانت إلى أحد جانبيه مساويه له في الموقف.

و أمّا مع تأخرها فإنه يكفي تقدمه عليها بقدر ذراع أو شبر و نحو ذلك مما هو مذكور في الأخبار و لا يشترط هنا مزيد من ذلك.

إذا عرفت ذلك فاعلم إنّ إطلاق كلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق في البطلان بين اقتران الصلاتين أو سبق إحداها في بطلان كل منهما.

و نقل عن جمع من المتأخرين تخصيص الحكم بالمقارنه بمعنى بطلانها مع المقارنه و المتأخره دون السابقه في صوره عدم المقارنه و هو الأقرب.

و يؤيده أنّ المتبادر من جملة من عبارات تلك الأخبار أنّ المراد من قوله: يصلي و المرأة بحياله يعني يريد الصلاة.

و حاصل السؤال حينئذ أنه هل يجوز له الدخول في الصلاة و الحال هذه و يؤكده أيضاً أنه لم يعهد في القواعد الشرعيه بعد

افتتاح الصلاة على الصّحّه تأثير فعل الغير فى بطلانها بغير اختيار المكلف.

و كيف كان فالاحتياط فى العمل بالقول الأوّل و الله العالم.

### المسأله الرابعه و الثلاثون قال سلّمه الله: الإقامه هل هى من قواطع السفر أم لا

كما قال بعض علماء هذا الوقت لأنهم أوجبوا التقصير على من خرج بعد الإقامه و لو تحت جدار البلد التى أقام فيها محتجّين بأنّ الإقامه ليست من قواطع السفر و إنّما هى رخصه من الشارع فى الإتمام و دليلهم هذه الروايه أنّه إذا خرجت فصلّ ركعتين فأوجبوا التقصير على من خرج بعد الإقامه وفى أثنائها و على من نوى المسافه أو لم ينوها و على من نوى العود أو الإقامه أو لم ينوهما فالمرجو منك أن تبيّن لنا جميع شقوق هذه المسأله فإنّ الناس مضطربه فيها غايه الاضطراب و مرتابه

ص: ٦٣

فيها نهايه الارتباب.

الجواب: إنّ الكلام فى هذا المقام يتوقّف على بيان مسألتين قد وقع الاتفاق عليهما نصّاً و فتوىً و منشأ شبهه هؤلاء القائلين بما ذكرتم من الجهل بهاتين المسألتين و عدم التأمل فيما يتفرّع عليه ما فى البين فوقعوا فى هذا الشطط و ارتكبوا لهذا الغلط الخارج عن صريح الدليل و المخالف لما عليه العلماء جيلاً بعد جيل و لعلّه لحبّ الذكر بالخلاف خالف تذكّر كما قيل.

فالأولى من المسألتين المشار إليهما أنّه لا- خلاف نصّاً و فتوىً فى أنّ البلد المذكوره فى أخبار هذه المسأله عباره عن محلّ سكنى الناس من الدور و البيوت و ما اتصل بذلك من جميع النواحي و الأطراف إلى بلوغ محلّ الترخّص أعنى موضع خفاء الأذان و عدم رؤيه الجدران أو من عند الجدران بالنسبه إلى المسافر فالبلد شرعاً عباره عن هذا المجموع لا عن موضع البيوت خاصّه و لذا أنّ الشارع أوجب على المسافر التمام قبل وصول الحدود المذكوره فإذا تجاوزها صار فرضه التقصير و ما ذاك إلّا من حيث أنّه قبل وصول الحدود فى البلد و حكمه ما دام فى البلد هو التمام و كذا من كان مسافراً ثمّ قدم فإنّه يجب عليه التقصير فى سفره حتّى يصل إلى هذه الحدود بمعنى سماع الأذان و رؤيه الجدران أو من عند الجدران فيصير حكمه التمام.

و من المعلوم أنّ وجوب التمام عليه بعد دخوله فى الحدود إلّا من حيث أنّه دخل بلده و خرج عن أن يكون مسافراً فيصير فرضه الأوّل إلى الثانى و هذا بحمد الله ظاهر لكلّ ذى فكره و رؤيه إلّا من أعمى الله تعالى بصر بصيرته بغشاوه العصبية و حبّ الخلاف على الله سبحانه و نوابه فى الأحكام الشرعيه.

و حينئذ إذا ثبت أنّ البلد عباره عن هذا المجموع فمتى نوى المسافر الإقامه فى بلد فإنّه يجوز له التردّد فى أطرافها و نواحيها إلى الحدود المذكوره و الصلاة فى أىّ موضع منها تماماً بلا خلاف نصّاً و فتوىً و إنّما الخلاف فى تجاوز الحدود المذكوره و هذه مسأله أخرى غير ما نحن فيه و عبارات الأصحاب فيما ذكرناه من أنّ البلد عباره عن هذا المجموع طافحه

ص: ٦٤

تصريحاً بذلك في مواضع و تلويحاً في أخرى و يدلّك على ذلك الخلاف في مسأله اشتراط التوالى في العشره المنويّه فإنّه لا خلاف في جواز التردّد في البلد المنوى فيها الإقامه و في جميع نواحيها إلى الحدود المذكوره و إنّما الخلاف في تعدّي الحدود المذكوره و مجاوزتها.

قال شيخنا الشهيد الثانى عطر الله مرقده في رسالته نتائج الأفكار بعد ما ذكر ما يدلّ على اشتراط التوالى في العشره ما صورته و ما يوجد في بعض القيود من أنّ الخروج إلى خارج الحدود مع العود إلى موضع الإقامه ليومه أو ليلته لا يؤثر في نيّه الإقامه و إن لم ينو إقامه عشر مستأنفه لا حقيقه له و لم يقف عليه مستنداً إلى أحد من المعترين الذين يعتبر فتواهم فيجب الحكم باطراحه حتّى لو كان ذلك في بيته من أوّل الأمر بحيث صاحب هذه النيّه نيّه الإقامه المعتره لم يعتدّ بنيه الإقامه و كان باقياً على القصر لعدم الجزم بإقامه العشره المتواليه فإنّ الخروج إلى ما يوجب الخفاء يقطعها و نيته في أثنائها يبطلها انتهى.

فانظر إلى صراحه كلامه في أنّ حدود البلد عباره عمّا ذكرناه و أنّه لا يضرّه التردّد في البلد بعد نيّه الإقامه و وجوب التمام بها حتّى يخرج عن الحدود المذكوره على الخلاف المذكور في المسأله، و على هذا النهج كلام غيره من الأصحاب من غير خلاف يعرف في الباب.

و عمّا ذكرناه يعلم أنّ نيّه الإقامه تعلّقت بهذا المجموع فحيث ما كان من هذه البلد فحكم النيّه المذكوره و ما يترتب عليه ثابت له.

و حينئذ فكيف يجب التقصير على من خرج من بيته إلى خارج جدار سور البلد مثلاً كما زعمه هؤلاء الجهّال أو المتجاهلون أ رأيت أنّ نيّه الإقامه إنّما تعلّقت بنيه خاصّه أو بيوت البلد خاصّه حتّى أنّه يزول حكمها بالخروج عن ذلك، بل هي كما عرفت إنّما تعلّقت بالبلد كما دلّت عليه الأخبار الآتيه في المقام إن شاء الله تعالى و البلد كما عرفت نصّاً و فتوى عباره عن الانتهاء إلى الحدود المتقدمه من جميع نواحي البلد و هذا بحمد الله سبحانه و منه ظاهر لكلّ ناظر.

الثانيه: لا خلاف أيضاً نصّاً و فتوى في أنّ القادم إلى بلد متى عزم الإقامه فيها عشرّاً و عرف أنّه متوقّف فيها المدّه المذكوره فما زاد فإنّ الشارع قد أوجب عليه الصلاه تماماً و نقله من فرضه الأوّل و هو التقصير إلى التمام و إنّ متى صلّى فريضه

ص: ٦٥

على التمام و جب عليه البقاء على التمام حتّى يقصد المسافه و الحكمان المذكوران مسلّمان بين الأصحاب لاعتضادهما بالأدله المعصوميه في هذا الباب لا فيهما إلّا من ضرب على قلبه دون الحقّ القفل و الحجاب.

و من الأخبار المذكوره صحيحه زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قلت: أ رأيت من قدم بلده إلى متى ينبغي أن يكون مقصراً و متى ينبغي له أن يتمّ؟ قال: إذا دخلت أرضاً فأيقنت أنّ لك بها مقاماً عشره أيام فأتمّ الصلاه و إن لم تدر ما مقامك بها تقول غداً أخرج أو بعد غد فقصّر ما بينك و بين أن يمضى شهر فإذا تمّ لك شهر فأتمّ الصلاه و إن أردت أن تخرج من ساعتك.



و صحيحه منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: إذا أتيت بلده فأزمنت المقام عشرة أيام فأتم الصلاة و نحوهما و غيرهما.

وفى الصحيح عن أبي ولاد الحنّاط قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني كنت نويت حين دخلت المدينة أن أقيم بها عشرة أيام فأتم الصلاة ثم بدا لي بعد أن لا أقيم بها فما ترى لي أتم أم أقصر؟ فقال: إن كنت دخلت المدينة صليت بها صلاة فريضه واحده تمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها و إن كنت حين دخلتها على نيتك المقام و لم تصل فيها صلاة فريضه تمام حتى بدا لك أن لا تقيم فأنت في تلك الحال بالخيار إن شئت فانو المقام عشراً و أتم و إن لم تنو المقام عشراً فقصر ما بينك و بين شهر فإذا مضى لك شهر فأتم للصلاه.

أقول: و هذه الروايه هي مستند الأصحاب فيما اتفقوا عليه من أنه متى نوى الإقامة و صلى فريضه بتمام فإنه يجب عليه التمام إلى أن يقصد المسافه المعبر عنها في الخبر المذكور بقوله: حتى تخرج منها.

و أنت خير بأن مقتضى هذه الأخبار هو انقطاع السفر بتيه الإقامة كما عليه الاتفاق حيث ان المنازع قد جعل فرضه هو التمام في الحال المذكوره و إن الواجب عليه بعد الصلاه تماماً بهذه التيه هو استصحاب التمام إلى أن يخرج إلى السفر كما صرحت به صحيحه أبي ولاد فالعود إلى القصر يحتاج إلى قصد مسافه جديده كما في سائر القواطع و ما نقلتموه عن المنازع المذكور من الاحتجاج بقوله: إذا خرجت فصل ركعتين لم نقف عليه في خبر من الأخبار من المحتمل قريباً أن الشبهه هنا ربّما نشأت من قوله (عليه السلام) في صحيحه أبي ولاد ليس لك أن تقصر حتى تخرج منها لا

ص: ٦٦

يحمل الخروج على الخروج من بيته أو من بيوت بلده كما يعطيه ظاهر النقل عنهم و إلا فإنه ليس في الأخبار ما هو بهذا اللفظ الذي ذكرتموه.

و كيف كان فإن المراد بالخروج في الخبر الذي نقلتموه أو صحيحه أبي ولاد إنما هو الخروج من البلد لما عرفت في المسأله الاولى أن بلد الإقامة هي المجموع المنتهى إلى الحدود المتقدمه و إن المقيم بها يتردد في أطرافها و يصلّي تماماً حيث كان من أماكنها ما لم يتجاوز حدودها، و حينئذ فالخروج الذي ينقطع به التمام و يوجب التقصير إنما هو الخروج عن الحدود المذكوره كما يشير إليه قوله حتى يخرج منها أي من البلد لا مجرد الخروج من بيته أو من بيوت بلده و من الظاهر المتكرر المتعارف أن الإنسان لا يخرج من تلك الحدود إلا لقصد المسافه و السفر.

فإن قيل: إنه من الجائز الممكن أن يخرج عن الحدود لحاجه في ذلك المكان و يرجع إلى البلد.

قلنا: من القواعد المقرره في كلام الأصحاب المتفق عليها بلا شك و لا ارتياب أن الأحكام المودعه في الأخبار و الإطلاقات المعبر بها في تلك الآثار إنما تحمل على الأفراد الغالبه المتكرره و هي التي ينصرف إليها الإطلاق دون الفروض النادره و لهذا قد وقع اتفاق الأصحاب من وقت روايه هذا الخبر عن الإمام (عليه السلام) إلى يومنا هذا على حمل الخروج في الخبر المذكور على ما ذكرناه من الخروج إلى السفر و قصد المسافه إذ لا خبر في الحكم المذكور و لا دليل عليه سواه إلى أن ظهر هؤلاء القوم

فى هذه الأوقات المتأخره و الأزمنه المتغيره من معكوسى الافهام و منكوسى الرؤوس و الأذقان فذهبوا إلى هذ الأقوال المستنكره و المذاهب المبتدعه المتحيره.

و بالجمله: فإنه قد تلخص ممّا ذكرناه فى هاتين المسألتين أنّ من قصد إقامه فى بلد و جب عليه الصلاه تماماً فى أقطار تلك البلد ما لم يخرج عن الحدود و إنّه متى صلّى صلاه واحده بالتمام فيها و جب عليه الإتمام حتّى يخرج من البلد قاصداً للمسافه و هو عين ما عليه إجماع الأصحاب المعتضد بنصّ أهل البيت الأطياب و يؤيد صحيحه أبى ولّاد ما ذكره (عليه السلام) فى كتاب الفقه الرضوى حيث قال (عليه السلام): إن

ص: ٦٧

نويت المقام عشره أيام و صلّيت صلاه واحده بتمام ثمّ بدا لك فى المقام و أردت الخروج فأتمّ و المعنى أنّه إذا حصلت صلاه فريضه بالتمام بعد نيّه الإقامه و الواجب هو التمام و إن بدا لك فى المقام أى تجدد لك قصد السفر و أردت الخروج للسفر فإنّ مجرد هذا القصد و هذه النيّه بعد الصلاه تماماً لا تؤثر فى العدول عن التمام بل لا بدّ من قصد المسافه و الخروج إلى محلّ الترخّص بالفعل كما فى سائر المسافرين.

و من أعجب العجائب عند ذوى الأذهان و الألباب أنّ الرخص فى الأحكام الشرعيه من حيث هى إنّما هو فى التخفيف لا الزياده فى التكليف و لهذا تكاثرت الأخبار بأنّ القصر للمسافر رخصه من الله لموضع سفره و كذا الإفطار و إنّ الله سبحانه يحبّ أن يؤخذ برخصه كما يحبّ أن يؤخذ بعزائمه فانظر إلى هؤلاء كيف عكسوا القضيّه و وقعوا بجهلهم فى هذه البليه ردّاً على الله سبحانه و رسوله (صلى الله عليه و آله) فإنّ الشارع جعل الرخصه فى الانتقال من التمام إلى التقصير و من الصيام إلى الإفطار و هؤلاء جعلوا الرخصه بالعكس لعقولهم المعكوسه و أذهانهم المطموسه.

و أنت إذا تتبعت مواضع الرخص فى الأحكام و جدتها إنّما هى فى الانتقال عن الأحكام الأصليه التى قررها أوّلًا الملك العلام إلى ما دونها تخفيفاً على المكلفين لا- بالعكس كما توهمه من توهم من هؤلاء المتحدلقين القاصرين أمّا علم هؤلاء و من ضاهاهم أنّ ملكه استنباط الأحكام الشرعيه من الأدلّه القرآنيه و الأخبار المعصوميه مرتبه لا يصل إليها إلّا الواحد الفرد فإنّها قميص لم تفصل على كلّ ذى قد و نصيب لا ينال بالأب و الجدّ فإنّ لها قواعد معروفه عند أهلها و ضوابط مذكوره فى محلّها و إن كثر الدعى لها فى هذه الأيام بل هو الأكثر بين الأنام.

و أمّا الفقيه الحقيقى فهو أعزّ عزيز لا تسمح الأدوار منهم إلّا بالواحد بعد الواحد كما نبّه عليه شيخنا الشهيد الثانى فى رسالته آداب العالم و المتعلّم و من ثمّ وقع الناس فى حيره الالتباس لخفاء الرأس بين المرئسين و ضياعه بين هؤلاء المدلسين.

يا ناعى الإسلام قم فانه قد مات عرف و أتى منكر و هذه نفثت مصدر جرت فى هذه السطور و وعكه موغور لضيق الصدور من هذه الأمور فإياك أيّها الأخ إياك ان ظفر بهؤلاء إن تكثر معهم الجدال الذى نهى عنه ذو

ص: ٦٨

الجلال والأئمة الأبدال والله العالم.

نعم هب لتسأله قد طال فيها المقال وكثر فيها الاحتمال و تصادمت فيها الأقوال و هي من خرج بعد قصد الإقامه و الصلاه تماماً إلى خارج الحدود الشرعيه و قد حَقَّقنا الكلام فيها كما هو حَقُّها و استوفينا جميع صورها و شقوقها في كتابنا الحدائق الناضره و هذا الإملاء يضيق عنها مع أنها خارجه عمّا نحن فيه و إن رجعت إليه بنوع يناسب بعض شقوقها و من أراد الوقوف على تحقيقها فليرجع إلى كتابنا المذكور و الله العالم.

المسأله الخامسه و الثلاثون ما تقول شيخنا في المؤمن المحتاج إلى المسكن و الذي وجب عليه الحجّ و تهاون حتّى عجز المسأله السادسه و الثلاثون ما يقول شيخنا في أجر النائب من الثواب في الحجّ و الزياره و غيرهما المسأله السابعه و الثلاثون ما قول شيخنا في الأمانه و العاريه إذا جنى الأمين على ما في يده خطأ المسأله الثامنه و الثلاثون ما قول شيخنا فيما ورد من الاختلاف في الرجعه المسأله التاسعه و الثلاثون الطير المشتبه لو وجد بيضه مختلف الطرفين هل يحكم بإباحه أكل الطير أم لا المسأله الأربعون ما يقول شيخنا في بيض الطير المحرّم لو كسره و مس بياضه أو صفاره هل هو طاهر أم قدر المسأله الحاديه و الأربعون هل تجوز الصلاه في الشمع و العسل لكونهما طاهرين أم لا يجوز المسأله الثانيه و الأربعون فيما عُفي عمّا نقص عن سعه الدرهم من الدم ما عدا الدماء الثلاثه و دم نجس العين هل هو دم الإنسان بعينه المسأله الثالثه و الأربعون ما رأيك في لبن المرأه هل هو نجس كما قيل أم طاهر على الأصل المسأله الرابعه و الأربعون ما قول شيخنا في جلد رأس الشاه هل يجوز أكله أم لا المسأله الخامسه و الأربعون قد كثر علينا السؤال في أخ الأخ المسأله السادسه و الأربعون لو نوى الإقامه في النجف الأشرف و أتمها ثم بعد ذلك خرج إلى مسجد الكوفه معتكفاً المسأله الخامسه و الثلاثون قال سلّمه الله تعالى: ما تقول شيخنا في المؤمن المحتاج إلى المسكن و الذي وجب عليه الحجّ و تهاون حتّى عجز هل يجوز للأول أن يأخذ من حقّ الإمام و يشتري له مسكناً، وهل يجوز لمن ذهبت عنه الاستطاعه أن يأخذ من حقّ إمامه و يقضى ما عليه من الحجّ الواجب أم لا، و لو لم يكن مستطيعاً فحصل له مال الإمام أ يجوز له أن يأخذ منه ما يحجّ به و يجزيه عن حجّ الإسلام أم لا- يجوز و لو جاز أ يكون مجزياً عن حجّه الإسلام أم لا يكون مجزياً؟ أفنتنا أيّدك الله.

### [المسأله الخامسه و الثلاثون في حكم الخمس حال الغيبه]

الجواب: أنّه لا يخفى أنّ الأصحاب رضوان الله عليهم قد اختلفوا في حكم الخمس حال الغيبه على أقوال متعدده و آراء متبدّده قد أتينا عليها و استوفينا الكلام فيها في كتاب الخمس من كتابنا الحدائق الناضره و من جمله تلك الأقوال هو حلّ الخمس كلّاً للشيعه أو حلّ حصّه الإمام عليه خاصّه و لكن الاتفاق قائم بين الأصحاب من غير خلاف يعرف في الباب على أنّه لا يجوز لأحد التصرّف في حصّه الإمام حتّى صاحب الخمس بل يجب إيصالها إلى الإمام مع وجوده أو نائبه الخاص مع عدم إمكان الوصول إليه أو نائبه العام مع فقدّه كما في زماننا هذا و إذا دفعها إلى النائب المذكور صرفها على حسب مذهبه ورائه في المسأله.

و كيف كان فإنّه لا ريب في حلّ الأخذ و جواز التصرّف بما شاء إذا كان الدفع له من قبل النائب المذكور.

و الأظهر عندي من الأقوال المتقدّمه في مسأله الخمس بالنسبه إلى زمان الغيبه هو وجوب حصّه الساده و هو النصف إليهم وإنّه لا يجوز التصرّف فيه بوجه خلافاً لجمله من أصحابنا حيث قالوا بجواز تصرّف الشيعه فيه مطلقاً فإنّه غلط محض

لمخالفته لصريح الآيه و الروايات المتكاثره.

و أما ما دلّ على خلافه فهو مأول بما لا ينافى ذلك كما حقّقناه فى الكتاب المتقدّم ذكره.

و أمّا بالنسبه إلى حصّه الإمام (عليه السلام) فالأظهر فيها الإباحه لجميع الشيعة إلّا أنّ الأحوط حلّها لنائبه (عليه السلام) و هو الفقيه الجامع الشرائط ليصرفها فيما يراه فإنّ ماله (عليه السلام) يصرّف إلى نائبه ليضعه موضعه و الأحوط أن يصرّفها فى الساده أيضاً و إن جاز صرفها فى مطلق الشيعة كما ذكرناه و حينئذ فيجوز لمن أعطاه النائب شيئاً من ذلك أو قلنا يجوز التصرف بغير وساطه النائب فإنّه يجوز له الأخذ من ذلك و يصير سبيل ماله يتصرف فيه كيف شاء و على أى نحو شاء من حجّ أو تزويج أو بناء مسكن أو غير ذلك فإنّه كسبيل ماله حيث قلنا بحلّه له و الله العالم بحقائق أحكامه.

### المسأله السادسه و الثلاثون قال سلّمه الله: ما يقول شيخنا فى أجر النائب من الثواب فى الحجّ و الزياره و غيرهما، و ما قدر حصّته هل يكونا متساويين أو متفاوتين أعنى النائب و المنوب

لأنّنا ما عثرنا على دليل دلّنا على ذلك.

الجواب: إني لم أقف فى هذا المقام إلّا على حديث استئجار الصادق (عليه السلام) عن ابنه إسماعيل من يحجّ عنه و هو ما رواه فى الكافى عن عبد الله بن سنان قال: كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام) إذ دخل عليه رجل فأعطاه ثلاثين ديناراً يحجّ بها عن إسماعيل و لم يترك شيئاً من العمره إلى الحجّ إلّا اشترط عليه حتّى اشترط عليه أن يسعى فى وادى محسر ثم قال: يا هذا إذا أنت فعلت هذا كان لإسماعيل حجّه بما أنفق من ماله و كانت لك تسع بما أتعبت من بدنك و ظاهر هذا الخبر كما ترى بل صريحه أنّ لصاحب المال العشر و للعامل تسعه أعشار و ذلك لأنّ الحسنه بعشر أمثالها فهذه الحجّه عنده سبحانه بعشر حجج فلصاحب المال منها واحده خاصّه و الباقي للعامل.

و الظاهر جريان ذلك فى نائب الزياره أيضاً بطريق تنقيح المناط القطعى إذ لا يعقل لخصوص الحجّ وجه فى ذلك إلّا أنّه أيضاً قد روى فى الكافى عن ابن مسكان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت: الرجل يحجّ عن آخر ما له من الأجر و الثواب؟ قال: للذى يحجّ عن رجل ثواب عشر حجج.

و جمع بعض مشايخنا المحدثين بين هذين الخبرين بحمل هذا الخبر على التبرّع بالحجّ عن غيره و الأوّل على الأجير كما هو

مورده قال: لأنّ أخذ الأجره ينقص عنه واحده.

أقول: ما ذكره جيّد إلّا أنّه يبقى الكلام فيما للمنوب عنه فى هذه الصوره، و الظاهر أنّ الذى له أجر حجّه واحده لأنّ التضاعف إنّما هو بالنسبه إلى العامل لقوله سبحانه (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) كمن تصدّق بدرهم على مسكين فإنّ له عوضاً عن

ذلك عشره دراهم و هذا قد اعطى حجه واحده و فعل حسنه واحده فأعطاه الله سبحانه بسبعه كرمه و فضله عوضاً عنها عشر أمثالها.

و قد ورد في الأخبار أنّ ثواب القرض ضعف الصدقه فالصدقه بعشر و القرض بثمانيه عشر و الوجه في ذلك مع أنّ مقتضى كونه ضعف الصدقه أن يكون الدرهم بعشرين هو أنّ درهم القرض يرجع إلى صاحبه فيسقط في مقابلته ضعفاه فصار الباقي ثمانيه و الله العالم.

## المسأله السابعه و الثلاثون قال سلّمه الله: ما قول شيخنا في الأمانه و العاريه إذا جنى الأمين على ما في يده خطأ و المستعير لو جنى كذلك

وهما لا يضمنان إلّا بتعد و تفريط هل يكون ذلك الخطأ من جمله التعدي و التفريط أو لا يكون كذلك أو تبقى المسأله على أصلها استصحاباً للحكم من ضمان مال الغير بالإتلاف لكن لنا المطالبه بما ورد من الأقوال و الأحاديث و الأمين لا يضمن إلّا بتعد و تفريط و قد قال (صلى الله عليه و آله): رفع عن أمتي الخطأ و النسيان و ما استكروها عليه و ما اضطروا إليه.

فبين لنا هذه المسأله فقد اختلف فيها غايه الاختلاف ورائك الأعلى.

الجواب: إنّي لم أقف في الأخبار و لا- في كلام أحد من علمائنا الأبرار رفع الله تعالى درجاتهم في دار القرار على كلام في المسأله بنفي و لا- إثبات و الله العالم، إلّا أنه يمكن التقريب في ذلك بأن يقال: لا ريب أنّ الأمين لا يضمن إلّا مع التعدي أو التفريط و المتبادر من التعدي هو فعل الشئ عمداً و ظلماً و من ثمّ فسّره أهل اللغه بالظلم كما في القاموس و المصباح المنير قال في القاموس: وعدا عليه عدواً و عدواناً بالضّمّ و الكسر و عدوى بالضم ظلمه كتعدى و اعتدى

ص: ٧١

و قال في كتاب المصباح المنير: عدا عليه يعدو عدواً و عدواً مثل فلس و فلوس و عدواناً و عداً بالفتح و المدّ ظلم و تجاوز الحدّ و هو عاد إلى أن قال: و اعتدى و تعدى مثله.

و من الظاهر أنّ الجاني خطأ لا يقال له ظالم لما عرفت من الحديث النبوي من: رفع الخطأ عن أمتي، يعنى المؤاخذه عليه فإذا ثبت أنّ الجنايه خطأ ليس بظلم و لا هي عن عمد ثبت أنّها لا تدخل تحت التعدي و الضمان منوط بالتعدى و بذلك يتم القول بأنّه لا ضمان على الأمين إذا جنى على الأمانه خطأ و يخرج إطلاق الخبر النبوي شاهداً على ذلك هذا ما يمكن من التقريب في المقام و هو جيّد كما لا يخفى على ذوى الأفهام.

إلّا أنّ المسأله لما كانت عاريه عن النصّ الصريح الواضح الذي عليه المدار عندنا في الفتوى و هو السبب الأقوى لذوى الديانه و التقوى كانت المسأله غير خاليه من الإشكال و عموم البلوى.

فإن قيل: إنّه يمكن الاستناد في ذلك إلى الحديث النبوي المذكور لدلالته على رفع الخطأ عن الأئمه برفع جميع لوازمه الجمه التي من جملتها الضمان في هذا المكان.

قلت: مجال الاحتمال فى الخبر المذكور واضح الظهور بأن يحمل على رفع الواحده خاصه و عدم ترتب العقاب على الجانى خطأ و إن وجب عليه ما يترتب على ذلك من الحقوق الشرعيه كما فى النسيان أيضاً و قد صرح الأصحاب و عليه دلت الأخبار بوجود الكفار فى قتل الخطأ و ضمان الطيب و نحوه فى النسيان كنسيان الصلاه أو بعض أركانها و نسيان الصلاه فى النجاسه فإن الواجب الإتيان بالصلاه فى جميع الصور المذكوره و إن سقطت المؤاخذة بالترك من حيث النسيان لرفع القلم عنه.

و بالجملة: فالأقرب هو ما ذكرناه من عدم الضمان فى المسأله المذكوره إلّا أنّ فى الإفتاء به توقفاً على طريقتنا فى الفتوى و الله العالم.

### المسأله الثامن و الثلاثون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا فيما ورد من الاختلاف فى الرجعه

أما اخبار المفضل بن عمر فقد وردت عن مولانا الصادق (عليه السلام) أنه يظهر مولانا صاحب أوّلًا و يخرج الحسينى و يلتقيان و يطلب منه الدلائل

ص: ٧٢

و العلامات فيبين له الإمام (عليه السلام) ذلك كله ثم يظهر السفينانى و يكون من أمره ما يكون كما ورد ثم يهلك السفينانى و يظهر بعد ذلك النبى (صلى الله عليه و آله) و على (عليه السلام) و فاطمه (عليها السلام) و الأئمه كلهم (عليهم السلام) فى زمن القائم و يشكون إلى النبى (صلى الله عليه و آله) جميع ما نالوه من أمته بعده فينتقم لهم من جميع أعدائهم و لم يذكر الدجال أبداً.

وفى بعض الأخبار ذكر الدجال و إنّ النبى (صلى الله عليه و آله) و الأئمه (عليهم السلام) يظهرون بعد وفاه القائم (عليه السلام) دفعه واحده، وفى بعضها أنهم يظهرون واحداً بعد واحد وفى بعضها: أنه لم يرجع إلّا القائم (عليه السلام).

فحينئذ بين لنا ما أطلعت عليه وهداك الله إليه ليكون لنا فيه الاحتجاج عند اللجاج و الله الموفق للصواب و إليه المرجع و المآب.

الجواب: أنه لا-ريب فى استفاضه الروايات بل تواترها بوجود الرجعه و لا-شك فى حقيقتها و بها وردت جمله من الآيات المفسره عن الأئمه القادات بأن المراد بها الرجعه فهى أمر لا شك فيه و لا مريه يعتريه و هى كالمتمعه من خواص مذهب الشيعة الإماميه أنار الله برهانهم و ثبت أركانهم و قد ورد عنهم (عليهم السلام): ليس منّا من لم يؤمن بتمتعنا و يصدق برجعتنا و هى عبارته عن رجوع النبى (صلى الله عليه و آله) و على (عليه السلام) و الأئمه أجمعين (عليهم السلام) و خلص المؤمنين و رؤساء المخالفين الكافرين ليقتض المؤمنون منهم ما جنوه عليهم فى دار الدنيا الاولى و هى القيامة الصغرى، و أما المستضعفون من الفريقين فلا يرجعون إلّا فى القيامة الكبرى.

وفى الحديث عنهم (عليهم السلام): لا- يرجع إلّا من محض الايمان محضاً و محض الكفر محضاً و الباقيون يلهى عنهم إلى يوم القيامة و أما حقيقته تفصيلها يكون رجوع النبى (صلى الله عليه و آله) و الأئمه (عليهم السلام) فى وقت واحد أو أوقات و تفاصيل الوقائع و الحروب و ما يقع قبل خروج القائم (عليه السلام) و نحو ذلك و الأخبار فى جميع ذلك مختلفه و الجمع بينها مشكل و

الواجب الايمان بأصل الرجعه و وقوعها.

و اما كفيات امورها و تفاصيل أحوالها فهو مرجوع إليهم و لا يجب علينا أزيد من الإقرار و الاعتقاد بوقوعها و ثبوتها و إلى هذا القول مال جملة من مشايخنا المحققين و فضلائنا المدققين منهم شيخنا غواص بحار الأنوار و مستخرج ليالى الآثار

ص: ٧٣

و غوامض الأسرار، و قال تلميذه العلامة المحدث السيد نعمه الله الجزائري عطر الله مرقده فى كتاب الأنوار النعمانية: و الأخبار الداله على رجوع الحسين (عليه السلام) و أمير المؤمنين (عليه السلام) متواتره و فى رجوع الأئمة (عليهم السلام) قريه التواتر فلقد نقل منها بعض مشايخنا تقريباً من مائتى حديث عن أربعين رجلاً من ثقات المحدثين من خمسين أصلاً من الأصول المعتره ثم قال (رحمه الله): و الأخبار فى باب الرجعه مختلفه جداً فمن جملة اختلافها ترتيب ملك الأئمة (عليهم السلام) و كيفيه حكمهم فى الدنيا أ هو على طريق الانفراد و فى أى دوله يتصل بالقيامه من ملكهم (عليهم السلام) و الذى يخطر بالبال فى وجه الجمع هو أمران: الأول: أنّ ملكهم و دولتهم و إن تعددت لكنّها فى حكم دوله واحده سواء كان ملكهم فى زمان واحد أم فى أزمنه مختلفه لأنه لا تنافس بينهم فى الملك و السلطان و سلطان كلّ واحد منهم ينسب إلى الآخر لا تحاد الفرض لا كسلطين الدنيا و إذا اجتمعوا (عليهم السلام) فى مكان واحد فمن قدموه منهم فى صلاه و غيرها فهو المقدم فى ذلك الفعل ليس إلّا.

نعم إذا كان معهم فى ذلك المكان رسول الله (صلى الله عليه و آله) و أمير المؤمنين (عليه السلام) فالظاهر أنّه لا يتقدمهما أحد من الأئمة (عليهم السلام) على ما ورد فى كثير من الأخبار و أمّا من قال بأنّ ذلك العصر لما كان منسوباً إلى المهدي (عليه السلام) فينبغى أن يكون هو رئيس ذلك العصر و المقدم فيه على غيره فكلامه خال عن التحقيق؛ و ذلك أنّ العصر منسوب إليهم كلّهم لأنه وقت سلطنه الكلّ و دولتهم لأنه لم يملك أحد منهم قبل ذلك الزمان ملكاً بالاستقلال لأنّ علياً (عليه السلام) قد ملك سلطاناً لم يتمكّن فيه من عزل شريح القاضى و لا من عزل من نصبه الخلفاء الثلاثة و لا قدر على محو بدعه ابتدعوها بل يمكن أن يقال: إنّ نسبه تلك الدوله المستقبليه إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) و الحسين (عليه السلام) أكثر من النسبه إلى المهدي (عليه السلام) و ذلك لأنّ الغرض الأصلى من تلك الدوله الأخذ بالحقوق الماضيه و قصاص الظالمين على ما وقع منهم و لم يقع ظلم على أحد من مخلوقات الله تعالى كعشر معشار ما وقع عليهما، و المهدي (عليه السلام) فهو و إن وقع عليه ظلم عظيم لكنّه لا يصل إلى ذلك الحدّ.

و بالجملة: فهى دوله واحده و ملك واحد غير متعدّد فينسب ما يقع عقيب ذا إلى

ص: ٧٤

ذلك و بالعكس.

الثانى: أنّك قد عرفت أنّ كلّ واحد من الأئمة (عليهم السلام) يقال له القائم المهدي لوجود ذلك المعنى فيه فما ورد فى الأخبار من أنّ الدنيا لا تبقى بعد القائم أكثر من أربعين يوماً يجوز أن يكون المراد منه أمير المؤمنين (عليه السلام) و الحسين (عليه السلام) و الله أعلم، انتهى كلام السيد المذكور توجه الله تعالى بالبهجه و الجبور و قصاره جمع بعض الأخبار فى مادّه

خاصه مع تطرُق المناقشه إلى الجمع المذكور بما يطول به الكلام في هذه السطور و التحقيق هو ما قدّمنا ذكره و لا بأس بنقل جملة من أخبارهم (عليهم السلام) في المقام تيمناً و تبرّكاً و ليكون بها الختام و قد صَنَّف جملة من أصحابنا رضوان الله عليهم في جمعها رسائل متعدّده منها ما صنّفه الفاضل الشيخ حسن بن سليمان تلميذ شيخنا الشهيد الأوّل و من رسالته نقلنا هذه الأخبار لكن ينبغي أن يعلم أوّلاً أنّه قد استفاض في أخبارهم (عليهم السلام) أنّ ما لأنت له قلوبكم فاقبلوه و ما اشمأزت منه فردّوه إلينا و لا تكذبوا به ففي الخبر عن سفیان بن السمط قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك يأتينا الرجل من قبلكم يعرف بالكذب فيحدّث بالحديث فنستبشعه فقال أبو عبد الله (عليه السلام): يقول لك إنّي قلت الليل نهار و النهار ليل؟ قلت: لا، قال: و إن قال لك هذا أنّي قلته فلا تكذبه فإنّك تكذبني.

و عن جميل بن درّاج عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إنّ من قرّه العين التسليم لنا و أن يقولوا بكلّ ما اختلف عنّا أو تردوه إلينا إلى غير ذلك من الأخبار التي من هذا القبيل و حينئذ فلا ينبغي لمن ضعف قلبه عن احتمال ما دلّ عليه بعض الأخبار الواردة في هذا الباب أن يقابله بالردّ و التكذيب فيكون مستوجباً لسخط ربّ الأرباب و قد استفاض عنهم (عليهم السلام): أنّ أمرنا صعب مستصعب لا يحتمله إلّا ملك مقرّب أو نبى مرسل أو مؤمن امتحن الله قلبه للايمان.

و أمّا الأخبار التي وعدنا: فمنها: ما رواه حمّان بن أعين عن أحدهما (عليهما السلام) قال: عمر الدنيا مائة ألف سنة لسائر الناس عشرون ألف سنة و ثمانون ألف سنة لآل محمّد عليه و عليهم السلام.

ص: ٧٥

قال السيّد رضی الدين بن طاوس (رحمه الله): و اعتقد أنّي وجدت في كتاب طهر بن عبد الله الباسطي هذه الرواية.

و منها: عن أسد بن إسماعيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه قال حين سُئل عن اليوم الذي ذكره الله في القرآن (في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) و هي كره رسول الله (صلى الله عليه و آله) فيكون ملكه في كثرته خمسين ألف سنة و يملك عليّ (عليه السلام) في كثرته أربعاً و أربعين ألف سنة.

و منها: ما رواه عبد الكريم بن عمر و الخثعمي قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إنّ إبليس قال (أنظرنى إلى يوم يُبعثون) \* فأبى الله ذلك عليه فقال (فإنّك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم) \* فإذا كان يوم المعلوم ظهر إبليس لعنه الله في جميع أشياعه منذ خلق الله آدم إلى يوم الوقت المعلوم و هي آخر كره يكرّها أمير المؤمنين (عليه السلام).

قلت: و إنّها لكثرات؟ قال: لكثرات و كثرات ما من إمام في قرن إلّا و يكر معه البرّ و الفاجر في دهره حتّى يذيل الله المؤمن من الكافر فإذا كان يوم الوقت المعلوم كثر أمير المؤمنين (عليه السلام) في أصحابه و جاء إبليس في أصحابه و يكون ميقاتهم في أرض من أراضي الفرات يقال لها الروحاء قريب من كوفتكم فيقتتلون قتالاً لم يقتتل مثله منذ خلق الله عزّ و جلّ العالمين فكأنّي أنظر إلى أصحاب عليّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قد رجعوا على خلفهم القهقري مائه قدم و كأنّي أنظر إليهم و قد وقعت بعض أرجلهم في الفرات فعند ذلك يهبط الجبار عزّ و جلّ في ظلّ من العمام و الملائكة و قضّى الأمر رسول الله (صلى الله عليه و آله) امامه بيده حربه من نور فإذا نظر إليه إبليس رجع القهقري ناكصاً على عقبيه و يقولون له أصحابه: إلى أين تريد و قد



ظفرت فيقول: انى أرى ما لا ترون إنى أخاف الله رب العالمين فيلحقه النبى (صلى الله عليه و آله) فيطعنه طعنه بين كتفيه فيكون هلاكه و هلاك جميع أشياعه فعند ذلك يعبد الله عز و جل و لا يُشرك به شيئاً و يملك أمير المؤمنين (عليه السلام) أربعاً و أربعين ألف سنة حتى يلد الرجل من شيعه على (عليه السلام) ألف ولد من صلبه ذكراً فى كل سنة ذكر و عند ذلك تظهر الجنتان المدهامتان عند مسجد الكوفه و ما حوله بما شاء الله.

و منها: ما رواه حمران بن أعين قال: قال أبو جعفر (عليه السلام) لنا: و لسوف يرجع جاركم الحسين (عليه السلام) فيملك حتى يقع حاجباه على عينيه من الكبر.

ص: ٧٦

و منها: عن جابر بن يزيد عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: ليس من مؤمن إلّا و له قتله و موته أنه من قتل نشر حتى يموت و من مات نشر حتى يقتل.

و منها: عن جابر عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام) فى قول الله عز و جل (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) قال: هو إذا خرجت أنا و شيعتى و خرج عثمان بن عفان و شيعته و نقتل بنى أمية فعندها يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين.

و منها: عن المعلّى بن خنيس و زيد الشحام عن أبى عبد الله (عليه السلام) سمعناه يقول: أوّل من يكرّ فى رجعه الحسين بن على (عليهما السلام) فيمكث فى الأرض أربعين ألف سنة حتى يسقط حاجباه على عينيه.

و منها: عن جابر بن يزيد عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: انّ لعلّى (عليه السلام) فى الأرض كرهه مع الحسين ابنه (عليه السلام) يقبل برايته حتى ينتقم له من بنى أمية و معاويه و آل معاويه و من شهد حربه ثم يبعث الله إليهم بأنصاره يومئذ من أهل الكوفه ثلاثين ألفاً و من سائر الناس سبعين ألفاً فيتلقاهم بصقّين مثل المرّه الأولى فيقتلهم و لا يبقى منهم مخبر ثم يبعثهم الله عز و جل فيدخلهم أشدّ عذابه مع فرعون و آل فرعون.

ثم كرهه اخرى مع رسول الله (صلى الله عليه و آله) حتى يكون خليفه فى الأرض و تكون الأئمّه (عليهم السلام) عمّاله و حتى يبعثه الله علانيه فتكون عبادته علانيه فى الأرض كما عبد الله سرّاً فى الأرض، ثم قال: أى و الله و أضعاف ذلك ثم عقد بيده أضعافاً يعطى الله نبيه (صلى الله عليه و آله) ملك جميع أهل الدنيا منذ خلق الله الدنيا إلى يوم القيامة حتى ينجز له مواعده فى كتابه كما يقال و يظهره على الدين كله و لو كره المشركون.

و منها: عن أبى حمزه الثمالى عن أبى جعفر الباقر (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام) ثم ساق الخبر إلى أن قال: و أخذ ميثاق الأنبياء بالايان و النصره لنا و ذلك قوله عز و جل (وَ إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَ حِكْمِهِ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَ لَتَنْصُرُنَّهُ) يعنى لتؤمنن بمحمّد (صلى الله عليه و آله) و لتنصرن وصيه و سينصروننى جميعاً و إنّ الله أخذ ميثاقى مع ميثاق محمّد (صلى الله عليه و آله) بالنصره بعضنا لبعض فقد نصرت محمّداً (صلى الله عليه و آله) و جاهدت بين يديه و قتلت عدوّه و وفيت بما أخذ الله علىّ من الميثاق و العهد و النصر

لمحمد (صلى الله عليه وآله) و لم ينصرنى أحد من أنبياء الله و رسله و ذلك لما قبضهم الله إليه و سوف ينصروننى و يكون ما بين مشرقها و مغربها و ليعتشم الله أحياء آدم إلى محمّد (صلى الله عليه وآله) كلّ نبى مرسل يضربون بين يدى بالسيف هام الأموات و الأحياء و الثقلين جميعاً فيا عجابه و كيف لا أعجب من أموات يبعثهم الله أحياء يلثون زمرة زمرة لثيكت لثيكت يا داعى الله قد تخللوا سلك الكوفه و قد شهروا سيوفهم على عواتقهم يضربون بها هام الكفره و جابرتهم و أتباعهم من جابره الأولين و الآخريين حتى ينجز الله ما وعدهم فى قوله (وَعِدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَ لِيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَ لِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا) أى يعبدوننى آمنين لا يخافون أحداً من عبادى ليس عندهم تقية و إنّ لى الكره بعد الكره و الرجعه بعد الرجعه و أنا صاحب الكرات و الرجعات.

الحديث و هو طويل أخذنا منه موضع الحاجة إلى غير ذلك من الأخبار التى يضيق المقام عن نشرها بل لا يقوم بذكر عشر عشرها و يمكن التقريب فيما دلّت عليه من الاختلاف فى رجوعهم صلوات الله عليهم دفعه أو مترتين بأن يقال: إنّ ظاهر كثير من الأخبار المذكوره هنا و غيرها أنّ لهم (عليهم السلام) و لا سيما الرسول (صلى الله عليه وآله) و أمير المؤمنين (عليه السلام) كرات و رجعات عديده و ظاهرها أنّهم يموتون فيما بين ذلك و إلّا فلا معنى لهذا التعدّد و حينئذ فيمكن أن يختلف ذلك باختلاف الكرات و الرجعات فلعلّ الأئمه (عليهم السلام) و إن رجعوا جميعاً فى كره رسول الله (صلى الله عليه وآله) و شكوا إليه بما نزل بهم يرجعون مرّه أخرى فى كره أمير المؤمنين (عليه السلام) و يصيرون فى رجعتهم و إنّهم يرجعون دفعه اخرى فيصير كل واحد منهم مستقلاً بالملك و السلطنه مترتين فى ذلك و مختلفين.

و بالجملة: فالواجب فى المقام هو ما قدّمنا ذكره من وجوب الايمان برجعتهم، و أمّا كيفية تفصيلها فهو مرجوع إليهم و لا يضرنّا جهله.

و أمّا ما ذكرتم من اشتمال بعض الأخبار على ذكر الدجال و عدم اشتمال بعضها على ذلك فهذا لا يوجب المنافاه و لا المناقضه فى الأخبار كما وقع مثله فى الأحكام الشرعيه فإنّ غايه الأخبار التى لم يذكر فيها هو أنّها مطلقه فى خروجه و عدمه و قضيه الجمع بين

الأخبار حمل مطلقها على مقيدها و مجملها على مبيّنها فلا منافاه.

**المسألة التاسعه و الثلاثون قال سلّمه الله تعالى: الطير المشبه لو وجد بيضه مختلف الطرفين هل يحكم بإباحه أكل الطير أم لا وهل هى علامه لكلّ بيض مطلقاً أم لبيض طير الماء خاصه؟**

أفدنا أيّدك الله.

الجواب: أنّ ظاهر كلام الأصحاب رضوان الله عليهم الاتّفاق على أنّ البيض تابع للحيوان فى الحلّ و الحرمة و مع الاشتباه بأن يوجد بيض لا- يعلم كونه بيض محلّمل أو محرّم فإنّه يؤكل ما اختلف طرفاه لا ما اتفق و لم يفرّقوا فى ذلك بين طير الماء و لا غيره و الذى وقفت عليه من الأخبار ما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: إذا دخلت أجمه فوجدت بيضاً فلا تأكل منه إلّا ما اختلف طرفاه.

و عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا أسمع ما تقول فى الجبارى ثمّ ساق الخبر إلى أن قال: و سأله غيره عن بيض طير الماء فقال: ما كان منه مثل بيض الدجاج يعنى خلقته فكل.

و عن أبى الخطّاب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يدخل الأجمه فيجد فيها بيضاً مختلفاً لا يدري بيض ما هو أبيض ما يكره من الطير أو يستحبّ؟ فقال: إنّ فيه علماً لا يخفى انظر كلّ بيضه يفرق رأسها من أسفلها فكلّ و ما سوى ذلك فدع.

و عن زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) فى حديث أنّه سأله عن البيض فى الآجام فقال: ما استوى طرفاه فلا تأكله و ما اختلف طرفاه فكلّ و نحو ذلك من الأخبار التى موردها كهذه الأخبار فى بيض الآجام الظاهر فى كونه بيض طير الماء.

و ممّا يدلّ على العموم ما رواه الصدوق فى آخر كتاب الفقيه فى حديث المناهى من وصية النبيّ (صلى الله عليه و آله) لعلّى (عليه السلام) قال: يا على كلّ من البيض ما اختلف طرفاه و من السمك ما له قشر و من الطير ما دفّ و اترك منه ما صف.

ص: ٧٩

الحديث.

و ما رواه الصدوق أيضاً فى كتاب الخصال عن سلمه بن يعقوب الجوارى عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: قلت له: إنّ رجلاً سألتنى أن أسألك عن البيض أى شىء يحرم منه، و عن السمك أى شىء يحرم منه، و عن الطير أى شىء يحرم منه؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): قلّ له أمّا البيض فكلّ ما لا يعرف رأسه من استه فلا تأكل، و أمّا السمك الحديث.

و ما رواه الشيخ فى (التهذيب) عن مسعده بن صدقه قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: كل من البيض ما لم يستو طرفاه.

و هذه الأخبار الثلاثة كما ترى ظاهره فى العموم فلا تختصّ هذه العلامة لطير الماء.

و الظاهر أنّ خروج الأخبار الكثيره فى السؤال عن بيض الآجام إنّما هو من حيث إنّها مجتمع البيض غالباً لسكنى الطيور فيها على أنّ خصوص السؤال لا- يخصّص عموم الجواب، و حينئذ فلا- دلالة لها على التخصيص، و أمّا أنّ الطير لو اشتبه و كان بيضه مختلف الطرفين فإنّ ذلك ممّا يدلّ على حلّه لاستفاضه الأخبار كما عرفت بأكل ما اختلف طرفاه من البيض و إن لم يعلم البائض و ما ذاك إلّا لحلّه و حلّ البيض لا يجامع الحرمة بائضه و إلّا لم تكن هذه القاعده المتفق عليها نصّاً و فتوى مطّردة و لا قاعده كليّه مع أنّ الأمر ليس كذلك و يزيد بياناً أنّ أمرهم (عليهم السلام) بأكل ما اختلف طرفاه من البيض المجهول انما هو

من حيث كونه بيض مأكول اللحم و المنع مما لم يختلف طرفاه إنما هو من حيث كونه بيض غير مأكول اللحم لأنّ البيض كسائر أجزاء الحيوان من لحمه و جلده و نحو ذلك تابع له في الحّل و الحرمة فهو كاشف عن حال حيوانه بهذه العلامه و الله العالم.

### **المسألة الأربعون قال سلّمه الله تعالى: ما يقول شيخنا في بيض الطير المحرّم لو كسره و مس بياضه أو صفاره هل هو طاهر أم قدر**

و على القول بقذارته هل عليه دليل أم لا، و على القول بطهارته هل يجوز الصلاة في الملقى له منه أم لا؟ الجواب: إنّ الأصل في الأشياء الطهاره و مجرّد التحريم لا يوجب التنجيس فهذا الخمر مع الاتّفاق على تحريمه نصّاً و فتوى آيه و روايه بل بالضروره من الدين قد وقع الخلاف فيه نصّاً و فتوى طهاره و نجاسه و هذه الحيوانات المحرّمه من السباع و نحوها الطيور و غيرها فإنّ مجرّد تحريمها لا يوجب الحكم بنجاستها و لو ذكى منها شىء فإنّه طاهر و إن كان حراماً و الأدلّه فيما نحن فيه إنّما دلّت على التحريم لا على النجاسه و أمّا الصلاة فيه لو لاقى الثوب فلا بأس به من حيث الطهاره إلّا أن يقال: إنّ من فضله غير مأكول اللحم فيمكن تطرّق المنع إليه من هذه الجهه لا من

ص: ٨٠

جهه النجاسه لما سيأتى إن شاء الله تعالى في المسأله الآتیه من ذكر الخلاف في الصلاة في فضلات الحيوان الغير المأكول اللحم و إن كانت طاهره.

و بالجملة فإنّ ما ذكرناه من الأحكام ممّا لا تعتریه شائبه الشبهه في المقام و الله العالم.

### **المسألة الحاديه و الأربعون قال سلّمه الله تعالى: هل تجوز الصلاة في الشمع و العسل لكونهما طاهرين أم لا يجوز**

لأنّهما يخرجان من حيوان محرّم كما منع بعض إخواننا المعاصرين، أفدنا أيدك الله.

الجواب: أنّه قد اختلف الأصحاب في جواز الصلاة في فضلات الحيوان الغير المأكول اللحم و إن كانت طاهره فليل بالمنع و قيل بالجواز على كراهه و يدلّ على المنع موثقه ابن بكير قال: سئل زراره أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الثعالب و الفنك و السنجاب و غيره من الوبر فأخرج كتاباً زعم أنّه إملاء رسول الله (صلى الله عليه و آله) أنّ الصلاة في وبر كلّ شىء حرام أكله فالصلاه في وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و ألبانه و كلّ شىء منه فاسده لا تقبل تلك الصلاة حتّى يصلّى في غيره ممّا أحلّ الله أكله ثمّ قال: يا زراره هذا عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) فاحفظ ذلك يا زراره و إن كان ممّياً يؤكل لحمه فالصلاه في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كلّ شىء منه جائزه إذا علمت أنّه ذكى قد ذكاه الذبح و إن كان غير ذلك ممّياً قد نهيت عن أكله و حرم عليك أكله فالصلاه في كلّ شىء منه فاسده ذكاه الذبح أو لم يذكه و لا يخفى ما فيها من التأكيد الأكيد في الحكم المذكور إلّا أنّه قد دلّت الأخبار المتكاثره على خروج جملة من أفراد هذه الضابطه عن التحريم و منها ما هو اتفاقى بين الأصحاب و منها ما هو مختلف فيه كالخزّ و الحرير الممزوج و السنجاب و الثعالب و الأرناب و الثوب المحشو بالقز و نحو ذلك ممّا يقف عليه المتتبع.

و كيف كان فالظاهر عندى خروج فضلات الإنسان من شعره و ريقه و مخاطه و عرقه و كذا فضلات غير ذى النفس السائله من

هذا الحكم و إن دخل تحت عنوان غير مأكول اللحم.

و بيان ذلك أمّا بالنسبه إلى الإنسان فإنه لا يخفى أنّ المتبادر من غير مأكول اللحم

ص: ٨١

المقابل بمأكول اللحم كما في الموثقه المذكوره إنّما هو ما كان من سائر الحيوانات ذى النفس السائله التى ذكر جملة منها بالتفصيل فى تلك الأخبار من الخزّ و السنجاب و الثعالب و الأرنب و الفنك و الحواصل و نحوها ممّا اشتملت عليه الموثقه المذكوره و غيرها و إن كان قد عبّر عنها تارةً بالعنوان المذكور فإنّ مرمى هذه العبارة و المتبادر منها إنّما هو الحيوانات المذكوره التى جرت العاده بتذكيته و ذبحها و الانتفاع بجلودها و فراها و أشعارها و أوبارها فى سائر وجوه المنافع و يدلّ على ذلك ما رواه الشيخ فى الصحيح عن على بن الرّيان قال: كتبت إلى أبى الحسن (عليه السلام) أسأله: هل يجوز الصلاه فى ثوب يكون فيه شعر من شعر الإنسان و أظفاره من قبل أن يفضه و يلقيه عنه فوقّع: يجوز.

و صحيحته الأخرى قال: سألت أبا الحسن الثالث (عليه السلام) عن الرجل يأخذ من شعره و أظفاره ثمّ يقوم إلى الصلاه من غير أن يفضه من ثوبه، قال: لا بأس و الأولى شامله لشعر الإنسان نفسه و أظفاره أو شعر غيره و أظفاره و الثانيه فى شعر نفسه و منه يعلم غيرهما من الفضلات إذ العله واحده و يعضد ذلك الأخبار الدالّه على صحّه الصلاه فى المذى و الودى فى ثوب الإنسان و بدنه و هى كثيره.

و ما فى صحيحه إبراهيم بن أبى محمود عن الرضا (عليه السلام) فى المرأه لها قميص أو إزار يصيبه من بلل الفرج و هى جنب أنّها تصلّى فيه إذا اغتسلت و الأخبار الدالّه على صحّه الصلاه فى عرق الجنب إذا كان من حلال و نحو ذلك من المواضع التى يقف عليها المتتبع البصير و لا ينبئك مثل خبير.

و أمّا بالنسبه إلى ما لا نفس له سائله كما هو موضع السؤال فأولاً أصاله العدم حتى يقوم الدليل الواضح و البرهان الراجح على المنع.

و ثانياً: ما قدمنا ذكره من عدم تبادر ذلك من العنوان المذكور و لا ظهوره و إنّما المتبادر منه الحيوانات التى ينتفع بجلودها و فراها و أشعارها بعد التذكيه كما لا يخفى على من وقف على أخبار الباب من السؤال عن الفراء المتّخذة من هذه الحيوانات أو التكه أو القلنسوه المتّخذة من أشعار هذه الحيوانات و الجوراب و نحو ذلك و يعضده أنّ إطلاق الألفاظ فى الأحكام الشرعيّه إنّما تحمل على الأفراد

ص: ٨٢

المتكثّره الغالبه فإنّها هى التى ينصرف إليها الإطلاق دون الفروض النادره على أنّه لم يرد هذا العنوان إلّا فى موثقه ابن بكير المتقدّمه و سياقها ظاهر فى أنّ المراد بغير المأكول إنّما هو ما كان ذا نفس سائله لقوله: الصلاه فى وبر كلّ شىء حرام أكله فالصلاه فى وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و ألبانه و كلّ شىء منه فاسده الخبر.

و من المعلوم أنّ هذه الأشياء المعدوده إنّما تحصل فيما ذكرناه من الحيوانات لا فى مثل النحل و الدود و الذباب و نحوها و لم يرد هذا اللفظ فى غير هذه الموثّقه حتّى يمكن الاستناد إلى إطلاقه و هو فى هذه الموثّقه على ما عرفت ممّا يدلّ على الاختصاص بذي النفس السائله.

و حينئذ فلا عموم فى الدليل على وجه يشمل موضع البحث فلا إشكال بحمد الملك المتعال.

و ثالثاً: بأنّه لو تمّ ذلك لزم الحكم بالمنع من الصلاه فى الثوب و البدن الذى عليه فضله الذباب و لزوم الحرج فيه ظاهر لا يخفى.

و بذلك يظهر لك جواز الصلاه فى الثوب الذى يسقط عليه العسل و الشمع المتّخذ منه و ما يوضع تحت فصّ الخاتم فإنّه لا بأس به.

و بما ذكرنا فى المقام و صرّحنا به من التحقيقات فى هذه المسأله فى كتابنا المتقدم ذكره غير مرّه يظهر لك وجوب التخصيص فى موثّقه ابن بكير المتقدمه الداله على عموم التحريم فى فضله ما لا يؤكل لحمه فإنّه لا بدّ من ارتكاب التخصيص و التفصيل فيها بما ذكرناه.

فإنّ منه ما يجب إخراجّه من هذه القاعده كفضلات الإنسان و فضلات غير ذى النفس السائله.

و منه ما يكون داخلاً فيها و لكن يجب استثنائه بالأخبار و اتفاق كلام الأصحاب كالخز و الحرير المنسوج بغيره و الثوب المحشوّ بالقزّ على الأصحّ.

و منه: ما قد اختلفت فيه الأخبار و كلمه الأصحاب كالسنباج و الثعالب و الأرناب و نحوها و الراجح عندى بقاءه تحت القاعده المذكوره و حمل الأخبار الداله على جواز الصلاه فيه على التقيّه.

و منه: ما لم ترد الأخبار بالمعارضه فيه فيجب إبقاؤه على ما دلّت عليه الموثّقه المذكوره لصراحتها فى ذلك و عدم المعارض كما هو المفروض و الله العالم.

### المسأله الثانيه و الأربعون ما رأىك فيما عفى عمّا نقص عن سعه الدرهم من الدم

ص: ٨٣

ما عدا الدماء الثلاثه و دم نجس العين هل هو دم الإنسان بعينه أو يُصلّى فى ذلك الدم خاصّه كما قيل أو دمه و دم غيره من الإنسان و الحيوان خلا ما استثنى؟ أفدنا أيّدك الله.

الجواب: أنّه لا خلاف نصّاً و فتوى فى المعفو عن الدم الناقص عن مقدار الدرهم عدا ما استثنى سواء كان من دم الإنسان نفسه أو دم غيره من حيوان أو إنسان و الروايات الداله على العفو عن هذا المقدار ظاهره العموم و الأصحاب مجمعون على القول بها.

و من الأخبار المذكوره صحيحه عبد الله بن أبى يعفور عن أبى عبد الله (عليه السلام) و فيها قلت: فالرجل يكون فى ثوبه نقط

الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلّى ثم يذكر بعد ما صلّى أ يعيد صلاته؟ قال: يغسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً يغسله و يعيد صلاته.

و حسنه محمّد بن مسلم قال: قلت له: الدم يكون في الثوب علىّ و أنا في الصلاة قال: رأيت و عليك ثوب غيره فاطرحه و صلّ و إن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك و لا إعادته عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم، و ما كان أقلّ من ذلك فليس بشيء رأيت قبل أم لم تره الحديث.

و رواه إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر (عليه السلام) قال في الدم يكون في الثوب إن كان أقلّ من درهم فلا تعيد الصلاة و إن كان أكثر من قدر الدرهم و كان رآه و لم يغسله حتّى صلّى فليعد الصلاة الحديث.

إلى غير ذلك من الأخبار و إطلاق الدم فيها شامل لجميع الدماء.

نعم قد دلّت روايه أبي بصير على استثناء دم الحيض قليله و كثيره و إنّه لا- يعفى عنه و به قال الأصحاب من غير خلاف يعرف فوجب تخصيص إطلاق تلك الأخبار بما عداه و ألحق به بعض الأصحاب دم الاستحاضه و النفاس و زاد آخر دم نجس العين و ورد في مرفوعه البرقي ما يدلّ على إلحاق دم الغير بدم الحيض و أنّه لا يعفى عن قليله و لا كثيره و لم اطلع على قائل بمضمونها إلّا المحدث الأمين الأسترآبادي عطر الله مرقده و الروايه المذكوره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: دمك أنظف من دم غيرك إذا كان في ثوبك شبه النضح من دمك فلا بأس و إن كان دم غيرك قليلاً كان أو كثيراً فاغسله.

و المراد

ص: ٨٤

بالغير ما كان من دم شخص غيره، و لعلّ الوهم الذي نقلتموه سرى من هذه الروايه حيث رآها من لم يصل فهمه إلى معناها فتوهم أنّ المراد بالغير ما يشمل جميع الحيوانات من إنسان و غيره و خصّ العفو بدم الإنسان نفسه لذلك و هو غلط محض بل المراد بغيرك فيها إنّما هو من الناس و هو الذي صرح به المحدث المشار آنفاً و لو كانت الروايه المذكوره ظاهره في هذا المعنى المتوهم لوجب طرحها في مقابله الأخبار العديده المعترضه بعمل الأصحاب و اتّفاقهم الدالّ على عموم العفو عن جميع الدماء متى نقصت عن سعه الدرهم إلّا دم الحيض و ليس لقائل أن يقول: إنّ مع ظهورها كما هو المفروض يمكن تخصيص تلك الروايات بدم الإنسان نفسه بهذه الروايه لأننا نقول: إنّ تلك الأخبار اشتملت على أحكام عديده مترتبه على هذا الدم المذكور فيها فتقييده بدم الإنسان نفسه يوجب بطلان تلك الأحكام المترتبه على جميع الدماء إذ لا مستند إلا هذه الأخبار و هو في البطلان أظهر من أن يحتاج إلى البيان.

و بالجملة: فإنّه توهم فاسد نشأ من عدم إعطاء التأمل حقه في الأخبار و النظر فيها بعين الفكر و الاختبار و إلى هذه الروايه أشار في كتاب الفقه الرضوي فقال (عليه السلام): و أروى أنّ دمك ليس مثل دم غيرك و لا بأس بالعمل بالخبر المذكور فتخصّ به تلك الأخبار كما خصّت بروايه أبي بصير و الله العالم.

## المسأله الثالثه و الأربعون قال سلمه الله: ما رأيك في لبن المرأه هل هو نجس كما قيل أم طاهر على الأصل و يمنع من الصلاه في الملاقى له

لأنه يخرج من محرم محرم كما قال من قال من الرجال و لله درّه حيث الحق الإنسان بالمحرم من الحيوان مع ضعف الملحق به أفدنا أيديك الله.

الجواب: أنه لا قائل بنجاسه لبن المرأه مطلقاً فيما أعلم.

نعم ذهب ابن الجنيد إلى نجاسه لبن الجاربه يعنى لبن المرأه التى ولدت جاربه و مستنده فى ذلك روايه السكونى عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال: لبن الجاربه و بولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم لأن لبنها يخرج من مثانه أمها و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب و لا بوله قبل أن يطعم لأن لبن الغلام يخرج من العضدين و المنكبين.

و هذه الروايه قد ردّها أصحابنا

ص: ٨٥

رضوان الله عليهم بضعف السند و هى مطرحه غير معمول بها، و الظاهر خروجها مخرج التقيه و يؤيده أن روايتها من العامه.

و أمّا ما ذكرتم من المنع من الصلاه فى الثوب الملاقى له من حيث كونه من فضله ما لا يؤكل لحمه فقد تقدّم تحقيق القول فى ذلك قريباً فى المسأله الحاديه و الأربعين و بينا أنّ فضلات الإنسان غير داخله فى هذه الكليه و كذا فضله ما ليس له نفس سائله و الله العالم.

## المسأله الرابعه و الأربعون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى جلد رأس الشاه هل يجوز أكله أم لا

لأنه ورد عليه تحريم الجلود للانتفاع بها و جلد رأس الشاه لا ينتفع به و ليس من الخبائث فىرمى فما يبقى عندنا إلّا دخوله فى الاسم إذا جرى منه عليه الحكم فىصير اطراداً و اجتهاد الأخير أو إيراداً لأن ما لا ينتفع به ليس كمثل ما ينتفع به فيطلب له خبر على حدّه و أنت أعرف ورائك الأعلى.

الجواب: إنّ المشهور بل كاد أن يكون إجماعاً عدم عدّ الجلد فى محرّمات الذبيحه و لم أفق على من ذهب إلى تحريمه إلّا المحدث الشيخ محمد بن الحسن العاملى فى الوسائل و غيره من كتبه و أكثر الروايات الوارده فيما يحرم من الذبيحه خاليه من ذكر الجلد.

نعم قد ورد ذلك فى روايه رواها الصدوق فى كتاب العلل عن أبان بن عثمان فى حديث قال فيه: قال أبو عبد الله (عليه السلام): يكره من الذبيحه عشره أشياء منها الطحال و الانثيان و النخاع و الدم و الجلد و العظم و القرن و الظلف و الغدد و المذاكير و أطلق فى الميته عشره أشياء الصوف و الشعر و الريش و البيضه و الناب و القرن و الظلف و الأنفحه و الاهاب و اللبن و ذلك إذا كان قائماً فى الضرع و إلى هذه الروايه استند الشيخ المذكور، و الظاهر أنه لا دلالة فيها لاحتمال إرادته الكراهه فى الجلد بالمعنى



المصطلح لا بمعنى التحريم و يؤيده أنه قد عدّ فيما أطلق من الميتة الإهاب أيضاً الذي هو الجلد و هو ظاهر في كون ذكره أولاً إنما هو على وجه الكراهه كما قلنا، و المحدث المذكور حمل عدّ الإهاب فيما أطلق على التقية و فيه ما لا يخفى و لا ينافي ذلك اشتمال الروايه على ما هو متفق على تحريمه إذ غايه ما يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معنيه حقيقه و مجازاً أو الاشتراك

ص: ٨٦

و استعماله شائع في الأخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار و به اعترف أيضاً شيخنا الشهيد في الذكري و إن كان أصحاب الأصول قد صرحوا في أصولهم بالمنع من ذلك، و لكن الأخبار تدفعه بل هو لازم لهم في هذه المسأله حيث ان جملة منهم رضوان الله عليهم لم يعملوا بأخبار هذه المسأله و ما اشتملت عليه من تحريم هذه الأشياء المعدوده فيها لضعفها باصطلاحهم و إنما اعتمدوا على أدله خارجه عنها مثل الدم لنجاسته و ما دخل في الخبائث فحرّموها من هذه الجهه و تمسّكوا بأصالة الحليه فيما عداها و تمسّكوا أيضاً بظواهر جملة من الآيات و حملوا الأخبار المذكوره الوارده بما عدا ما جزموا بتحريمه على الكراهه تفادياً من طرح الأخبار فلزم من ذلك ما ذكرنا من استعمال اللفظ الواحد في معنيه و ربّما يشهد لما ذهب إليه المحدث المشار إليه ما رواه الصدوق في كتاب العلل أيضاً عن صفوان بن يحيى الأزرق قال: قلت لأبي إبراهيم (عليه السلام): الرجل يعطى الأضحيه لمن يسلخها بجلدها، قال: لا بأس إنما قال الله عزّ و جلّ (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا) \* و الجلد لا يؤكل و لا يطعم و فيه أيضاً أنه غير واضح الدلاله في التحريم لجواز أن يكون المراد انّ الجلد ليس ممّا يتعارف أكله عادةً مثل اللحم فلا ينصرف إليه الإطلاق لما بيناه في غير موضع و صرح به جملة من المحققين من أنّ الأحكام الشرعيه إنّما تبنى على الأفراد المتكثّره الشائعه المتعارفه بين الناس فإنّما هي يتبادر إليها الإطلاق دون الفروض النادره.

فحاصل كلامه (عليه السلام) هنا أنّ الجلد ليس من الأشياء المأكوله التي يتعارف الناس أكلها حتّى ينصرف إليها إطلاق الآيه و إن جاز أكله بل الإطلاق إنّما ينصرف إلى الأفراد المتعارفه و هو اللحم و حينئذ فلا يكون في الروايه دليل على ما ذكره.

و بالجملة: فالتحريم عندي غير ظاهر.

و قال شيخنا المجلسي عطر الله مرقده في كتاب البحار: و أمّا الجلد الذي ورد في بعض الأخبار و مال إلى تحريمه بعض المعاصرين من المحدثين فهو ضعيف، انتهى.

أقول: و كيف كان فإنّ المراد بالجلد الذي لا يؤكل في الخبر و هو الذي يعطى

ص: ٨٧

الجزّار إنّما هو ما عدا جلد الرأس و الذي يؤكل إنّما هو جلد الرأس.

و بالجملة: فهذا الخبر المجمل لا يمكن تخصيص الآيات و الأخبار الدالّه على الحليه به، هذا.

و أمّا ما ذكرتم من ورود عله تحريم الجلود للانتفاع بها فالظاهر أنه تحرض أو توهم إذ لم نقف في الأخبار على شيء من ذلك

و هذه الأخبار المشتملة على تحريم الجلود و ليس غيرها فى الباب و هى خاليه ممّا ذكرتموه من العله المذكوره و مما حقّقناه فى المقام و كشفنا عنه نقاب الإيهام يظهر أنّه لا يتعدّ البحث هنا.

و الكلام فى العام إلى جلد الدجاج و نحوها كما توهمه بعض من لا تأمل له و لا اطلاع على كلامهم (عليهم السلام) لأنّ مورد أخبار الجلد إنّما هو الأنعام على أنّ إطلاق الجلد على هذا القشر الرقيق فى الدجاج و نحوها لا يخلو من نظر و الله العالم.

### **المسأله الخامسه و الأربعون قال سلّمه الله تعالى: قد كثر علينا السؤال فى أخ الأخ من الرضاع و أنت العالم بما فيه من النزاع**

و الوارد أنّه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب و أخ الأخ من النسب لا يحرم فكيف يحرم نظيره فيصير تحريماً زائداً على ما فى النسب و أهل المنزله يقيسون على ذلك أشياء كثيره و يحرمون زياده على ما فى الآيه و الروايه و أنت بين لنا رأيك فى ذلك ليبقى فى أيدينا حجّه لوقت الحاجه.

الجواب: أنّه قد تقدّم تحقيق القول فى هذا المقام فى المسأله الثالثه عشره و بيّنا أنّ الظاهر هو القول بالجواز كما هو المشهور بين علمائنا الأعلام فلا حاجه إلى الإعاده.

### **المسأله السادسه و الأربعون قال سلّمه الله تعالى: لو نوى الإقامه فى النجف الأشرف و أتمّها ثمّ بعد ذلك خرج إلى مسجد الكوفه معتكفاً ناوياً للعود و الإقامه لمّ لا يجوز له الاعتكاف**

كما قال بعض إخواننا و منعوا من أراد الاعتكاف و خالفوا المشهور من مذهب أصحابنا رضوان الله عليهم كالمحقّق و أمثاله حيث قالوا: لو خرج ناوياً للعود و الإقامه أتمّ ذهاباً و إياباً فيبين لنا الصواب و جرّد لنا الجواب و أزل عنّا الريب و الارتياب أحسن الله لك المآب يا عمده ذى الألباب.

الجواب: أنّ الظاهر أنّ هؤلاء الذين نقلت عنهم ما ذكرت هم الذين قد تقدّم النقل

ص: ٨٨

عنهم فى المسأله الرابعه و الثلاثون من أنّهم أوجبوا التقصير على من خرج بعد الإقامه و لو تحت جدار البلد الذى أقام فيه و ادّعوا أنّ الإتمام بعد الإقامه إنّما هى رخصه و ليست الإقامه من قواطع السفر و نحن قد بيّنا لك فى جواب تلك المسأله أنّ هؤلاء ليس ممّن يعبأ بأقوالهم و لا ممّن يركن إلى مقالهم و إنّهم ممّن يدعى العلم و ليس من أهله و يأخذ الأحكام الشرعيه بمقتضى عقله بل جهله كما أوضحناه لك ثمّ بأوضح بيان و كشفنا عنه نقاب الريب حتّى صار كالعيان و كلامهم هنا متفرّع على ذلك الأصل الغير الأصيل الذى أوجب لهم الضلال و التضليل و اتباع من لم يعرض على المسأله بضرر قاطع فى شباك الإشكال و الحيره فى جملة من المواضيع كما توهموه من أنّ الإتمام رخصه و إنّهم يجب التقصير على من خرج إلى خارج سور البلد و إنّهم بموجب ذلك يجب التقصير فى الكوفه فى صوره السؤال بطريق أولى و مع وجوب التقصير و الإفطار لا يصحّ الاعتكاف المشروط بالصوم البته و أنت متى عرفت ممّا قدّمناه و تبينت ممّا أوضحناه ثمّ و بيّناه أنّ الواجب على من قصد الإقامه فى بلد و صلّى فيها فريضه على التمام هو وجوب استصحاب الصلاه تماماً إلى أن يقصد المسافه ظهر لك أنّ حكم هذا الرجل المذكور فى السؤال الذى أراد الاعتكاف فى الكوفه ثمّ الرجوع إلى النجف و الإقامه بها عشره فصاعداً هو الصلاه تماماً و الصوم لأنّه لم

يقصد مسافه توجب الخروج عما كان عليه من وجوب الإتمام و الصيام فيكون حكمه الإتمام و يصح اعتكافه اتفاقاً نصاً و فتوى.

و بالجمله: فإن هذه المسأله متفرعه على تلك المسأله و أنت متى تأملت فيما قدمنا بعين التحقيق و نظرت فيه بالفكر الصائب الدقيق ظهر لك أنّ ما ذكره هؤلاء المتحدلقون الزاعمون أنّهم من أهل العلم و ليسوا به قول على الله سبحانه بغير دليل واضح و لا برهان لائح و من أظلم ممن افترى على الله كذباً و سيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون و الله العالم.

المسأله السابعه و الأربعون قال سلّمه الله تعالى: قد سألتك عن الحائر و أفضلية التمام فيه و أجبته إلى خمسه و عشرين ذراعاً من أربع جوانب الضريح و ضاعت مني مع مسائل كثيره سألتك عنها و هي مسأله زاد فيها اللجاج و كثر فيها الاحتياج

ص: ٨٩

فبين لنا رأيك فيها و أوضحه و انقل الدليل و افصحه أيديك الله تعالى.

### [المسأله السابعه و الأربعون قد سألتك عن الحائر و أفضلية التمام فيه]

الجواب: إنّ ما نقلتموه من الجواب عن الحائر بتحديد خمسه و عشرين ذراعاً من جميع الجهات إن كان قائماً هو على وجه الاحتياط في الصلاه حيث إنّ الواجب شرعاً على المسافر القصر و القدر المتيقن الذي لا يداخله الشك في أفضلية الإتمام هو هذا القدر؛ لأنّ الحائر عباره عن ذلك كما يوهمه ظاهر عباره.

و نحن نسط لكم الكلام في المقام و نرعى للقلم الزمام في الجرى في ميدان الكلام بما يرفع عن المسأله غشاوه الإبهام و يحيط بأطراف النقض و الإبرام و نشير إلى ما ورد من أخبارهم (عليهم السلام) و ما ذكره علمائنا الأعلام أعلى الله درجاتهم في دار السلام فنقول و بالله سبحانه التوفيق لبلوغ المأمول: اعلم أيديك الله تعالى أنّ الأشهر الأظهر هو استحباب التمام للمسافر في هذا المقام لكن الأخبار اختلفت بحسب ظاهرها في تعيين ذلك المكان و باختلافها اختلفت كلمه علمائنا الأعيان.

ففي جملة من الأخبار التعبير بلفظ حرم الحسين (عليه السلام) وفي بعض بلفظ الحائر وفي بعضها بلفظ عند القبر و ظاهر المشهور بين الأصحاب هو الاقتصار على الحائر.

و نقل في الدروس عن المحقق (قدس سره) أنّه حكم في كتاب له في السفر بالتخيير في البلدان الأربعه حتّى الحائر و استند في ذلك إلى الأخبار الوارده بلفظ قال: و قدر بخمسه فراسخ و أربعه فراسخ و الكلّ حرم و إن تفاوتت في الفضيله، انتهى.

و نفى عنه البعد شيخنا المجلسي عطر الله مرقده ثمّ نقل شرطاً من الأخبار الوارده بتحديد الحرم وفي بعضها فرسخ في فرسخ من أربع جوانب القبر وفي بعض آخر خمسه فراسخ من أربعه جوانبه، ثمّ إنّ قال: و الأحوط إيقاع الصلاه في الحائر و إذا أوقعها في غيره فتختار القصر، انتهى.

و الأقرب عندي ما هو المشهور من الاختصاص بالحائر الشريف و حمل الحرم في تلك الأخبار عليه باعتبار أنّه أخصّ أفراده و يعضده الروايات الداله على أنّه عند القبر مضافاً إلى ما ورد بلفظ الحائر فإنّ إطلاق العنديه على البلد لا يخلو من البعد، و أمّا

الحمل على الحائر فهو قريب و إن كان الفرد الأظهر هو ما كان تحت القبّه الشريفه إلّا أنّ إدخال الحائر تحت هذا اللفظ في مقام الجمع بين الأخبار و دفع

ص: ٩٠

التنافي بينها و الانتشار غير بعيد.

بقي الكلام في تحديد الحائر الشريف، فقال ابن إدريس: إنه ما دار سور المشهد و المسجد عليه دون ما دار سور البلد عليه و ذلك هو الحائر حقيقه لأنّ الحائر في لسان العرب الموضع المظمن الذي يحار فيه الماء، انتهى.

و قد ذكر شيخنا الشهيد (رحمه الله) ان في هذا الموضع حار الماء لمّا أمر المتوكّل لعنه الله بإطلاقه على قبر الحسين (عليه السلام) ليعفيه فكان لا يبلغه، انتهى.

و قال شيخنا المجلسي نور الله تعالى مرّقه بعد نقل كلام ابن إدريس المذكور: أقول: ذهب بعضهم على أنّ الحائر مجموع الصحن المقدّس و بعضهم إلى أنّه القبّه الساميه و بعضهم إلى أنّه الروضه و ما أحاط بها من العمارات القديمه من الرواق و المقتل و الخزانه و غيرها، و الأظهر عندي أنّه مجموع الصحن القديم لا ما تجدد منه في الدوله الصفويّه شيّد الله أركانهم و الذي ظهر من القرائن و سمعته من مشايخ تلك البلده الشريفه أنّه لم يتغيّر الصحن من جهه القبله و لا من اليمين و لا من الشمال بل أنّما زيد من خلاف جهه القبله و كلّما انخفض من الصحن و ما دخل فيه من العمارات فهو الصحن القديم و ما ارتفع منه فهو خارج عنه و لعلهم إنّما تركوه كذلك ليمتاز القديم من الجديد و التعليل المنقول عن ابن إدريس (رحمه الله) منطبق على هذا و في شموله لحجرات الصحن من الجهات الثلاث إشكال، انتهى.

و هو جيّد إلّا أنّه بالنسبه إلى زماننا هذا لا يخلو من الإشكال لأنّه ذكر أنّ الصفويه زادوا في الصحن القديم و هذه الزيادة غير معلومه لنا الآن و ذكر أنّ ما انخفض من الصحن فهو الصحن القديم و ما ارتفع فهو خارج عنه و ظاهره أنّ الزيادة في الموضع المرتفع.

و لا يخفى أنّ الصحن الموجود الآن كلّه مستو لا ارتفاع فيه و لا انخفاض من جميع جهاته إلى الأبواب المكتنفه للصحن و الارتفاع في الأرض إنّما هو خارج الأبواب المذكوره.

و كيف كان فالأقرب أنّ الحائر المشار إليه زائد على القبّه الشريفه و ما اكتنفها من الأبنيه و يشير إلى ذلك بعض الأخبار منها: ما رواه في كتاب البحار عن مؤلّف المزار الكبير حيث قال زياده بروايه أخرى ثمّ قال بعد ذكر الغسل و أدعيته

ص: ٩١

و آدابه: فإذا انتهيت إلى بابه فقف عليه و كبر أربعاً ثمّ قل و ساق الدعاء إلى أن قال: ثمّ امش حتّى تدخل الصحن فإذا دخلته فكبر أربعاً و توجه إلى القبله و ارفع يديك و قل ثمّ ساق الدعاء إلى أن قال: ثمّ امش حتّى تعين الجدر فإذا عاينته فكبر أربعاً و قل ثمّ ساق الكلام إلى أن قال ثمّ امش حتّى تقف عليه فإذا وقفت عليه فاستقبله بوجهك و قل: السلام عليك يا وارث آدم

صفوه الله الزياره إلى آخرها.

أقول: و من الظاهر أنّ قوله أولًا: فإذا انتهيت إلى بابه يعني باب الحائر، وفي روايه الثمالي عن الصادق (عليه السلام) بعد ذكر الأعمال المتقدمه من وقت خروجه من بيته إلى وقت وصوله الحائر قال (عليه السلام): فإذا أتيت الباب الذي يلي المشرق فقف على الباب و قل ثم ساق الدعاء إلى أن قال: ثم تدنو قليلاً و قل إلى آخر الدعاء إلى أن قال: ثم امش و قصّر خطاك حتى تستقبل القبر و اجعل القبلة بين كتفيك و استقبله بوجهك و قل و ذكر الزياره له (عليه السلام) و هو ظاهر فيما قلناه من زياده الحائر على هذه الأبنيه إلحاقه بالروضه المقدسه و ما ذكر في هذه الأخبار من باب الحائر و إنّ الدخول يستحب أن يكون من الباب الشرقي الظاهر أنه إنما وقع بناءً على ما علمه (عليه السلام) من أنه سيكون الأمر كذلك لأنّ الظاهر أنّ الحائر في زمانه (عليه السلام) غير مسوّر و لا مبني عليه و البناء إنما كان على القبر الشريف كما عبّر به في الأخبار من الوقوف على باب القبه أو السقيفه و الاستئذان و يحتمل أيضاً أن يكون من قبيل الأول.

و على أيّ تقدير كان فإنّ الظاهر أنّ محلّ التخيير و أفضليه التمام و إن كان هو مجموع الحائر إلا أنّ الاحتياط يقتضى الوقوف على القدر المتيقّن و هو ما حول القبر إلى منتهى عشرين ذراعاً إلى خمسه و عشرين و يشير إلى ذلك قول الصادق (عليه السلام) في روايه عبد الله بن سنان قبر الحسين (عليه السلام) عشرون ذراعاً في عشرين ذراعاً مكسراً روضه من رياض الجنّه منه معراج الملائكه إلى السماء الحديث.

و في روايه إسحاق بن عمّار قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إنّ لموضع قبر الحسين بن علي (عليهما السلام) حرمه معلومه من عرفها و استجار بها اجير، قلت: فصّف لي موضعها جعلت فداك؟ قال: امسح من موضع قبره اليوم فامسح خمسه و عشرين ذراعاً من ناحيه رجليه و خمسه و عشرين ذراعاً من خلفه و خمسه و عشرين ممّا يلي وجهه و خمسه و عشرين من

ص: ٩٢

ناحيه رأسه و موضع قبره منذ يوم دفن روضه من رياض الجنّه و منه معراج يعرج فيه بأعمال زوّاره إلى السماء الحديث.

أقول: و قد تقدّمت الإشارة إلى ورود بعض الأخبار بأنّ حرمه (عليه السلام) إلى خمسه فراسخ و في بعض إلى أربعه و في ثالث إلى فرسخ من جوانب القبر و في هذين الخبرين إلى عشرين أو خمسه و عشرين ذراعاً و هو الأخصّ المخصوص بمزيد الفضل كما عرفت.

قال الشيخ عطر الله مرقداه في المصباح بعد ذكر هذه الأخبار الوجه في هذه الأخبار ترتّب هذه المواضع في الفضل فالأقصى خمسه فراسخ و أدناه من المشهد فرسخ و أشرف الفرسخ خمسه و عشرين ذراعاً و أشرف الخمس و عشرين ذراعاً عشرون ذراعاً و أشرف العشرين ما شرف به و هو الجدث نفسه، انتهى.

و نحوه قال في التهذيب و الله العالم.

**المسأله الثامنه و الأربعون قال سلّمه الله تعالى: بين لي تفسير هاتين الآيتين**

فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ وَ أَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ) و قد قيل ما قيل فيهما من التفاسير و كلام كثير و بعضهم قال: إلما ليست للاستثناء، وفي الصافي نقل روايه عن الباقر (عليه السلام) ان هاتين الآيتين ليستا لأهل الخلود و قوله عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ يَأبَى ذلك.

و ورد في توحيد المفضل بن عمر عن الصادق (عليه السلام) أنّهما في أهل الرجعه، فعلى الأول إشكال في الاستثناء في أهل الجنة، و قوله عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ، و على الثاني: و هو خبر المفضل عن مولانا الصادق (عليه السلام) أنّهما في الرجعه يحصل لنا الإشكال في أهل النار لأنّ أهل النار من أهل الرجعه مخلدون فيها بلا خلاف.

ثمّ قال سلّمه الله تتمه هل يجوز أن يكون تفسير هاتين الآيتين في نار الدنيا و جنّه الدنيا لكن ينتقض بقوله (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا)\* لأنّ جنّه الدنيا و نار الدنيا ما

ص: ٩٣

فيهما خلود لأنّ الحساب بعدهما و الحشر و النشر بعد الخروج منهما وهنا وجه آخر إن كان أحد قال به هو أنّ المستضعفين من الموحّدين الذين ليس لهم عمل يستحقّون به الجنة فيدخلهم الله الجنة تفضّلاً و ما يخلدون فيكون هؤلاء أهل الاستثناء من آيه أهل الجنة و عطاء غير مجدود صفة لما قبل حرف الاستثناء للمستثنى منه لا للمستثنى فحينئذ ينطبق على كلام مولانا الباقر (عليه السلام) كما ذكرناه سابقاً من الروايه أوردها ملّا محسن الكاشاني (رحمه الله) في تفسيره المسمّى بالصافي و أنتم أهل النظر و عندكم خبر من كلّ خبر لكن هذا الكلام تنبيه لكم حقّ التذكير لما سنح لنا من كثره التفكير و ما توفيقى إلّا بالله و هو حسبنا و نعم النصير.

الجواب: إنّ الكلام في هذين الآيتين واسع المجال لاتساع دائره الاحتمال و لهذا قال أمين الإسلام الطبرسي (قدس سره) في كتاب مجمع البيان: اختلف العلماء في تأويل هاتين الآيتين وهما من المواضع المشكله في القرآن و الإشكال فيهما من وجهين: أحدهما تحديد الخلود بمدّه دوام السماوات و الأرض، و الآخر: معنى الاستثناء بقوله (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ)\* ثمّ نقل الأقوال الوارده عن المفسّرين في الجواب عن كلّ من الإشكاليين.

و الأظهر عندي في الجواب في هذا المقام و هو الظاهر من أخبار أهل الذكر عليهم الصلاه و السلام هو حمل الجنة و النار على جنّه البرزخ و ناره لا جنّه القيامة و نارها.

و حينئذ فقوله عزّ و جلّ (مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الأَرْضُ) \* في كلّ من آيتي أهل النار و أهل الجنة لا منافاه فيه لأنّ المراد بهما سماوات الدنيا و أرضها و الاستثناء باعتبار نقلهم من هذه الجنة و هذه النار إلى جنّه الآخره و نارها و لا ينافى ذلك قوله في أهل الجنة (عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ) أى مقطوع و ذلك لأنّ نعيمهم في جنّه البرزخ متّصل بنعيمهم في جنّه الآخره حيث إنهم بعد خراب الدنيا و قيام القيامة ينقلون إلى جنّه الآخره كما ذكرنا، فالنتعم غير مقطوع عنهم بل متّصل كما لا يخفى.

و أمّا قولكم أنّه ينافى ذلك قوله (خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا)\* و إنّ نار الدنيا و جنّه الدنيا ما فيها خلود لأنّ الحساب بعدهما و الحشر و

بناءً على ما ذكرنا أنما موردهما أصحاب الوعددين الذين لا حساب يتعلّق بهما ولا كتاب وهم الكفار وخلص المؤمنين فإنهم بعد خروجهم يزف أهل الجنة إلى الجنة والكفار إلى النار وإنما أصحاب الحساب سائر المسلمين الذين يأتي الكلام فيهم إن شاء الله تعالى.

و أمّا قولكم: إن الآيه دالّة على الخلود أبداً فهو غلط؛ لأن الآيه إنما دلّت على الخلود مدّة دوام السماوات والأرض يعنى سماوات الدنيا وأرضها مقيداً بالمشيئة التي هي عبارة عن ال نقل من جنّة البرزخ و ناره إلى جنّة الآخرة و ناره.

و حاصل المعنى: أنّ كلّاً من هذين الفريقين خالدين في جنّة البرزخ و ناره مدّة دوام السماوات والأرض إلّا ما شاء ربك من نقلهما بعد ذلك إلى جنّة الآخرة و ناره و هذا التفسير الذي ذكرناه هو الذي اختاره الثقة الجليل على بن إبراهيم القمّي في تفسيره على ما نقله المحدث الكاشاني في الصافي حيث قال بعد ذكر الآيتين المذكورتين: قال القمّي في هذه الآية يوم تأتي و التي بعدها هذا في نار الدنيا قبل يوم القيامة، قال: و أمّا قوله (وَ أَمَّا الَّذِينَ سُرِعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) يعنى في جنان الدنيا التي ينقل إليها أرواح المؤمنين ما دامت السماوات و الأرض (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْذُودٍ) يعنى غير مقطوع من نعيم الآخرة في الجنة يكون متصلاً به، قال: و هو ردّ على من أنكر عذاب القبر و الثواب و العقاب في الدنيا في البرزخ قبل يوم القيامة، انتهى.

و اختار هذا المعنى في الصافي و أيّده و شيّده فقال بعد نقله الكلام المذكور: و يؤيد هذا التفسير قوله تعالى (النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا) قال الصادق (عليه السلام): إنّ هذا في نار البرزخ قبل القيامة إذ لا غدو ولا عشي في القيامة، ثم قال: ألم تسمع قول الله عزّ و جلّ (وَ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ) و يؤيده أيضاً قوله (مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ) يعنى سماوات الدنيا و أرضها انتهى.

و هو كما ترى معنى صحيح واضح لا يرد عليه شيء من المنايات و لا تنطرق إليه الإيرادات

و يحتمل أيضاً و إن احتاج إلى تكلف في المقام ما اختاره أمين الإسلام من التفسيرات التي نقلها في كتابه المتقدم ذكره حيث قال قدّس الله روحه و نور ضريحه: و رابعها أنّ المراد بالذين شقوا من ادخل النار من أهل التوحيد الذين ضموا إلى إيمانهم ارتكاب المعاصي فقال سبحانه أنّهم يعاقبون في النار إلّا ما شاء ربك من إخراجهم إلى الجنة و إيصال ثواب طاعاتهم إليهم و يجوز أن يريد بالذين شقوا جميع الداخلين إلى جهنّم ثم استثنى بقوله (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) أن يخرج به بتوحيده من النار و يدخله الجنة، و قد تكون ما بمعنى من قال سبحانه (سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ) و أمّا أهل الجنة فهو استثناء من خلودهم أيضاً لما ذكرناه لأنّ من ينقل إلى الجنة من النار و يخلد فيها لا بدّ في الأخبار عنه بتأييد خلوده من استثناء ما تقدّم فكأنه قال خالدين فيها إلّا ما شاء ربك من الوقت الذي أدخلهم فيه النار قبل أن ينقلهم إلى الجنة، فما في قوله (مَا شَاءَ رَبُّكَ) هاهنا على بابه و

الاستثناء من الزمان والاستثناء فى الأوّل من الأعيان و الذين شقوا على هذا القول هم الذين سعدوا بايمانهم و إنّما جرى عليهم كلّ لفظ فى الحال الذى يليق به فإذا ادخلوا النار و عوقبوا فيها فهم من أهل السعادة و إذا انقلبوا منها إلى الجّنه فهم من أهل السعادة و هذا قول ابن عباس و جابر بن عبد الله و أبى سعيد الخدرى و قتاده و السدى و جماعه من المفسّرين ثمّ نقل جملة من أخبارهم المؤيّده لما ذكره إلى أن قال: و هذا القول هو المختار المعوّل عليه، انتهى.

أقول: و على القول المذكور و المراد بالجّنه و النار يعنى فى الآخره لكن يبقى الكلام هنا فى قوله (مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ) \* فلا بدّ من ارتكاب التأويل، أمّا بأن يراد السماوات و الأرض المتبدلتين أى ما دامت سماوات الآخره و أرضها وهما لا يفتيان، أو المراد ما دامت سماوات الجّنه و النار و أرضهما و كلّ ما علاك و أظلك فهو سماء و ما استقرّ عليه قدمك فهو أرض و هو قريب من المعنى الأوّل و قيل فى ذلك معان أخر هذا أقربها.

أقول: و لعلّه يشير إلى هذا المعنى قول الباقر (عليه السلام): أنّ هذين الآيتين فى غير أهل الخلود

ص: ٩٦

من أهل الشقاوه و السعادة، بمعنى أنّ أصحاب الجّنه و النار على قسمين أحدهما من يدخل النار و لا يخرج منها بالكلّيه و كذا من يدخل الجّنه و لا- يخرج منها بالكلّيه وهم الكفّار و خلّص المؤمنين و ثانيهما: الذين استحقّوا النار بما جنوه مع كونهم من أهل الولايه وهم المشار إليهم فى كلامه بأهل السعادة و الشقاوه يعنى أنّهم سعداء من جهه و أشقياء من جهه أخرى المراد بقوله غير أهل الخلود يعنى الخلود فى النار بعد دخولها و ليسوا من أهل الخلود فى الجّنه باعتبار ما تقدّم فى كلام الطبرسى من جعل الاستثناء باعتبار الزمان و إنّهم ليسوا من أهل الخلود لما مضى من الزمان الذى دخلوا فيه النار و الخبر بتقريب ما قلنا قريب الانطباق على المعنى المذكور.

و أمّا باقى الاحتمالات التى نقلها فى كتاب مجمع البيان عن المفسّرين فكُلّها متحضره بعقولهم و أفهامهم لا دليل عليها إلّا مجرد اعتبارات ذكروها و احتمالات سطرّوها ما نقلتموه عن خير المفضل فالخير المذكور لا يحضرنى الآن لأراجع ما هو المذكور و إنّّه هل تنطبق الآيات عليه أم لا.

و أمّا ما ذكرتموه من الحمل على المستضعفين من الموحّدين و إنّهم يدخلهم الله الجّنه و لا- يخلدون فيها فهو معنى باطل إذ الدليل دالّ على أنّ من أدخله الله عزّ و جلّ الجّنه لا يخرج منه مستضعفاً كان أو غير مستضعف و إلى أين يخرج منه و ليس إلّا الجّنه و النار، وهل يعقل أنّه يدخله النار بعد إدخاله الجّنه و ينقله من الجّنه إلى النار و النقل من النار إلى الجّنه له وجه ظاهر لا العكس فتوهم هذا المعنى منكم غريب عجيب.

نعم الفرق بين المستضعفين و غيرهم أنّ إدخال المستضعفين إنّما هو بفضل الله عزّ و جلّ و كرمه حيث إنّهم من أهل المشيئه لله سبحانه فيهم قبل إدخالهم الجّنه المشيئه بين إدخالهم النار بذنوبهم و بين العفو و الصفح عنهم و إدخالهم الجّنه بخلاف أهل الوعد بالجّنه لاستحقاقهم ذلك و كلّ من الفريقين بعد دخول الجّنه يكون من المخلّدين إجماعاً نصّاً و فتوىً.

و بالجمله: فإنّ المعنى الذى لا- يعتريه الشكّ و لا الإشكال هو المعنى الأوّل و عليه المعول و الثانى ممكن محتمل أيضاً و الله



**المسألة التاسعة و الأربعون مسألة سأل عنها بعض الأخوال غير الرجل المتقدم ذكره قال سلّمه الله هر گاه خربزه یا هندوانه را مثلاً از آب غصبی زرع نمایند که اول الی آخر آب غصبی خورده باشد**

آیا آن خربزه و هندوانه باعتبار آن که تخمه او مال زارع بوده و غصبی بوده حلال است خوردن او باعتبار آنکه آب غصبی داخل حقیقت آن خربزه و هندوانه است و جزء مخلوط بآنست غرض از سؤال آن که علماء رضوان الله علیهم تصریح نموده اند بآنکه هر گاه شخصی زمین را غصب کند و زرع در آن نماید آن زرع مال زارع است و در خصوص زرع بآب غصبی در این کتب متداوله چیزی بنظر نرسیده که تصریح به آن شده باشد و حدیثی که مستند انسان اتی أرض قوم و حضرت در جواب فرمودند للزارع زرعه معلوم است که این للزارع منصرف می شود بغاصب ارض و اطلاقی در آن نیست که شامل غاصب آب بوده باشد استدعاء آن که لطف فرموده حکم این را بیان بفرمایند و هر گاه حکم آن حلیت بوده باشد شفقت فرموده مستند حلیت را قلمی فرمایند بنحوی که رفع شبهه بالکلیه بشود ان شاء الله تعالی بینوا توجروا.

الجواب: و الله الهادی الی جادّه الصواب انّی لم أقف فی هذه المسألة علی نصّ صریح من الأخبار و لا کلام فصیح من علمائنا الأبرار إلّا أنّ الذی يظهر لی منها هو أنّ السقی إنّما حصل بماء تلك الأرض المغصوبه سیمّا فی زرع الحنطه و الشعیر الذی هو الغالب و المتبادر من الخبر المشار الیه و هذه صورته عن عقبه بن خالد قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أتى أرض رجل فزرعها بغير إذنه حتّى إذا بلغ الزرع جاء صاحب الأرض فقال: زرعت بغير إذنی فزرعک لی و علیّ ما أنفقت، أله ذلك؟ فقال: للزارع زرعه و لصاحب الأرض کری أرضه.

و من الظاهر كما هو الغالب المتبادر أنّ الزرع فی أرض سیمّا الحنطه و الشعیر و نحوهما كما هو ظاهر الخبر لا يكون إلّا فی أرض لها ماء تسقى به دائماً متى زرع فيها و إنّ الغاصب قد سقى الأرض بذلك و احتمال كون الزارع سقى الزرع بماء من ملكه أو قام الزرع من غیر ماء بعيد غایه البعد.

و أظهر من هذا الخبر ما رواه الصدوق فی الفقیه فی الصحیح عن محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (عليه السلام) و رواه الشيخ أيضاً

إلّا فی (التهدیب) سنده فيه غير صحيح فی رجل اکتري داراً و فيها بستان فزرع فی البستان و غرس نخلاً و أشجاراً و فواکه و غیر ذلك و لم يستأمر صاحب الدار فقال: علیه کری و یقوم صاحب الدار الغرس و الزرع قیمه عدل فیعطیه الغارس إن کان استأمره فی ذلك و إن لم یکن استأمره فعليه کری و له الغرس و الزرع یقلعه و یذهب فيه حيث شاء.

و هذان الخبران و إن لم یتضمّنا ذکر الماء إلّا أنّ العاده و العرف یقضیان أنّ السقی إنّما وقع بماء تلك الأرض و ذلك البستان و

الأحكام الشرعية إنما تناط و تبنى على ما هو المتكزّر المتعارف المعهود لا على الفروض النادره.

و من المعلوم فى مستأجر هذه الدار أنّه لم يأت لهذا البستان بماء من ملكه و ما له ضمن هذه المدّه المديده و مجرد الاحتمال لا يرفع صحّه الاستدلال المبني على ما هو المتعارف المتكزّر.

و أمّا قول من قال إذا قام الاحتمال بطل الاستدلال فهو كلام شعري جلولي لا يعوّل عليه فى مقام التحقيق كما لا يخفى على ذوى الفكر الصائب الدقيق.

و الظاهر أنّ منشأ الشبهه فى هذا المقام هو أنّ الماء المغصوب الذى سقى به الزرع قد سرى إلى تلك الأعيان التى تكوّنت من الزرع مثل الحنطه و الشعير و البطيخ و الباذنجان و نحوها و هو توهم محض بل غلط صرف فإنّ الماء المغصوب قد ذهبت عينه و اضمحل فى تلك الأرض، إلّا أنّ ذلك الزرع و تلك الأشجار التى سقيت به قد اكتسبت منه رطوبه و نداوه سرت فى أعماقها حتّى تكوّنت منه ثمارها ضمن تلك المدّه شيئاً و لو أثر مثل ذلك فى التحريم للزم أنّ الثوب و البدن إذا غسلا بماء مغصوب ثمّ عصر الثوب حتّى لم يبق فيه إلّا مجرد الرطوبه و كذا البدن إذا زالت منه العين أن لا يصلّى فى الثوب من حيث الماء المغصوب و ليس كذلك لأنّ عين المغصوب قد زالت و ذهبت و هذه الرطوبه إنّما هى من قبيل الأعراض التى لا يتعلّق بها حكم شرعى لا يقال أنّ فحوى ما يدلّ على تحريم الجدى الذى ارتضع من خنزيره حتى اشتدّ عليه عظمه و بنت عليه لحمه و كذا تحريم الجلال الذى اغتذى بالعذره حتّى نبت عليها لحمه ممّا يؤيّد ما ذكر فى هذه المسأله، لأنّنا نقول: إنّ التحريم فى هذين الموضوعين قد خرج على خلاف مقتضى الأصول و القواعد الشرعيه و لذا قصر

ص: ٩٩

الأصحاب رضوان الله عليهم الحكم على موارد هذه النصوص مع أنّ جملة منهم قد ناقشوا فى ذلك و صاروا إلى القول بالكرهه لذلك كما لا يخفى على من راجع كلامهم.

و الظاهر أنّ التمثيل فى العبارة بالبطيخ العربى و الهندى إنّما هو من حيث توهم أنّ كثره المائيه التى فيه بنوعيه إنّما هى من الماء المغصوب فهو أظهر فى ذلك و هذا غلط محض و إنّما ذلك باعتبار ما اقتضته قدره الإلهيه و الحكمه الربانيه و إلا فإنّ البطيخ و اليقطين و الباذنجان و القثاء يكون فى مكان واحد يسقى بماء واحد مع أنّ أجسام ما عدا البطيخ فى غايه الصلابه و التماسك و يشير إلى ما قلناه فى قوله سبحانه فى النخل (يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ) - (وَ نُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ).

و بالجملة: فإنّه قد تلخّص بما حقّقناه و حصل ممّا ذكرناه مضافاً إلى أنّ الأصل فى الأشياء الحليّه حتّى يقوم دليل التحريم أنّ عين هذا الماء الغصبي لا تعلّق له بتلك الثمار المتكوّنه إلّا من حيث سريان النداوّه و الرطوبه إلى تلك الأشجار حتّى تكوّنت فيها الثمار فتكوّنها بسببها و المكوّن لها هو الله سبحانه بلطيف قدرته كيف شاء و أراد و تخرج الأخبار المذكوره شاهده على ذلك.

و قولكم: أنّه على تقدير الحليّه فلا بدّ من بيان المستند فيه أنّ الأصل كما عرفت بمقتضى القواعد الشرعيّه و الأخبار النبويّه هو الحليّه: كلّ شىء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتّى تعلم الحرام بعينه فتدعه.

فالدليل إنما هو على من قال بعدم الحليّه و إلّا فالحليّه ثابتة بهذا الأصل الأصيل و مع الإغماض عن ذلك فإنّ الروايات المتقدّمه بالتقريب الذى ذكرناه فيها و بيناه من معناها دالّه على الحليّه أيضاً و الوجه فيما دلّت عليه من كون الزرع للزّارع هو أنّه نماء ماله و النماء تابع للأصل كما صرّح به الأصحاب من غير خلاف يعرف في الباب.

و بالجملة: فإنّ المسأله ممّا لا يعتربها شبهه الإشكال عند من تدبّر فيما بسطناه من المقال و الله العالم.

### المسأله الخمسون قال السائل المتقدّم ذكره هر گاه جنسى از طفل در دست قيم

ص: ١٠٠

شرعى يا وصى او بوده باشد و آن جنس در آن بلد كساد باشد و بقيمت نازل خريد و فروش شود و در ولايت ديگر بقيمت اعلا فروش تواند يافت مفروض آنست كه راه امنست از قبيل كاشان و بغداد آيا جائز است از براى قيم يا وصى مذكور كه مال طفل را بمصاحبت خود يا معتمدى ديگر ببرد به آن ولايت و به قيمت اعلا بفروشد يا آن كه مال طفل را در اين صورت جائز نيست بسفر بردن.

الجواب: و منه سبحانه الهدايه إلى جادّه الصواب أنّه قد صرّح به جمله من الأصحاب منهم الشيخ فى النهايه و المبسوط و ابن إدريس فى السرائر و غيرهم بأنّ لولّى اليتيم أن يتجر له نظراً له أباً كان أو جدّاً أو وصياً أو حاكماً أو أميناً للحاكم كذا فى المبسوط.

و قال فى النهايه: و متى اتجر الإنسان بمال الأيتام نظراً لهم و شفقه عليهم كان الربح لهم فإن خسّر كان عليهم و بنحو ذلك صرّح ابن إدريس فى سرائره و يدلّ على ذلك ما رواه الشيخ فى (التهذيب) عن أبى الربيع قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون فى يده مال لأخ له يتيم و هو وصيه أ يصلح له أن يعمل به؟ قال: نعم يعمل به كما يعمل بمال غيره و الربح بينهما، قال: قلت: فهل عليه ضمان؟ قال: لا، إذا كان ناظراً إليه.

و ظاهر الخبر أنّه يعمل به مضاربه بحصّه من الربح و هو ظاهر فى جواز التجاره لليتيم و أنّه لا يضمن سواء كان فى بلده أو بلد آخر.

إلّا أنّه قد روى ثقه الإسلام فى الكافى و الشيخ فى التهذيب فى الصحيح عن على بن الحكم عن أسباط بن سالم و هو مجهول قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): كان لى أخ هلك و أوصى إلى أخ أكبر منى و أدخلنى معه فى الوصيه و ترك ابناً صغيراً و له مال أ يضرب به أخى فما كان من فضل سلّمه إلى اليتيم و ضمن له ماله فقال: إن كان لأخيك مال يحيط بمال اليتيم أن تلف فلا بأس و إن لم يكن له مال فلا يعرض لمال اليتيم.

و ظاهر الخبر أنّ العامل ولّى شرعى إذ الظاهر من كونه وصيه أنّه ولى أيضاً على اليتيم مع أنّه (عليه السلام) شرط فى صحّه تصرّفه و تجارته لليتيم مع الضمان الملاءه و هو خلاف ما صرّح به من عرفت من الأصحاب و خلاف ما دلّ عليه الخبر المتقدّم

ص: ١٠١

و حمل الخبر المذكور على عدم كونه ولياً بأن يكون وصياً على ما عدا اليتيم المذكور بعيد، إلا أنه لا مندوحة من حمل الخبر عليه ليندفع به التنافى بينه وبين الخبر المتقدم المعتضد بعمل الأصحاب.

و ممّا يؤكّد الخبر الأوّل فيما دلّ عليه من جواز اتجار الولي للطفل الأخبار الدالّة على ثبوت الزكاه وجوباً أو استحباباً فى مال اليتيم إذا عمل به الولي له و منها ما رواه الشيخ فى التهذيب عن محمد بن الفضيل قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن صبيه صغار لهم مال بيد أبيهم و أخيه هل يجب على ما لهم زكاه فقال: لا يجب فى مالهم زكاه حتّى يعمل به فإذا عمل به وجبت الزكاه.

و أمّا إذا كان موقوفاً فلا زكاه عليه و فى معناها أخبار آخر مؤيّدته بعمل الأصحاب فإنهم قد صرّحوا باستحباب الزكاه كما هو المشهور أو وجوبها كما نقل عن الشيخ المفيد فى مال الطفل إذا اتجر له الولي.

و من المعلوم أنّ تعلق الزكاه بأى نحو كان من الأمرين المذكورين فرع كون الاتجار له أمراً شرعياً جائزاً و تقييد ذلك بملاءه الولي و ضمانه بعيد عن احاق سياقها كما لا يخفى.

و ربّما يؤيّد الخبر الثانى بما رواه الشيخ فى التهذيب عن بكر بن حبيب قال: قلت لأبى جعفر (عليه السلام): رجل دفع مال يتيّم مضاربه فقال: إن كان ربح فللّيتيم و إن كان وضيعه و الذى يعطى ضامن إلاّ أنّه يمكن حمل هذا الخبر على كون الرجل الذى دفع المال ليس بولي شرعى أو أنّه وليّ و لكن المضاربه له لا للطفل سيّما مع كونه غير ملّى و إنّ الربح فى الموضوعين لليتيم كما صرّح به الأصحاب.

و بالجمله: فالظاهر هو ما ذكره الأصحاب و مراعاة الاحتياط فى المقام ممّا ينبغى المحافظه عليها و لم أقف على من تعرّض للكلام فى أخبار هذا المقام من علمائنا الأعلام بنقض و لا إبرام و الله العالم.

**المسألة الحادية و الخمسون و هى من مسائل الشيخ أحمد المتقدّم ذكره فى أوّل الكتاب إلى آخر ما بعدها من المسائل، قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى أمّ الزوجه هل يتعدى تحريمها إلى ابن زوجها من غير ابنتها فتكون من المحرمات على أبنائه و إن نزلوا أو لا**

و الآيه لا تتناولها و الروايات أنت أعلم بها فأفتنا أيدك الله.

ص: ١٠٢

الجواب: أنّه لا إشكال فى صحّحه النكاح فى هذا المقام فإنّه ليس بين الأولاد المذكورين و بين المرأه المذكوره إلاّ مجرد كونها أمّ زوجه أبيهم و هذا ممّا لا يوجب محرميه تمنع حلّ النكاح اتّفاقاً فهى حينئذ بالنسبه إليهم كسائر النساء الأجنبيّات.

و بالجمله: فإنّ المسأله ليست محلّ إشكال و لا توقّف فى حال من الأحوال.

**المسألة الثانيه و الخمسون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى بنت بنت الأخ و بنت ابن الأخ للزوجه و بنت بنت أخت الزوجه و بنت ابن أخيها هل يشترط رضاعه الامّ و عمّه الأب بتزويج ابنتيهما أو أحدهما عليها أم لا يشترط**

بل يكون الحكم خاصاً ببنت الأخ لا- يتعدى إلى بنتها ولا- إلى بنت ابن أخ الزوجه و بنت بنت الأخت و بنت ابنتها سواء في الترتيب تحليلاً أم تحريماً لكن ذكرناهما طرداً للباب و أنت أعلم بالصواب فافتنا أيديك الله.

الجواب: أنّ حاصل السؤال المذكور يرجع إلى أنّه هل المراد بالعمّه و الخاله في المسأله المشهوره من تحريم إدخال المرأه على عمّتها و خالتها إلّا برضاها هو العمّه و الخاله الدنيا فتختصّ الحكم بابنه أخيها و ابنه أختها للصلب أو هو أعمّ من الدنيا و العليا فتشمل موضع السؤال و هو بنت بنت أخ الزوجه و بنت ابن أخيها و بنت بنت بنت أخت الزوجه و بنت ابن أختها و لم أقف في المسأله على كلام لأحد من علمائنا الأعلام رفع الله تعالى درجاتهم في دار المقام إلّا الفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الكفايه حيث قال هنا و هل يفرق في العمّه و الخاله بين الدنيا و العليا فيه و جهان و ظاهره التوقف و لم يرجح شيئاً في المقام و روايات المسأله و إن كانت مطلقه إلّا أنّ الأقرب عندي هو العموم.

أمّا بالنسبه إلى العمّه و الخاله فإنّ المفهوم من الأخبار و كلام الأصحاب هو العموم لما هو محلّ السؤال فالمراد بهما ما يشمل الدنيا و العليا كما لا- يخفى على من راجع كتاب الميراث و كلام الأصحاب ثمّه فإنّهم في مسأله ميراث الأعمام و العمّات و الأخوال و الخالات قسموا الأعمام و العمّات و الأخوال و الخالات إلى طبقات فالطبقه الأولى أعمام الميّت و عمّاته و أخواله و خالاته ثمّ أولادهم الطبقه الثانيه أعمام أب الميّت و أمّه و عمّاتهما و أخوالهما و خالاتهما ثمّ أولادهم الطبقه

ص: ١٠٣

الثالثه أعمام الجدّ و الجدّه و عمّاتهما و أخوالهما و خالاتهما ثمّ أولادهما لطبقه الرابعه أعمام أب الجدّ و أمّه و عمّاتهما و أخوالهما و خالاتهما ثمّ أولادهم و هكذا ما وجدوا فجعلوا الجميع أعماماً و عمّات للميّت الموروث و أخوالاً و خالات لا خلاف بين أصحابنا في ذلك و حينئذ فتكون العمّه و الخاله فيما نحن فيه أعمّ من الدنيا و العليا و لا تختص العمّه و الخاله بأخت الأب و اخت الأمّ كما رتبا حيث إنّ المتعارف الناس حتّى أنّ عمّ الأب و عمّ الأمّ إنّما يسمّونه جدّاً فإنّه غلط محض.

و أمّا بالنسبه إلى إطلاق ابنه الأخ و ابنه الأخت فالمفهوم أيضاً من الأخبار و كلام الأصحاب شمولهما لمن سفل من غير اختصاص بينات الصلب كما في باب الميراث و باب الأوقاف و النذور و نحوهما من ذكور كان التولّد أو من إناث و كفاك قوله عزّ و جلّ (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) فإنّه شامل لأولاد الصلب و أولادهم و إن سفلوا من الطبقات و الحكم بذلك ممّا لا ريب و لا إشكال فيه.

و العجب من الفاضل المتقدّم ذكره حيث اقتصر على مجرّد الإشاره إلى الوجهين من ذكر اختيار لأحدهما في البين مع أنّ الأخبار و كلام الأصحاب كما عرفت ظاهر في العموم.

فإن قيل: إنّ المشهور بين الأصحاب أنّ أولاد البنت ليسوا بأولاد حقيقه و إنّما يطلق عليهم مجازاً فلا يتمّ ما ذكرتموه كلياً.

قلنا: قد أوضحنا في كتاب الخمس من كتابنا الحدائق الناضره في أحكام العتره الطاهره أنّ ما ذكرت أولاد حقيقه بالآيات القرآنيه و الأخبار المعصوميه بما لا يحوم حوله الشكّ و الشبهه إلّا من طبع الله على قلبه عن متابعه الحقّ و الحقّ أحقّ أن يتبع، و أصحابنا رضوان الله عليهم في هذه المسأله معذورون حيث لم يعطوا التأويل حقّه في تتبع أخبار المسأله و الاطلاع عليها من

مظانها و من أجل؟ سقوط لفظه لكونهما وقعوا فيما وقعوا فيه من هذا القول الباطل الواهي الذي هو كسيت العنكبوت و إنه لأضعف البيوت مضاهي على ما اخترناه هنا هو الأوفق بالاحتياط المطلوب سيما في الفروع و الله العالم.

### المسألة الثالثة و الخمسون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في رجل اقترض

ص: ١٠٤

دراهم و أودعها للمقرض و عرضت له سلعه فاشتراها بها أو ببعضها فادّعاها المقرض بها فقال المقرض: إنني اشتريتها بمالي نويت استيفائه منك و اشتريت به هل له ذلك أم السلعه للمقرض إذا طالب بها و استيفاء المقرض يحتاج إلى اذنه و تسليمه من يد المقرض أفنتنا أيدك الله.

الجواب: إن الكلام في هذا المقام و تحقيق ما هو الحق الظاهر لذوى الأفهام يتوقف على بيان الكلام في مسائل: الأولى: هل القرض من العقود الجائزه التي يجوز الرجوع فيها من الطرفين كلاً أو بعضاً أم من العقود اللازمه المشهور، بل ادّعى عليه الإجماع الأوّل و قيل بالثاني و به جزم المحدث الكاشاني طاب ثراه في المفاتيح و إليه يميل كلام المحقق المولى الأردبيلي عطر الله مرقده في شرح الإرشاد حجّه المشهور أن القرض تبرّع و المتبرّع به ينبغي أن يكون له الخيار في تبرّعه متى أراد الرجوع رجع إليه في المجلس أو غيره إلّا أن يشترط التأجيل في عقد آخر لازم و يتفرّع على ذلك ما لو شرط التأجيل في عقد القرض فإنّه بناء على كونه جائزاً كما هو المشهور لا يلزم و إن كان يستحبّ الوفاء به و بناءً على القول الآخر يلزم و يجب الوفاء به لعموم ما دلّ على وجوب الوفاء بالمشروط و المعقود.

و يؤيّده روايه الحسين بن سعيد قال: سألته عن رجل أقرض رجلاً دراهم إلى أجل مسمّى ثم مات المستقرض أ يحلّ مال القارض بعد موت المستقرض منه أم لورثته من الأجل ما للمستقرض في حياته فقال: إذا مات فقد حلّ مال القارض و التقريب فيها من وجهين: أحدهما تقريره (عليه السلام) للسائل في أنّ الأجل لازم في القرض مطلقاً للمستقرض من غير تفصيل بأن كان شرط في عقد لازم أو في عقد القرض، و ثانيهما: دلّته بمفهوم الشرط الذي هو حجّه عند المحققين و عليه دلّت الأخبار على صحّه التأجيل.

و أيده المحقق الأردبيلي (رحمه الله) بما دلّ على وجوب الوفاء بالوعد حيث قال (قدس سره) بعد أن نقل عنهم الاستدلال على بطلان اشتراط التأجيل في العقد بالأصل مع عدم موجبه إذ القول ليس بموجب عندهم و الإجماع ما ملخصه

ص: ١٠٥

و لكن نفهم وجوب الوفاء بالوعد من العقل و النقل إلّا أنّ عدم العلم بالقول به يمنع عن ذلك و إلّا كان القول به جيداً كما نقل عن بعض العامه.

إلى أن قال بعد نقل كلام لهم في البين: و الظاهر أنّ دليله الإجماع و الأصل مع عدم الموجب كما مرّ إلّا أنّ ما قلناه ممّا يدلّ على وجوب الوفاء بالوعد و العقد مثل أوفوا و لم تقولون ما لا تفعلون و المسلمون عند شروطهم و غير ذلك يدلّ على اللزوم

لو وجد القائل به لكان القول به جيِّداً جداً و إن لم يكن لعدم الخروج عن قولهم أيضاً دليل واضح إذ الإجماع غير واضح و لا دليل غيره إلّا أنه يحتاج إلى جراه، انتهى.

أقول: لا يخفى أنّ ما كثره هنا من توقّف القول بعد وجود الدليل عليه على قائل بذلك من المتقدّمين ضعيف واه أو هي من بيت العنكبوت و أنّه لأوهن البيوت إذ لا يخفى على الخائض في الفنّ و المتدبّر لما وقع للأصحاب سيّما المتأخّرين من الاختلاف و كثره الأقوال في الأحكام أنّهم لم يجروا على هذه القاعدة التي ذكرها و لم يقفوا عند هذه الفائدة التي سطرها و كثرها و يوضح ذلك أنّ أوّل من تعدّدت منه الأقوال في الأحكام هو الشيخ و المرتضى رضی الله عنهما فإنّهما أوّل من سلك سبيل التفرّيع في الأحكام و اختلاف الأقوال فيها و قد نقل بعض أصحابنا انحصار الفتوى في زمن الشيخ فيه و كذا ما بعد زمانه و لم يبق إلّا حاك عنه و ناقل حتّى انتهت النوبه إلى ابن إدريس ففتح باب الطعن على الشيخ ثم انتشر الخلاف في المسائل الشرعيّه و تعدّدت الأقوال فيها على ما هي عليه الآن حتّى أنّك لا تجد حكماً من الأحكام إلّا و قد تعدّدت فيه أقوالهم إلى خمسة أو ستّه أو أقلّ أو أزيد إلّا الشاذ النادر فكيف استجاز المحقّق المنع من الفتوى بشي ء لم يتعرّض له المتقدّمون إذا قام الدليل عليه، و الأصحاب قد وسّعوا الدائر و أكثروا من الأقوال و الاختيارات في المسائل و لو أنّهم وقفوا على كلام الشيخ و المرتضى اللذين هما أوّل من فتح هذا الباب ما اتسعت الدائر إلى ما ذكرناه و لله درّ شيخنا الشهيد الثاني عطر الله مرقده في المسالك حيث قال في مسأله ما لو أوصى له بانيه فقبل الوصيه، و نعم ما قال بعد الطعن في الإجماع ما هذه صورته: و بهذا يظهر جواز مخالفه الفقيه المتأخّر لغيره من المتقدّمين في كثير من المسائل التي

ص: ١٠٦

ادّعوا فيها الإجماع إذا قام الدليل على ما يقتضى خلافهم و قد اتّفق ذلك لهم كثيراً و لكن زلّه المتقدّم متسامحه بين الناس دون المتأخّر، انتهى.

و هو جيّد رشيق كما لا يخفى على ذوى التحقيق.

ثمّ أقول: و من أوضح الأدلّه على صحّحه التأجيل في عقد المقرض قول الرضا (عليه السلام) في كتاب الفقه الرضوى و روى من أقرض قرضاً فلم يردّ عليه عند انقضاء الأجل كان له من الثواب في كلّ يوم صدقه دينار و إنّ كما ترى ظاهر في صحّحه التأجيل فيه.

ثمّ إنّ المشهور بين الأصحاب أنّه متى وقع اشتراط تأجيل القرض في عقد آخر لازم فإنّه يصحّ التأجيل و إنّما منعوا من ذلك في نفس عقد القرض حيث أنّه جائز فلا يفيد لزوم التأجيل فيما شرط فيه و لا يلزم لأنّ الشرط في اللزوم تابع للزوم العقد عندهم غير لازم فكذلك ما اشتمل عليه من الشرط بخلاف العقد المتّفق على لزومه كالبيع مثلاً بأن يبيعه و يشرط تأجيل ما يستحقّه عنده من القرض و قيل بالعدم فلا يلزم بل يقبل العقد اللازم جائزاً.

قال في الدروس: و لو شرط تأجيله لم يلزم و لو شرط تأجيله في عقد لازم قال الفاضل: يلزم تبعاً للزوم و يشكّل بأنّ الشرط في اللازم يجعله جائزاً فكيف ينعكس.

وفى روايه الحسين بن سعيد فيمن اقترض إلى أجل فمات يحلّ وفيها إشعار بجواز التأجيل فيمن حملها على الندب، انتهى.

أقول: الحمل على الندب فرع وجود المعارض من الأخبار و ليس فليس ثمّ إنّه على تقدير القول بالجواز كما هو المشهور فهل للمقرض ارتجاع القرض الأكثر على العدم لأنّ القرض أنّه ملكه بالقبض كما سيأتى فى المسأله الآتیه و فائده الملك التسلط و الأصل فى ملك الإنسان أن لا يتسلط عليه غيره إلّا برضاه و الثابت بالعقد و القبض للمقرض إنّما هو البديل فيستصحب الحكم إلى أن يثبت المزيل.

الثانيه: القرض هل يملك بمجرد القبض أو يتوقّف على التصرف الأشهر الأظهر الأوّل لدلاله الأخبار الصحيحه الصريحه على ذلك و لأنّ التصرف فرع الملك فلا يكون مشروطاً به و يتفرّع على القولين جواز الرجوع فى العين ما دامت باقيه و عدمه فيجوز على القول الثانى لأنها لا تخرج من ملك المقرض و يمتنع على الأوّل و هو

ص: ١٠٧

الذى عليه المعول.

الثالثه: إنّ القرض كما عرفت يقع حالاً و مؤجلاً فى نفس عقد القرض كما اخترناه وفاقاً لمن قدّمنا ذكرهم أو فى عقد آخر لازم كما هو المشهور.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه على تقدير ما اخترناه فى المسأله الاولى من كون القرض من العقود اللازمه و ما اخترناه فى المسأله الثانيه من أنّ القرض يملك بمجرد القبض فإنّه يمتنع تصرف المقرض فى مال القرض الذى هو أمانه عنده لأنّ تلك العين قد صارت للمقرض كسائر أمواله و لا- يجوز التصرف فى مال الغير بغير إذنه و حق المقرض قد صار فى الذمه و استقرّ فيها فلا تسلط له على العين.

و يؤكّد ذلك الأخبار المانع من التصرف فى الأمانه و إنّ نوع من الخيانه و هذا ممّا لا إشكال فيه و لا شبهه تعتريه و على تقدير الجواز كما هو المشهور فيأتى بناءً على ما قدّمنا نقله عن الأكثر من أنّه ليس للمقرض ارتجاع القرض أن يكون الحكم هنا أيضاً كسابقه لأنّ المفروض أنّه صار ملكاً للمقرض بمجرد القبض فيترتب عليه التقريب المتقدم فى صدر المسأله الأولى فله الرجوع، إلّا أنّك قد عرفت أنّه قول ضعيف مرغوب عنه و يأتى بناءً على القول الثانى من المسأله الثانيه جواز التصرف حيث أنّه لم يكن من ملكه لكن الحقّ إنّما هو القول الأوّل فلا يجوز التصرف بالتقريب المتقدم أوّلاً و من ذلك يعلم التفرّيع على المسأله الثالثه فإنّه إن كان القرض فى صورته السؤال مؤجلاً فلا- يجوز للقارض المطالبه قبل وقوع الأجل و إن كان حالاً فيأتى فيه الخلاف المتقدم فى المسأله الأولى و الثانيه.

و قد عرفت الآن الأصحّ هو المنع من التصرف بناءً على ما اخترناه فيها.

و بذلك يظهر أنّ التصرف المذكور على خلاف الشرع فيكون غصباً.

و أمّا قوله فى السؤال: أنّى نوبت استيفائه منك فهو باطل فإنّ الاستيفاء و المقاصه بالأخذ من مال المديون قهراً عليه و من غير



رضاه مخصوص بصوره الجحد للدين مع عدم الحلف عليه أو كونه وديعه و كذا تجوز المقاصه فى قصور يد صاحب المال عمّن فى ذمته المال و يرجع الجميع إلى الامتناع عن أداء الدين لا مطلقاً فإن الأصل عصمه مال المسلم و عدم جواز التصرف فيه إلا بإذنه كائناً ما كان

ص: ١٠٨

إلا ما استثنى و ليس هذا منه و حيث عرفت ان التصرف غير شرعى و إنه غصب بناءً على ما حَقَّقناه فإنه يبقى الكلام فيما اشترى بذلك المال و تحقيق الكلام فيه أنه من اشترى بالعين بأن قال بعتك هذا الشىء بهذه الدراهم فإن البيع يقع باطلاً حيث إن العوض و هو الثمن مغضوب فلا تصحّ المعاوضه و إن اشترى فى الذمه بأن باعه بمائه محمّديه مثلاً و لم يعين لها تلك العين فإنّ قيمه تصير فى الذمه ثمّ إنّه بعد ذلك دفع له تلك العين فالبيع صحيح و هو مال المشتري و لكن دفعه الثمن عمّا فى ذمته من ذلك المال باطل فيبقى الثمن فى ذمته و يجب ردّ ما أخذه من الأمانه على صاحبه و الأصل فى هذا الحكم الجمع بين ما رواه فى الكافى عن محمّد بن يحيى قال: كتب محمّد بن الحسن إلى أبى محمّد (عليه السلام): رجل اشترى من رجل ضيعه أو خادماً بمال أخذه من قطع الطريق أو من سرقه هل يحلّ له ما يدخل عليه من ثمره هذه الضيعه أو يحلّ له أن يظأ هذا الفرج الذى اشتراه من سرقه أو من قطع الطريق؟ فوّع (عليه السلام): لا خير فى شىء أصله حرام و لا يحلّ له استعماله.

و بين ما رواه الشيخ بسنده عن السكونى عن جعفر عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال: لو أنّ رجلاً سرق ألف درهم فاشترى جاريه أو أصدقها المرأه فإنّ الفرج له حلال و عليه تبعه المال بحمل الخبر الأوّل على ما إذا وقع الشراء بعين المال المحرم و الثانى على ما إذا شرى فى الذمه ثمّ دفع ذلك المال الحرام عن ما فى ذمته صرح بهذا الجمع الشيخ (رحمه الله) فى المسائل الحائريات و تبعه من تأخّر عنه من غير خلاف يعرف و هو جيّد و على كلّ تقدير فليس للمقترض المطالبه بذلك المبيع لما عرفت و الله العالم.

### **المسأله الرابعه و الخمسون قال سلّمه الله تعالى: ما يقول شيخنا فى القرض هل يشترط انفصاله و تمييزه من الأمانه**

نقداً كان القرض أو جنساً كان يعد دراهم أو مكيل طعام و يقول للمقترض نصف هذه الدراهم أو ثلثها و الطعام كذلك نصفه أو ثلثه قرض فى ذمتك و هو فى يد المقرض لم يخرج من يده هل يكون هذا القرض صحيحاً ثابتاً فى ذمه المقرض حتى لو زادت قيمه الطعام أو اشترى المقرض سلعه و نمت جاز للمقترض المطالبه بهما أو بأحدهما و كذا فى صورته التلف يجوز للمقرض مطالبه المقرض بالقرض فى هذه الصوره؟ أفنتا رحمك الله و هذه مسأله

ص: ١٠٩

تنازعنا عليها و أنت أعلم بها متاً.

الجواب: أنّ مرجع هذا السؤال إلى أنّه حصل عقد القرض و لكن المقرض لم يدفع ذلك القرض إلى المقرض و أنت قد عرفت من جواب المسأله المتقدمه أنّ القرض إنّما يملكه المقرض بالقبض لا بمجرد العقد بل عرفت من القول الآخر اشتراط التصرف فيه زياده على مجرد القبض و إن كان الأوّل هو الأشهر الأظهر و حينئذ فإذا كان القرض فى السؤال المذكور لم يدخل فى ملك

المقترض لعدم قبضه و بقاءه في يد المقرض فكيف ترتب عليه ما ذكرته من الأحكام، و كيف يثبت في ذمه المقترض و هو لم يدخل في ملكه لما عرفت من أن شرط الملك القبض و الحكم اتفأقى لا خلاف فيه.

و بالجمله: فإن المال المذكور في الصورة المذكوره باق على ملك من هو في يده كسائر أمواله و مجرد الصيغه الواقعه لا توجب ملكه له ما لم يقبضه و عبائر الأصحاب كلها متفقه في أنه لا يملك قبل القبض و إنما اختلفوا في شرط التصرف و لم يرتبوا الملك على مجرد العقد كالبيع و نحوه و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا شبهه فيه و الله العالم.

## المسأله الخامسه و الخمسون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في رجل توفى موسراً و عليه دين لآخر و امتنع الوصى أو الورثه من وفائه

أما لعدم البيئه أو لقله الديانه و هو فيما بينه و بين الله صادق هل يجوز له أن يحسب ذلك الدين على الميت من حق الله زكاه أو فطره أو خمساً إن كان هاشمياً أم لا يجوز؟ أفتنا أيذك الله.

الجواب: أنه قد اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في أنه هل يشترط في جواز الأداء عن الميت من الزكاه و نحوها قصور تركته عن الوفاء بالدين أم لا؟ قولان: أظهرهما الأول لما رواه زواره في الصحيح قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل حلّت عليه الزكاه و مات أبوه و عليه دين أ يؤدى زكاته في دين أبيه و للابن مال كثير؟ فقال: إن كان أبوه أورثه مالاً ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه عنه قضاه من جميع الميراث و لم يقضه من زكاته و إن لم يكن أورثه مالاً لم يكن أحد أحق بزكاته من دين أبيه فإذا أداها في دين أبيه على هذه الحاله أجزاء عنه و موردها و إن كان الأب إلا أنه لا خصوصيه له

ص: ١١٠

فيتعدى الحكم إلى غيره كما في سائر الأحكام المستنبطه من الأخبار، و استدلل العلماءه في المختلف على الثاني لعموم الأمر باحتساب الدين على الميت من الزكاه و لأنه بموته انتقلت التركة إلى ورثته فصار في الحقيقه عاجزاً.

و لا يخفى ما فيه.

أما ما استند إليه من العموم فإنه يجب تخصيصه بالصحيحه المذكوره كما هو القاعده المطرده، و أما انتقال التركة إلى الورثه فإنه محلّ البحث ممّا لصريح قوله عزّ و جلّ في غير موضع من الكتاب العزيز (مَنْ بَعْدَ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ) \* فإنها صريحه في عدم الانتقال مع الوصيه النافذه و الدين.

و بالجمله: فعموم الأخبار الدالّه على اشتراط الاستحقاق شامله للحى و الميت فلو كان غنياً ميتاً أو حياً لم يجز الدفع له و إخلال الورثه و تقصير في الدفع مع ثبوت الدين لا يكون موجباً للاستحقاق و الاحتساب عليه لأنّ شغل الذمه بها حاصل بيقين مثله.

نعم يبقى الإشكال في صورته ما إذا لم يثبت الدين شرعاً مع تيقن صاحب المال صحّه دعواه و الأحوط في هذه الحال التحليل بالإبراء كما دلّت عليه جملته من الأخبار فإنه مع عدم الإبراء ليس له في القصاص إلّا درهم بدرهم في صورته الإبراء يصير درهمه بعشره كما استفاضت به الأخبار المعتضده بالآيه الشريفه و منها: ما رواه الشيخ في الصحيح عن إبراهيم بن عبد الحميد قال: قلت

لأبي عبد الله (عليه السلام): أنّ لعبد الرحمن بن سيبه ديناً على رجل قد مات و كَلَّمناه على أن يحلّه فأبى قال: ويحه أما يعلم أنّ له بكلّ درهم عشره دراهم إذا حلّه فان لم يحلّه و إنما له بدرهم بدل درهم و الله العالم.

**المسألة السادسة و الخمسون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا فيمن تزوّج و طلق و لم يدخل بها ثلاث طلاقات على هذه الصورة و نكحها محلّ ثم تزوّج بها بعده و فعل مثل الأوّل و نكحها محلّ ثم تزوّج بها بعده و فعل مثل الأوّل هل تحرم أبداً في التاسعة كطلاق العدى أم لا تحرم أبداً كطلاق السنّي؟**

أفتنا أيّدك الله.

الجواب: إنّ الظاهر من كلام الأصحاب بل نقل عليه الإجماع جماعه منهم هو أنّ الطلاق الذي يوجب التحريم بعد التاسعة مؤبّداً إنّما هو الطلاق العدى من بين أقسام الطلاق و الطلاق العدى على ما صرّحوا به هو أن يطلق على الشرائط

ص: ١١١

المعتبره ثم يراجعها قبل الخروج من العده و يواقعها ثم يطلقها في غير المواقعه ثم يراجعها و يواقعها ثم يطلقها في طهر آخر فإنّها تحرم عليه حتّى تنكح زوجاً غيره و الأخبار الواصله إلينا في هذا المقام لا تفي بما ذكره من تخصيص التحريم المؤبّد بعد الطلاقات التسع المتخلّل بينها زوجان آخران بالعدى و الذى وقفت عليه من ذلك ما رواه فى الكافى عن زراره بن أعين و داود بن سرحان عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنّه قال: الملاعنه إذا لاعنها زوجها لم تحلّ له أبداً و الذى يتزوّج المرأة فى عدتها و هو يعلم لا تحلّ له أبداً و الذى يطلق الطلاق الذى لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره ثلاث مرّات لا تحلّ له أبداً و المحرم إذا تزوّج و هو يعلم أنّه حرام لم تحلّ له أبداً.

وفى الصحيح عن جميل بن درّاج عن أبى عبد الله (عليه السلام) و إبراهيم بن عبد الحميد عن أبى عبد الله و أبى الحسن (عليهما السلام) قال: إذا طلق الرجل المرأة فتزوّجت ثم طلقها زوجها الأوّل ثم طلقها فتزوّجت رجلاً ثم طلقها فتزوّجها الأوّل ثم طلقها هكذا ثلاثاً لم تحلّ له أبداً.

و عن أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال: سألته عن الذى يطلق ثم يراجع ثم يطلق ثم يراجع ثم يطلق قال: فتلك التى لا- تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره فيتزوّجها رجل آخر فيطلقها على السنّه ثم ترجع إلى زوجها فيطلقها ثلاث مرّات فتكح زوجاً غيره فيطلقها ثم ترجع إلى زوجها الأوّل فيطلقها ثلاث مرّات السنّه ثم تنكح فتلك التى لا تحلّ له أبداً.

و رواه الصدوق فى الخصال بسند صحيح إلى القسم بن محمد عن على بن أبى حمزه نحوه و المراد بالسنّه فى هذا الخبر معناه الأعمّ و إطلاق هذه الأخبار شامل لغير العدى كما ترى و لا- قرينه هنا و لا إشارة إلى التخصيص بالعدى فضلاً عن الدلالة الواضحه و لا أعرف لهم دليلاً على ما ذكره إلّا الإجماع المدعى فى المسأله.

و قد اعترف بذلك أيضاً السيّد السند صاحب المدارك فى شرح النافع حيث قال: و قد نقل جمع من الأصحاب الإجماع على أنّ المطلقه تسعاً للعده تحرم مؤبّداً و لم ينقلوا على ذلك دليلاً و الذى وقفت عليه من الأخبار ما رواه الكلينى ثم ساق الخبرين الأولين ثم قال: و إطلاق الروايه و خصوص الثانيه يقتضى حصول التحريم

بالطلاق التسع التي ليست للعدّه لكن لا أعلم بمضمونه قائلاً، انتهى.

و نحوه الفاضل الخراساني في الكفايه فإنّه بعد نقل الخبرين المذكورين حجّه للأصحاب قال: و إطلاق الروايتين يقتضى حصول التحريم بالطلاق التسع التي ليست للعدّه و لا أعلم بمضمونه قائلاً، انتهى.

و قد ظهر من ذلك أنّ المسأله لا تخلو من شوب الإشكال فإنّ مخالفتهم رضوان الله عليهم فيما ظاهرهم الاتفاق عليه مشكل و موافقتهم من غير دليل بل ظهور الدليل في خلاف كلامهم أشكل و الذي يقرب عندي كما أوضحته في جملة من الأحكام في كتابنا الحدائق الناضره أنّ مستند الأصحاب في هذا المقام يرجع إلى كتاب الفقه الرضوي فإنّ عبارته ظاهره في تخصيص التحريم المؤبد بعد التسع بالعدّي و لعلّ ذلك كان في رساله على بن الحسين بن بابويه كما حقّقناه في كتابنا المشار إليه من نقله عبارات الكتاب المذكور و الافتاء بها و تبعه الجماعه على ذلك و الرساله لا تحضرنى إلّا أنّ الظاهر أنّ الأمر كان كذلك كما تبّهنا عليه في مواضع عديده من كتاب الطهاره و كتب العبادات من كتابنا المذكور و هذه صورته ما في كتاب الفقه الرضوي هنا، و إن كانت النسخه لا تخلو من نوع غلط.

قال (عليه السلام) بعد ذكر طلاق السنّه و تفسيره، و أمّا إطلاق العدّه فهو أن يطلق الرجل امرأته على طهر من غير جماع بشاهدين عدلين ثم يزوّجها من يومه أو من غد أو متى ما يريد من غير أن تستوفى قرؤها و هو أدنى المراجعة أن يقبلها أو ينكر الطلاق فيكون إنكار الطلاق مراجعه فإذا أراد أن يطلقها ثانيه لم يجز ذلك إلّا بعد الدخول بها و أراد طلاقها تربّص بها حتّى تحيض و تطهر ثم يطلقها في قبل عدّتها بشاهدين عدلين فإن أراد مراجعتها راجعها و تجوز المراجعة بغير شهود كما يجوز التزويج و إنّما تكره الرجعه بغير شهود من جهه الحدود و المواريث و السلطان فإن طلقها الثالثه فقد بانت منه ساعه طلقها الثالثه فلا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره فإذا انقضت عدّتها منه فتروّجها رجل آخر

و طلقها أو مات عنها و أراد الأوّل أن يتزوّجها فعل و إن طلقها ثلاثاً واحده بعد واحده على ما وصفناه لك فقد بانت منه و لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره فإن تزوّجها غيره و طلقها أو مات عنها و أراد الأوّل أن يتزوّجها فعل فإن طلقها ثلاث تطبيقات على ما وصفته واحده فقد بانت منه و لا تحلّ له بعد تسع تطبيقات أبداً.

و اعلم أنّ كلّ من طلق تسع تطبيقات على ما وصفت لم يحلّ له أبداً و المحرم إذا تزوّج في إحرامه فرّق بينهما و لا تحلّ له أبداً، و من يتزوّج امرأه لها زوج دخل بها أو لم يدخل بها أو زنا بها لم تحلّ له أبداً.

ثمّ ذكر (عليه السلام) جملة من المواضع الموجبه للتحريم المؤبد هذا كلامه (عليه السلام) و عبارته الفقيه ملخصه من عبارته الكتاب و إن اشتملت على زياده في البين كما لا يخفى على من راجعها.

و بالجملة: فإنّ هذا الكتاب لما كان معتمداً عندنا كما اعتمد عليه الصدوقان في الإفتاء بعباراته و إن خالفت الأخبار المتفق عليها

بين الأصحاب كما أوضحنا ذلك في جملة من المواضع المتقدمه في كتاب الطهاره و كتب العبادات فالواجب تقييد إطلاق الروايات المتقدمه بما ذكره (عليه السلام) في الكتاب المذكور و يعضده اتفاق الأصحاب قديماً و حديثاً على الحكم المذكور و منه يظهر الكلام في موضع السؤال السنى من عدم التحريم المؤبد بعد التسع و الله العالم.

المسأله السابعه و الخمسون ما قول شيخنا في ظرف دهن جامد ساوره كلب المسأله الثامنه و الخمسون ما قول شيخنا في الرياحين التى يكره للصائم أن يشمها المسأله التاسعه و الخمسون ما قول شيخنا في عصير التمر هل يشترط فيه ذهاب الثلثين كالعنب أم لا- المسأله الستون ما قول شيخنا في ولد الزنا لو كان مؤمناً هل يحكم بإيمانه و إسلامه و يحكم بطهارته و صحته نكاحه بالمؤمنه أم لا- المسأله الحاديه و الستون ما قول شيخنا في الذبيحه لو صارت الجوزه فى الرقبه هل تحرم الذبيحه أم لا المسأله السابعه و الخمسون ما قول شيخنا في ظرف دهن جامد ساوره كلب و أتى صاحب الدهن و قطع موضع الملاقاه بسكين واحده و غمسه فى الماء و هو جامد و أخذ يعجنه بيده لينقلب أسفله أعلاه و أعلاه أسفله و حكم بطهارته بهذا الغسل على هذه الكيفيه، فقلت له: هذا لا يقبل التطهير لأنه صار كله نجاسه حكمه حكم العذره فإن كان العذره تقبل التطهير بالماء فهذا كذلك فاغتناض على و قال: لا ينبغى لك أن تعارضنى فسكت و قلت بينى و بينك الشيخ فقبل و قال: هو عديلى إن كتب فأنا أكتب و رجعنا الأمر إليك فافتنا أيديك الله.

### [المسأله السابعه و الخمسون ما قول شيخنا فى ظرف دهن جامد ساوره كلب]

الجواب: أنه لا- خلاف نصاً و فتوى فى أن مثل الدهن و الدبس متى لاقته نجاسه فإن كان مائعاً نجس كله لسريان النجاسه من الميعان و فى قبوله التطهير قولان الأشهر الأظهر أنه لا يقبل التطهير لما حقق فى محلّه و إن كان جامداً فإنه يرفع النجاسه إن كان عيناً و يقلع ما باشر النجاسه و الباقي حينئذ طاهر و إن كان مثل مباشره فم الكلب فإنه يقلع الموضع الذى باشره فمه من الدهن و هكذا لو مات فأره

ص: ١١٤

فى الدهن و هو جامد يقلع منه ما باشره جسد الفأره خاصّه و الباقي طاهر لا يحتاج إلى التطهير لعدم النجاسه بل النجس منه ما لاقى تلك العين النجسه، و فى المائع إنما حكمنا بنجاسه الجميع و إن كانت النجاسه إنما لاقى منه موضعاً مخصوصاً من حيث السريان فإن النجاسه بملاقاتها لذلك الجزء فإنه ينجس و تسرى النجاسه من حيث الميعان إلى الجميع بخلاف الجامد فإنه من حيث الجمود و تماسك أجزائه لا- تسرى فيه النجاسه فتختص بموضع الملاقاه فإذا أزيل منه موضع الملاقاه زالت النجاسه و ما بقى طاهر على أصله.

و من الأخبار الداله على ما ذكرناه ما رواه الكلينى و الشيخ عطر الله مرقديهما عن زراره فى الصحيح عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: إذا وقعت الفأره فى السمن فماتت فيه فإن كان جامداً فألقها و ما يليها و كل ما بقى و إن كان ذائباً فلا تأكله و اصطح به و الزيت مثل ذلك.

و ما رواه الشيخ فى الصحيح عن الحلبي قال

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الفأره و الدابّه فى الطعام و الشراب فيموت فيه فقال: إن كان سمنًا أو عسلًا أو زيتًا فإنه ربّما كان بعض هذا فإن كان الشتاء فانزع ما حوله وكله و إن كان الصيف فارفعه حتى يسرج به.

الحديث.

و عن سماعه فى الموثّق قال

سألته عن السمن يقع فيه الميتة؟ قال: إن كان جامدًا فالتق ما حوله و كُل الباقي.

الحديث إلى غير ذلك من الأخبار الجارية على هذا المنوال.

و بالجمله: فالحكم ممّا لا إشكال فيه و لا شبهه تعتريه و الله العالم.

### المسألة الثامنة و الخمسون ما قول شيخنا فى الرياحين التى يكره للصائم أن يشمّها

و هى ما كان له فهذا الورد الذى يعتصر منه ماء الورد و يسمّونه ورد جورى له ساق صغير هل مكروه شمه للصائم أم لا؟ أفننا أيّدك الله.

الجواب: إنّ ما ذكرتم من تخصيص الكراهه بما له ساق من الرياحان لا ذكر له فى الأخبار و لا فى كلام الأصحاب، و الكراهه التى صرح بها الأصحاب و دلّ عليها جملة من الأخبار أنّما هو الرياحان بقول مطلق و هو لغه كلّ نبت طيب فهذا التخصيص الذى ذكرتموه لا قائل به و لا مستند له.

نعم قد اختلفت الأخبار فى الرياحان فجملة منها دلّ على النهى معلّمًا فى بعضها بأنّ فيه لذّه و لا ينبغى للصائم أن يتلذذ وفى

ص: ١١٥

جملة منها نفى البأس عنه و إن كان فيه لذّه و الأصحاب جمعوا بين الأخبار بحمل أخبار النهى على الكراهه و يعضد أخبار الجواز دلالة جملة من الأخبار على استحباب الطيب للصائم و هذا من جملته و لا فرق فى ذلك بين الورد المذكور و لا غيره.

نعم يتأكّد الكراهه فى النرجس لروايه خصّته بذلك و الله العالم.

### المسألة التاسعه و الخمسون ما قول شيخنا فى عصير التمر هل يشترط فيه ذهاب الثلثين كالعنب أم لا؟

و أخوك الشيخ عبد على نور الله مرّقه اجتمعنا معه فى البصره و يومئذ كانت الدرر النجفيه فى البصره يكتب عليها ولد السيد عبد الله بن السيد نور الدين التستري و رأينا رأيك فيها فى عصير التمر، لكنّ الشيخ عبد على (رحمه الله) قال: وردت روايه فى التمر تسمّى التمريّه و أنا عالم بمذهبك فيه لكن أحببت أن تكون المسألة عندى حاضره مع جملة المسائل لنجيب فيها السائل و أردت أن أعرض عليك ما قاله أخوك نور الله مرّقه.

الجواب: إنَّ ذيل هذه المسألة قد صار واسع المجال لما كثر فيها هذه الأيام المتأخّره من القيل والقال و قد استوفينا البحث فيها بما يوضح الحال و يقلع شبه الإشكال و يقطع مادّة ذلك الداء العضال في كتابنا الحدائق الناضره في أحكام العتره الطاهره في أجوبه مسائل بعض الأعلام و لكن حيث أحببتم أن يكون ما حقّقناه في المسألة حاضرًا لديكم لتدفعوا به ما عسى يعترض به في ذلك عليكم فلنشير هنا إلى نزر من القول في ذلك بذكر ما يتوهّم منه الدلاله على التحريم في المقام و الجواب عنه بما لا مناص للخصم عند الإنصاف من القول به و الالتزام.

فنعول و بالله سبحانه الثقة لإنجاح كلّ مأمول:

الأوّل من الأدلّه التي اعتمدها الخصم في هذه المسألة صحيحه عبد الله بن سنان

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: كلّ عصير أصابته النار فهو حرام حتّى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه.

و الجواب عن الروايه المذكوره بأنّ مبنى الاستدلال بها على حمل العصير فيها على المعنى اللغوي لأنّ فعليًا هنا بمعنى مفعول يعني كلّ معصور خرج ما خرج بدليل و بقي الباقي و من جملته عصير التمر و هو باطل من وجوه أحدها لزوم التخصيص الكثير بإخراج أكثر أفراد الموضوع و ذلك فإنّ المحقّق

ص: ١١٦

الأردبيلي و شيخنا المجلسي في البحار قد نقلوا الاتفاق على حلّ ما عدا العصير العنبي و الزبيبي و التمري و بموجب ذلك لا يبقى من أفرع الموضوع إلّا هذه الثلاثه و هو كونه ممنوعاً منه عند جمع من محقّقي الأصوليين مردود أيضاً بما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى من تخصيص العصير بما يتّخذ من العنب خاصّه دون غيره من التمر و الزبيب و نحوهما و لك أن تقول: إنّ اللازم من القول بظاهر الخبر المذكور هو تحريم كلّ عصير ما عدا ما قام الدليل الشرعي على حلّه و الموجود في النصوص ممّا دلّ على حلّ العصير أفراد يسيره مثل ربّ الرّمان و ربّ التوت و السكنجيين و ربّ التفاح و السفرجل و الجلاب و هو العسل المطبوخ بماء الورد حتّى يصير له قوام و بموجب ذلك يحرم ما عدا هذه الأشياء من العصيرات و العقاقير و الأدوية و نحو ذلك بالخبر المذكور لو كان ما يدعونه حقاً و هو خلاف إجماع المسلمين بل الضروره من الدين و يؤيّد به الفاضلان المتقدّمان من دعوى الاتفاق على حلّ ما عدا الثلاثه المتقدّمه.

و بالجملة: فإنّ ظاهر الخبر متروك بالاتفاق و التخصيص بالثلاثه المتقدّمه تحكم محض.

و كيف كان فصدور هذه الكلّيه عنهم (عليهم السلام) مع خروج أكثر أفراد الموضوع عن الحكم بعيد جدّاً، بل ممّا يكاد يقطع ببطلانه سيّما مع كون الخروج بغير دليل مخصّص كما عرفت.

و ثانيها: أنّ المستفاد من تتبع الأخبار على وجه لا يداخله الإنكار إلّا عن قصر تتبّعه عن مراجعتها و الاطلاع عليها من مظانّها أنّ العصير في عرفهم (عليهم السلام) مخصوص بما يؤخذ من العنب و إنّ ما يؤخذ من التمر إنّما يسمّى بالنبيد و ما يؤخذ من الزبيب إنّما يسمّى بالنقيع و ربّما أطلق النبيد على ما يؤخذ من الزبيب أيضاً، و يعصدها في ذلك كلام علماء.

أقول: ما ادّعا من فرق أهل اللغة فهو ظاهر البطلان بل يطلق كلّ منهما على الآخر كما صرّحوا به.

قال في القاموس: و النبيذ الملقى و ما نبذ من عصير و غيره، و قال في مادّه عصر و عصر العنب و نحوه يعصره فهو معصور و عصيرٌ إلخ، و أمّا في الأخبار فكثيرٌ ممّا يسمّى بهذا.

و هذا كما لا يخفى و التخصيص في بعض موارد لغبه استعمال التهمر منبذاً أى مطروحاً في الماء بغير طبخ كما تستعمله الأعراب غير مضرّ بالمراد، و لا دافع للإيراد و لهذا جرى عليه استعمال المتشرّعه اصطلاحاً ثانوياً فهو خارج عن محلّ النزاع فلا ينبغي إثبات حكمه أو نفيه بمجرد تزييف العبارة و اصطلاح خاصّ و للبحث مجال واسع.

كما أوضحنا ذلك بنقل جملة من الأخبار و كلام جملة من علماء اللغة في كتابنا الحدائق الناضرة و يعضد ذلك و يوضحه أنّ العصر إنّما يطلق بالنسبة إلى الأجسام التي فيها مائه لاستخراج الماء منها كالثوب الذي فيه ماء قد غسل به و هذا ظاهر في العنب و الرمان و البطيخ بنوعيه و نحو ذلك، و أمّا الأجسام الصلبة التي فيها حلاوه و يراد استخراج حلاوتها أو حموضتها مثل التمر و الزبيب و السماق و الزرشك و نحوها فإنّه إنّما يستخرج ما فيها من الحلاوه و الحموضه بنبذها في الماء و نقعها فيه مدّه يخرج ما فيها أو أنّها تمرس بالماء أو تغلى فيه لا يقال إنّ هذه الأشياء أيضاً تعصر بعد النقع و الغلى أو المرس أيضاً فيصدق عليها العصير بمعنى المعصور لأنّنا نقول: نعم أنّها تعصر كما ذكرت لكن مبنى التسميه إنّما هو على استخراج الماء الذي في تلك الأجسام من أصلها و خلقتها لا الماء المضاف إليها ألا ترى أنّه وقع المقابلة في الأخبار و كلام أهل اللغة أيضاً بين العصير و النقع و النبيذ و ليس ذلك إلّا باعتبار إرادته إخراج ما في تلك الأجسام من أول الأمر لا باعتبار تقدّم علاج من غلى أو نقع و إضافه ماء آخر من خارج و إلّا لم تصحّ هذه المقابلة و لا هذا التقسيم إلى هذه الأنواع لأنّها كلّها تصدق عليها العصير باعتبار ما ذكره المعترض و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لكلّ ناظر و إن جحدته المتعسف المتكابر، و حينئذ فقد اتّفق على ما ذكرناه دلالة العرف و الأخبار و كلام أهل اللغة.

و ثالثها: أنّ الاستفادة من الأخبار على وجه لا يداخله الإنكار عند من وقف عليها و تأملها بعين الفكر و الاعتبار أنّ التمر لا يحرم بمجرّد الغليان و إن اشتدّ و إنّما تحريمه دائر مدار الإسكار فيه و من ذلك حديث الوفد المروى في الكافي عن محمّد بن جعفر عن أبيه (عليه السلام) قال: قدم على رسول الله (صلى الله عليه و آله) قوم من اليمن فسألوه عن معالم دينهم فأجابهم فخرج القوم بأجمعهم فلمّا ساروا مرحله قال بعضهم لبعض أنسينا أن نسأل رسول الله (صلى الله عليه و آله) عن ما هو أهمّ إلينا ثمّ نزل القوم ثمّ بعثوا وفداً لهم فأتى الوفد رسول الله (صلى الله عليه و آله) فقالوا: يا رسول الله إنّ القوم قد بعثونا إليك يسألونك عن النبيذ؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): و ما النبيذ فصفوه لي؟ فقال: يؤخذ من التمر فينبذ في إناء ثمّ يصبّ عليها الماء حتّى يمتلئ و يوقد تحته حتى ينطبخ فإذا انطبخ أخذوه و ألقوه في إناء آخر ثمّ صبّوا عليه ماء ثمّ يمرس ثمّ صفّوه بثوب ثمّ يلقى في إناء ثمّ يصب عليه من عكر ما كان قبله ثمّ يهدر و يغلى ثمّ يسكن عن عكره فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): يا هذا قد أكثرت أ فيسكر؟ قال: نعم، قال: فكلّ مسكر حرام.



قال: فخرج الوفد حتى انتهوا إلى أصحابهم فأخبروهم بما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال القوم: ارجعوا بنا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى نسأل عنها شفاهاً ولا يكون بيننا وبينه سفير فرجع القوم جميعاً فقالوا: يا رسول الله ان أرضنا أرض دويه ونحن قوم بعمل الزرع ولا نقوى على العمل إلّا بالنبيذ فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله): صِفوه، فوصفوه كما وصف أصحابهم فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): أفيسكر؟ فقالوا: نعم، فقال: كل مسكر حرام.

والتقريب فيه على وجه يظهر لكل ناظر أنه تضمن أنهم يطبخون التمر أولماً فإذا انطبخ القوه في إناء آخر إلى آخر ما ذكر في الخبر و ظاهره أن السكر إنما يحصل بالطبخ الثاني وهو الذى يجعل فيه العكر وهو من الخمر الأول كأنه بمنزله الخمير الذى يوضع فى عجين الخبز فيسرع به إلى أن يخبز وبهذا الطبخ الأخير صار مسكراً ولو كان الطبخ الأول موجباً للتحريم كما يدّعيه الخصم لذكره (صلى الله عليه وآله) ولم يخص التحريم بالإسكار الحاصل بالطبخ الثانى.

وفى الخبر كغيره من الأخبار الكثيره دلالة على تسميه ما يؤخذ من التمر بالنبيذ كما قدّمنا ذكره لا بالعصير كما ادّعه من ليس بالأخبار بصير ولا خير.

و أما الأخبار الدالة على دوران التحريم مدار الإسكار سواء كان بالغلى أو بالنقع والمكث فكثيره جداً لا يأتى المقام عليها وقد استوفيناها فى

ص: ١١٩

كتابنا المتقدم ذكره، ومنها: حسنه عبد الرحمن بن الحجاج قال: استأذنت لبعض أصحابنا فسأله عن النبيذ، فقال: حلال، فقال: أصلحك الله إنما سألتك عن النبيذ الذى يجعل فيه العكر فيغلى حتى يسكن فقال أبو عبد الله (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): كل مسكر حرام.

و من أجل هذه الأخبار ادعى بعض الأفاضل المعاصرين حصول الإسكار فى عصير التمر بمجرد الغليان وإن تفاوت ظهور أثره باعتبار الطبايع وهى دعوى يكذبها الغليان ويردها الوجدان و حينئذ فمع الإغماض عن الوجهين الأولين و تسليم منقول صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه للعصير التمرى فإنه يجب استثناءه بهذه الأخبار و إخراجها من عمومها لصراحتها فى الدلالة على عدم التحريم بمجرد الغليان و إنما التحريم مترتب على الإسكار فكيف و قد عرفت من الوجهين الأولين عدم صحه شمولها له بالكليه و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لكل ناظر فضلاً عن الخير الماهر.

الثانى: ما رواه فى الكافى فى الحسن عن زراره

عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: لَمَّا هبط نوح من السفينه غرس غرساً فكان فيما غرسه النخله ثم رجع إلى أهله فجاء إبليس فقلعها ثم إن نوحاً (عليه السلام) عاد إلى غرسه فوجده على حاله و وجد النخله قد قلعت و وجد إبليس عندها فأتاه جبرئيل فأخبره إن إبليس لعنه الله قلعها فقال نوح لإبليس: ما دعاك إلى قلعها فو الله ما غرست غرساً أحبّ إليّ منها و والله لا أدعها حتى أغرسها فقال إبليس: و أنا و الله لا أدعها حتى أقلعها، فقال: اجعل لى نصيباً فجعل له الثلث فأبى أن يرضى فجعل له النصف فأبى أن يرضى و أبى نوح أن يزيد فقال جبرئيل: يا رسول الله أحسن فإنّ منك الإحسان فعلم نوح أنه قد جعل له عليها سلطاناً فجعل

نوح له الثلثين فقال أبو جعفر (عليه السلام): إذا أخذت عصيراً فاطبخه حتى يذهب الثلثان و كُل و اشرب حينئذ فذلك نصيب الشيطان.

أقول: هكذا نقل الخبر بلفظ النخلة في الموضوعين المذكورين صاحب الوسائل و من أجله ذهب إلى تحريم العصير التمرى مضافاً إلى صحيحه عبد الله بن سنان

ص: ١٢٠

المتقدمه بزعمه و تبعه بعض أفضل الساده المعاصرين.

و الخبر المذكور إنما هي بلفظ الجبله بالحاء المهمله كما نقله المحدث الكاشاني في الوافي ثم فسّر الجبله ذيل الخبر المذكور فقال: و الجبله بالضمّ الكرم أو أصل من أصوله و من الظاهر أنّ صاحب الوافي أضبط و أشدّ اطلاعاً على النسخ المعتمده و يعضده قوله (عليه السلام) في آخر الخبر: إذا أخذت عصيراً إلى آخره و قد عرفت أنّ العصير في هذا المقام شرعاً و لغه و عرفاً مخصوص بماء العنب دون ماء التمر فإنه إنما يسمّى في الأخبار و كلام أهل اللغة بالنبيذ كما أشرنا سابقاً إليه و أوردنا في كتابنا المتقدم ذكره الأخبار المتكاثرة الداله عليه و يؤيده أيضاً أنّ هذا النزاع قد روى وقوعه بين آدم (عليه السلام) و إبليس و نوح مع إبليس أيضاً في عدّه أخبار غير هذا الخبر و موردها الكرم خاصّه و لم يوجد في النخل إلا خبر واحد مع آدم و ليس فيه تعرّض لحديث الطبخ و ذهاب الثلثين بالكليه و بذلك يظهر سقوط الاستدلال بهذا الخبر على أنّ ما يتخذ من التمر يسمّى عصيراً ليس في محلّه فإنه مبنى على كون المذكور في الخبر لفظ النخلة و ليس كذلك كما عرفت.

الثالث: ما رواه عن عمّار الساباطي في الموثق

عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه سئل عن النضوح المعتق كيف يصنع حتى يحلّ؟ قال: خذ التمر فأغله حتى يذهب ثلثا ماء التمر.

و موثقه الأخرى عنه (عليه السلام) قال

سألته عن النضوح فقال: يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم يتمشطن.

و هذه الروايه الثانيه ذكرها في الدروس و ظاهره التوقف من أجلها.

أقول: و النضوح لغه على ما ذكره في النهايه ضرب من الطيب يفوح رائحته، قال الفاضل الزاهد الأمين الشيخ فخر الدين بن طريح في كتاب مجمع البحرين: أنّ في كلام بعض الفضلاء النضوح طيب مائع ينقعون التمر و السكر و القرنفل و التفاح و الزعفران و أشباه ذلك في قاروره فيها قدر مخصوص من الماء و يشدّ رأسها و يصبرون أيّاماً حتى ينشّ و يختمر و هو شائع بين نساء الحرمين الشريفين و كيفية تطيب المرأه به أن تحطّ الأزهار بين شعر رأسها ثم ترشّ به الأزهار لتشتدّ رائحتها قال: وفي أحاديث أصحابنا أنّهم نهوا نساءهم عن الطيب به بل أمر (عليه السلام) بإهراقه في

البالوعه انتهى كلامه زيد مقامه.

أقول: الظاهر أنه أشار بحديث الإهراق إلى روايه خيثمه قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) و عنده نساء فشم رائحه النضوح فقال: ما هذا؟ قالوا: نضوح يجعل فيه الضياح، قال: فأمر به فأهرق في البالوعه.

أقول: الضياح لغه اللبن الخاثر يجعل فيه الماء و يمزج به و الظاهر بناءً على ما ذكره هذا البعض المنقول عنه كيفية عمل النضوح المؤيد بخبر خيثمه المذكور ان أمره (عليه السلام) بإهراق النضوح أنما هو لكونه خمراً فإنه نجس كما هو أحد القولين المعتضد بالأخبار كما حققناه في كتابنا الحدائق الناضره فيكون وضعه في الرأس موجباً لنجاسته و الصلاه في النجاسه حينئذ و على هذا فتحمل روايتنا عمّار على أن الغرض من طبخه حتى يذهب ثلثا ماء التمر إنما هو لثلا يصير خمراً ببقائه مدّه لأنّ عليه على هذا الوجه و إلى هذا الحدّ الذي يكون به دبساً و تذهب الأجزاء المائيه التي يصير بها خمراً لو مكث مدّه كذلك لأنه إنما يصير خمراً بسبب ما فيه من تلك الأجزاء المائيه فإذا ذهب بالغلين أمن من صيرورته خمراً و يشير إلى ذلك قوله: النضوح المعتق على صيغه اسم المفعول أى الذى يراد جعله عتيقاً بأن يحفظ زماناً حتى يصير عتيقاً و يؤيد ذلك أيضاً قوله: ثمّ يتمشطن، بمعنى انّ الغرض منه إنما هو التمشط به في الرأس و هو دليل على أن الغرض من السؤال في الخبرين المذكورين عن كيفية عمله إنما هو للتحرز عن صيرورته خمراً نجساً تمتنع الصلاه فيه إذا تمشطن به و إلّا فهو ليس بمأكول و لا الغرض منه الأكل حتى يكون الأمر يغلبه على هذا الوجه لأجل حلّ أكله.

و قوله في الروايه الأولى حتى يحلّ يعنى يحلّ استعماله في التمشط به في الرأس و لا يكون خمراً نجساً موجباً لبطلان الصلاه فيه فإن قيل: إنّ هذا كلّه مبنى على القول بنجاسه الخمر؟ قلنا: نعم و هو الأشهر الأظهر من الأخبار كما حققناه بما لا مزيد عليه في كتابنا المتقدم ذكره.

و كيف كان فدلاله الروايتين المذكورتين إنما هي بطريق المفهوم و هو مع تسليمه

أنما يكون حجّه إذا لم يظهر للتعليق فائده سوى ذلك و إلّا فلا حجّه فيه و بما شرحناه من معنى الخبرين المذكورين و هو أنّ الغرض أن لا يكون خمراً يظهر فائده التعليق و حينئذ فلا يمكن أن يكون حجّه للخصم فيما يدّعيه كما لا يخفى على من يعرف الحقّ و يعيه و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر لا ستره عليه و لا يأتيه الباطل من خلفه و لا بين يديه و من أراد تحقيق الحال في هذا المجال زياده على ما ذكرناه هنا فليرجع إلى كتابنا المشار إليه آنفاً.

و أمّا ما تكلفه بعض الفضلاء المعاصرين من الاحتمالات الباردة و التكلّفات الشارده فهي في البطلان عند من تأمل فيما أظهر من أن يحتاج إلى مزيد بيان و لو تمّت هذه التخريجات المغته البعيده و التمحلات الهمجه الغير السديده في مقابله الاستدلالات و ما يتبادر من تلك المقالات لم يتمّ دليل على مطلب من المطالب بالكليه إذ لا قول من الأقول إلّا و للاحتمال و إن بعد فيه مجال فكيف يتمّ لهم الاستدلال على المخالفين في الإمامه و النبوه و نحوهما من المطالب الدينيه إذا بدا الخصم في مقابله تلك الأدلّه

أمثال هذه الاحتمالات الضعيفه و الخيالات السخيفه.

و أما ما نقلتموه عن أخينا المقدس المرحوم الشيخ عبد على رحمه الله تعالى من الروايه التمرية فالظاهر أنه يريد بها موثقه عمّار المذكوره حيث إنه نقل عنه التوقف من أجلها قبل الاطلاع على ما ذكرناه في معناها و الله العالم.

**المسأله الستون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا في ولد الزنا لو كان مؤمناً هل يحكم بإيمانه و إسلامه و يحكم بطهارته و صحه نكاحه بالمؤمنه أم لا**

و لو قلت ببطلان نكاحه ما تقول فيما يتناسل منه و هل يحتاج فسخ نكاحه إلى طلاق، و ما قولك لو زنا بزوجه زان هل تحلّ لذلك الزانى بعد فراقه لها أم لا؟ أفنتنا أيديك الله.

الجواب: و الله الهادى إلى جاده الصواب انّ هذه المسأله من مشكلات المسائل و أمّهات المعاضل و قد بسطنا الكلام فيها فى جملة من كتبنا مثل كتاب الحدائق الناضره و كتاب الدرر النجفيه و نقول هنا: لا يخفى أنّ المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم هو الحكم بإسلامه بل إيمانه و طهارته و عدالته مع الاتّصاف بشرائطها و دخوله الجنّه كغيره من أفراد المؤمنين متى كان على ظاهر الايمان

ص: ١٢٣

و متديّناً بذلك.

و نقل عن الصدوق و المرتضى و ابن إدريس الحكم بكفره و نجاسته و عدم جواز دخوله الجنّه.

قال شيخنا العلّامة أبو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البحرانى (قدس سره) فى بعض أجوبه مسائل سُئل فيها عن ابن الزنا هل يحتمل أن يدخل الجنّه مع إمكان أن يكون مؤمناً متشرعاً؟ فأجاب عطر الله مرقده بما هذا لفظه: إنّ جواز إيمانه و إمكان تديّنه عقلاً ممّا لا خلاف فيه كيف و لو لم يكن كذلك لزم التكليف بالمحال و هو باطل عقلاً و نقلًا إلّا عند شذوذ من المخالفين و إنّما الخلاف فى الوقوع هل يقع منه الايمان و التديّن أم يقطع بعدم ذلك، و المنقول عن رئيس المحدّثين أبى جعفر محمد بن على بن بابويه و المرتضى علم الهدى و أبى عبد الله بن إدريس الحلّى روح الله أرواحهم و قدس أشباحهم هو الثانى و هو أنّه لا يكون إلّا كافراً بمعنى أنّه لا يختار إلّا الكفر و هم لا ينكرون أنّه لو فرض ايمانه و تديّنه أمكن دخوله الجنّه بل و جب و إن كان عندهم أنّ هذا الفرض غير واقع، انتهى.

أقول: ما ذكره قدس الله روحه من جعل محلّ الخلاف فى المسأله أنّه هل يقع من ابن الزنا الايمان و التديّن أم يقطع بعدمه و حمله القول بكفره على معنى أنّه لا يقع منه إلّا الكفر و إلّا فإنّهم لا ينكرون أنّه لو فرض تديّنه أمكن دخوله الجنّه بل و جب الظاهر أنّه ليس كذلك و كلام أولئك القائلين بالكفر و إن كان لا يحضرنى الآن إلّا أنّ القول فى كلام جملة من مشايخنا المحقّقين و هو المعتضد بالأخبار الآتية فى المقام خلاف ما ذكره (قدس سره) و هو إنّ أولئك القائلين بالكفر يحكمون به و بما تقدّم من الأحكام المنقوله عنهم و إن تدين بالايمان و قام به كغيره من ذوى الايمان.

قال شيخنا العلامة المجلسي روح الله تعالى روحه بعد ذكر كلام في المقام: و نسب إلى الصدوق و السيد المرتضى و ابن إدريس رحمهم الله القول بكفره و إن لم يظهره ثم قال: و هذا مخالف لأصول العدل إذ لم يفعل باختياره ما يستحق به العقاب فيكون عقابه ظلماً و جوراً و الله ليس بظلام للعبيد، انتهى.

و قال المحدث الفاضل السيد نعمه الله الجزائري (رحمه الله) في كتاب الأنوار النعمانية تذييل في حال ولد الزنا إذا ورد على ربّه عزّ و جلّ اعلم أنّ المشهور بين أصحابنا

ص: ١٢٤

رضوان الله عليهم هو أنه إذا أظهر دين الإسلام كان مسلماً بحكم المسلمين في الطهارة و دخول الجنّة.

و قد نقل عن المرتضى و الصدوق و ابن إدريس قدس الله أرواحهم أنه كافر نجس يدخل النار كغيره من الكفار، انتهى.

و الجمع كما ترى ظاهر في أنّ محلّ الخلاف إنّما هو مع ظهور تدينه بالايمان إلماً أنّ السيد المذكور نقل أيضاً عن السيد المرتضى مثل ما ذكره شيخنا المتقدم ذكره ثم قال: و هذا لا ينافي ما حكيناه عنه رحمه الله تعالى فإنه قد يذهب في المسألة الواحدة إلى مذاهب مختلفة يكون له في كلّ كتاب من مصنّفاته مذهب من المذاهب، انتهى.

و كيف كان فإنّ ما ذهب إليه الأكثر من الأصحاب من القول بإسلامه بل إيمانه و فرعوا عليه القول بطهارته و عدالته و دخوله الجنّة مع التدين بالايمان و القيام بتلك الأركان ممّا تردّه الأخبار الواردة عن العترة الأطهار صلوات الله عليهم، فأما بالنسبة إلى حكمهم بالطهارة فيرده جملة من الأخبار منها: ما رواه في الكافي عن ابن أبي يعفور

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غساله الحّمّام فإنّ فيها غساله ولد الزنا و هو لا يطهر إلى سبعة آباء و فيها غساله الناصب و هو شرّهما.

الحديث.

و عن الوشاء عمّن ذكره

عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه كره سور ولد الزنا و اليهودى و النصراني و المشرك و كلّ من خالف الإسلام و كان أشدّ ذلك عنده سور الناصب.

و رواه علي بن الحكم

عنه (عليه السلام) قال: لا- تغتسل من ماء الحّمّام فإنّه يغتسل فيه من الزنا و يغتسل فيه ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت و هو شرّهم.

و لا- يخفى أنّ نظم ابن الزناء في قرن هؤلاء المحكوم بكفرهم و نجاستهم ظاهر في أنّه مثلهم في الكفر و النجاسة و الكراهة في

سابق هذا الخبر بمعنى النجاسه كما ورد مثله فى كثير من الأخبار، و يؤيده ما رواه الصدوق فى كتاب عقاب الأعمال و البرقى فى المحاسن بإسنادهما عن ليث المرادى

عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: إنَّ نوحاً (عليه السلام) حمل فى السفينه الكلب و الخنزير و لم يحمل فيها ولد الزناء و الناصب شرّ من ولد الزناء.

و ما رواه الصدوق (رحمه الله) فى كتاب ثواب الأعمال فى الموثق عن زراره قال

سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: لا خير فى ولد الزنا و لا فى بشره و لا فى شعره و لا فى لحمه و لا فى دمه

ص: ١٢٥

و لا فى شىء منه يعنى ولد الزناء.

و رواه فى الكافى فى الموثق عن زراره فيه بعد قوله و لا شىء منه عجزت عنه السفينه و قد حمل فيها الكلب و الخنزير فإنّ نفى الخير عنه على هذا الوجه الاستغراقى و جعله شراً من الكلب و الخنزير ربّما يشعر بأنّه ليس إلّا لكفره و نجاسته كما لا يخفى.

و أصحابنا رضوان الله عليهم إنّما تمسّكوا فى القول بالطهاره بناء على حكمهم بإسلامه بالأصل.

و لا يخفى أنّ الأصل المذكور يجب الخروج عنه بالدليل كما قرّره فيما هو من هذا القبيل.

و أمّا بالنسبه إلى حكمهم بالعداله فيه أنّه لا يخفى أنّ المواضع التى يشترط فيها العداله هى الإمامه فى الصلاه و قد اتّفقت الأخبار و كلمه الأصحاب على اشتراط طهاره المولد فيها و الشهاده و قد استفاضت الأخبار بأنّه لا تقبل شهادته و القضاء و قد اتّفقت كلمه الأصحاب على أنّه لا يجوز له تولّى القضاء و حينئذ فأى ثمره لهذه العداله التى ادّعوها له.

و من الأخبار الزائده على ما قلناه المؤكّده لما ذكرناه ما ورد فى ديبته من أنّها كديه اليهود و النصارى ثمانمائه درهم و قد حكم بمضمون هذه الأخبار الصدوق و المرتضى و ابن إدريس بناءً على مذهبهم فيه و المشهور بناءً على الحكم بإسلامه أنّ ديبته كديه المسلم مع أنّه لا معارض لهذه الأخبار و التمسك بعموم أخبار أدلّه ديه المسلمين.

يدفعه أنّ هذه الأخبار خاصّه فيجب تقديم العمل بها و تخصيص الإطلاق بها كما هو القاعده المقرّره.

و أنت خبير بأنّ جمله هذه الأحكام إنّما ترتبت على ابن الزناء من حيث كونه ابن زنا و إن كان متديناً بالإسلام و الايمان و إلّا فإنّ الكفر مانع من الإمامه و قبول الشهاده و تولّى القضاء و إن لم يكن ابن زنا و كذا حكم الديه.

و أمّا بالنسبه إلى حكمهم بدخوله الجنّه فإنّ الأخبار مستفيضه تردّه و منها: ما رواه الصدوق فى كتاب العلل بسنده عن سعد بن عمر الحلاب قال: قال لى أبو عبد الله (عليه السلام): إنّ الله عزّ و جلّ خلق الجنّه طاهره مطّهره فلا يدخلها إلّا من طابت ولادته.

و قال أبو عبد الله (عليه السلام): طوبى لمن كانت أمه عفيفه.

و ما رواه فى الكتاب المذكور بسنده فيه إلى محمد بن سليمان الديلمى عن أبيه رفع الحديث إلى الصادق (عليه السلام) قال

يقول ولد الزناء يا ربّ فما ذنبى فما كان لى فى أمرى

ص: ١٢٦

صنع؟ قال: فيناديه مناد فيقول: أنت شرّ الثلاثة أذنب والداك فَبَتَّ عليهما و أنت رجس و لن يدخل الجنّه إلّا طاهر.

و أنت خبير بما فى هذا الخبر من الدلالة الواضحة على صحّه ما قدّمناه من أنّ منعه من دخول الجنّه إنّما هو من حيث كونه ابن زنا لا من حيث الكفر، و إلّا لأجيب بأنّ منعه من حيث كفره و إنّ الجنّه لا يدخلها كافر.

و ما رواه فى الكافى و غيره بسنده عن أبى خديجه

عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: لو كان أحد من ولد الزنا نجى لنجى سائح بنى إسرائيل، فقليل له: و ما سائح بنى إسرائيل؟ قال: كان عابداً فقليل له أنّ ولد الزنا لا يطيب أبداً و لا يقبل الله منه عملاً، قال: فخرج يسيح بين الجبال و يقول: ما ذنبى.

و على هذا النهج أخبار أخر أيضاً أعرضنا عن نقلها اختصاراً إلّا أنّه قد روى فى الكافى أيضاً بسنده عن ابن أبى يعفور قال

قال أبو عبد الله (عليه السلام): إنّ ولد الزنا يستعمل إنّ عمل خيراً جزى به و إنّ عمل شراً جزى به.

و ظاهر هذا الخبر ممّا يؤيّد المشهور فى الجملة إلّا أنّه لا دلالة فيه على كون الجزاء فى الجنّه لتحصل منافاته لتلك الأخبار، بل هو أعمّ من ذلك فيجوز أن يكون فى مكان آخر.

و يؤيّد ما قلنا ما رواه فى كتاب المحاسن بسنده عن أيوب بن الحرّ عن أبى بكر قال: كُنّا عنده و معنا عبد الله بن عجلان فقال عبد الله بن عجلان معنا رجل يعرف ما نعرف و يقال إنّ ولد زناء فقال: ما تقول؟ فقلت: إنّ ذلك ليقال له، فقال: إنّ كان ذلك كذلك بنى له بيت فى النار من صدر يردد عنه و هيح جهنّم و يؤتى برزقه.

قال بعض مشايخنا عطر الله مراقدهم بعد نقل هذا الخبر قوله: من صدر أى يبني له ذلك فى صدر جهنّم و أعلاه و الظاهر أنّه تصحيف الصبر بالتحير و هو الجهد، انتهى.

أقول: و الذى يقرب عندى فى هذا المقام بالنسبة إلى هذه الأخبار التى ذكرناها ان ابن الزناء له حاله ثالثه غير حالتى الكفر و الايمان و ذلك لأنّ ما تقدّم من الأخبار الدالّة على أحكامه فى الدنيا من النجاسة و عدم جواز دخوله فيما يشترط فيه العدالة و حكم ديتة و عدم دخوله الجنّه لا- تجامع الايمان بوجه و أسباب الكفر الموجبه للحكم بكفره غير موجوده فيه لأنّ الغرض أنّه متدينّ بالايمان و قائم بتلك الأركان و أسباب الكفر محصوره و ليس فيه شىء منها، و أمّا جزاءه على أعماله فى الآخرة

فقد عرفت من الخبرين المذكورين أنه يجازى عليها وإن لم يكن في الجَنَّةِ إذ ليس بواجب على الله سبحانه إلَّا الجزاء عليها، و  
أمَّا كونه في الجَنَّةِ فليس بواجب عليه.

و ممَّا ذكرنا يعلم أنه ليس في هذه الأخبار ما يدلُّ على الحكم بكفره كما ذهب إليه من تقدّم نقله عنه و إنّما غايتها الدلالة على  
خساسته و رذالته و هو أنه على الله سبحانه كما تقدّم في خبرى ليث المرادى و زراره و نحوهما و هو أعمّ من ذلك، و أمَّا  
عمومات الآيات و الأخبار الدالّة على أنّ من يؤمن و يعمل صالحاً يدخله الله الجَنَّةِ فيمكن تخصيصها بهذه الأخبار و استثناء هذا  
الفرد منها.

هذا أقصى ما يمكن أن يقال و الله العالم و أولياؤه بحقيقه الحال.

بقى هنا في المقام إشكال و أى إشكال و هو أنه ممَّا لا خلاف فيه بين الإماميه كون الثانى ابن زنا و به صرّح جملة من علمائهم  
و تكاثرت به أخبارهم كما أوضحه شيخنا علّامه الزمان الشيخ سليمان فى كتاب الذخيرة فى المحشر فى فساد نسب عمر مع أنّ  
المعلوم من سيره النبى (صلى الله عليه و آله) و أصحابه فى زمانه أنّهم كانوا يخالطونه و يساورونه و لا يجتنبونه و لا يحكمون  
بنجاسته و الحمل على التقيّه هنا ممَّا لا مجال له لأنّه (صلى الله عليه و آله) الشارع للشريعة و المبين لأحكامها مع كونه صاحب  
الشوكة و الاياله و الملك و التقيه أيضاً غير جائزه عليه كما صرّحوا به إلّا أنّ هنا أيضاً ما هو أعظم من ذلك و أدهى و أمر ممَّا  
لا مخرج منه و لا مفرّ و هو أنه لا خلاف نصّاً و فتوى فى ارتداد من أنكر شيئاً من ضروريات الدين و كفره و حل ماله و دمه كما  
اتفقوا عليه بالنسبة إلى الخوارج و النصاب بالمعنى الذى ذكروه و اتفق عليه العلماء الأبرار، بل و علماء الفجار ردّ عمر على النبى  
(صلى الله عليه و آله) جملة من أوامره (صلى الله عليه و آله) و لا سيّما حديث الكتاب الذى أمر به عند موته و حديث تقيّد  
جيش أسامه بل خبر العقبة و همّهم بقتله (صلى الله عليه و آله) و أمثال ذلك و واحد منها فضلاً عنها جميعاً ممَّا يوجب الردّه و  
الكفر و استحقاق القتل شرعاً مع أنّه (صلى الله عليه و آله) لم يحكم بشىء من ذلك و لا فعله مع تمكّنه و قدرته و لا مجال  
للجواب عن ذلك هنا إلّا بأحد وجهين: أمّا أن يقال بعدم ثبوت هذه النقول و هو مشكل لظاهر اتفاق الإماميه عليها مع ورود كثير  
منها فى أخبار الطرفين فضلاً عن أخبار الإماميه أو إخلاله (صلى الله عليه و آله) بالحكم

الشرعى فى ذلك و هو أشكل و أعظم.

و الظاهر أنه لهذا الإشكال و الداء العضال ذهب بعض متأخري علمائنا كما نقل عنه إلى ايمان الشيخين زمن حياته (صلى الله عليه  
و آله) و إنّما ارتدّا بعد موته بوقوع ما وقع من أمر الخلافه مستنداً إلى أنّ الأخبار الواردة بهذه الأمور المذكوره أخبار آحاد لا  
توجب علماً و لا يخفى ما فيه.

و بالجملة فإنّه لا يحضرنى الآن مخرج عن هذه الإشكالات العظيمه و الله سبحانه أعلم بهذا.



و أما ما ذكرتموه من بقیة الأحكام فی هذا المقام فلا بدّ من ذكرها واحداً واحداً و الكلام فیها بما یقتضیه النظر الفاتر و الفكر القاصر: فالأوّل فی صحّہ نکاح المؤمنه و الظاهر أنّه لا خلاف فیہ بین الأصحاب الحاكمین بإسلامه و إیمانه و لا إشكال علی تقدیره، و أمّا القائلون بكفره فلم أقف لهم علی كلام فی ذلك إلّا أنّ ظواهر جملة من الأخبار الدالّة علی جواز نکاح المتولّده من الزنا و إن كان علی كراهیه هو جواز نکاحه و إن كان علی كراهیه أيضاً.

أمّا أوّلاً: فلاّنتك قد عرفت أنّ كفره هنا علی تقدیر القول به لیس من قبیل الكفر المانع من النكاح مع أنّك قد عرفت أنّه لا دلیل علی الكفر بالكلیه و الأصل صحّہ النكاح إلى أن یقوم الدلیل علی البطلان.

و ثانياً: إنّ المستفاد ممّا حَقَّقناه آنفاً هو إسلامه و إن كان فی أقلّ مراتبه و أنزلها عند الله سبحانه و الأخبار كما ستأتیک إن شاء الله تعالی فی المسأله الآتیة دلّت علی أنّ جواز النكاح دائر مدار الإسلام و ثبوته شرعاً فمتی حکم بإسلام أحد جازت مناكحته و حکم بطهارته و حقن دمه و ماله.

و ثالثاً: الأخبار المشار إليها؛ و منها: ما رواه فی الكافي فی الصحيح أو الحسن عن محمد بن مسلم

عن أحدهما (عليهما السلام) فی رجل یشتری الجاریه أو یزوِّجها لغير رشده و یتخذها لنفسه فقال: إن لم یخف العیب علی ولده فلا بأس.

و عن ثعلبه و عبد الله بن هلال فی الموثق

عن أبی عبد الله (عليه السلام) فی الرجل یتزوِّج ولد الزنا؟ قال: لا بأس إنّما یكره ذلك مخافه العار، و إنّما الولد للصلب و إنّما المرأه وعاء، قلت: الرجل یشتری خادماً ولد الزنا یطأها؟ قال: لا بأس.

و عن عبد الله بن سنان قال

قلت

ص: ١٢٩

لأبى عبد الله (عليه السلام): ولد الزنا ینكح؟ قال: نعم و لا یغلب ولدها.

و عن محمد بن مسلم فی الصحيح قال

سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الخبيثه یتزوِّجها الرجل؟ قال: لا، و قال: إن كان له أمه و طأها و لا یتخذها أمّ ولد.

و النهی فی هذا الخبر محمول علی الكراهه كما عرفت من الأخبار الأخر، و بهذا النحو أخبار أخر أيضاً و هى و إن لم تكن دليلاً واضحاً فی المدعى لعدم التلازم بين المرأه و الرجل فی مثل ذلك إلّا أنّها ممّا يؤیّد ما قلناه بأوضح تأیید و فیها أيضاً إشعار بعدم النجاسه إذ من البعيد بل الأبعد تجویز الترویج بها المستلزم للمساوره و المخالطه مع ثبوت النجاسه فيمكن حينئذ حمل الأخبار

المتقدمه على مزيد التخليط فى رذالته و قبحه و نحو ذلك، و يشير إليه أيضاً قوله فى روايه ابن أبى يعفور أنه لا يظهر إلى سبعة آباء و إنّ الظاهر أنّ المراد إنّما هو الكفايه عن الرذاله و عدم النجاسه لا الطهاره بالمعنى المشهور.

و بالجملة: فالظاهر هو جواز إنكاحه و تزويجه بالمؤمنين و إن كان مكروهاً لما عرفت.

الثانى: فيما يتناسل منه و الظاهر أنه لا ريب فى أنه مع الإيمان و التدبّين به فإنّ حكمهم حكم ذوى الايمان لأنهم إنّما تولّدوا من نكاح صحيح كما عرفت.

و من أوضح الأدلّه على ذلك تزويجه (صلى الله عليه و آله) بابنه الثانى مع ما عرفت من حاله المذكور وفى هذا أيضاً دليل واضح على ما قدّمنا ذكره من جواز تزويجه المؤمنه فإنّنا لو قلنا ببطلان نكاح المؤمنه لكان الأولاد المتولّدون من ذلك النكاح أولاد زنا لعدم صحّه النكاح فلا يجوز التزويج بهم مع أنه (صلى الله عليه و آله) قد نكح المرأه المشار إليها، و الظاهر أنّ الجواز هنا ممّا لا خلاف فيه بين الأصحاب فيما يظهر من كلامهم و هو ليس بمحلّ إشكال عندهم و نسبه المنكور فساد.

الثالث: فيما لو زنا بزوجه زان فهل تحلّ للزاني بعد فراقها للزوج الأول و حكم ذلك يعرف ممّا تقدّم حيث إنّ لا فرق بناءً على ما حقّقناه بين زوجته و زوجه غيره من المؤمنين المبتنى ذلك على تزويج صحيح شرعاً و إنّما يبقى الكلام من وجه آخر و هو أنّ الزنا بذات البعل هل يوجب التحريم المؤبد كما هو المشهور من غير

ص: ١٣٠

خلاف يعرف أم لا، فيجوز تزويجها بالزاني بعد مفارقه الأول كما صار إليه الآن بعض الفضلاء المعاصرين استناداً إلى عدم وجود دليل على ما ادّعه الأصحاب من التحريم المؤبد فكان يفتى بذلك و يجوزّه و الأظهر عندى فى ذلك هو ما ذكره الأصحاب رضوان الله عليهم لما ذكره الرضا (عليه السلام) فى كتاب الفقه الرضوى من قوله (عليه السلام): و من تزوّج امرأه لها زوج دخل بها أو لم يدخل بها أو زنا بها لم تحلّ له أبداً و قد تقدّمت هذه العبارة فى المسأله السادسه و الخمسون، و يؤيد ذلك ما ذكره المرتضى (رضى الله عنه) من تكاثر الأخبار بذلك و هو يدلّ على وصول أخبار إليه فى هذا الحكم و إن لم تصل إلينا و يؤكّده أيضاً موافقه الاحتياط فى الدين المطلوب سيّما فى الفروج كما تكاثرت به أخبار الساده الميامين عليهم صلوات ربّ العالمين و به يظهر أنّ ما صار إليه الفاضل المعاصر سلّمه الله تعالى لا يخلو من جرأه على الملك العلّام و أهل العصمه (عليهم السلام) فإنّه و إن لم يقدّم عليه الدليل كما ذكره إلّا أنّه لا أقلّ من التوقّف عن ذلك و الوقوف على جادّه الاحتياط فى الدين لاتفاق الأصحاب على الحكم من غير خلاف يعرف مع الجزم بعد التهم و ورعهم و تقواهم و إنّهم لا يتفقون على ذلك من غير مستند شرعى و لا دليل قطعى عن أئمتهم الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين سيّما مع نقل المرتضى (رضى الله عنه) و وصول الأخبار إليه بذلك و هو و إن لم يكن حجّه عليه لكنّه ممّا يوجب الاحتياط و التوقّف عن الفتوى لذوى الورع و التقوى و تجويز ذلك للعامّه من الناس الموجب لجرأتهم على المحرّمات و الأدناس.

و بالجملة: فالأظهر عندى هو التحريم المؤبد لما عرفت و الله العالم.

**المسأله الحاديه و الستون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى الذبيحه لو صارت الجوزه فى الرقبه هل تحرم الذبيحه أم لا**

و هي غير مشروطه أن تكون في الرأس إنما الشرط في صحّه الذبح قطع الأعضاء الأربعة و هي الحلقوم و المري و الودجان و بعضهم اكتفى بالأولين و لم يتعرّض أحد من الفقهاء لذكر الجوزه و رأينا من إخواننا من العلماء من يحرم الذبيحه لو كانت في الرقبه و في بعض الأيام اتفق لي

ص: ١٣١

أن أخذت رأس ذبيحه و عمدت إلى سكين و قلعت الجوزه من الرأس و رأيتها هي رأس الحلقوم ملاصقه للدماغ و الحلقوم غير متجاوز لها فإذا صارت في الرقبه لم ينقطع الحلقوم و هو العمده في صحّه الذبح فعلمت أنّ تحريم الذبيحه على هذه الكيفيه من هذه الحيثيه و جرينا على جريهم و عملنا كعملهم، و بعض الاخوان ليس لهم اطلاع على كيفيه الذبح يحللون الذبيحه و لو كانت الجوزه في الرقبه و يقولون أنّها غير شرط في صحّه الذبح و متى ما وقع الذبح من تحت اللحين كفى و لم يلاحظوا هذه الملاحظه من كونها رأس الحلقوم و إذا انحدرت إلى الرقبه لم يحصل قطعه و لم يعشوا بأمر الذبح و هو من أهم الأمور و أوهمها و رجعنا الجواب إليك و أنت صاحب التحقيق و التدقيق فبين لنا الصواب و اكتب لنا الجواب، أيّدك الله تعالى.

الجواب: و الله الهادي إلى جاده الصواب أنّ الحقّ في ذلك هو ما ذكرتم و الأوفق بالصواب هو ما سطرتم و قد جربنا ذلك كما جرّبتم و رأينا كما رأيتم فرأينا أنّ هذه الخرزه التي تذكرونها متّصله باللسان الصغير الذي هو أقصى الحلق و حينئذ فمتى وقع الذبح و كانت الخرزه المذكوره في الرأس فإنّه يعلم قطع الحلقوم يقيناً لأنّ الذبح وقع من أسفلها و هي جزء الأعلى و متى كانت في البدن لم يعلم قطع الحلقوم حينئذ لأنّها آخره و منتهاه و إنّما يصير الذبح على هذا التقدير في الرأس لا في الحلق و محل الذبح إنّما هو الحلق الذي أعلاه متّصل بالرأس و أسفله إلى اللبّه المتّصله بالصدر.

و بالجملة: فالأمر حسبما ذكرتموه و حرّرتموه و الله سبحانه العالم.

**المسأله الثانيه و الستون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في المخالف لأهل الحقّ من جميع الفرق و ما تقول في سوره و مناكحته**

**اشاره**

و لو تزوّج مؤمنه هل ينعقد نكاحه بها أم لا ينعقد و لا يحتاج إلى طلاق و ما قولك في نسله منها هل هم أولاد حرام أم أولاد حلال إذا كان النكاح برضى منها أو وليها و لو زنا بها زان هل تحلّ عليه بعد مفارقتها لها أم لا، و لو غاب عنها غيبه طويله يمكن الانتفاع و مفارقتها قبل رجوعه مع الأمن من الضرر كالحبل و غيره هل يجوز ذلك أم لا، أفتنا أيّدك الله.

الجواب: و الله الهادي إلى جاده الصواب أنّ الكلام في بيان هذه المسأله يقع في

ص: ١٣٢

مقامات:

**الأول: في بيان حال المخالف من أهل السنّه**

و المشهور بين متأخري أصحابنا هو الحكم بإسلامه و المشهور بين مقدّمي علمائنا هو القول بكفره و تحقيق القول في ذلك هو أنّه لا يخفى أنّ المستفاد من الأخبار على وجه لا يعتريه الشك و لا الإنكار إلّا ممّن كبا جواد تتبّعه أو فهمه في هذا المضمار أنّ الناس بالنسبة إلى الإمامه في زمن الأئمّه (عليهم السلام) على أقسام ثلاثه مؤمن و كافر و ضالّ و إنّ جلّ الناس في زمنهم (عليهم السلام) كانوا من القسم الثالث، و أمّا بعد زمنهم (عليهم السلام) كصدر زمن الغيبه الكبرى إلى يومنا هذا فلم يبق إلّا القسمان الأوّلان و إنّ المراد من الكفر في تلك الأخبار هو الكفر المرادف للكفر بالله و رسوله و إن كان الكفر له معان أخر أيضاً إلّا أنّه لا معنى لغير ما ذكرناه في هذا المقام و إنهم مع ذلك نُصّاب مبغضون للأئمّه الأطياب بلا ارتياب، و حينئذ فتحقيق القول في هذا المطلب يحتاج إلى بسطه في بحوث أربعه

### الأول: في بيان تكاثر الأخبار بما ذكرناه و استفاضتها بما سطرناه من تقسيم الناس في زمنهم (عليهم السلام) الأقسام الثلاثه المذكوره.

فنقول: من الأخبار في ذلك ما رواه في الكافي عن هشام صاحب الثريد قال: كنت أنا و محمّد بن مسلم و أبو الخطاب مجتمعين فقال أبو الخطاب: ما يقولون فيمن لا يعرف هذا الأمر؟ فقلت: من لم يعرف هذا

ص: ١٣٣

الأمر فهو كافر فقال أبو الخطاب: ليس بكافر حتّى تقوم الحجّه عليه فإذا قامت عليه الحجّه و لم يعرف فهو كافر فقال محمّد بن مسلم: سبحان الله ما له إذا لم يعرف و لم يجحد فيكفر ليس بكافر إذا لم يجحد قال: فلمّا حججت دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فأخبرته بذلك فقال: إنّك قد حضرت و غابا و لكن موعدكم الليله جمره الوسطى فلما كانت الليله اجتمعنا عنده أنا و أبو الخطاب و محمّد بن مسلم فتناول وساده و وضعها في صدره و قال: ما تقولون في خدمكم و نسائكم و أهليكم أليس يشهدون أن لا- إله إلّا الله؟ قلت: بلى، قال: أليس يشهدون أن لا- إله إلّا الله و إنّ محمّداً رسول الله (صلى الله عليه و آله)؟ قلت: بلى، قال: أليس يصلّون و يصومون و يحجّون؟ قلت: بلى، قال: فيعرفون ما أنتم عليه؟ قلت: لا، قال: فما هم عندكم؟ قلت: من لا يعرف هذا الأمر فهو كافر، فقال: سبحان الله أما رأيت أهل الطرق و أهل المياه؟ قلت: بلى، قال: أليس يصلّون و يصومون و يحجّون أليس يشهدون أن لا- إله إلّا الله و إنّ محمّداً رسول الله؟ قلت: بلى، قال: فيعرفون ما أنتم عليه؟ قلت: لا، قال: فما هم عندكم؟ قلت: من لا يعرف هذا الأمر فهو كافر، قال: سبحان الله أما رأيت الكعبه و الطواف و أهل اليمن و تعلّقهم بأستار الكعبه؟ قلت: بلى، قال: أليس يشهدون أن لا- إله إلّا الله و أنّ محمّداً رسول الله و يصلّون و يصومون و يحجّون؟ قلت: بلى، قال: فيعرفون ما أنتم عليه؟ قلت: لا، قال: فما يقولون فيهم؟ قلت: من لا يعرف فهو كافر، قال: سبحان الله هذا قول الخوارج ثمّ قال: إن شئتم أخبرتكم، قلت أنا: لا، فقال: أمّا أنّه شرّ عليكم أن تقولوا بشيء ما لم تسمعه منّا، قال: فظننت أنّه يديرنا على قول محمّد بن مسلم.

قال الفاضل المحقّق الشارح المولى محمّد صالح المازندراني نور الله مرقده في شرحه على الكافي ذيل هذا الخبر ما هذا صورته: الفرق بين هذه الأقوال الثلاثه أنّه ذهب صاحب الثريد إلى أنّ غير العارف كافر سواء قامت الحجّه عليه أم لم تقم و سواء جحد أم لم يجحد و على هذا لا واسطه بين المؤمن و الكافر و ذهب أبو الخطاب إلى أنّه كافر إن قامت عليه الحجّه سواء جحد أم لم يجحد و على هذا بينهما واسطه و هو غير العارف قبل قيام الحجّه عليه و لكن يلزم أن لا يكون قبله مع الإنكار أيضاً كافراً

و ليس كذلك و ذهب محمّد بن مسلم إلى أنّه كافر إذا جحد و بدون الجحد ليس بكافر و على هذا بينهما واسطه و هو من لا يعرف و لا- يجحد و يسمّى مستضعفاً و ضالاً و المراد بالضالّ في هذا الباب هو هذا المعنى و إن كان يطلق كثيراً على المعنى الأعمّ منه و هو من لم يتمسّك بالحقّ و خرج عن سبيله فإنّه يصدق على جميع أرباب المذاهب الباطلة و الظاهر أنّ مرادهم بالكافر هنا بين تجرى عليه الكفر في الدنيا مثل النجاسة و عدم جواز المباشرة و المناكحة و غيرها كما هو مذهب بعض العلماء و إلّا فلا خلاف في استحقاق العقوبة و خلود بعضهم في النار، انتهى كلامه، و هو جيّد رشيق موافق لما سيأتيك إن شاء الله تعالى بيانه من التحقيق الدالّ على كفر

ص: ١٣٤

المخالفين كفراً حقيقياً بأوضح بيان رشيق و منها: ما رواه في الكافي أيضاً بسنده إلى أبي جعفر (عليه السلام) قال  
إنّ الله عزّ و جلّ نصب علياً (عليه السلام) علماً بينه و بين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً و من أنكره كان كافراً و من جهله كان ضالاً.

و روى فيه عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قال

إنّ علياً (عليه السلام) باب من أبواب الجنّة فمن دخله كان مؤمناً و من خرج من بابه كان كافراً و من لم يدخل فيه و لم يخرج منه كان من الطبقة الذين لله عزّ و جلّ فيهم المشيئة.

و قد دلّت على الانقسام إلى الأقسام الثلاثة أيضاً الآية أعنى قوله عزّ و جلّ (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَ لَا الضَّالِّينَ) فإنّه روى على بن إبراهيم في تفسيره عن ابن أذينة

عن أبي عبد الله (عليه السلام) (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَ لَا الضَّالِّينَ) الشكاك الذين لا يعرفون الإمام.

و روى فيه

عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: من عرفنا كان مؤمناً و من أنكرنا كان كافراً و من لم يعرفنا و لم ينكرنا كان ضالاً حتّى يرجع إلى الهدى الذى افترض الله عليه من طاعتنا الواجبه فإن مات على ضلاله يفعل الله به ما يشاء.

و روى فيه فى الصحيح عن زراره قال

دخلت أنا و حمران و بكير على أبي جعفر (عليه السلام) قال: فقلنا له: إنّنا نمد المطمار قال: و ما المطمار؟ قلت: الترف من وافقنا من علوى و غيره تولّيناه و من خالفنا من علوى و غيره تبرأنا منه فقال لى: يا زراره قول الله أصدق من قولك فأين الذين قال الله (إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسِيْرُ عَلَيْهِمْ حِيلَةٌ وَ لَا يَهْتَدُونَ سَبِيْلًا) أين المرّجون لأمر الله أين الذين خلطوا عملاً صالحاً و آخر سيئاً و أين أصحاب الأعراف و أين المؤلّفه قلوبهم.

الحديث.

و روى الشيخ فى الصحيح عن زرارہ قال

قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أتزوج مرجئه أم حروريه قال: عليك بالبله من النساء، قال زرارہ: فقلت: و الله ما هى إلا مؤمنه أو كافره فقال أبو عبد الله: فأين أهل تنوى الله قول الله عز و جل أصدق من قولك (إِلَّا الْمُشْتَضِعِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ وَ الْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَهُ وَ لَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا).

و روى فى الكافى عن زرارہ

عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: ما تقول فى مناكحه الناس فأنى قد بلغت ما ترى و ما تزوجت قط، قال: و ما يمنعك؟ قلت: ما يمنعنى إلا أنى أخشى أن لا يحلّ لى مناكحتهم فما تأمرنى إلى أن قال: فقلت: أصلحك الله ما

ص: ١٣٥

تأمرنى انطلق فأزوج بأمرك، فقال لى: إن كنت فاعلاً فعليك بالبله من النساء، قلت: و ما البله؟ قال: ذوات الخدور العفاف، قلت: من هى على دين سالم بن أبى حفصه؟ قال: لا، قلت: من هى على دين ربيعه الرأى؟ قال: لا، و لكن العوائق اللواتى لا ينصبن كفرةً و لا- يعرفن ما تعرفون، قلت: فهل تعدو أن تكون مؤمنه أو كافره، قال: تصوم و تصلّى و تتقى الله و لا تدرى ما أمركم، فقلت: قد قال الله تعالى (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَ مِنْكُمْ مُؤْمِنٌ) لا و الله لا يكون أحد من الناس ليس بمؤمن و لا كافر فقال أبو جعفر (عليه السلام) قول الله تعالى أصدق من قولك يا زرارہ أ رأيت قول الله تعالى (خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَ آخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) فلمّا قال عسى الله قلت: ما هم إلّا مؤمنون أو كافرون قال: فقال ما تقول فى قوله تعالى (إِلَّا الْمُشْتَضِعِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ وَ الْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَهُ وَ لَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا) إلى الايمان فقلت: ما هم إلّا مؤمنون أو كافرون، فقال: و الله ما هم بمؤمنين و لا- كافرين ثمّ أقبل علىّ فقال: ما تقول فى أصحاب الأعراف؟ فقلت: ما هم إلّا مؤمنون أو كافرون إن دخلوا الجنّه فهم مؤمنون و إن دخلوا النار فهم كافرون فقال: و الله ما هم مؤمنين و لا كافرين و لو كانوا مؤمنين لدخلوا الجنّه كما دخلها المؤمنون و لو كانوا كافرين لدخلوا النار كما دخلها الكافرون.

الحديث.

و بهذا المضمون لزاره خبران آخران تركنا ذكرهما.

و روى فى الكافى أيضاً عنه (عليه السلام) قال

إنّ عليّاً باب فتحه الله من دخله كان مؤمناً و من خرج عنه كان كافراً.

و روى الصدوق عطر الله مرقدہ فى كتاب عقاب الأعمال قال

قال أبو جعفر (عليه السلام): إِنَّ الله جعل عليّاً علماً بينه وبين خلقه ليس بينهم وبينه علم غيره فمن تبعه كان مؤمناً و من جحدته كان كافراً و من شرك فيه كان مشركاً.

و رواه البرقى فى المحاسن أيضاً، و روى فيه أيضاً

عن الصادق (عليه السلام): إِنَّ عليّاً باب هدى من خالفه كان كافراً و من شرك فيه كان مشركاً.

ص: ١٣٦

و روى فى كتاب التوحيد و كتاب إكمال الدين و تمام النعمه

عن الصادق (عليه السلام) قال: الإمام علم بين الله عزّ و جلّ و بين خلقه من عرفه كان مؤمناً و من أنكره كان كافراً.

و روى فى كتاب المجالس بسنده فيه

عن النبىّ (صلى الله عليه و آله) أنّه قال لحذيفه بن اليمان: يا حذيفه إنّ حجّه الله عليك بعدى علىّ بن أبى طالب الكفر به كفر بالله و الشرك به شرك بالله و الشكّ فيه شكّ فى الله و الإلحاد فيه إلحاد فى الله و الإنكار له إنكار لله و الإيمان به إيمان بالله لأنّه أخو رسول الله و وصيّيه و إمام أمّته و مولا هم و هو حبل الله المتين و عروته الوثقى التى لا انفصام لها.

الحديث.

أقول: انظر إلى صراحه هذا الخبر فى أنّ الإمامه تجرى مجرى التوحيد و النبوه فى أنّ الكافر بها و المؤمن بها يجرى مجرى الكافر و المؤمن بالتوحيد و النبوه لكون الجميع من أصول الدين.

و روى فى كتاب الكفايه بسنده فيه إلى النبىّ (صلى الله عليه و آله) قال

الأئمّه من بعدى اثنى عشر المقرّ بهم مؤمن و المنكر لهم كافر.

و روى فيه أيضاً بسنده فيه عنه (صلى الله عليه و آله) أنّه قال

من زعم أنّه يحبّ النبىّ و لا يحبّ الوصى فقد كذب و من زعم أنّه يعرف النبىّ و لا يعرف الوصى فقد كفر.

و روى فيه بسنده إلى على بن الحسين (عليهما السلام) أنّه قال

الأئمّه من بعدى ثمانيه إلى أن قال: من أبغضنا و ردّنا أو ردّ واحداً منّا فهو كافر بالله و آياته.

و روى فى كتاب الخصال بسنده إلى بعض الأصحاب

عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: قلت: أ رأيت من جحد إماماً منكم ما حاله؟ قال: من جحد إماماً من الأئمة و برئ منه و من دينه فهو مرتدّ عن الإسلام لأنّ الإمام من الله و دينه دين الله و من برئ من دين الله فهو مباح الدم فى تلك الحال إلّا أن يرجع و يتوب إلى الله.

و ما رواه فى الكافى عن الصحاف قال

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله (فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَ مِنْكُمْ مُؤْمِنٌ) قال: عرف الله إيمانهم بمولاتنا و كفرهم بها إذ أخذ عليهم الميثاق وهم ذرّ فى صلب آدم.

و روى فيه بسنده إلى أبى عبد الله (عليه السلام) قال

أهل الشام شرّ من أهل الروم و أهل المدينة شرّ من أهل مكّه يكفرون بالله جهرة.

و روى فيه بسنده

عن أحدهما (عليهما السلام) قال: إنّ أهل مكّه يكفرون بالله جهرةً و إنّ أهل المدينة أخبث منهم سبعين ضعفاً.

و روى عن أبى مسروق قال

سألنى أبو عبد الله (عليه السلام) عن أهل البصرة فقلت: مرجئه

ص: ١٣٧

و قدره و حروريه قال: لعن الله تلك الملل الكافره المشركه التى لا تعبد الله على شىء.

إلى غير ذلك من الأخبار التى أعرضنا عن ذكرها روماً للاختصار و المنصف تكفيه الإشارة و المتعسف لا ينتفع و لو بألف عبارة.

إذا عرفت ذلك فالكلام فى هذه الأخبار يقع فى مواضع يتّضح منها الحال لكلّ ناظر و سامع: أحدها: إنّ الاستفادة من حديث صاحب الثريد المتقدّم أنّ جُلّ الناس فى زمنهم (عليهم السلام) إنّما كانوا من الجاهلين بأمر الإمامه لا معرفه لهم بها بالمّرّه و لم يسمعوا بذكرها و صفتها بالكليه سيّما سكّان البوادي و أصحاب البلدان البعيده و أصحاب الصحارى و الحرف و الصناعات و من شغلته الدنيا عن النظر فى أمر الآخره و البله من النساء و الرجال و السبب فى ذلك ما سيأتىك إن شاء الله تعالى مشروحاً فى البحث الثانى فكلّ من نشأ فى تلك الأيام و رأى الأمر على هذا المنوال و لم يبادر بالفحص و السؤال و لم يقم عليه الحجّه بإمامه الأئمة الأبدال فهو من هؤلاء المشار إليهم فى هذه الأخبار بأهل الضلال كما سمعته من كلام المحقّق الشارح المازندراني عطر الله مرقدّه.

و ثانيها: إنّ الاستفادة من أخبار زرارّه أنّه كان يقول بالثبته و إنّ الناس بالنسبه إلى الإمامه اما مؤمن أو كافر يجرى عليه أحكام



الكفر من النجاسة و عدم جواز المناكحة و لهذا امتنع من نكاحهم و الإمامان (عليهما السلام) قد قرّراه على ذلك و إنّما ردّا عليه فى حصره الناس هذين الفردين مع أنّ هُنا فرداً ثالثاً وهم الذين ذكروهما وهم المسلمون الذين ليسوا من أهل الوعدين وهم المؤمنون و الكافرون و إنّما أمراه بالنكاح من هؤلاء لثبوت إسلامهم كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى فهو كما ترى صريح فيما ندّعيه من التقسيم و كفر المخالفين الغير الجاهلين و لا المستضعفين كفرةً حقيقياً ظاهراً و باطناً و إطلاق الكفر على المخالفين فى هذه الأخبار و إن وقع فى كلام السائل لكن الإمامين (عليهما السلام) قرّراه عليه كما دريت و تقريرهما (عليهما السلام) حجّه شرعيّه كما تقرّر فى محلّه و لم يردّا إلّا فى تعميمه الحكم بالكفر للجاهلين و المستضعفين و نحوهم كما توهمه أيضاً صاحب الثريد فيما تقدّم من حديثه.

ص: ١٣٨

و ثالثها: إنّهُ يستفاد من الأخبار المذكوره أنّ المسلمين الذين تجرى عليهم أحكام المسلمين فى تلك الأيام و كذا فى هذه الأيام إنّما هم أهل الضلال و هم المرادون من الأخبار الوارده فى الفرق بين الإيمان و الإسلام كما سيأتيك إن شاء الله تعالى فى المقام دون المخالفين الذين هم موضع البحث لأنّ هذه الأخبار كما ترى صريحه فى كفر من عدا المؤمنين و عدا أصحاب الضلال و المنع من مناعتهم و متى امتنع جواز مناعتهم امتنع إجراء سائر أحكام الإسلام عليهم لأنّ الأخبار التى استندوا إليها فى الحكم بإسلام المخالفين قد دلّت على أنّهُ متى حكم بإسلام أحد و جب إجراء تلك الأحكام عليه من النكاح و الطهاره و نحوهما و حينئذ فلما صرّحت هذه الأخبار بكفر أولئك الفجّار كفرةً يمنع من جواز مناعتهم علمنا يقيناً أنّهم خارجون عن جادّه الإسلام بكلّيته داخلون فى الكفر برّمته و علمنا أنّ المسلمين فى تلك الأخبار المحكوم بجواز مناعتهم و طهارتهم و نحوهما إنّما هم هؤلاء المشار إليهم بأهل الضلال فى هذه الأخبار وهم البله و المستضعفون و الجاهلون بأمر الإمامه.

و رابعها: إنّهُ يستفاد منها كما تكرّر فى مضامينها أنّ هؤلاء الضلال المحكوم بإسلامهم من المرجئين لأمر الله أمّا يعدّ بهم و أمّا يتوب عليهم بل يستفاد من جمله من الأخبار دخولهم الجنّه مثل صحيح زراره و هو الأوّل من رواياته حيث قال (عليه السلام) فى آخره ممّا تركنا نقله منه: يا زراره حقّاً على الله تعالى أن يُدخل الضلال الجنّه.

و يدلّ عليه أيضاً ما رواه الشيخ فى كتاب الغيبه فى الصحيح عن زراره

عن أبى جعفر (عليه السلام) أنّه قال: حقيق على الله أن يدخل الضلال الجنّه، فقال زراره: و كيف ذلك جعلت فداك؟ قال: يموت الناطق و لا ينطق الصامت فيموت المرء بينها فيدخله الجنّه.

و هذا الخبر كما ترى ظاهر فى الحكم بإسلام أهل الضلال إنّما هو من حيث الجهل الساذج بالإمامه و عدم العلم بها بالكلّيه و فيها إشارة ظاهره إلى أنّ العالم بها و المنكر لها كالمخالفين ليس من هذا القسم كما سيأتيك تحقيقه إن شاء الله تعالى فى البحث الآتى و نحو هذين الخبرين أخبار آخر أيضاً أعرضنا عن نقلها اختصاراً.

و حينئذ فلا يسوغ حمل الضلال فى هذه الأخبار على أولئك المخالفين الذين هم

ص: ١٣٩

محلّ البحث كما توهمه بعض مشايخنا المعاصرين الآتى ذكره إن شاء الله تعالى و من حذا حذوه من القائلين بإسلام أولئك الكافرين للإجماع نصّاً و فتوى على تخليد المخالفين فى النار عند من عدّهم من المسلمين حيث قال المعاصر (قدس سره) بعد نقل روايه زراره و هى الأخيره و فيه تصريح بجواز مناكحه المخالفين و ثبوت الإسلام لهم ظاهراً مع كونهم ضلّالاً، انتهى.

فإنّه كما ترى حمل الضلّال فى هذه الأخبار على المخالفين و حكم إسلامهم و حلّ مناكحتهم مع أنّ هذه الأخبار كما دريت مصرّحه بأنّ أهل الضلال من المرجئين لأمر الله، بل من أهل الجنّه كما سمعت فكيف يصحّ حملهم على المخالفين مع حكمه بكون المخالفين من أهل النار ما هذا إلّا عجبٌ عجيب من مثل هذا الفاضل الأريب و لكن قصور المتتبع للأخبار أوجب لهم الوقوع فى هذا العثار و اختيار هذا القول الناقص العيار.

و خامسها: أنّ التعبير فى جملة من هذه الأخبار عن المخالفه فى الإمامه بالإنكار فى بعض و الجحود فى بعض دليل واضح على كون كفر هؤلاء المخالفين إنّما هو من قبيل كفر الجحود و الإنكار الموجب لخروجهم عن جاده الإسلام بكليته و إنّ مخالفتهم فى ذلك إنّما وقع عناداً و استكباراً لقيام الأدلّه عليهم فى ذلك و سطوع البراهين فيما هنالك لأنّ الجحود و الإنكار إنّما يطلقان فى مقام المخالفه بعد ظهور البرهان.

قال فى كتاب مجمع ألب حرين: و الجحود هو الإنكار بعد العلم، يقال: جحد حقّه جحداً و جحوداً أى أنكره مع علمه بثبوتّه، انتهى.

و نحوه فى كتاب

ص: ١٤٠

المصباح المنير و القاموس، و الوجه فى ذلك يأتى ذكره قريباً من تواتر الأخبار من طريق المخالفين بالإمامه فضلاً عن طرق الخاصّه و انتشار أدلّتها و تعدّد طرقها و روايتها لكن سبحانه أعمى بصر بصائرهم حتّى سلکوا فى التعامى عنها مسلك العصبية الجاهليه الواهيه و اتخذوا لتأويلات الغثه الباردة و الاحتمالات الشارده جنه و اقيه فإن قيل: إن أنكر فى اللغه إذا عدّى إلى مفعول واحد فهو بمعنى الجهل.

قال فى المصباح المنير: أنكرته إنكار خلاف عرفته و الحال أنّه فى الروايات المذكوره إنّما عدّى إلى مفعول واحد.

فالجواب أوّلاً: أنّه لا معنى لتعلّق الإنكار بذاته (عليه السلام) فى هذا المقام لمعلوماته صلوات الله عليه للخاص و العام فلا بدّ أن يرجع الإنكار إلى إنكار إمامته و باب المجاز فى الكلام أوسع من ذلك.

و ثانياً: أنّه لو أريد بالإنكار فى هذه الأخبار الجهل و عدم المعرفة بالكليّه لكان ذكر القسم الثالث و هو الضلال مستدرکاً.

و بالجملة: فإنّ المراد بالمعرفه فى تلك الأخبار إنّما هو القول بإمامته (عليه السلام) و معرفته كونه إماماً من الله عزّ و جلّ مفترض الطاعه لا- مجرد معرفه ذاته و نسبه و من ثمّ شاع فى الأخبار إطلاق العارف على القائل بالإمامه و المقرّ بها، فالجحود و الإنكار الذى وقع فى مقابله المعرفه فى هذه الأخبار يجب حمله على جحود الإمامه و إنكارها الذى قد عرفت أنّ ذلك لا يكون إلّا بعد

العلم بها و الإنكار إنما يكون بمعنى الجهل إذا تعلق بذات الشيء كما في قوله عزّ و جلّ (وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ)، و أمّا إذا تعلق بصفه من صفاته و حال من أحواله من حيث نسبته إليه فهو بمعنى الجحود و في هذه الأخبار لا يصحّ أن يكون من قبيل الأوّل بل هو من قبيل الثاني و هو من أنكر عليّاً (عليه السلام).

## البحث الثاني: في بيان الوجه في انقسام الناس في الصدر الأوّل إلى الأقسام الثلاثة المتقدّمة في تلك الأخبار دون الأزمان المتأخّره عن تلك الأعصار

و انحصار الناس في المؤمن و هو المقرّ بالإمامه و الكافر المنكر لها و عدم وجود الضلال.

اعلم رحمك الله تعالى أنّ السبب في ذلك هو أنّ الذي دخل في الإسلام في أيام النبيّ (صلى الله عليه و آله) إنّما كان أقلّ قليل من البلدان و هي المدينة و مكّه و بعض اليمن و البحرين، ثمّ إنّ بعد موته (صلى الله عليه و آله) اتّفق أهل الصدر الأوّل على غضب الخلفه من أمير المؤمنين (عليه السلام) و اجتمع على ذلك الجمّ الغفير و لم يتخلف إلاّ- الشاذ اليسير و أمير المؤمنين (عليه السلام) ترك المنازعه في ذلك و أعطى بيده إعطاء الدليل و أظهر موافقه

ص: ١٤١

لأولئك الأوغاد و صار سوقه و رعيه لهم كجمله من في تلك البلاد و في ضمن هذه المدّه أعنى مدّه الخلفاء الثلاثة افتتحت البلدان من جميع الأقطار و لا- سيّما في عصر الثاني و عُينت فيها القضاة و الحكّام و الولاه من جهتهم و ساروا فيها بسيرتهم و سنّتهم فجميع أهل تلك البلدان لمّا خرجوا من الكفر و دخلوا في الإسلام إنّما صادفوا مبتدعات عمر و أحداثه و أحكامه و شرعه و لم يكونوا عالمين بشريعه رسول الله (صلى الله عليه و آله) إلّا من قبله و جهته و قد عرفت ما هم عليه من البغض لأهل البيت (عليهم السلام) و إخفاء فضائلهم و مناقبهم و لا سيّما الخلفه التي تقمّصوها ظلماً و عدواناً بل إقدامهم على تغيير سنن الرسول (صلى الله عليه و آله) و تبديل شريعته و إخماد دينه و محو سننه فنشأ في تلك المدّه على هذه الكيفيه الصغير و مات الكبير و كان أمير المؤمنين (عليه السلام) في وقت وصول الخلفه إليه إنّما يرويه بعين التبعيه و الفرعيه على أولئك الخلفاء السابقين و إنّما يعرفه حقّ معرفته شذوذ من أصحابه القائلين بإمامته و هم قوم و فقهم الله للفحص عن أحوال غضب الخلفه و إنّ الإمامه إنّما كانت لعلّي (عليه السلام) و أولاده الميامين و فحصوا عن النصوص الواردة في ذلك بالعموم و الخصوص و أكثرهم كانوا من أهل العراق و هم مع ذلك يستشعرون شعار النقيّه من أولئك الخلفاء و أتباعهم و هم أقلّ قليل بالنسبه إلى جمهور الناس حتّى انتقلت الدوله إلى معاويه بعد موت أمير المؤمنين (عليه السلام) فازداد الأمر غلظه و شدّه حتّى انتهى أمره إلى أن أعلن بسبّ عليّ (عليه السلام) و أولاده على رءوس المنابر و استأصل شأفه البادي من شيعتهم و الحاضر و بذل الأموال على تزوير الأخبار في فضائل تلك اللصوص و إنّهم هم المرادون بها على الخصوص فمن جملة ما دلّ على ذلك ما رواه سليم بن قيس في كتابه و نحوه أيضاً ورد من طريق المخالفين كما نقله ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغه و قد نقلناه عنه في كتابنا سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد و اللفظ هنا لكتاب سليم بن قيس حيث أنّه لا يحضرني الآن كتاب سلاسل الحديد و لا شرح النهج.

قال سليم بن قيس في جملة حديث نقله فيه و كتب إلى ولاته في جميع الأرضين أن لا يجيزوا لأحد من شيعة عليّ و أولاده

يروون فضله و يتحدثون بمناقبه و كتب إلى عماله انظروا إلى من قبلكم من شيعة عثمان و محبيه و أهل ولايته و الذين يروون فضله و يتحدثون بمناقبه فادنوا مجالسهم و أكرمهم و شرفهم و اكتبوا إلى بما يروى كل واحد منهم باسمه و اسم أبيه و ممن هو ففعلوا ذلك حتى كثر في عثمان الحديث و بعث إليهم بالصلوات و أقطع أكثرهم القطائع من العرب و الموالى و كثروا في كل مصر و تنافسوا في المنازل و الضياع و اتسعت عليهم الدنيا فليس أحد يأتي في مصر أو قريه فيروى في عثمان مناقباً و فضلاً إلا كتب اسمه و أعطى عطايا جزيله.

ثم كتب إلى عماله: ان الحديث في عثمان قد كثر و فشا في كل قريه و ناحيه و مصر فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الروايه في أبى بكر و عمر فإن فضلهم و سوابقهما أحب إلى و أقر لعيني و أدحض لحججه أهل هذا البيت و أشد عليهم من مناقب عثمان و فضله فقرأ كل أمير و قاض كتابه على الناس فاشتغل الناس بوضع الروايات و المناقب و علموها غلمانهم و صبيانهم و تعلموها كما يتعلمون القرآن حتى علموه صبيانهم و نساءهم و خدمهم و حشمهم و لبثوا بذلك ما شاء الله.

ثم كتب نسخه إلى عماله إلى جميع البلدان ان انظروا إلى من قامت عليه البيئه أنه يحب علياً و أهل بيته فامحوه من الديوان و لا تجيزوا له شهاده.

ثم كتب كتاباً آخر من اتهمتموه و لم تقم عليه البيئه فاقتلوه على التهم و الظنون و الشبه تحت كل كوكب حتى أنه كان الرجل يسقط بكلمه فتضرب عنقه و لم يكن ذلك البلاء في بلد أشد منه و لا أكثر من العراق سيما الكوفه حتى أنه كان الرجل من شيعة على من أهل المدينه و غيرها يأتيه من يثق به فيدخله بيته و يلقي عليه سره و يخاف من خادمه و مملوكه و لا يحدثه حتى يأخذ عليه الايمان المغلظه ليكتمن عليه و جعل الأمر لا يزداد إلا شدة و كثر عدد محبيهم و أظهروا الأحاديث الكاذبه من أصحابهم من الزور و البهتان فلبسوا على الناس و لا يتعلمون إلا عنهم و مضى عليه قضاتهم و ولاتهم و كان أعظم الناس في ذلك القراء المذبذبين الذين يظهرون الكذب و ينتحلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولاتهم و يرفعوا مجالسهم و يصيبون بذلك الأموال و القطائع و المنازل حتى صارت أحاديثهم مشائعه كثيره فوقت بيد من لا يستحل الكذب

فقبلوها وهم يرون أنها حقّ و لو علموا أنها باطل لم يرووها و لم يتدبّروا بها و لم يبغضوا من خالفهم فصار الصدق كذباً و الكذب صدقاً و قد قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): لتشملنكم بعدى فتنه يربو فيها الوليد و يشب عليها الكبير تجرى الناس فيها يتخذونها سنّه فإذا غير منها شيء قيل أتى الناس منكراً غيرت السنّه إلى آخر ما ذكره في ذلك الكتاب مما هو مشتمل على العجب العجيب و على هذا و مثله جرت الدوله الأمويه ثم أعقبتها الدوله العباسيه فزادوا في ظلم أهل البيت (عليهم السلام) و قتل الذريه العلويه و الشيعة و ملأوا منهم الطوامير و السجون و بنوا عليهم العمارات و الحصون حتى انتهت بهم العداوه إلى حرث القبر الشريف بكر بلاه إعلاناً و جهاراً حيث اتخذته الشيعة مورداً و مزاراً و لله درّ من قال: تالله إن كانت أميه قد أتت قتل ابن

بنت نبيها مظلوما فلقد آتاه بنو أبيه بمثله هذا لعمر ك قبره مهدوما أسفوا على أن لا يكونوا شاركوا في قتله فتبعوه رميما هذا و الأئمة (عليهم السلام) في تلك الأعصار قد جلسوا في زاوية الخفيه و الاستتار يستشعرون شعار الخوف و التقية و يغضون القذى على كل مصيبه و بليته و يحثون خواصهم و شيعتهم على ذلك و ينهونهم عن إذاعه أسرارهم و إظهار أمرهم و إفشاء أخبارهم و لم يظهر منهم صيت دعوى الإمامه و لا القيام في طلب تلك الزعامه حتى أكل الدهر عليهم و شرب و غنى بذلك و طرب فلا يزورهم من ذلك الجم الغفير زائر و لا- يذكرهم ذاكر بل لا- يعرف لهم خير و لا- يوقف لهم على أثر و ليست الأئمة عند من يعرفهم من هؤلاء إلا من قبيل سائر أولاد علي و فاطمه و إنما الأئمة عندهم هؤلاء الخلفاء الذين يرون الدوله على أبوابهم و الأمر و النهى بأيدي حواشيهم و حجابهم و من كان له علم بالإمامه من الناس في ذلك الوقت فهو أمان مؤمن يخفيها خوفاً و تقية وهم أصحابهم و شيعتهم (عليهم السلام) أو ناصب يخفيها بغضاً و حسداً وهم أولئك الخلفاء و من تابعهم من القضاء و الولاه و العلماء الذين لهم معرفه و اطلاع على السير و الأخبار و ما ورد عن المختار في حق إمام الأبرار.

ص: ١٤٤

و أقام جلا الناس غير من ذكرنا فهم كما عرفت جاهلون بأمر الإمامه لعدم اطلاعهم على ما وقع و صدر في الصدر الأول الذي عليه عندهم المعول و مما شرحناه يعلم و يظهر صحه ما وردت به الأخبار و استفاضت به الآثار من أن أصحاب الصدر الأول أهل رده و إنهم ارتدوا عن الدين و إنه لم ينج من ذلك إلا ثلاثه أو سبعة ثم رجع بعض الناس شيئاً فشيئاً فالناس في ذلك الوقت أمياً مؤمن أو كافر و أما بعد ذلك بسبب ما ذكرناه من وقوع ما وقع مما تلوناه ورد انقسام الناس إلى ثلاثه أقسام مؤمن و كافر و ضال و جلا الناس كما عرفت من القسم الثالث ثم استمر الأمر على خفاء صيت الإمامه و خمود ذكرها إلى صدر ما بعد الغيبه الكبرى حيث أنه صار لفرقه الشيعة بسبب تأييد بعض الأمراء و الوزراء ذكر و قوه و ارتفعت عنهم غشاوه التقية و قاموا بالجماعات و الجمععات و أظهروا الدين و صارت بينهم و بين خصمائهم المناظرات في المذهب و المخاصمات و المجادلات و جلا ذلك كان في زمن الشيخ المفيد و المرتضى و الشيخ بتأييد الدوله البويهيه نور الله تعالى مراقدهم برحمته المرضيه كما لا يخفى على من لاحظ كتب السير و التواريخ حيث وقعت المناظرات بين علماء الطرفين و البحث في الإمامه بين فضلاء المذهبين و تعصبت لذلك الرعيه و الأتباع من الجانبين و وقع لذلك كثير من الفتن في بغداد و كانت الشيعة يغلبون تارةً و مغلوبون اخرى حتى أنه روى أنه نهبت دار الشيخ المفيد في بعض تلك الوقائع و نحوه وقع على الشيخ الطوسي في زمانه حتى أحرق منبره الذي يجلس عليه للوعظ و إنه بعد ذلك انتقل إلى النجف الأشرف إلى أن ظهرت الدوله الصفويه نور الله تعالى مراقدهم فانتشر فيها صيت هذا المذهب و كثرت دواعيه و كشفوا النقاب عن التقية و تعصبت من الجانبين الأتباع و الرعيه فصار علماء كل من الطرفين يفتي و يحلل مال الآخرين و دمائهم في البين كما هو الآن معلوم و بذلك قد انكشف ما كان بالأمس مستوراً و اكتسى هذا المذهب بعد ظلمه التقية ضياءً و نوراً و تغير الحال بالنسبه إلى الضلال عن الأمر الأول و انتقل ذلك الحكم عنهم و تحوّل و قامت الحجّه عليهم بعد صيت الإمامه و استحقوقاً بعدم الدخول فيها و القول بها التفرير و الملامه و حينئذ فمن دخل فيها و قال بها كان مؤمناً

ص: ١٤٥

و من حاد عنها و قلّد أسلافه في إنكارها كان كافراً لتصريح الأخبار المتقدمه و أمثالها بانقسام الناس في ذلك الزمان الأول إلى

مؤمن و هو المقرّ بالإمامه و كافر و هو المنكر لها و ضالّ و هو الجاهل بها.

و لا- ريب أنّ هؤلاء بعد ظهور صيت الإمامه و انتشار ذكرها و عدم القول بها يكونون من المنكرين لها الموجب ذلك للحكم بكفرهم و لا- يجوز أن يكونوا من الجاهلين الذين هم أهل الضلال لأنّ المراد بالجاهل هو من لا يعلم بالإمامه كحال أولئك المتقدّمين الذين شرحنا حالهم فيما تقدّم و إلّا فمتى علم بذلك و جب عليه السعى فى تحقيق أمرها و تنقيح حلوها من مرّها و إلّا كان من جملة التاركين المنكرين الموجب للدخول فى زمرة الكافرين.

لا يقال المنكر و الجاحد إنّما يقال على من قام عليه الدليل و اتّضح لديه السبيل و مع ذلك قابل بالإنكار و الجحود و الاستكبار و هؤلاء ليسوا كذلك إذ غايه الأمر أنّهم سمعوا و علموا بدعوى الإمامه و لم يقم عليهم دليلها.

لأنّنا نقول: لا- ريب أنّ المراد بقيام الدليل إنّما هو وجوده فى حدّ ذاته بحيث متى أرادته طالب تحقيق الحقّ أمكن مراجعته و إن يحقّق منه الحال على وجه يزيل الإشكال.

و الدليل فيما نحن فيه واضح لا يعتريه الإنكار و برهانه لائح لذوى البصائر و الأبصار و خبر الغدير و أمثاله من طرقهم و رواياتهم أكثر من طرفنا، و كتب الشيعة مملوّه من الاستدلال على هذا المطلب العزيز المثال فالواجب على الرجوع إلى ذلك و تحقيق الحقّ من تلك المدارك.

و حينئذ فإذا أخلّ المكلف من قبل نفسه بالنظر فى ذلك الدليل مع ظهوره و وجوده و جمد على تقليد آباءه و جدوده لا يقال أنّه ممّن لم يقم عليه الدليل و إنّهُ يكون معذوراً فيما ارتكبه من الخروج عن نهج تلك السبيل و إلّا لقام العذر لمنكرى النبوه فى أمثال هذه الأزمان حيث إنّهم لم يقم عليهم فيها حجّه و لا برهان مع أنّ الاتفاق واقع على خلافه و ما هو إلّا لسطوع براهين النبوه المحمّديه و ظهور أنوارها المضيئه بحيث أنّ الخصم لو خلع ريقه الحميه و تعصّب الجاهليه و تقليد الأسلاف الغويه و رجع إلى مقتضى العقل السليم لظهر له الحقّ الحقيقى بالاتباع و تمسّك بوثيق عروته التى لا انفصام لها و لا

ص: ١٤٦

انقطاع.

و بما ذكرنا من هذا التحقيق الأنيق يظهر لك ضعف ما أجاب سيّدنا المرتضى (رضى الله عنه) و من تبعه من علمائنا الأعلام عن القسح فى تواتر الأدلّه الدالّه على الإمامه و النبوه بخلاف من خالف فى المسألتين المذكورتين من تلك الطائفتين بان ذلك عن شبهه عرضت لهما فى البين.

فلا يقدر ذلك فى ثبوت التواتر واقعاً و لهذا أخذ من تأخّر عنه هذا القيد فى تعريف التواتر و هو غفله منهم جميعاً سامحهم الله تعالى بغفرانه و أسكنهم فسيح جنانه إذ لا يخفى أنّه لو تمّ ما ذكره لقام العذر لكلّ من تينك الطائفتين و صار تخليدهم فى النار خلاف العدل فإن اشتباه الحكم بعد بذل الوسع فى تحصيل الحقّ عذر شرعى لأنّ الطالب إذا سعى فى تحصيل الحقّ و بذل وسعه و جدّه و جهده فى ذلك و حالت الشبهه بينه و بينه فأىّ حجّه عليه توجب العذاب و الخلود فى النار فيه يوم المآب بل

الحقّ إنّما هو ما ذكرناه من أنّ الحقّ في تينك المسألتين المذكورتين واضح و النهار فأصح بوضوح أدلّه ذينك المطلبين و سطوع براهينهما رأى العين، و الخصم فيهما لا يخلو من أمور أمّا أن يكون قد تتبّع الأدلّه كما ذكرنا و خلع ربقه الحميه و العصبيه فهو البته يكون من المشمولين بالعنايه الصمديه كما قال سبحانه (وَ الَّذِينَ جَاهَدُوا فِيْنَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) و لهذا رجح كثير من علماء القوم إلى المذهب الحقّ أمّا ظاهراً و أمّا خفيه أو يكون قد أخلّ بالمطلب و جمّد على تقليد الآباء و الأسلاف أو طلب و ظهر له الحقّ و لكن قابل بالتعصّب و الخلاف و حال المخالفين في النبوه و الإمامه لا يخلو عن أحد هذين الفردين الأخيرين و الرعاع منهم أصحاب الفرد الأوّل منهما و أجلّ العلماء من أصحاب الثاني.

و يؤيد ما ذكرناه بأوضح تأييد يدفع الاستبعاد و يظهر به المقصود ممّا ذكرناه و المراد و إن طال به زمام الكلام فإنّه من أهمّ المهام ما ذكره الشريف القاضي نور الله التستري (قدس سره) في كتاب إحقاق الحقّ، قال: و من بدائع أهل السنّه أنّهم لا ينظرون في مصنّفات الشيعة و لا- يناظروا مع علمائهم خوفاً أن تؤدّي بهم الدلائل القطعيه الموجوده عندهم إلى ما هو الحقّ من بطلان خلافه الثلاثه و نظائرها بل لو وقع نظرهم اتفاقاً على شيء من مصنّفاتهم غمضوا العين عن النظر في تفاصيله و طرحوه

ص: ١٤٧

في الماء أو النار.

و ليت شعري إنّ طالب الحقّ كيف يطمئن قلبه في مطلب يظنّ أنّ هناك كلام آخر فوق ما حصل له و لم يصل إليه و لا ينظر في صحّته و فساده بقدر الإمكان، ثمّ مثل حالهم بحال القلندر و حكايته المشهوره.

أقول: و يعضد ما ذكره (قدس سره) ما صرّح به العلّامة التفتازاني في شرح المقاصد حيث قال: إنّ ما جرى من الظلم على أهل بيت النبيّ (صلى الله عليه و آله) من الظهور بحيث لا مجال فيه للإخفاء و من الشناعه بحيث لا استتار فيه على الآراء و تشهد به الجماد و العجماء و تبكى له الأرض و السماء و تنهدم منه الجبال و تنشقّ منه الصخور و يبقى علمه على كثر الشهور و مرّ الدهور فلعهن الله على من باشر أو رضى أو سعى و لعذاب الآخره أشدّ و أبقي.

فإن قيل: من علماء المذهب من لا يجوز اللعن على يزيد مع علمهم بأنّه يستحقّ ما يربو على ذلك و يزيد؟ قلنا: تحامياً عن أن يرتقى إلى الأعلى فالأعلى كما هو شعار الروافض يروى في ادعيتهم و يخبر في أنديتهم فرأى المعتنون بأمر الدين إلجام العوام بالكليه طريقاً إلى الاقتصاد في الاعتقاد بحيث لا- تزلّ الأقدام عن السواء و لا- تضلّ الأفهام بالأهواء و إلّما فمن يخفى عليه الاستحقاق و كيف لا يقع عليه الاتفاق و هو السرّ فيما ينقل عن السلف من المبالغه في مجانبه أهل الضلال و سدّ طريق من لا يؤمن أن ينجر إلى الغوايه في المال مع علمهم بحقيقه الحال و حليه المقال إلى آخر كلامه سلبه الله تعالى فيوض إكرامه و صبّ عليه صيب انتقامه.

أقول: انظر هداك الله إلى هذا الاعتذار الفاضح و تأمل في هذا العثار الواضح فإنّه كما ترى يعطى أنّهم إنّما سكتوا عن التصريح بلعن يزيد لعنه الله و الافتاء بكفره من حيث إنّهم علموا أنّ مفسده الموجهه لعنه ينجر بطريق الإخوه إلى أصنامهم الثلاثه و ذلك فإنّ ولايه يزيد من قبل أبيه مع علمه بما هو عليه في حياته من الكفر و الفجور و مع هذا أخذ له البيعه على المسلمين و ولايه أبيه

من قبل عمر و عثمان مع علمهم بما هو عليه من الجور و الطغيان فلو أنهم أفتوا بلعن يزيد و كفره لانجر ذلك إلى أصنامهم الذين هم المؤسسون لهذه المفاسد و الموطئون لهذه المقاصد.

و لقد أنصف التفتازانى فى ذلك تمام الإنصاف على رغم أنه وفى المثل المشهور حامل حثفه بكفه و قد ظنَّ أنَّ التسرُّ بهذا الاعتذار يطفئ عنهم نائره العار

ص: ١٤٨

و الشنار و لم يدر انَّ عثراتهم لعظم قبحها قد بلغت فى الاشتهار إلى حدِّ لا- يقبل الإنكار إلَّا ممَّن قابل بالصدِّ عن الحقِّ و الاستكبار.

فقد روى البلاذرى من أجله علمائهم على ما نقله جملة من أصحابنا عنه منهم العلامة فى كتاب كشف الحقِّ و نهج الصدق و ابن طاوس فى كتاب الطرائف قال: لما قتل الحسين (عليه السلام) كتب عبد الله بن عمر إلى يزيد ابن معاوية: أما بعد فقد عظمت الرزية و جلَّت المصيبة و حدث فى الإسلام حدثٌ عظيم و لا يوم كيوم الحسين، فكتب إليه يزيد: أما بعد يا أحمق فأتنا جئنا إلى بيوت مجدده و فرش ممهده و وسائل منضده فقاتلنا فيها فإن يكن الحقُّ لنا فعن الحقِّ قاتلنا و إن يكن الحقُّ لغيرنا فأبوك أول من سنَّ هذا الأمر و استأثر بالحقِّ على أهله، انتهى.

و روى ابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغه عن مقدم الحنابلة فى بغداد إسماعيل بن على الحنبلى قال: دخل عليه رجل من الحنابلة فجعل الشيخ يسأله عن حاله و عن قصده و هو يجاوبه حتى قال له: يا شيخ لو شاهدت يوم الزياره يوم الغدير و ما يجرى عند قبر على (عليه السلام) من الفضائح و الأقوال الشنيعة و سب الصحابه جهاراً بأصوات مرتفعه من غير مراقبه و لا خيفه فقال إسماعيل: و أى ذنب لهم و الله ما جرأهم على ذلك و لا فتح الباب لهم إلَّا صاحب ذلك القبر فقال الشخص: و من هو صاحب القبر؟ فقال: على، قال: يا سيدي هو الذى علمهم ذلك؟ قال: نعم، قال: يا سيدي فإن كان محققاً فما لنا نتولَّى فلاناً و فلاناً و إن كان مبطلاً فما لنا نتولاه ينبغى أن نبرأ منه أو منهما فقام إسماعيل مسرعاً فلبس نعليه و قال: لعن الله إسماعيل الفاعل ابن الفاعله إن كان يعرف جواب هذه المسأله و دخل حرمه، انتهى.

قال بعض أصحابنا بعد نقل ذلك عن ابن أبى الحديد: و لقد أنصف الشارح حيث لم ينكر هذه مقاله و لم يتعرّض لجوابها مع تصلبه فى حمايه أشياخه، انتهى.

و نقل ابن أبى الحديد أيضاً فى موضع آخر من الشرح المذكور ما حاصله حيث إنَّ الكتاب لا يحضرنى الآن و هو: أنه حضر مع شيخه الذى يقرأ عنده عند بعض

ص: ١٤٩

علمائهم و كان يقرأ عليه بعض كتب المغازى و السير فقرأ حديث المغازى ورود الوفد من العراق إلى الربذه و كان أبو ذر (رضى الله عنه) يجود بنفسه و لم يكن ثمَّه من يقوم بوجازه و كان منهم مالك الأشر و غيره ممَّن شرك فى قتل عثمان



فأخبرهم أبو ذرّ (رضى الله عنه) عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) أنّه أخبره أنّه يموت في بلاد غربه وإنّه يحضره قوم يكفّنونه و يدفّنونه وإنّهم من أهل الجنّة فلمّا قرأ القارئ هذا الحديث قال شيخه الذي حضره لتقل الشيعة و المرتضى بعد هذا الخبر ما يريدون أن نقوله فغمز الشيخ المدسّ و أشار إليه أن أسكت عن هذا الكلام، انتهى.

و نحو هذه الحكايات ممّا هو منقول عنهم كثير كما لا يخفى على من نظر في كتابنا سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد فانظر إلى ظهور الحقّ لهم من أخبارهم به و مقابلتهم بالصدود عناداً و استكباراً و حميّة على أشياخهم و الجمع صريح كما ترى فيما ادّعيناه و واضح فيما قلناه من وضوح الأدلّة عند علمائهم و مقابلتها بالصدود كما أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في كتابنا المشار إليه في جملة من الأبحاث مع صاحب الكتاب و غيره.

### البحث الثالث: في بيان كفرهم

ينبغي أن يعلم أوّلاً: أنّ الكفر يطلق على معانٍ أحدها كفر الجحود و منه قوله سبحانه (وَ كَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ).

و ثانيها: كفر النعمة و منه قوله عزّ و جلّ (لِيُبْلُوَنِي أَ أَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ) الآية.

و ثالثها: الكفر بترك ما أمر الله و منه قوله تعالى (لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَ مَنْ كَفَرَ.

) و ما ورد أنّ تارك الصلاة كافر و تارك الزكاة كافر و تارك الحجّ كافر و نحو ذلك.

و رابعها: كفر البراءة و منه قوله عزّ و جلّ حكاية عن إبراهيم (عليه السلام) (كَفَرْنَا بِكُمْ) أي تبرّأنا منكم، و قوله سبحانه ه حكاية عن إبليس و تبرّيه من أوليائه من الإنس يوم

ص: ١٥٠

القيامة (إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ) أي تبرّأت.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الكفر الذي دلّت عليه الأخبار بالنسبة إلى المخالفين و نحوهم هو القسم الأوّل و هو كفر الجحود حيث أنّهم جحدوا أضرّ ضروريّات الدين المحمّدى و أنكروه و هو الولايه و حبّ أهل بيت العصمة صلوات الله عليهم كما سيّضح لك إن شاء الله تعالى بأوضح دلالة، و قد تقدّم بيان ذلك أيضاً في الموضوع الخامس من البحث الأوّل و أصحابنا القائلون بإسلام المخالفين لا يخالفون في إطلاق الكفر عليهم في الأخبار لاستفاضتها بذلك و لكن حيث حكموا بإسلامهم حملوا الكفر في الأخبار المذكورة على كفر الترك و هو المعنى الثالث من المعاني المتقدّمة و ممّن صرّح بذلك شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني و نحوه السيّد الفاضل السيّد عبد الله بن السيّد نور الدين بن السيّد نعمه الله الشوشتری قدّس الله روحيهما و هو غلط محض و منشأ الشبهة عندهم دعوى دلالة الأخبار الواردة في الفرق بين الإيمان و الإسلام على إسلام أولئك الطغام فحملوا الكفر فيما ذكرناه من الأخبار على كفر الترك جمعاً بين الأخبار، و نحن ننقل الأخبار التي استندوا إليها في

الحكم بإسلامهم و نوضّح ما فيها من عدم الدلالة على مرادهم و مرامهم و نوضّح لك إن شاء الله تعالى عدم صحّ الكفر على المعنى الذى ذكره ليتّضح لك الحال و يزول الإشكال بحمد الملك المتعال و لنكشف هنا بنقل كلام شيخنا المحدّث المذكور و بيان ما فيه من القصور.

فنقول: قال شيخنا المحدّث الصالح المذكور و قد سئل عن هذه المسألة ما صورته و الذى استفدته من الأخبار الصريحه و تحقّقت بعد الخوض فى عبابها و بذل الجهد فى كشف حجابها و رفع نقابها أنّ كلّ مقرّ بالشهادتين و مخالف لأهل الحقّ من الفرقة الناجيه مسلم فى الظاهر كافر فى الواقع بل قد يطلق عليه فى الأخبار الكثيره المشرك فيعامل فى الدنيا معاملة المسلمين مطلقاً وفى الآخره حكمه حكم الكفّار من التخليد فى نار جهنّم عدا الأصناف الثلاثه فإنّهم كفّار ظاهراً و باطناً خارجون عن الإسلام لإنكارهم ما هو معلوم من الدين ضروره، و يدلّ عليه روايات: منها: ما رواه

ص: ١٥١

ثقه الإسلام فى الكافى عن القسم الصيرفى قال

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: الإسلام يحقن به الدم و تؤدّى به الأمانه و يستحلّ به الفروج و الثواب على الإيمان.

و منها: صحيحه جميل قال

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عزّ و جلّ (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا) وَ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) فقال لى: ألا ترى أنّ الايمان غير الإسلام.

و منها: ما رواه عن سفيان بن السمط قال

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الإسلام و الايمان ما الفرق بينهما؟ فقال: الإسلام هو الظاهر الذى عليه الناس شهاده أن لا إله إلا الله و أنّ محمّداً رسول الله و إقام الصلاه و إيتاء الزكاه و حجّ البيت و صيام شهر رمضان فهذا الإسلام، و الايمان معرفه هذا الأمر مع هذا فإن مات و لم يعرف هذا الأمر كان مسلماً ضالاً.

و منها: ما رواه فى الموثّق عن أبى بصير

عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سمعته يقول (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا) فمن زعم أنّهم آمنوا فقد كفر و من زعم أنّهم لم يسلموا فقد كذب.

و منها: ما رواه فى موثّقه سماعه قال

قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أخبرنى عن الإسلام و الايمان أهما مختلفان؟ فقال: إنّ الايمان يشارك الإسلام و الإسلام لا يشارك الايمان، فقلت: صيّ فهما لى، فقال: الإسلام شهاده أن لا إله إلا الله و التصديق برسول الله (صلى الله عليه و آله) به حققت

الدماء و عليه جرت المناكح و المواريث و على ظاهره جماعه الناس من الفرق كلّها، و الايمان الهدى و ما يثبت فى القلوب،  
الحديث.

و منها: ما رواه فى حسنه الفضيل بن يسار قال

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إنّ الإيمان يشارك الإسلام و لا يشركه الإسلام، أنّ الإيمان ما وقر فى القلوب و الإسلام  
ما عليه المناكح و المواريث و حقن الدماء.

الحديث.

و منها: ما رواه فى صحيحه حمران بن أعين

عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سمعته يقول: الإيمان ما استقرّ فى القلوب و أفضى به إلى الله عزّ و جلّ و صدقه العمل بالطاعه  
و التسليم لأمر الله، و الإسلام ما ظهر من قول و فعل و هو الذى عليه جماعه الناس من الفرق كلّها و به حقنت الدماء و جرت  
المواريث و جاز النكاح و اجتمعوا على الصلاه و الزكاه و الصوم و الحجّ فخرجوا بذلك من الكفر.

الحديث.

ص: ١٥٢

و منها: ما رواه عن زراره

عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: ما تقول فى مناكحه الناس

إلى آخر الحديث المذكور فى باب الضلال و فيه تصريح بجواز مُناكحه المخالفين و ثبوت الإسلام ظاهراً مع كونهم ضلالاً و  
الأخبار فى ذلك كثيره لا- يمكن إحصاؤها الآن ناطقه صريحاً بثبوت الإسلام لنا و الفرق من المخالفين و خروجهم من الكفر  
كما هو صريح خبر حمران، و المراد به الكفر الظاهرى كما ستعرف ثمّ نقل شرطاً من الأحاديث المصرّحه بكفرهم و قال بعدها:  
و الأخبار فى ذلك كثيره جداً لا يمكن إحصاؤها.

و الوجه الجامع منها ما قلناه و إلّا فلو حملناها على الكفر الحقيقى لزم اطراح تلك الأخبار الدالّه على الإسلام و هى صريحه لا  
يمكن تأويلها فوجب الجمع بوجه يرفع مادّه التعارض و يقطع أسباب موهمات التناقض على أنّ الكفر فى الأخبار قد ورد على  
وجوه ثمّ نقل الوجوه التى قدّمناها فى معانى الكفر عن الكافى من حديث أبى عمرو الزبيرى فقال بعد تمام الحديث: فعلى هذا  
يجوز أن يراد بالكفر الوارد فى هذا الباب يعنى ترك ما أمر الله كما ورد أنّ تارك الصلاه كافر و تارك الزكاه كافر و تارك  
الحجّ كافر و مرتكب الكبائر كافر ثمّ قال: و بهذا التحقيق ظهر لك أنّ معتقد تقدّم اللصوص الثلاثه المتمرّدين على مولانا أمير  
المؤمنين كافر بالمعنى الحقيقى الواقعى فى نفس الأمر مسلم بالمعنى الظاهرى و أنّه ظاهر الجسد غير نجس العين كالمنافقين

فإنهم كفّار في نفس الأمر بل هم أشدّ من الكفّار مع كونهم مسلمين بل مؤمنين في الظاهر بمعنى أنّهم محكوم بإيمانهم ظاهراً و مشاركين لأهل الايمان في الأحكام الشرعيه من جواز المناكحه و الموارثه و المعامله و حقن الدماء و الأموال و الطهاره و غير ذلك لأنّ الأحكام الشرعيه إنّما جرت على الظاهر لا الواقع و الثواب و العقاب على الباطن.

و بالجملة فالحكم عندى قطعى الدليل واضح السبيل على أنّه قد حصل لنا العلم القطعى و الدليل الشرعى من سيره أهل البيت (عليهم السلام) أنّهم كانوا مختلطين المخالفين أشدّ اختلاط و مباشرين لهم أشدّ مباشره و مساورين لهم فى طعامهم و شرابهم أعظم مساوره و كذا خواصّ شيعتهم من غير نكير و لم يأت عنهم خبر واحد يشهد بنجاستهم مع ما ورد من ذمهم و ثلبهم و الطعن فيهم و الحكم بكفرهم

ص: ١٥٣

و بطلان أعمالهم و غير ذلك على أنّ فى ذلك لزم الحرج و ثبوت الضرر المنفيين بالآيه و الروايه و لو كان ذلك كذلك لسقط فرض الحجّ عن المكلفين قطعاً إذ لا- يمكن أحد من الناس من زمان أمير المؤمنين إلى زماننا هذا بل إلى زمان خروج صاحب الزمان عليه و على آباءه السلام أن يحجّ بدون مباشره أهل الخلاف فى المياه و الطهاره و قد ثبت بما حقّقناه فى كتاب منيه الممارسين نجاسه الماء القليل بالملاقاه و به يلزم سقوط الصلاه عن الحاجّ من أنّها أعظم من الحجّ و لما جاز الصلاه فى المسجد الحرام لكونه لا- ينفك من النجاسه على قول من أزمه و لتعطّلت أحكام كثيره من أحكام المسلمين و هو ظاهر الفساد مع أنّ أحكام هذه الشريعه المطهره إنّما جرت على التوسعه و السهوله لا على المشقّه و الصعوبه و لهذا افتخر (صلى الله عليه و آله) فقال

بعثت بالحنيفيه السّمحه السهله،

انتهى كلامه (قدس سره) و إنّما أطلنا الكلام بنقل كلامه كماً فى المقام لتضمّنه الإحاطه بأطراف المقال و استقصائه الغايه بزعمه فى تحقيق الحال بما لم يسبقه إليه سابق فى هذا المجال و ها نحن بتوفيق ذى الجلال نوضّح لك ما فيه من الخلل و الاختلال على وجه التفصيل دون الإجمال، فنقول: إنّ ما ذكره (قدس سره) منظور فيه من وجوه: الأوّل: ما ذكره من أنّ المخالف لأهل الحقّ مسلم فى الظاهر كافر فى الواقع عدا الأصناف الثلاثه فإنّهم كفّار ظاهراً و باطناً لأنكارهم ما هو معلوم من الدين ضروره و الظاهر أنّه أراد بالأصناف الثلاثه الخوارج و النواصب بالمعنى الذى زعموه و هو من تظاهر بىغض أهل البيت (عليهم السلام) و الغلاه و فيه أنّه كما قام الدليل على كفر هذه الأصناف الثلاثه التى أشار إليها ظاهراً و باطناً لأنكارهم لما علم من الدين ضروره كذلك نقول مثله فى المخالفين الذين هم محلّ البحث لكونهم كذلك إذ لا- ريب فى أنّ الإمامه من أضرّ ضروريات الدين المحمّدى، و حديث الغدير و ما وقع فى ذلك اليوم المنير تواتره و استفاضته من طرق المخالفين أكثر من طرقنا.

قال السيّد الزاهد العابد المجاهد رضّى الدين بن طاوس روح الله تعالى روحه فى

ص: ١٥٤

كتاب الإقبال في تعداد من صَنَّف في ذلك من علماء العامَّة ما لفظه: فمن ذلك ما صَنَّفه أبو سعيد سعود بن ناصر السجستاني المخالف لأهل البيت في عقيدته المتَّفَق عند أهل المعرفة على صحَّه ما يرويه لأهل البيت لأمانته صَنَّف كتاباً سَمَّاه كتاب الدرايه في حديث الولايه و هو سبعة عشر جزءاً و قد روى فيه حديث نصِّ النبيِّ (صلى الله عليه و آله) بتلك المناقب و المراتب على مولانا عليِّ بن أبي طالب عن مائه و عشرين نفساً من الصحابه.

و من ذلك ما رواه محمد بن جرير الطبرى صاحب كتاب التاريخ الكبير صَنَّفه و سَمَّاه كتاب الردِّ على الحرقوصيِّه روى فيه حديث يوم الغدير و ما نصِّ النبيِّ (صلى الله عليه و آله) على عليِّ بالولايه و المقام الكبير روى ذلك عن خمس و سبعين طريقاً.

و من ذلك ما رواه أبو القسم عبيد الله بن عبد الله الحسكاني في كتاب سَمَّاه كتاب دعاء العدها إلى أداء حقِّ الولاه و من ذلك الذى لم يكن مثله في زمانه أبو العباس أحمد بن سعيد بن عقده الحافظ صَنَّف كتاباً سَمَّاه حديث الولاه روى فيه نصِّ النبيِّ (صلى الله عليه و آله) على مولانا عليِّ بن أبي طالب (عليه السلام) بالولايه من مائه و خمس طرق و إن عددت المصنِّفين من المسلمين في هذا الباب طال ذلك على من يقف على هذا الكتاب و جميع هذه التصانيف عندنا إلَّا كتاب الطبرى، انتهى.

أقول: و رواه ابن المغازلى الشافعى في كتاب المناقب من اثني عشر طريقاً ثم قال: هذا حديث صحيح عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) و قد روى حديث غدير خم نحو مائه نفس منهم العشره و هو حديث ثابت لا أعرف له علّه تفرَّد عليُّ (عليه السلام) بهذه الفضيله لم يشر كه فيها أحد، انتهى.

وفى الصواعق المحرقة لابن حجر حديث صحيح لا مريه فيه و طرقة كثيره جداً و كثير من أسانيدھا صحاح أو حسان و إنّه لا التفات إلى من قدح فيه و لا لمن ردّه بأنّ عليّاً (عليه السلام) كان فى اليمن لثبوت رجوعه منها و إدراكه الحجِّ مع النبيِّ (صلى الله عليه و آله)، انتهى.

و أعجب من ذلك ما ذكره الشريف القاضى نور الله فى كتاب إحقاق الحقِّ بما صورته: و ذكر الشيخ بن كثير الشامى عن ذكر أحوال محمد بن جرير الطبرى الشافعى أنّى رأيت كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خمِّ فى مجلدين ضخمين و كتاباً جمع فيه

ص: ١٥٥

طرق حديث الطير و نقل عن أبى المعالى الجوينى أنّه كان يتعجّب و يقول شاهدت مجلداً ببغداد فى يد صحّاف فيه روايات هذا الخبر مكتوب عليه المجلده الثامن و العشرون من طرق من كنت مولاه فعلىِّ مولاه و يتلوه المجلده التاسعه و العشرون.

و أثبت ابن الجوزى الشافعى فى رسالته أسنى المطالب فى مناقب على بن أبى طالب تواتر هذا الحديث من طرق كثيره و نسب منكره إلى الجهل و العصبية، انتهى.

و بذلك يظهر لك صحَّه ما ذكرناه من أنّ الإمامه من أضرَّ ضروريات الدين المحمّدى و ليس المراد من الضرورى هنا هو المراد عند أهل العقول و هو الأمر المستغنى عن الدليل المتبادر من بديهه العقول، بل المراد به ما تواتر دليله و اتّضح سبيله و صار بالنسبه إلى ذلك الدليل المتين معلوماً على القطع و اليقين و لا يضرّ فى ضروريته تعامى من أعمى الله بصر بصيرته بغشاوه

الحمية و عناد معاند خالف مقتضى العقل و الرويه لأنّ مناط الحكم بالضروريه و عدمها إنّما هو بالنظر إلى الدليل و إفادته القطع و اليقين لا- بالنظر إلى الموافق و المخالف قلّ أو كثر و الدليل فيما نحن فيه كما ترى واضح البيان ساطع البرهان كما تقدّم تحقيق القول في ذلك في سابق هذا البحث.

أقول: و من هنا استفاضت الأخبار بأنّه قد بنى الإسلام على الإمامه كما بُنى على الصلاه و الزكاه و نحوهما.

فروى ثقة الإسلام في الكافي في الصحيح عن زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: بُنى الإسلام على خمسة أشياء على الصلاه و الزكاه و الحجّ و لم يناد بشيءٍ كما نودى بالولاية، قال زراره: أى شيء من ذلك أفضل؟ قال: الولاية أفضلهنّ لأنّها مفتاحهنّ و الموالى هو الدليل عليهن.

و بهذا المضمون روايات عديده في الكتب الأربعة و غيرها يعرفها المتتبع للأخبار و قد دلّ جملة من تلك الأخبار على ما دلّ عليه هذا الخبر من أنّ الولاية هي الأصل من تلك الواجبات التي بُنى عليها الإسلام و إنّ النصّ قد وقع بها مكرراً و كان آخر ذلك يوم الغدير و العيد الكبير و الإسلام هنا عبارته عن الدين المحمّدى الذي من قام به و صدّق به فهو مؤمن و من قام به ظاهراً و لم يصدق فهو منافق مسلم في الظاهر و من جحدته أو أنكره أو

ص: ١٥٦

أنكر شيئاً منه و تظاهر بإنكاره فهو مرتدّ خارج عن ربه الإسلام بكليته داخل في حدّ المرتدّ و زمرة، كما أنّ من أنكر واحده من هذه الفرائض من صلاه أو زكاه أو نحوهما فهو كافر مرتدّ و كذلك من أنكر الإمامه و قد عرفت ثبوت الإمامه من طريق الخصوم و إن جحدتها بعد ذلك كلّ ظالم غشوم و حينئذ فإذا اجتمعت على ذلك أخبار الطرفين ثبتت الضرورية لها في البين، و حينئذ فلم يبق لإنكار الحكم بكفر منكرها مجال إلّا ارتكاب جادّه القيل و القال أو عدم إعطاء التأمل حقّه من التحقيق و عدم التدبّر في أدلّه المسأله على الوجه الصائب الدقيق و من هنا قال بعض فضلاء العصر: و أمّا العالم الماهر منهم المتخلّى من تقليد السلف العارف بعقائد الشيعة و أخبارهم و حججهم على مذهبهم في الأصول و الفروع فهو أمّا شيعى في الباطن و يظهر المخالفه لنيل الدّنيا كما نقل عن كثير منهم، و أمّا كافر متعصّب مبغض للنبيّ (صلى الله عليه و آله) فضلاً عن آله الطاهرين و إنّما يخفى البغض خوفاً من التشنيع و أن ينسبون إلى النصب الذي يدفعه كلّ مسلم عن نفسه، و أمّا ملحد لم يؤمن بالله و لم يؤمن بالنبيّ (صلى الله عليه و آله) و يرى الأئمة (عليهم السلام) كسائر الناس أو أدون منهم و يعتقد فيهم أنّهم ادّعوا مراتب عالية عند العوام لتسخير قلوبهم لينالوا مالاً و جاهاً و ربّما أظهر بغضهم عند خواصّهم إذا أمنوا من الشنعه و القتل ما في ضمائرهم و منهم الملاحده المتفلسفه انتهى.

هذا و قد صرّح جملة من النصاب ذوى الأذنان صبّ الله تعالى عليهم صيب العذاب حميه على ساداتهم الضالّين المضلّين بأنّ الإمامه من آحاد فروع الدين التي لا- يجب البحث عنها و لا طلب الحقّ فيها و اليقين فلا يكفر المخالف فيها و يكفيه أن يكون من المقلّدين كما ذكره الشريف القاضى نور الله (قدس سره) في كتاب مصائب النواصب على أنّه كما سيأتى تحقيقه في البحث الآتى إن شاء الله تعالى قد استفاضت الأخبار بعداوتهم و بغضهم للأئمة المعصومين و إنّهم نواصب بالمعنى المتفق عليه بينهم فيكونون من المنكرين لضرورى آخر من ضروريات الدين و هي المودّه لأهل البيت المأمور بها في قوله عزّ و جلّ (قلّ لا

أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) و بذلك يظهر لك ما فى كلام الشيخ المذكور هنا من القصور و كذا كل

ص: ١٥٧

من حذا حدوه فى هذه الأمور.

الثانى: انّ ما استند إليه من الأخبار التى سردها و أطال بتعدادها مجاب عنها من وجهين إجمالى و تفصيلى.

أما الأول: فإنه لا يخفى أنّ مورد هذه الأخبار بالنظر إلى ما تضمّنته من الإسلام إنّما هو بالنسبة إلى من يعتقد الإمامه و لا ينكرها من الجاهلين بها الذين هم أكثر الناس فى زمانهم (عليهم السلام) كما شرحناه آنفاً لا بالنسبة إلى من ينكرها و يعتقد خلافها كهؤلاء المخالفين و منشأ التشبهه عند من حكم بإسلام المخالفين حتى استدلّ على إسلامهم بهذه الأخبار هو عدم التفطن لثبوت ذلك الفرد فى الناس فى زمانهم (عليهم السلام) بل الناس عنده أما مؤمن و هو المقرّ بالإمامه أو مسلم ضالّ و هو المنكر للإمامه أو ناصب عدوّ و هو المعلن بالعداوه لأهل البيت (عليهم السلام) و إنّ جلّ الموجودين فى عصر الأئمّه هم الذين خرجت منهم هذه الأخبار بزعمهم هم أهل القسم الثانى و إنّ لا فرق بينهم فى ذلك الوقت و لا هذا الوقت فكما حكم الأئمّه (عليهم السلام) بإسلام أولئك فكذا هؤلاء و نحن قد أوضحنا لك المقام و كشفنا عنه نقاب الإبهام و بينا الفرق بين الزمانين باختلاف صيت الإمامه فى الزمن الأوّل و ظهوره فى الزمن الثانى و أصحاب هذه الأخبار إنّما هم أهل الضلال الذين هم أكثر الناس فى أعصارهم (عليهم السلام) وهم مسلمون بلا ريب.

و أما المخالفون الذين هم محلّ البحث فلا مدخل لهم فى ذلك لما عرفت من مخالفتهم لأضرّ ضروريات الدين و هى الإمامه و إنكارهم لها و لتصريح الأخبار كما سيجى ء إن شاء الله تعالى فى البحث الثالث بعداوتهم و بغضهم للأئمّه (عليهم السلام) و متى ثبت ذلك انتفى عنهم الإسلام بكليته و لزمهم الكفر بزمتهم و يدلّك على صحّه ما قلناه أيضاً بتصريح بعض تلك الأخبار بأنهم فى الآخرة من المرجين لأمر الله و هذا لا يجرى فى المخالف الذى هو محلّ البحث و أيضاً فإنّ هذه الأخبار قد صرّحت بجواز المناكحه لثبوت الإسلام مع أنّ أخبارنا قد استفاضت و عليه المعظم من أصحابنا بالمنع من مناكحه المخالفين فكيف يصحّ حينئذ حمل هذه الأخبار عليهم و أنّهم المرادون منها و الحال كما عرفت من هذه الجهات العديده.

و أيضاً قد عرفت أنّ الأخبار قد استفاضت بأنّ

ص: ١٥٨

الإسلام قد بُنى على الولايه كما بُنى على الصلاه و الزكاه و الحجّ و الصوم و إنّ الولايه أعظم من تلك الأركان فكيف يتمّ الحكم بالإسلام مع فقد أعظم قواعده و هى الولايه كما عرفت من تلك الأخبار لا يقال إنّ الإسلام هنا بمعنى الإيمان فترك الولايه إنّما توجب زوال الإيمان دون الإسلام الذى هو الأعمّ.

قلنا: هذا مع كون مجرّد تحرض يدفعه أنّ اللازم من ذلك أيضاً أنّه من ترك شيئاً من تلك الفرائض المقرونه بها ترك جحود و إنكار فإنّه إنّما يخرج عن الإيمان لا عن الإسلام و الخصم لا يرتضيه و لا يقول به.

و أمّا الجواب التفصيلي فأمّا عن الخبر الأول و هو القسم الصيرفي فإنّ قصارى ما يدلّ عليه أنّ الإسلام ما يترتب عليه تلك الأحكام فإذا ثبت عندنا إسلام شخص ربّناها عليه و عاملناه بها و لا يصحّ أن يجعل ذلك معرّفًا للإسلام و إلّا لزم الدور في المقام لأنّ إجراء هذه الأحكام متفرّع على الحكم بالإسلام كما هو ظاهر عند جملة الأنام فضلًا عن ذوى الأفهام فهي متأخّره عنه البتّة فلو أخذت في تعريفه و قلنا الإسلام هو ما حقن به الدم إلى آخره على أن يكون تعريفًا له لزم تقدّمها عليه ضروره تقدّم الاجزاء على الكلّ و لزم منه توقّف كلّ منهما على الآخر المؤدّي إلى توقّف الشئ على نفسه و بذلك يظهر لك أنّه لا دلالة في هذا الخبر على مراده و لا فائده له في إيراده.

و أمّا عن الخبر الثاني و هو صحيحه جميل فإنّ غايه ما يدلّ عليه و يستفاد منه بيان المغايره بين الايمان و الإسلام بدليل أنّه جلّ شأنه نفى الايمان الذي هو التصديق عن الاعراب و أثبت لهم الإسلام الذي هو عباره عن مجرد الإقرار باللسان و هذا محتمل المعنيين أحدهما أن يكون إسلامهم من قبيل إسلام المنافقين المقرّين ظاهراً مع الإنكار باطناً و الظاهر أنّه ليس هو المراد له (عليه السلام).

و ثانيهما: أنّه من قبيل إسلام الشكّاك المقرّين بالشهادتين مع الشكّ باطناً و هو الأقرب و على أيّهما حمل فإسلام المخالفين ليس من قبيل ذلك لأنّ إسلامهم

ص: ١٥٩

عنده مشتمل على الإقرار و العمل و التصديق بجميع ذلك فلا يكون من قبيل إسلام الأعراب المذكورين في الآيه و حينئذ فلا دلالة في الخبر المذكور على ما يدعيه و لعل هذا الخبر مع الخبر الرابع و هو موثّق أبي بصير إنّما وردا في مقام الردّ على العامّة كما يشهد به سياق الثاني منهما حيث إنّ المنقول عنهم و به صرح جملة من علمائهم منهم صاحب نواقض الروافض باتحاد معنى الايمان و الإسلام فلا يصحّ أن يقال: هذا مؤمن غير مسلم و لا هذا مسلم غير مؤمن و نقل على ذلك اتّفاق أهل السنّه و الجماعة.

قال: و يستدلّون بأنّ المنقول عن السلف ذلك و في القرآن ما يدلّ عليه كقوله تعالى (فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) إلى آخر كلامه أذاه الله تعالى شديد انتقامه.

و بالجملة: فهذان الخبران إنّما وردا في معنى الآيه الشريفه و دلالتها على الفرق بين معنى الإسلام و الايمان.

و من المعلوم أنّ مصداقهما إنّما هو بالنسبه إلى زمنه (صلى الله عليه و آله) من حيث حصول الإقرار يومئذ من غير تصديق أعمّ من أن يكون منكراً أو شاكاً و المخالفون ليسوا من هذا القبيل فلا يدخلون في ذلك التمثيل.

و أمّا عن الخبر الثالث و هو خبر سفيان بن السمط فإنّ غايه ما يدلّ عليه أنّ الإسلام عباره عن إظهار الشهادتين مع القيام بتلك العبادات و هذا و إن أوهم دخول المخالف في ذلك إلّا أنّ قوله (عليه السلام) أخيراً فإنّ أقرّ بها و لم يعرف هذا الأمر كان مسلماً و كان ضالاً ممّا يدافع ذلك لأنك قد عرفت من الأخبار المتقدمه في البحث الأول الدالّ على تقسيم الناس بالنسبه إلى الإمامه في زمنهم (عليهم السلام) إلى الأقسام الثلاثه مؤمن و هو المقرّ بها و كافر و هو الجاحد لها و مسلم ضالّ و هو الجاهل بها



انَّ المسلم الضالَّ جاهل بالإمامه و إنَّه من المرجئين لأمر الله بل من أهل الجنَّة، و حينئذ فلا يجوز حمل المسلم أيضاً هنا على المخالف الذى هو محلّ النزاع و إلّا لزم كونه حكمه فى الآخرة من المرجئين أو أهل الجنَّة و الخصم لا يقول به.

و بذلك يظهر لك صحَّه ما قلناه من أنَّ هذا الخبر و نحوه أنما ورد بالنسبه إلى الجاهلين بالإمامه الذين هم أكثر الناس أفراداً فى زمنهم (عليهم السلام) و إليه يشير قوله فى الخبر الظاهر

ص: ١٦٠

الذى عليه الناس يعنى جلَّهم و أكثرهم.

و حاصل معنى الخبر أنه إن ضمَّ إلى الإقرار بالشهادتين و تلك الأعمال المعرفه فهو مؤمن و إن أقرَّ بالشهادتين و قام بتلك الأعمال بدون معرفه فهو من المسلمين الضلال الذين هم أحد الأقسام الثلاثه فى الأخبار الدالَّه على التثليث و حينئذ فالخبر عليه لا له و هو بما ندَّعيه أنسب.

و بالجملة: فهو الخبر أنما اشتمل على المؤمن و هو المقرَّ بالولايه و المسلم الضالَّ و هو الجاهل بالولايه و لا تعلق له بغيرهما من الأفراد و لا مدخل للمخالف فيه لأنَّه من الكفار حقيقه كما تقدَّم تحقيقه فى أخبار التثليث و لكن جهل أصحابنا القائلين بإسلام المخالفين لهذا الفرد و هو المسلم الضالَّ الجاهل بالإمامه أو جب لهم حمل المسلم هنا على المخالف الذى هو محلّ البحث و من تأمل فيما قدَّمناه فى البحثين الأولين من التحقيق و بيان هذا الفرد و إنَّه أكثر الأفراد فى زمنهم (عليهم السلام) كما أفصح عنه حديث أبى الثريد فإنَّه لا يخفى عليه صحَّه ما قلناه.

و أمَّا عن الخبر الرابع و هو موثَّق أبى نصر فيما عرفت فى الخبر الثانى فإنَّهما من قبيل واحد و قد عرفت الجواب عنهما معاً.

و أمَّا عن الخبر الخامس و هو موثَّق سماعه فإنَّه بحسب ظاهره من الدلاله على إسلام كلِّ من شهد الشهادتين و صدق بالرسول (صلى الله عليه و آله) و إن أوهم دخول المخالفين إلّا أنه أيضاً شامل للخوارج و النواصب بالمعنى الذى يدعونه و هو لا يقول بإسلامهم، بل الحكم بكفرهم باطناً و ظاهراً فلا بدَّ له من استثنائهم من الخبر المذكور و ليست الأدلَّه الدالَّه على استثناء هذين الفردين بأوضح دلالة و لا أكثر عدداً من الأدلَّه الدالَّه على خروج المخالفين أيضاً من الأخبار الدالَّه على الكفر كما تقدَّمت و تأويله لها بما ذكره باطل كما سنشرحه إن شاء الله تعالى فى المقام و نرفع عنه غشاوه الإبهام و الأخبار الدالَّه على نصبهم و عداوتهم كما سيأتيك إن شاء الله تعالى فى البحث الآتى و ما تقدَّم سابقاً من بيان الإنكار و جحودهم لأضرَّ الضروريات الدينيه و هى الإمامه فهذه الأدلَّه كلَّها صريحه فى خروجهم عن جادَّه الإسلام بكليته فلا بدَّ من استثنائهم من ظاهر إطلاق هذا الخبر، و حينئذ يتعيَّن حمل الخبر على ذلك الفرد

ص: ١٦١

الذى قدَّمناه الذى هو أكثر الناس وجوداً فى زمنهم (عليهم السلام) كما أوضحناه.

و أمَّا عن الخبر السادس و هو حسنه الفضيل فيما تقدَّم من الجواب عن الخبر الأوَّل فلا يحتاج إلى الإعاده.

و أمّا عن الخبر السابع و هو خبر حمران فيما تقدّم في جواب الخبر الخامس فإنّه بإطلاقه شامل لتلك الفرق المتّفق على كفرهم و نجاستهم من الخوارج و النواصب و نحوهم فكما يستثنى منه هذه الفرق بالأدلّة الدالّة على كفرها و نجاستها و نحوهما ممّا لا يجامع الإسلام فكذا يستثنى منه المخالف الذي هو محلّ البحث بما أشرنا إليه ثمّ من تلك الأدلّة الدالّة على الكفر و النصب و النجاسة و نحوهما.

و أمّا عن الخبر الثامن و هو خبر زراره فليس فيه دلالة على ما ادّعاه بل هو بالدلالة على ما ندّعيه أقرب و قد تقدّم في أخبار البحث الأوّل و هو الخبر الثالث من أخبار زراره المنقولة ثمّ و بيّنا ثمّ دلالاته و غيره من تلك الأخبار على كفر المخالفين و إنّ المراد بالمسلمين الذين يجوز نكاحهم و أن تجرى عليهم أحكام الإسلام إنّما هم أهل الضلال الجاهلون بالإمامه فارجع إلى ذلك تجده كما ذكرنا، و حينئذ فهذا الخبر عليه لا- له و ما ذكره ذيل هذه الرواية من قوله: و فيه تصريح بجواز مناكحه المخالفين و ثبوت الإسلام ظاهراً مع كونهم ضلّالاً دليل على ما قدّمنا لك ذكره من أنّ منشأ الشبهة عندهم في الحكم بإسلام المخالفين و الاستدلال على ذلك بهذه الأخبار التي سردها أنّما هو الجهل بهذا الفرد الذي ذكرناه مع كونه أكثر الناس أعداداً في زمنهم (عليهم السلام) و أطهرهم أفراداً و قد تقدّم شرح ذلك بما يظهر منه ضعف هذا الكلام و زيغ هذه الافهام و تطرّق الشكوك لها و الأوهام.

الثالث: قوله: و الأخبار في ذلك كثيره إلى آخره، فإنّ كثرتها مع كونها على ما عرفت لا- يجدى نفعاً و لا يثمر نقضاً لحجّه الخصم و لا دفعاً و ما ادّعاه فيها من البيان و الصراحة فقد عرفت ما فيه من النقل عن تلك الساحة.

الرابع: أنّ ما ادّعاه من أنّ المراد بالكفر في حديث حمران هو الكفر الظاهري و قسم الكفر في هذا المقام إلى هذين القسمين فإنّ فيه أولاً: أنّه إنّما ألجأه إلى ذلك توهم دلالة هذه الأخبار التي سردها على إسلام

ص: ١٦٢

المخالفين و قد عرفت أنّها لا دلالة في شىء منها بوجه من الوجوه كما أوضحناه، و حينئذ فتبقى أخبار الكفر بلا معارض يوجب تأويلها و إخراجها عن ظاهرها.

و ثانياً: أنّه لم يقدّم لنا دليل على انقسام الكفر إلى هذين المعنيين من حقيقى و ظاهرى في غير زمنه (صلى الله عليه و آله) فالقول به مطلقاً يحتاج إلى دليل و ارتكابه بمجرد دعوى الإسلام للمخالفين خروج عن نهج السبيل و موقع في الضلال و التضليل إذ من المعلوم أنّ المتبادر من إطلاق الكفر حيثما ذكر إنّما هو ما يكون مابيناً للإسلام و مصادماً له في جميع الأحكام و هو المعنى الحقيقى للفظ و هكذا كلّ لفظ أُطلق فإنّ المتبادر منه هو المعنى الحقيقى و الحمل على غيره يحتاج إلى دليل واضح و برهان لائح و توضيح هذا المقام زياده على ما ذكرنا من الكلام بما يدفع به تلك الأوهام أنّ نقول: المستفاد من الأخبار عند من تأملها بعين الفكر و الاعتبار أنّ الناس بالنسبة إلى الإمامه مثلهم بالنسبة إلى النبوه فكما أنّ الناس في زمنه (صلى الله عليه و آله) ثلاثه أقسام مؤمن و هو المقرّ بنبوته (صلى الله عليه و آله) و المصدّق بها و كافر و هو الجاحد لها و المتظاهر بإنكارها كالمشركين و الكتابيين و مسلم و هو على قسمين منكر لها في الباطن مع إظهار القول بها و التدين بما جاء به الرسول وهم المنافقون و مظهر لها على شكّ و تردّد وهم المؤلّفه قلوبهم هذا في زمانه (صلى الله عليه و آله)، و أمّا بعد موته و ظهور ما ظهر ممّا فطر العقول و

بهر من غضب الإمامه و إنكارها و هى الأصل الأعظم من أصول الدين و الإسلام التى هى محلّ النبوه فى وقتها و ما فعل بأمر المؤمنين (عليه السلام) و أهل البيت (عليهم السلام) فقد صارت الناس يومئذ قسامين مؤمن و كافر و لهذا استفاضت الأخبار بارتداد الناس بعد موته (صلى الله عليه و آله) إلّا ثلاثه أو سبعة ثم رجع الناس بعد ذلك و ليس ذلك إلّا باعتبار عدم القول بالإمامه مع سطوع برهانها يومئذ فصارت الإمامه هى الميزان فى الكفر و الإيمان فمن أقرّ بها يومئذ فهو مؤمن و من أنكرها و عدل عنها فهو كافر وهم جلّ الناس و أكثرهم يومئذ و انقلب ذلك الإسلام الذى فى زمنه (صلى الله عليه و آله) و رجع إلى الكفر الحقيقى ثم إنّه لما فتحت البلدان فى زمن الخلفاء الثلاثة حصل هنا قسم ثالث و هو ما شرحناه لك فى البحث الثانى و هو المسلم الضالّ الجاهل بالإمامه و المستضعف

ص: ١٦٣

فصارت الناس فى ذلك الوقت بالنسبه إلى الإمامه على ثلاثه أقسام مؤمن و كافر و مسلم و من أجل ذلك استفاضت الأخبار كما قدّمنا لك بعضها بأنّ علياً باب فتحه الله للناس فمن دخل فيه كان مؤمناً و من أنكره و جحده كان كافراً و من لم يعرف و لم ينكر كان مسلماً ضالاً و هذا القسم الثالث هو الأكثر الأغلب فى زمنهم (عليهم السلام) و هو الذى أُشير إليه فى أخبار الفرق بين الإسلام و الإيمان و لكن لعدم تفضّن بعض أصحابنا لهذا القسم وقعوا فيما وقعوا من الحكم بإسلام المخالفين و من ذلك يظهر لك أنّ الكفر باطناً مع الإسلام ظاهراً لا وجود له إلّا فى زمنه (صلى الله عليه و آله).

الخامس: قوله: و إلّا فلو حملناها على الكفر إلى آخره فإنّ فيه أنّه نحملها على الكفر بالمعنى المتبادر من حاق اللفظ و هو المعنى الحقيقى له إذ لا معارض لها يوجب تأويلها إلّا ما توهمه من تلك الأخبار التى زعم دالاتها على إسلام المخالفين و قد عرفت أنّه لا دلاله فيها بوجه و ارتكاب التأويل فيها بمجرد الدعوى و التشهّى غير مسموع.

السادس: قوله: فعلى هذا يجوز أن يراد بالكفر الوارد فى هذا الباب يعنى ترك ما أمر الله كما ورد أنّ تارك الصلاة كافر إلى آخره، فإنّه من مثله (قدس سره) غريب عجيب و لكن التورّط فى مضيق الإلزام يفحم اللبيب و الوقوع فى شبك الافحام يخرس الأريب إذ لا يخفى على المتأمل بعين التحقيق و الناظر بالفكر الصائب الدقيق أنّ الترك لشىء من هذه الأمور التى عدّها إن كان عن إنكار و جحود فهو داخل فى كفر الجحود و هو القسم الأوّل من الأقسام التى قدّمنا ذكرها فى أوّل البحث الذى لا يجوز إطلاق اسم الإسلام على المتّصف به بالكليّه بل هو كافر معاملة الكفّار دنيّاً و آخره و إن كان الترك عن تهاون و استخفاف و هو القسم الثالث من الأقسام المتقدّمه فهذا لا يخرج صاحبه عن الإيمان الذى هو عليه بل غايه ما يوجهه هو الفسق خاصّه، و حينئذ فإن كان هذا الترك الذى نسبه للمخالفين و جعلهم به من الكافرين و إن كانوا بحسب الظاهر مسلمين إن كان ترك جحود و إنكار فصاحبه لا شكّ من الكفّار الذين لا شكّ تجرى عليهم أحكامه فى هذه الدار و دار القرار و إن كان عن مجرد تهاون و استخفاف فهو لا يخرج صاحبه عن أصل الإيمان كترك الصلاة استخفافاً

ص: ١٦٤

فليختر هذا القائل أحد الشقّين و لا ثالث لهما فى البين، فإنّما أن يقول بأنّ تركهم ترك جحود فيترتب عليهم أحكام الكفر و هو ما يدّعيه و يقول به أو يقول بكونه ترك استخفاف فيجب عليه أن يحكم بإيمانهم فضلاً عن إسلامهم على أنّنا نقول: إنّ من

الظاهر المعلوم أنّ كفر هؤلاء الذى نسبته إليهم الأخبار إنّما هو بترك الإمامه و جحودها كما صرّحت به و شرحناه فيما تقدّم و إلّا فإنّهم لم يتركوا شيئاً من الضروريات الدينيه بحيث يمكن أن يسند إليهم الكفر بسبب تركه سواها حتى أنّه يحمل كفرهم على معنى كفر الترك لما أمر الله و إن كان ذلك الترك إنّما هو بالنسبه إلى الإمامه التى لا ريب أنّ تركهم لها إنّما هو ترك جحود و إنكار كما أفصحت به تلك الأخبار و هو الظاهر لكلّ ناظر من غير إنكار فاللازم حينئذ كفرهم كفر جحود و استكبار موجباً للخروج عن الإسلام و إجراء أحكامه فى هذه الدار فى دار القرار.

السابع: قوله: و بهذا التحقيق ظهر لك إلى آخره، فإنّ فيه كما شرحنا و أوضحناه أنّه بعيد عن التحقيق بمراحل لما عرفت فى أدلته من القصور الذى لا ينتهى إلى ساحل و قياسه المخالفين على المنافقين قياس مع الفارق و حكم للنصوص المعصوميه غير مطابق و المستفاد من الأخبار كما تقدّمت الإشارة إليه أنّه لا فرق بين النبوه و الإمامه فى أيمان من آمن بهما و كفر من جحدهما أو أحدهما إلّا أنّ النبوه فى وقتها كانت معتضده بالجوش و العساكر و السيف المشهور على رأس كلّ مباحث و مكابر فدخل الناس فيها بين راهب و راغب و صادق و كاذب، و أمّا الإمامه فكانت على العكس من ذلك حيث ازدادت بإيراد كلّ من قال بها موارد المهالك فمن ثمّ صار النفاق فى جانب النبوه دون الإمامه فكانت أقسام الناس فى حياته (صلى الله عليه و آله) على الثلاثه الأقسام المتقدّمه و بعد موته لما كان الميزان الإمامه زال القسم الثالث و لم يبق إلّا مؤمن و كافر كما تنادى أخبار ارتداد الناس بعد موته (صلى الله عليه و آله) ثمّ حصل قسم ثالث أخيراً كما تقدّم تفصيله.

الثامن: قوله: على أنّه قد حصل لنا العلم العادى من سيره أهل البيت (عليهم السلام) إلى آخره، فإنّ فيه أنّ أهل البيت (عليهم السلام) كان غالب مباشرتهم و معاشرتهم و مخالطتهم و مساورتهم إنّما هى للخلفاء و الامراء و الوزراء من الأمويه و العباسيه ممّن هم فى النصب

ص: ١٦٥

و العداوه رءوس غير أذنب و ممّن لا يشكّ فى كفرهم و لا يرتاب و لا سيّما فى الصدر الأوّل و ما وقع فيه من ابن الخطّاب و أتباعه و أشياعه من كلّ كافر مرتاب فهل يحتاج هذا الشيخ و من حذا حذوه فى هذا الباب إلى دليل يدلّ على نجاستهم زياده على ما ورد من نجاسه النصاب و إنّهم أشدّ نجاسه و خبثاً من الكلاب حتى أنّه ينكر أنّه لم يأت خبر واحد بنجاستهم فى هذا الباب ما هذا إلّا عجبٌ عجاب و غفله بلا ارتياب.

و كيف غفل عن أنّ شريعته التقيه أوجبت الإغضاء على كلّ بليه و أحلت ارتكاب المحظورات و جوّزت مباشره النجاسات و إلّا فاللازم أحد أمرين إمّا ردّ تلك الأخبار الدالّه على نجاسه النصاب أو نفى النصب عن هؤلاء الذين أشار إليهم و لا أراه يلتزم شيئاً من هذين الأمرين و لا ثالث لهما فى البين.

و بالجملة: فإنّ كلامه (قدس سره) و إن طوّل فيه هذا التطويل و سجّل عليه بمزيد التسجيل فهو عليل لا يهدى إلى سبيل و لا يبرد الغليل.

التاسع: ما رواه الصدوق فى الخصال بسنده فيه عن مالك الجهنى قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ثلاثه لا يكلمهم

الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم من ادعى إماماً ليست إمامته من الله و من جحد إماماً إمامته من عند الله و من زعم أنّ لهما في الإسلام نصيباً و رواه النعماني في كتاب الغيبة في الصحيح عن عمران الأشعري عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) مثله نعوذ بالله من زلل الأقدام و طغيان الأقلام و زيغ الأفهام هذا.

و بذلك يظهر لك صحّه ما اخترناه و رجحان ما رجّحناه من كفر المخالفين كفرةً حقيقياً يوجب الخروج عن جادّه الإسلام و الدين.

و ممّن صرّح بكفرهم كما اخترناه جمله من أصحابنا رضوان الله عليهم منهم العلّامة في شرح كتاب فصّ الياقوت و نقله عن أكثر أصحابنا حيث قال اما دافعوا النص على أمير المؤمنين (عليه السلام) بالإمامه فقد ذهب أكثر أصحابنا إلى تكفيرهم لأنّ النص معلوم بالتواتر من دين محمّد (صلى الله عليه و آله) فيكون ضرورياً أى معلوم من دينه ضروره فجا حده يكون كافراً كمن يجحد و جوب الصلاه و صوم شهر رمضان و بنحو ذلك صرّح في كتاب منتهى المطلب في بحث الزكاه في اشتراط إيمان المستحقّ لها.

ص: ١٦٦

و قال الشيخ المفيد في كتاب المقنعه و لا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفاً للحقّ في الولاية و لا يصلى عليه و نحوه قال ابن البرّاج و قال الشيخ في (التهديب) بعد نقل عبارته المقنعه الوجه فيه أنّ المخالف لأهل الحقّ كافر فيجب أن يكون حكمه حكم الكفّار إلّا ما خرج بالدليل.

و بذلك قال ابن إدريس و المرتضى و الفاضل المولى محمد صالح شارح الكافي و القاضي نور الله الشوشترى و السيّد نعمه الله الجزائري و الفاضل ملّمّا أبو الحسن المجاور بالنجف الأشرف حياً و ميّتاً و شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني و الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي و هو ظاهر صاحب الكافي أيضاً و قد نقلنا عبارة هؤلاء في كتابنا الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب هذا.

و المفهوم من جمله من الأخبار المتقدّمه في الفرق بين الإسلام و الإيمان هو أنّ الطهاره و جواز المناكحه و المواريث و حقن الدماء و الأموال دائر مدار حصول الإسلام فمتى ثبت لأحد و جب إجراء هذه الأحكام عليه و متى انتفى انتفى إجراءها لقوله (عليه السلام) في روايه القسم الصيرفي: الإسلام يحقن به الدم و تؤدّى به الأمانه و يستحلّ به الفروج، و قوله (عليه السلام) في موثقه سماعه و به حقنت الدماء و عليه جرت المناكح و المواريث، و قوله (عليه السلام) في حسنه الفضيل بن يسار: و الإسلام ما عليه المناكح و المواريث و حقن الدماء، و قوله في صحيحه حمران: و به حقنت الدماء و جرت المواريث و جاز النكاح.

و منه يعلم أنّ المخالفين حيث ثبت كفرهم و نصبهم و خروجهم عن جادّه الإسلام كما أوضحناه و سيأتى مزيد إيضاح له في البحث الآتى إن شاء الله تعالى فالواجب هو الحكم بنجاستهم و عدم مناكحتهم و عدم أخذهم ميراث أحد من الشيعة الإماميه و حل دمائهم و أموالهم و يعضد هذه الأخبار فيما دلّت عليه جمله من الأخبار صريحاً على حلّ مال الناصب و دمه و عدم جواز مناكحته كما حقّقنا ذلك بما لا مزيد عليه في كتاب الشهاب الثاقب و سيأتى في المقام الثاني نبذه من ذلك إن شاء الله تعالى.

يظهر لك ما فى كلام بعض الأفاضل المعاصرين حيث إنّه من القائلين بإسلام المخالفين بعد البحث فى نفي الكفر عن المخالفين بنحو ما ذكرنا من شيخنا المتقدّم ذكره حيث قال فى أجوبه بعض المسائل ما صورته: و التحقيق أنّ البحث عن هذه المسأله أعنى أنّ المخالفين كلّهم كفّار أم لا فى غايه ما يكون من قلّه الجدوى لأنّه إن أُريد بذلك مجرد صدق الاسم عليهم كما تقدّم فهذا أمر لفظى لا يعود الخلاف فيه إلى طائل يعتدّ به و إن أُريد بذلك التوصل بثبوت كفرهم إلى إثبات نجاستهم و تحريم مناكحتهم و ذبائحتهم كما هو ظاهر بعضهم ففيه بعد تسليم كفرهم بأى معنى كان أنّه لا ملازمه بين الكفر و النجاسه و لا غيرها من الأحكام المذكوره و ليس كلّما تحقّق الكفر ترتبت تلك الأحكام بل ربّما يقع التخلف كما فى الفرق الثلاث من أهل الذمّه عند من يقول من العلماء بطهارتهم و إباحه ذبائحتهم و مناكحتهم على بعض الوجوه مع أنّه لا خلاف فى صدق وصف الكفر عليهم و من هنا ذهب بعض الفضلاء الذين عاصرناهم فى المخالفين على الكفر و الطهاره، انتهى.

و لا أراك فى شكّ من ضعف هذا الكلام بعد ما عرفت و نزيده بياناً، فنقول: إنّ الكفر تتفاوت أحكامه بتفاوت من أصف به من الفرق فكفر المشركين له أحكام غير أحكام كفر أهل الكتاب و كفر المرتدّ له أحكام غير أحكام أولئك و كفر هؤلاء الذين هم محلّ البحث على ما يستفاد من الأخبار إنما هو من قبيل كفر المشركين الذين لا حكم لهم إلا القتل و حلّ الأموال و لهذا وردت الأخبار بحلّ دمائهم و أموالهم و ليسوا من قبيل أهل الكتاب الذين احتجّ بهم فى هذا الباب فإن قيل: إنّ حلّ الدماء و الأموال إنّما ورد فى النصاب و الخصم لا يخالف فيه.

قلنا: المفهوم من الأخبار و عليه جملة علمائنا المتقدّمين إلّا الشاذ النادر أنّ جملة المخالفين إلّا المستضعفين نصاب ييقين و إنّه حيثما يطلق الناصب فى الأخبار و كلام متقدّمى الأصحاب فإنّما يراد به المخالف الغير المستضعف كما سنوضحه لك إن شاء الله تعالى فى البحث الآتى.

و كيف كان فهذه الأخبار التى قدّمناها ظاهره أتمّ الظهور فى أنّ تلك الأحكام معلقه على الإسلام و دائره مداره فى كلّ مقام و متى انتفى الإسلام انتفى تعلّقها و ثبت نقيضها كما لا يخفى على ذوى الأفهام و لكنّهم

لقصور تتبعهم و تأملهم فى الأخبار يقعون فى هذه الأوهام.

و من الأخبار الدالّه على أنّ كفر المخالفين يزيد على كفر الكتّابين ما ورد عن الصادق (عليه السلام): الناصبى شرّ من اليهودى، فقيل: و كيف يا ابن رسول الله؟ فقال: لأنّ الناصبى منع لطف الإمامه و هو عام و اليهودى منع لطف النبوه و هو خاصّ.

أقول: و هذا من الأخبار الظاهره بل الصريحه فى أنّ المراد به مطلق المخالف لا الفرد الذى اصطلاحوا عليه و تستروا به عن ضيق الإلزام فى مقام الخصام.

و بالجمله: فالمستفاد من الأخبار أنه لا فرق بين الكفر بالله سبحانه و لا بين الكفر برسول الله (صلى الله عليه و آله) و لا بين الكفر بالإمام بل الجميع من باب واحد فى جميع الأحكام و بذلك أيضاً صرح جملة من مشايخنا العظام.

### البحث الرابع: فى بيان نصبهم و عداوتهم لأهل البيت (عليهم السلام) الذين أمر الله تعالى بمودتهم.

اعلم أنّ النصب بفتح النون و سكون الصاد كما يقال و يطلق على الحركة الاعرابيه كذلك يطلق و يراد به العداوه.

قال الجوهري: نصبت لفلان نصباً أى عاديته ثم صار مجازاً مشهوراً أو حقيقة عرفيه فى العصر الأوّل إلى الآن فى كلّ من يبغض علياً (عليه السلام).

قال فى القاموس: بعد ذكر النصب بمعنى العداوه مطلقاً كما ذكره الجوهري ما صورته و النواصب و الناصبه و أهل النصب هم المتدينون ببغض عليّ (رضى الله عنه).

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ مظهر هذه العداوه و هذا النصب لهم (عليهم السلام) و الدليل عليهما كما يفهم من أخبارهم منحصر فى أحد شيئين أحدهما تقديم الجبت و الطاغوت و القول بإمامتهما و عليه يدلّ ما رواه فى مستطرفات السرائر عن مولانا أبى الحسن الهادى (عليه السلام) من جملة مسائل محمد بن على بن عيسى قال: كتبت إليه أسأله عن الناصب هل احتاج فى امتحانه إلى أزيد من تقديمه الجبت و الطاغوت و اعتقاده بإمامتهما فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب.

و هذا الخبر كما ترى مصرّح بثبوت النصب و العداوه لكلّ مقدّم للجبت

ص: ١٦٩

و الطاغوت إلّا أنه يجب استثناء المستضعف منه بأدله من خارج كما تقدّم و سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى و معنى الخبر أنّى كتبت إليه أسأله عن الناصب لهم و العدو بما أعرف نصبه و عداوته لأجرى عليه أحكام النصب و هل احتاج فى معرفه ذلك كما يدلّ عليه لفظ الامتحان إلى أزيد من تقديمه الجبت و الطاغوت و قوله بإمامتهما فرجع الجواب: من كان كذلك فهو ناصب و عدوّ يترتب عليه أحكام الناصب.

و منه يعلم أنّ مجرد تقديمه الجبت و الطاغوت مظهر و دليل على النصب و العداوه لهم (عليهم السلام).

و ثانيهما: البغض لشيعه أهل البيت (عليهم السلام) و مواليهم من حيث التشيع و عليه يدلّ ما رواه الصدوق فى كتاب العلل عن عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) قال: ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا تجد أحداً يقول أنا أبغض محمداً و آل محمّد و لكن الناصب من نصب لكم و هو يعلم أنّكم تتولّونا و إنّكم من شيعتنا.

و ما رواه فى كتاب معانى الأخبار عن المعلّى بن خنيس قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا- تجد أحداً يقول أنا أبغض محمداً و آل محمّد و لكن الناصب من نصب لكم و هو يعلم أنّكم تتولّونا و تبرأون من أعدائنا و هو ظاهر فى أنّ مظهر العداوه لهم (عليهم السلام) و البغض هو البغض لشيعتهم من حيث التشيع و التدين

بدينهم و يوضح عن هذا المعنى بأظهر إيضاح ما رواه الصدوق في كتاب الأمالي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: من سرّه أن يعلم أم محبّ لنا أم مبغض فليمتحن قلبه فإن كان يحبّ وليّاً لنا فليس بمبغض لنا و إن كان يبغض وليّاً فليس بمحبّ لنا الحديث.

و أصحابنا القائلون بإسلام المخالفين قسموا الناصب إلى أقسام ثلاثة أحدها مطلق التقدّم كما دلّ عليه حديث العداوه، و الثانى البغض للشيعة كما فى حديثى الصدوق المذكورين، و الثالث المعلن للعداوه لأهل البيت (عليهم السلام) و جعلوا الأولين من جملة المسلمين فيجربى عليهما أحكام المسلمين فى الدنيا و الثالث هو الذى عليه أحكام الكفر فى الدنيا و الآخرة، و فيه

ص: ١٧٠

أولاً: أنّ هذا القسم الثالث لم نجد له فى الأخبار أثراً و لا- عليه دليلاً، و العجب أنّ الصادق (عليه السلام) يقول فى الخبرين المتقدمين أنّك لا تجد أحداً يقول أنا أبغض محمّداً و آل محمّد أو يتظاهر بعداوتهم وهم يدعون وجوده فرداً، و قسماً ثالثاً و ثانياً أنّ خبر السرائر خصوصاً و كذا خبر الصدوق أنّما دلّ على أنّ مظهر النصب و الدليل عليه هو أحد هذين الأمرين من التقديم أو بغض الشيعة لأنّ كلّاً منهما دلّ على معنى الناصب على حده كما ادّعوه و بين الأمرين بون بعيد.

فإنّ المراد من الأخبار المذكورة كما أشرنا إليه إنّما هو أنّ الناصب و العدو لهم (عليهم السلام) الذى هو أحد الفرق فى هذه الأئمة الذى وردت الأخبار بنجاسته و حلّ ماله و دمه و تحريم مناكحته و نحو ذلك ممّا يعرف لتجرى عليه هذه الأحكام و يُعامل بها فى كلّ مقام فأجبت تارةً بأنّه يعرف بمجرّد التقديم و أخرى بالبغض للشيعة فهذان الأمران إنّما هما مظهر و دليل على وجود النصب و ثبوته لا- أنّهما معنيان للنصب و معنى النصب كما عرفت إنّما هو العداوه مطلقاً إلّا أنّه غير مراد هنا و لا يجوز الحمل عليه أو العداوه و البغض لعلى (عليه السلام) و لهم صلوات الله عليهم و هذا هو المراد هنا فحيثما يطلق النصب فى أخبارهم و المراد به ذلك هو هذا المعنى الحقيقى للفظ فلا معنى لجعل مجرّد التقديم معنى للنصب على حده، و بغض الشيعة معنى له على حده و بغضهم (عليهم السلام) معنى ثالثاً على حده فإنّه لا يروج هذا الكلام إلّا عند عادمى الأذهان من البله و النساء و الصبيان.

و كيف لا- و علماء اللغة كما عرفت أنّفاً قد فسّروا معنى النصب بما ذكرناه و هذه الأخبار إنّما وردت لبيان ما يعرف به ذلك النصب لا لبيان النصب حتى يجعل قسماً لما ذكره أهل اللغة.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ العداوه لهم (عليهم السلام) الذى هى معنى النصب لا تنحصر فى فرد مخصوص بل لها أفراد عديده شدةً و ضعفاً فلا تختص بالإعلان بنقلهم (عليهم السلام) ولايتهم و أقلّ مراتبها الذى يجتمع فيه عالمهم و ظالمهم و كبراءهم و جهّالهم هو التقديم كما دلّ عليه خبر السرائر، و كلّ من قدم على على (عليه السلام) من سواه فهو مبغض له (عليه السلام) و عدوّ، و بذلك صرّح جملة من أصحابنا منهم الشيخ الشهيد الثانى فى كتاب روض الجنان فى بحث السور فقال بعد كلام مناسب للمقام ما صورته: وفى

ص: ١٧١

بعض الأخبار أنّ كلّ من قدم الجبّ و الطاغوت فهو ناصب و اختاره بعض الأصحاب إذ لا عداوه أعظم ممّن قدّم المنحط عن



مراتب الكمال و فضل المنخرط فى سلك الأغياء و الجهال على من تسنم أوج الجلال حتى شك فى أنه الله المتعال، انتهى.

أقول: و يوضح ما ذكره (قدس سره) أتم إيضاح و يسفر عنه كأسفار الصباح أنه لا ريب أن من قدم عليه غيره فقد أنزله من على منزلته التى أنزله الله و رسوله فيها و أوجب عليه الانقياد لأولئك الأوغاد و جعله رعيه و سوقه لهم فى الإصدار و الايراد يحكمون فى ماله و دمه كسائر العباد فأى عداوه و بغض أشد من ذلك مع أنهم لا يصلون إلى شسع نعل عبد من عبيده فضلاً عنه صلوات الله عليه و آله فيما هو عليه من جسيم الفضل و مزيده.

قال الشريف القاضى نور الله (قدس سره) فى كتاب إحقاق الحق بعد ذكر حديث النبى (صلى الله عليه و آله) من سند أحمد بن حنبل من آذى علياً فقد آذانى الحديث، إذا ثبت أن حب على موجب لدخول الجنة و بغضه و إيذاؤه سبب لدخول النار فقد ثبت وجوب الاقتداء به و الاتباع له بعد النبى (صلى الله عليه و آله) و المنع من تقديم غيره عليه فإن هذا يوجب إيذاءه و إيذاء الله تعالى و رسوله بل من قدم غيره فقد أخل تلك المدّة بما وجب عليه من الانقياد.

و قال فى موضع آخر من الكتاب: و لم يقصر الناصب فى هذا الكتاب بل فى هذا المقام من إظهار عداوته (عليه السلام) حيث أخره عن مرتبته التى رتبها الله فيها و رسوله و رآه أهلاً أن ينزله فى المنزلة الرابعه من خلفائه و يجعل الثلاثة أمراء عليه مع ظهور أن ذلك لا يليق بشأن قبر من عبيده بل بحال كلب باسط ذراعيه فى وصيده، انتهى.

و بنحو ذلك صرح جملة من الأصحاب نقلنا كلامهم فى كتابنا الشهاب الثاقب فى بيان معنى الناصب.

و اعلم أن الناصب حيثما أطلق فى الأخبار و كلام متقدمى علمائنا الأبرار فإنما المراد منه المقدم للجب و الطاغوت غير المستضعف و هذا الفرد الذى أحدثه هؤلاء و جعلوه أخص من المقدم إنما وقع منهم لوقوعهم فى ضيق الإلزام مع أنه لا

ص: ١٧٢

دليل عليه فى المقام بل الأدلة فى خلافه ظاهره المنار ساطعه الأنوار كما ستعرفه فى المقام إن شاء الله تعالى بتوفيق الملك العلام.

و ها نحن نتلو عليك أوّلًا جملة من الأخبار المشتملة على ذكر الناصب لتطلع على ما هو المراد منها و المناسب و نرد فيها بتصريح جملة من العلماء الأعلام بما دلّت عليه فى المقام ثم نردف ذلك بالأدلة الدالة على بغض المخالفين لأهل البيت (عليهم السلام) فنقول: أما الأخبار فمنها: ما رواه الصدوق (قدس سره) فى كتاب العلل و الشيخ (رحمه الله) فى كتاب الأمالى عن أبى إسحاق الليثى عن أبى جعفر الباقر (عليه السلام) و لفظ الخبر هنا من كتاب الأمالى ننقل ملخصه قال

قلت للإمام الباقر (عليه السلام): أخبرنى عن المؤمن من شيعه أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا بلغ و كمل فى معرفه هل يزنى؟ قال (عليه السلام): لا، قلت: فيلوط؟ قال: لا، قلت: فيسرق؟ قال: لا، قلت: فيشرب الخمر؟ قال: لا، قلت: فيذنب ذنباً؟ قال: لا، قال الراوى فحرت فى ذلك و كثر تعجّبى منه قلت: يا ابن رسول الله أنى أجد من شيعه أمير المؤمنين (عليه السلام) و من مواليكم من يشرب الخمر و يأكل الربا و يزنى و يلوط و يتهاون بالصلاه و الزكاه و الحجّ و الجهاد و أبواب البرّ حتى أن أخاه المؤمن يأتيه فى حاجه يسيره فلا يقضيها له، فكيف هذا يا بن رسول الله و من أى شىء هذا؟ فتبسّم الإمام (عليه السلام) و قال: يا أبا

إسحاق هل عندك شىء غير ما ذكرت؟ قلت: نعم يا بن رسول الله أنى أرى الناصب الذى لا شك فى كفره يتورع عن هذه الأشياء ولا يستحل الخمر ولا يستحل درهماً لمسلم ولا يتهاون بالصلاه والزكاه والصيام والجهاد ويقوم بحوائج المؤمنين والمسلمين لله وفي الله فكيف هذا؟ فقال (عليه السلام): يا إبراهيم لهذا أمر باطن وهو سرّ مكنون إلى أن قال (عليه السلام): أنك قد سألتني عن المؤمنين من شيعه مولانا أمير المؤمنين على بن أبى طالب صلوات الله عليه وعن زهاد الناصبه وعبادهم من هاهنا قال الله عزّ وجلّ (وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا) ومن هنا قال الله عزّ وجلّ (عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ تَصَدَّقَتْ بِهَا نَارًا حَامِيَةً تُسَفِّقُ مِنْ عَيْنِ آتِيهِ) وهذا الناصب قد جبل فى بغضنا و ردّ فضلنا ويبطل خلافه أئينا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ويثبت خلافه معاويه و بنى أميّه و يزعم أنّهم خلفاء الله فى أرضه و يزعم أنّ من خرج

ص: ١٧٣

عليهم وجب عليه القتل و يروى فى ذلك كذباً و زوراً و يروى أنّ الصلاه جائزه خلف من غلب و إن كان خارجياً ظالماً و يروى أنّ الحسين بن على صلوات الله عليهما كان خارجياً خرج على يزيد بن معاويه عليهما اللعنه و يزعم أنّه يجب على كلّ مسلم يدفع زكاه ماله إلى السلطان و إن كان ظالماً.

يا إبراهيم هذا كلّه ردّاً على الله عزّ وجلّ و على رسوله (صلى الله عليه و آله) يا إبراهيم لأشرح لك هذا من كتاب الله الذى لا يستطيعون له إنكاراً و لا عنه فراراً و من ردّ حرفاً من كتاب الله فقد كفر بالله و رسوله فقلت: يا ابن رسول الله إنّ الذى سألتك فى كتاب الله؟ قال: نعم، هذا الذى سألتني عن شيعه أمير المؤمنين صلوات الله عليه و أمر عدوّه الناصب فى كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

يا إبراهيم هذه الآيه (الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَاءَ الزُّنُوجِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمُغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) أتدرى ما هذه الأرض؟ قلت: لا، قال (عليه السلام): اعلم أنّ الله عزّ وجلّ خلق أرضاً طيبه طاهره و فجر فيها ماءً عذباً زلالاً سائغاً فعرض عليها ولايتنا أهل البيت فقبلتها فأجرى عليها ذلك الماء سبعة أيام ثمّ نصب عنها ذلك الماء بعد السابع فأخذ من صفوه ذلك الطين طيناً فجعله طين الأئمه ثمّ أخذ جل جلاله ثفل ذلك الطين فخلق منه شيعتنا و محبينا من فضل طينتنا فلو ترك طينتكم يا إبراهيم لكنتم أنتم و نحن سواء، قلت: يا ابن رسول الله ما صنع بطينتنا؟ قال مزج طينتكم و لم يمزج طينتنا قلت يا ابن رسول الله بما فرج طينتنا قال (عليه السلام): خلق الله عزّ وجلّ أرضاً سبخه خبيثه منتنه و فجر فيها ماءً أجاجاً مالحاً أسناً ثمّ عرض عليها جلّت عظمته ولايه أمير المؤمنين صلوات الله عليه فلم تقبلها و أجرى عليها ذلك الماء سبعة أيام ثمّ نصب ذلك الماء عنها ثمّ أخذ من كدوره ذلك الطين التتن الخبيث و خلق منه أئمه الكفر و الطغاه و الفجره ثمّ عمد إلى بقيه ذلك الطين فمزجه بطينتكم و لو ترك طينتهم على حالها و لم تمزج بطينتكم ما عملوا أبداً عملاً صالحاً و لا أدوا أمانه إلى أحد و لا شهدوا الشهادتين و لا صاموا و لا صلّوا و لا زكّوا و لا حجّوا و لا أشبهوكم فى الصور.

يا إبراهيم ليس أعظم على المؤمن أن يرى صوره حسنه فى عدوّ من أعداء الله عزّ وجلّ و المؤمن لا يعلم أنّ تلك الصوره من طين المؤمن و مزاجه، يا إبراهيم ثمّ مزج الطينتين بالماء

ص: ١٧٤

الأول و الماء الثاني فما تراه من شيعتنا و محبينا من زنا و لواط و خيانه و شرب خمر و ترك صلاه و صيام و حجّ و جهاد فهى كلها من عدونا الناصب و سنخه و مزاجه الذى مزج بطينته و ما رأيتة فى هذا العدو الناصب من الزهد و العباده و المواظبه على الصلاه و أداء الزكاه و الصوم و الحجّ و الجهاد و أعمال البرّ و الخير فذلك كله من طين المؤمن و سنخه و مزاجه فإذا عرض أعمال المؤمن و أعمال الناصب على الله يقول الله عزّ و جلّ أنا عدل لا- أجور و منصف لا- أظلم و عزّتى و جلالى و ارتفاع مكانى ما أظلم مؤمناً بذنّب مرتكب من سنخ الناصب و طينته و مزاجه هذه الأعمال الصالحه كلها من طين المؤمن و مزاجه و الأعمال الرديئه التى كانت من المؤمن من طين العدو الناصب و يلزم الله كلّ واحد منهم ما هو أصله و جوهره و طينته و هو أعلم بعباده من الخلائق كلّهم أفترى هاهنا يا إبراهيم ظلماً و جوراً و عدواناً ثمّ قرأ (عليه السلام) (مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لظَالِمُونَ).

يا إبراهيم إنّ الشمس إذا طلعت فبدا شعاعها فى البلدان كلها هو من القرصه أم هو متّصل بها شعاعها يبلغ فى الدنيا فى المشرق و المغرب حتّى إذا غابت يعود الشعاع و يرجع إليها أليس ذلك كذلك؟ قلت: بلى يا ابن رسول الله، قال: فكذلك كلّ شىء يرجع إلى أصله و جوهره و عنصره و إذا كان يوم القيامة نزع الله تعالى من العدو الناصب سنخ المؤمن و مزاجه و طينته و جوهره و عنصره مع جميع أعماله الصالحه و يردّه إلى المؤمن و ينزع الله تعالى من المؤمن سنخ الناصب و مزاجه و طينته و جوهره و عنصره مع جميع أعماله السيئه الرديئه و يردّه إلى الناصب عدلاً منه جل جلاله و يقول للناصب لا ظلم عليك هذه الأعمال الخبيثه من طينتك و مزاجك و أنت أولى بها و هذه الأعمال الصالحه من طينه المؤمن و مزاجه و هو أولى بها (اليوم تجزى كلّ نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إنّ الله سريع الحساب)

ثم ذكر (عليه السلام) جمله من الآيات القرآنيه دليلاً موضحاً لما ذكره.

أقول: انظر رحمك الله تعالى فى هذا الخبر بعين البصيره و تأمله بمقله غير حسيه فإنّه كما ترى صريح الدلاله واضح المقاله فى إطلاق الناصب على المقدم الغير المستضعف مع تصريحه بثبوت العداوه و البغض لهم (عليهم السلام) بما لا يقبل التأويل بشىء من تلك الخرافات و الأوهام كما لا يخفى على سائر الناظرين من

ص: ١٧٥

الأنام فضلاً عن ذوى الأفهام.

ومنها: ما رواه الإمام العسكرى فى تفسيره عن السّجاد (عليهما السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): ما من عبد و لا أمه زال عن ولايتنا و لا- خالف طريقتنا و سمى غيرنا بأسمائنا و أسماء خيار أهلنا الذين اختاره الله لقيام دينه و دنياه و لقبهم بألقابهم و هو كذلك بلقبه معتقداً لا يحمله على ذلك تقيّه خوف و لا تدبير مصلحه دين إلا لعنه الله يوم القيامة و من كان قد اتخذ من دون الله ولياً و حشر إليه الشياطين الذين كانوا يغوونه فقال له عبدى أ ربّاً معى هؤلاء كنت تعبد و إياهم كنت تطلب فمنهم فاطم فاطم ثواب ما كنت تعمل و لك معهم عقاب إجرامك ثمّ يأمر الله تعالى أن تحشر الشيعة الموالون لمحمّد و علىّ صلى الله عليهما ممّن كان فى تقيّه لا- يظهر معتقده و ممّن لم يكن عليه تقيّه و كان يظهر ما يعتقده فيقول الله تعالى: انظروا حسنات شيعة محمّد و على فضاعفوها فتضاعف حسناتهم أضعافاً مضاعفه ثمّ يقول الله تعالى: انظروا ذنوب شيعة محمّد و على فينظرون

فمنهم من قلت ذنوبه فكانت مغموره في طاعاته فهؤلاء السعداء مع الأولياء والأوصياء ومنهم من كثرت ذنوبه وعظمت فيقول الله تعالى: قدّموا الذين لا تقيّه عليهم من أولياء محمّد و عليّ فيقدّمون فيقول الله تعالى: انظروا حسنات عبادي هؤلاء النصاب الذين أخذوا الأنداد من دون محمّد و عليّ و من خلفائهم فاجعلوها لهؤلاء المؤمنين لما كان من اغتيالهم لهم بوقيعتهم فيهم و قصدهم إلى أذاهم فيفعلون ذلك فتصير حسنات الناصب لشيعتنا الذين لم يكن عليهم تقيّه، ثم يقول: انظروا إلى حسنات شيعة محمّد و عليّ فإن بقيت لهم على أولئك النصاب بوقيعتهم فيهم زيادات فاحملوها على هؤلاء النصاب بقدرها من الذنوب التي لهؤلاء الشيعة فيفعل ذلك ثم يقول الله عزّ و جلّ: انظروا إلى الشيعة المتّقين لخوف الأعداء فافعلوا في حسناتهم و سيئاتهم و حسنات هؤلاء النصاب و سيئاتهم ما فعلتم بالأولين فتقول النواصب: يا ربّ هؤلاء كانوا معنا في مشاهدنا حاضرين و بأقوابنا قائلين و لمذهبنا معتقدين، فيقال: كلّا و الله يا أيّها النصاب ما كانوا لمذاهبكم معتقدين بل كانوا بقلوبهم لكم إلى الله مخالفين و إن كانوا بأقوالكم قائلين و بأعمالكم عاملين للتيه يا معشر الكافرين قد أعتدنا لهم بأقوابيلهم و أفاعيلهم اعتدادنا بأقوابيل المطيعين و أفاعيل المحسنين إذ كانوا بأمرنا عاملين قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): فعند ذلك تعظم حسرات النصاب إذ كانوا رأوا حسناتهم في موازين

ص: ١٧٦

شيعتنا أهل البيت و رأوا سيئات شيعتنا على ظهورهم معاشر النصاب فذلك قوله عزّ و جلّ (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ).

أقول: فانظر إلى هذا الخبر و ما هو عليه كسابقه من الدلالة على النصب هو تقديم من لم يقدمه الله و رسوله و تأخير من قدّمه حسبما قدّمناه و اخترناه و دلّ عليه حديث السرائر و دلاله هذا الخبر على العداوة و البغض للشيعة من حيث التشنع كما تقدّم في حديثي الصدوق.

و منها: ما رواه في الكافي في حديث طويل عن الصادق (عليه السلام) قال فيه: الطينات ثلاثة طينه الأنبياء و المؤمنون من تلك الطينه إلّا أنّ الأنبياء من صفوتها هم الأصل و المؤمنون الفرع من طين لازب كذلك لا يفرق الله بينهم و بين شيعتهم و قال طينه الناصب من حمأ مسنون، و أمّا المستضعفون فمن تراب لا يتحوّل مؤمن عن إيمانه و لا ناصب عن نصبه و لله فيهم المشيئة.

و منها: ما رواه الصدوق في الخصال بسنده عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: أشدّ العمى من عمى عن فضلنا و ناصبنا العداوة بلا ذنب سبق إليه منّا إلّا أن دعوانه إلى الحقّ و دعاه من سوانا إلى الفتنة و الدنيا فأتاها و نصب البراءة منّا و العداوة.

أقول: انظر إلى ما يظهر من هذا الخبر من الدلالة على أنّ من صدّ عنه (عليه السلام) إلى الجبت و الطاغوت و عمى عن فضله و ما هو عليه من المزايا التي لا ترام لأحد من الأنام فهو ناصب العداوة له و البراءة منه.

و منها: ما رواه في الكافي عن الباقر (عليه السلام) أنّه قيل له: إنّ لنا جاراً يتنهّل المحارم كلّها حتّى أنّه ليرك الصلاة فضلاً عن غيرها فقال: سبحان الله و أعظم من ذلك ألا- أخبركم بما هو شرّ منه؟ قيل: بلى، قال: الناصب لنا شرّ منه أمّا أنّه ليس من عبد يذكر عنده أهل البيت فيرقّ لذكرنا إلّا مسحت الملائكة ظهره و غفر له ذنوبه كلّها إلّا أن يجيء بذنوب يخرج عنه الإيمان و إنّ

الشفاعة لمقبوله و ما تقبل في ناصب و فيه مع الدلالة على نصب المخالف و عداوته لهم (عليهم السلام) إشاره إلى أنّ المخالف يستهزئ من ذكر فضائلهم و هو كذلك كما شاهدناه بالوجدان و شهد به شهود العيان.

و ما رواه الثقة الجليل على بن إبراهيم القمى في تفسيره عن الصادق (عليه السلام) قال: إنّ في

ص: ١٧٧

النار لناراً يتعوذ منها أهل النار و ما خلقت إلّا لكلّ متكبر جبار و كلّ ناصب لآل محمّد.

الحديث.

و ما رواه فيه أيضاً عنه (عليه السلام) في قوله تعالى (فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً) قال: هي و الله للنصاب قيل: قد نراهم في دهرهم الأطول في كفايه حتّى ماتوا قال: ذلك و الله في الرجعة يأكلون العذرة.

و منها: ما رواه في ثواب الأعمال أنّه قال (عليه السلام): مدمن الخمر كعابد الوثن و الناصب لآل محمّد صلى الله عليه و عليهم شرٌّ منه، قيل: و من شرّ من عابد الوثن؟ فقال: إنّ شارب الخمر تدركه الشفاعة و إنّ الناصب لو شفع فيه أهل السماوات و الأرض لم يشفعوا.

و منها: ما رواه في الأمالي عنه (صلى الله عليه و آله) أنّه قال: يا على إنّ ربّي جلّ و عزّ ملكنى الشفاعة في أهل التوحيد من أمتى و حظر ذلك عن من ناصبك و ناصب ولدك من بعدك فليختر.

أقول: هذا القائل المخالف لنا في هذه المسألة لحوق الشفاعة للمخالفين الغير الناصبين بزعمه المرجئه لكونهم من أهل الجنّه و هو لا يقوله أو عدم لحوقها لهم فيثبت نصبهم و عداوتهم لأهل البيت و بغضهم كما ندّعيه.

و ما رواه الصدوق في العلل في الصحيح عن ابن أذينة عن الصادق (عليه السلام) أنّه قال: يا عمر بن أذينة ما تروى هذه الناصبه في أذانهم و إقامتهم الحديث.

و ما رواه في الكافي عنه (عليه السلام) قال: لا يبالي الناصب صلى أم زنا و هذه الآية نزلت فيهم (عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ تَصَلِّي تَارًا حَامِيَةً) إلى غير ذلك من الأخبار التي يطول بنقلها الكلام، فجملة منها زيادة على ما ذكرنا دلّت على النجاسة و جملة على عدم جواز المناكحة و جملة على حلّ أموالهم و جملة على حلّ دمائهم و جملة على تحريم ذبائهم، و جملة على عدم جواز إعطائهم من الزكاه بل مطلق الصدقة و جملة على عدم جواز الائتمام بهم إلّا للتقيّه، و جملة ممّا قدّمناه هنا على بيان الطينه، و جملة على عدم لحوق الشفاعة وهل يرتاب منصف في أنّ ورود جملة من هذه الأخبار في الناصب و ما اشتملت عليه من الأحكام لا يكون إلّا في فرد هو أكثر الأفراد و عدد هو أعظم الأعداد وهم كافّه المخالفين غير المستضعفين لا التخصيص بما تمحلوه و ادّعوه مع اعترافهم بنذور هذا الفرد و قلّته كما يفهم من كلام شيخنا الشهيد الثاني

ص: ١٧٨

فى المسالك حيث قال بعد تصريح المصنّف بالمنع من نكاح الناصب المعلن بالعداوه لأهل البيت ما لفظه: و اعلم أنّه لا يشترط فى المنع من الناصب الإعلان بالعداوه كما ذكره المصنّف بل متى عرف منه البغض لأهل البيت (عليهم السلام) فهو ناصبى و إن لم يعلن.

ثمّ قال: و على كلا الأمرين فهذا أمر عزيز فى المسلمين لا يكاد يتفق إلّا نادراً فلا يغتر مَن يتوهم غير ذلك، انتهى.

فإن قيل للخصم أن يجيب بأنّ بعض هذه الأخبار يمكن حمله على مجرّد المخالف الذى لم يكن عدوّاً و هو المحكوم بإسلامه و إجراء أحكام الإسلام عليه و بعض يحمل على ما ذكرتم؟ قلنا: فيه أوّلاً: أنّ هذا الفرد الذى يدعونه و هو كون المخالف غير المستضعف لا يكون عدوّاً مطلقاً لأنّ النصب لغه و شرعاً و عرفاً هو العداوه، أمّا مطلقاً أو مخصوص بالعداوه لعلى (عليه السلام) كما تقدّم فى أوّل البحث و حينئذ فحينما ذكر هذا اللفظ فالواجب حمله على معناه المذكور.

و دعوى كون النصب له معنى غير ذلك يحتاج إلى دليل واضح لا بمجرّد التشهّى.

و الدعوى فى المقام فراراً من الوقوع فى مضيق الإلزام.

و ثانياً أنا قد قدّمنا لك حديث الطينه و ما بعده ظاهر الدلاله فيما ندّعيه كما ذيلناهما به.

و ثالثاً: ما يأتى إن شاء الله تعالى من الأخبار الدالّه على البغض و العداوه لهم (عليهم السلام) من جميع المخالفين.

و بالجمله: و إنّ ما ذكروه فريه بلا مريه.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ أكثر العلماء من الخاصّه و العامه حيثما يطلقون لفظ الناصب فإنّما يريدون للمخالفين من حيث العداوه الثابته لهم للأئمّه المعصومين و الشيعة الميامين و من راجع كلام الشيخ المفيد سيما فى كتابه المجالس الذى نقله عنه السيّد المرتضى المتضمّن لمباحثه مع علماء العامه يظهر له صحّه ما قلناه.

و قال فى كتاب المقنعه فيمن عقد عقداً على بعض المحرمات عليه و هو عالم

ص: ١٧٩

بذلك و وطئها يجب عليه الحد و شيطان الناصبه المكتّى بأبى حنيفه يذهب إلى خلاف ذلك، انتهى.

و قال صاحب بن عباد فى قصيدته التى فى مدح الرضا (عليه السلام) و هى منقوله فى أوّل كتاب عيون أخبار الرضا (عليه السلام): لمّا رأيت النواصب انتكست رأيتها فى ضمان تنكيس صدعت بالحقّ فى ولائكم و الحقّ غير منكوس إلى أن قال: إنّ بنى النصب كاليهود و قد يخلط تهويدهم بتمجيس كم دفنوا فى القبور من نجس أولى به الطرح فى النوايس عالمهم عند ما اباحته فى جلد ثور و مسك جاموس إذا تأملت شؤون جهته عرفت فيها شراك إبليس و قال فى قصيدته الثانيه المذكوره ثمه أيضاً: فى الصدر لفتح حرقة تترك قلبى حرصاً من ناصبين غادروا قلب الموالى مرضاً نابذتهم و لم إبل إن قيل قد ترفضاً يا حبذا

رفضى لمن نابذكم و أبغضا إلى آخرها و هو ظاهر كما ترى فى الحكم بنصب المخالفين و عداوتهم و بغضهم للأئمة الهادين و شيعتهم المهتدين.

و قال الفاضل ابن إدريس: و قد سئل فى جملة من المسائل منها: ما تقول فى الناصب و المستضعف من هما و ما فرق بينهما؟ فكتب الجواب و بالله التوفيق: الناصب كل من كان على خلاف ما الإمامى عليه من الاعتقاد و المذهب و يبغض الإمامى على مذهبه، و المستضعف من لا يعرف اختلاف الناس فى المذهب و يكون بخلاف ما الناصب عليه من الاعتقاد و قلبه معرفته بما الإمامى عليه بل كل من قيل له شىء قال هو الحقّ و لا يبغض أحداً على دين فلا إلى هؤلاء و لا إلى هؤلاء ثم جملة من الأخبار الدالة على تحريم ذبيحة الناصبى إلى أن قال: فعلى

ص: ١٨٠

هذا الاعتبار و التحرير و التقرير ينجلي الكلام و ينكشف الريب للمتأمل فى أنّ الناصب كل من كان على خلاف ما الإمامى عليه من أصل و فرع و ولاية و عداوة و نجاسة و طهاره و هذا لا خلاف فيه بحمد الله عند الإماميه سلفهم و خلفهم قديماً و حديثاً لغه و شرعاً و عرفاً بدليل أنّه لا يفهم من قول القائل من العقلاء و فى تعاريفهم و عاداتهم و لا يتبادر إفهامهم إذا قال قائلهم هذا ناصبى و هذا شيعى أو رافضى إلّا من خالف فرقه الحقّ فى قوله ناصبى و من كان على خلاف ما الرافضى عليه و الرافضى ما كان على خلاف ما الناصبى عليه من الاعتقاد و المذهب فقد صارت لفظه الناصبى كالحقيقه العرفيه مثل قولهم صيام و صلاه لأنّ حدّ الحقيقه ما يتبادر إلى الفهم من غير ضميمه و لا قرينه حتى نظم ذلك الشعراء فى أشعارهم، قال المتنبي: إذا علوى لم يكن مثل طاهر فما هو إلّا حجّه للنواصب فهل أراد الشاعر الخارجى و المجبرى و شعر ابن أبى الحجاج و غيره من مخالفى الإماميه أكثر من أن يحصى فى هذا المعنى قال المعزى على ما شاع عنه: اضرب بعداد قفا ثمود و بالنصارى قفا اليهود و بالروافض قفا النواصب ثم أطال (قدس سره) الكلام فى ذلك و الاستدلال عليه.

و بالجملة: فإنّ الأمر فيما ذكرنا عند المتتبع للأخبار و كلام متقدّمى علمائنا الأبرار أظهر من أن يعتريه الإنكار هذا.

و أمّا الأخبار الدالة على عداوة المخالفين للأئمة الطاهرين التى بها صدق النصب عليهم من بين العالمين فمنها ما تقدم فى حديث أبى إسحاق اللبثى فى خبر الطينه و حديث تفسير العسكرى (عليه السلام).

و منها: ما رواه فى الكافى عن عنبسه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: إياكم و ذكر على و فاطمه فإنّ الناس ليس أبغض إليهم من ذكر على و فاطمه (عليهما السلام).

أقول: و هذا الحديث ممّا أيده الوجدان و شهد به العيان كما شافهناه و سمعناه فى غير مكان و بذلك صرح جملة من علمائنا الأعيان كما نقلناه فى كتابنا الشهاب

ص: ١٨١

الثاقب فى بيان معنى الناصب، و يعضد ما دلّ عليه هذا الخبر ما رواه فى الاحتجاج عن الباقر (عليه السلام) فى حديث حذفنا أوّل

يتضمّن أنّ خطابه مع بعض المخالفين قال (عليه السلام): يا عبد الله ما أكثر ظلم هذه الأئمة لعلّي بن أبي طالب و أقلّ إنصافهم له يمنعون علياً ما يعطون سائر الصحابه و عليّ أفضلهم فكيف يمنعون منزله يعطونها غيره.

قيل: و كيف ذلك يا ابن رسول الله؟ قال: إنّكم تتولّون محبّي أبي بكر بن أبي قحافه و تبرأون من أعدائه كائناً من كان و تتولّون عمر ابن الخطاب و تبرأون من أعدائه كائناً من كان و تتولّون عثمان و تبرأون من أعدائه كائناً من كان حتّى إذا صاروا إلى عليّ بن أبي طالب قالوا نتولّى محبّيه و لا نبرأ من أعدائه و رسول الله (صلى الله عليه و آله) يقول: اللهم وال من والاه و عاد من عاداه و انصر من نصره و اخذل من خذله فترونيه لا يعادى من عاداه و خذله ليس هذا إنصاف، و أخرى أنّه إذا ذكر ما خصّ الله به عليّاً بدعاء الرسول له و كرامته على ربّه جحدوه وهم يقبلون ما ذكر لهم في غيره من الصحابه فما الذى منع عليّاً ما جعله لسائر الصحابه إلى أن قال: و لكنّهم لا ينصفون بل يكابرون.

و من الأخبار الدالّة على ما هو المقصود ما رواه فى الكافى أيضاً عن عبد الله بن أبى يعفور عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: اتّقوا على دينكم و احجّبوه بالتقيّه فإنّه لا- إيمان لمن لا- تقيّه له إنّما أنتم فى الناس كالنحل فى الطير لو أنّ الطير يعلم ما فى أجواف النحل ما بقى منها شىء إلا أكلته و لو أنّ الناس عرفوا ما فى أجوافكم من أنّكم تحبّون أهل البيت لأكلوكم بألسنتهم و لبحلوكم فى السرّ و العلانيه و رحم الله عبداً كان منكم على ولايتنا.

أقول: انظر أيديك الله إلى ما تضمنه هذا الخبر الشريف من كون النصب و العداوه للشيعة إنّما هو من حيث حبّهم للأئمّه (عليهم السلام) و قولهم بإمامتهم و هو مؤيّد لما دلّ عليه حديثا العلل و المعانى المتقدّمان من جعل بغض الشيعة مظهراً للنصب لهم (عليهم السلام)، و مثل هذا الخبر فى ذلك قول الصادق (عليه السلام) فى الرساله التى كتبها لأصحابه و أمرهم بدرسها و تعاهدها رواها الكليني فى صدر كتاب الروضه بطرق ثلاثه بعد أن ذكر (عليه السلام) فيها الحثّ على التقيّه من المخالفين قال (عليه السلام): إياكم أن تظهروا على أصول دين الله فإنّهم إن سمعوا منكم فيه شيئاً عادوكم عليه و رفعوه عليكم و جاهدوا على إهلاككم و استقبلوكم بما تكرهون و لم يكن لكم النصف منهم فى دوله الفجّار إلى أن قال: فلا تجعلوا الله

ص: ١٨٢

تعالى وَ لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ و إمامكم و دينكم الذى تدينون به عرضه لأهل الباطل فيغضب الله عليكم.

الحديث.

و ممّا يدلّ على أصل المقصود ما ذكره (عليه السلام) فى هذه الرساله أيضاً حيث قال (عليه السلام): و الله لا يطيع الله عبد إلا أدخل عليه فى طاعته اتباعنا و لا و الله لا يتبعنا أحد إلا أحبّه الله و لا و الله لا يدع أحد اتّباعنا إلا أبغضنا و لا و الله لا يبغضنا إلا عصى الله.

الحديث.

و ما رواه فى الكافى بسنده إلى إبراهيم بن أخى شبل قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): أحببتونا و أبغضنا الناس و صدّقتمونا و



كذبنا الناس ووصلتمونا وجفانا الناس فجعل الله محياكم محيانا و مماتكم مماتنا.

الحديث.

و ما رواه الصدوق فى كتاب الاعتقادات انه قيل للصادق (عليه السلام): يا ابن رسول الله انا نرى فى المسجد رجلاً يعلن بسب أعدائكم فقال: ماله لعنه الله يعرض بنا، قال الله عز وجل (لَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ).

و ما رواه العياشى عنه (عليه السلام) فى تفسير هذه الآية انه سئل عن ذلك فقال: أ رأيت أحداً يسب الله؟ فقيل: لا، و كيف؟ فقال: من سب ولى الله فقد سب الله.

و ما رواه فى الاعتقادات أيضاً عن الصادق (عليه السلام): لا تسبوا فلأنهم ليسوا عليكم.

و ما رواه فى الكافى عن مروان بن عمار قال: حدثنى من سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: منكم و الله يقبل الله و لكم يغفر إلى أن قال: إنه إذا كان ذلك و احتضر حضره رسول الله (صلى الله عليه و آله) و على (عليه السلام) و جبرئيل و ملك الموت فيدنو منه على (عليه السلام) فيقول: يا رسول الله ان هذا كان يحبنا أهل البيت فأحبه و يقول رسول الله (صلى الله عليه و آله): يا جبرئيل ان هذا كان يحب الله و رسوله و أهل بيت رسوله إلى أن قال: و إذا احتضر الكافر حضره رسول الله (صلى الله عليه و آله) و على (عليه السلام) و جبرئيل و ملك الموت فيدنو منه على (عليه السلام) فيقول: يا رسول الله ان هذا كان يبغضنا أهل البيت فأبغضه فيقول جبرئيل: يا ملك الموت ان هذا كان يبغض الله و أهل بيت رسول الله فأبغضه و اعنف به فيدنو منه ملك الموت فيقول: يا عبد الله أخذت فكاك رهانك و أخذت أمان براءتك و تمسكت بالعصمه الكبرى فى الحياه الدنيا فيقول: لا، فيقول: أبشر يا عدو الله.

الحديث.

و المراد بالكافر هنا هو الناصب المخالف كما يؤذن به سياق الخبر و فيه دلالة على أن بغضهم (عليهم السلام) بغض الله كما يدل عليه جملة من الأخبار.

ص: ١٨٣

و ما رواه الشيخ فى التهذيب عن الرضا (عليه السلام) قال: سمعت أبى يقول: كنت يوماً عند أبى فأتاه رجل من أهل الرى ولى زكاه فإلى من أدفعها؟ فقال: إينا، فقال: أ ليس الصدقه محرمة عليكم؟ فقال: إذا دفعتها إلى شيعتنا فقد دفعتها إينا فقال: أنى لا أعرف لها أهلاً، فقال: انتظر بها سنة إلى أن قال (عليه السلام): فإن لم تصب لها أحداً فصرها صرراً و اطرحتها فى البحر فإن الله عز وجل حرّم أموالنا و أموال شيعتنا على عدونا.

الحديث.

و ما رواه الشيخ فى كتاب الأمالى فى الجزء الرابع عن النبى (صلى الله عليه و آله) فى حديث قال فيه لابن عباس: يا ابن عباس

يبيغضه قوم يزعمون أنهم من أمّتي و لم يجعل الله لهم في الإسلام نصيباً ثم قال: إنّ من علامه بغضهم تفضيل من هو دونه عليه.

أقول: وفي هذا الخبر إيضاح لما تضمّنه خبر السرائر المتقدّم من أنّ مظهر العداوه و النصب له (عليه السلام) تقديم الحبت و الطاغوت.

و ما رواه في كتاب الأمالي بسنده إلى ميثم التمار عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: ليس من عبد امتحن الله قلبه للإيمان إلّا أصبح يجد مودّتنا على قلبه و لا أصبح عبد ممّن سخط الله عليه إلّا أصبح يجد بغضنا على قلبه فأصبحنا نفرح بحبّ المحبّ لنا و نعرف بغض المبغض لنا و أصبح محبّنا مغتبطاً برحمه الله ينتظرها كلّ يوم و أصبح مبغضنا مؤسس بنيانه على شفا جرف هار فكان ذلك من الشفا قد انهار به في نار جهنّم.

و ما رواه الصدوق في الأمالي ذيل الحديث المتقدّم في صدر الكلام عن أمير المؤمنين (عليه السلام) و قوله: من سرّه أن يعلم أ محبّ لنا أم مبغض فليمتحن قلبه قال في آخره ممّا حذفناه ثمه أنّ الله تعالى أخذ الميثاق لمحبيّنا بمودّتنا و كتب في الذكر اسم مبغضينا و هذه الأخبار كلّها ظاهر بل صريحه في أنّ الناس العارفين بهم صلوات الله عليهم أمّا محبّ أو مبغض لا ثالث لهما.

أقول: و ما أدري ما يقول من يدعى إسلام المخالفين هل هم في عداد المحيّن له (عليه السلام) أو المبغضين إذ لا ثالث في المقام يتعيّن فإن كانوا عنده من المحيّن فالواجب عليه الحكم بكونهم من أهل الجنّه لهذا الخبر و أمثاله و إلّا فليس إلّا البغض الموجب للنصب و الكفر.

و يؤيد هذا الخبر ما رواه في كتاب علل الشرائع بإسناده عن المفضل بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): لِم صار على بن أبي طالب

ص: ١٨٤

قسيم الجنّه و النار؟ قال: لأنّ حبه إيمان و بغضه كفر و إنّما خلقت الجنّه لأهل الإيمان و النار لأهل الكفر فهو (عليه السلام) قسيم الجنّه و النار لهذه العلّه فالجنّه لا يدخلها إلّا أهل محبّته و النار لا يدخلها إلّا أهل بغضه الحديث.

و ما رواه في المجمع و الأمالي عن النبيّ (صلى الله عليه و آله) قال: إذا كان يوم القيامة يقول الله لى و لعلّى القيا فى النار من أبغضكما و ادخلا الجنّه من أحبّكما و ذلك قوله تعالى (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ).

أقول: فليختر المخالف لنا فى هذه المسأله أحد هذين الشقّين ان لا ثالث لهما كما عرفت فى البين.

و ممّا يؤكّد ما ذكرنا بأوضح تأكيد و يشيد مناره بأعلى تشييد ما استفاض عنهم (عليهم السلام) من الأخبار الدالّه على أنّ حبّهم (عليهم السلام) و حبّ أعدائهم لا- يجتمع فى قلب واحد و على ذلك دلّت الأدلّه العقليه و النقليه كتاباً و سنّه و الوجه فيه أنّ عداوه عدوّ الصديق شرط فى محبّه ذلك الصديق و هو أمر جبليّ و جدانى يجزم به الإنسان من نفسه فإنّنا إذا أحببنا حبباً أبغضنا مبغضه جبله و طبيعه و إنّنا لمّا أحببنا أئمتنا صلوات الله عليهم أبغضنا جبله و طبعاً كلّ من خالفهم الله يعلم أنّنا لا نحبّهم و لا نلومهم إلّا يحبّونا و على قدر ذلك الحبّ للحبيب يكون البغض لعدوّه و قد صرّح بذلك القرآن العزيز فقال عزّ و جلّ (لا تجد قوماً

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ) و المحادّه المخالفه و نطق بذلك لسان العرب فقال شاعرهم: توّد عدوى ثمّ تزعم اننى صديقك انّ الرأى منك لعازب و بالآيه المذكوره استدّلوا على أنّ معاداه أعداء الله جزء من الايمان بالله تعالى، و من أجل ذلك جعل مناط الإسلام هذه الكلمه أعنى لا إله إلا الله المتضمّنه لإثبات الإلهيه له عزّ و جلّ مع نفيها عن من سواه و من ذلك أيضاً ألزم من دخل فى دين الإسلام من أهل البلد بعد التلقّف بالشهادتين بالبراءه من كلّ دين يخالف الإسلام إلى غير ذلك من الأدلّه و الشواهد التى يطول بنقلها الكلام.

إذا عرفت ذلك فمن المقطوع به و المجزوم و إن أنكرته بظاهرها الخصوم بغض أنمّتنا صلوات الله عليهم لأنمّتهم المتلصصه الفجره فالنواصب حيث ألقى الشيطان

ص: ١٨٥

فى قلوبهم حبّ أولئك الأشقياء اقتفيت جبلتهم و طبيعتهم بغض الأئمّه النجباء كما تقدّمت به الأخبار.

و ممّا يدلّ على ما قلنا من عدم اجتماع حبّهم (عليهم السلام) و حبّ أعدائهم فى قلب واحد ما روى عنهم بأسانيد متعدّده أنّهم قالوا: لا يجتمع حبّنا و حبّ أعدائنا فى قلب واحد.

و منها: ما رواه الثقة الجليل على بن إبراهيم القمى فى تفسيره بسنده عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنّه قال: لا يجتمع حبّنا و حبّ عدوّنا فى جوف إنسان إنّ الله لم يجعل لرجل من قلبين فى جوفه يحبّ بهذا و يبغض بهذا إلى أن قال: فمن أراد أن يعلم حبّنا فليمتحن قلبه فإن شارك فى حبّنا حبّ عدوّنا فليس منا و لسا منه.

و يؤكّد ما دلّ عليه هذا الخبر ما رواه الشيخ فى التهذيب فى الصحيح عن إسماعيل الجعفى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل يحبّ أمير المؤمنين (عليه السلام) و لا يتبرأ من عدوّه يقول هو أحبّ إلى ممّن خالفه فقال: هذا مخلط و هو عدوّ لا تصلّ خلفه و لا كرامه إلا أن تتقيّه و هو مع صحّحه سنده صريح الدلاله فى ثبوت العداوه للمخالف و إن رجّحه (عليه السلام) فى المحبّه بزعمه لأنّ هذه ليست محبّته حقيقته لما عرفت.

و مثله ما ورد فى الخبر: أنّ رجلاً قال لأمير المؤمنين (عليه السلام) أنا أحبيك و أتوالا عثمان، قال: أما الآن فأنت أعور فأما أن تعمى، و أما أن تبصر.

و ما رواه ابن إدريس فى مستطرفات السرائر من كتاب أنس العالم للصفوانى روى فيه أنّه قيل للصادق (عليه السلام): إنّ فلاناً يواليكم و يضعف عن البراءه من عدوّكم قال: هيهات كذب من ادّعى محبّتنا و لم يتبرأ من عدوّنا، ثمّ قال الصفوانى: و اعلم يا بني أنّه لا تتمّ الولايه و لا تخلص المحبّه و لا تثبت المودّه لآل محمّد إلا بالبراءه من عدوّهم قريباً كان أو بعيداً فلا تأخذك به رافه الله عزّ و جلّ يقول (لا تجد قومًا يؤمنون بالله و اليوم الآخر يوادون من حادّ الله و رسوله) الآيه.

و من الأخبار الدالّه على أصل المطلوب أيضاً ما رواه فى المجمع عن الصادق (عليه السلام) قال: ما جعل الله لرجل من قلبين يحبّ بهذا قومًا و يحبّ بهذا أعداءهم، و بهذا المضمون فى تفسير هذه الآيه أحاديث عديده.

أقول: و من الأخبار الدالّة أيضاً على بغض المخالفين لهم (عليهم السلام) زياده على ما قدّمناه مع الإشاره فيه إلى أنّ مظهر البغض لهم (عليهم السلام) و هو بغض شيعتهم و محبيهم ما رواه أحمد بن أبي عبد الله البرقي في كتاب المحاسن بسنده إلى أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إنّ الله خلق خلقه فخلق قوماً لِحُبِّنا لو أنّ أحدهم خرج من هذا الرأى لردّه الله إليه و إن رغم أنفه و خلق خلقاً لبغضنا لا يحبّونا أبداً.

و ما رواه فيه أيضاً بسنده فيه إلى أبي جعفر (عليه السلام) قال: لا تخاصموا الناس فإنّ الناس لو استطاعوا أن يحبّونا لأحبّونا إنّ الله أخذ ميثاق الناس فلا يزيد فيهم أحد و لا ينقص منهم أحد.

و في هذين الخبرين مع الخبر المتقدم نقله عن أمالي الصدوق دلالة على ثبوت البغض للمخالفين في عالم الميثاق و الأزل و أنّه حيث ثبت لهم في ذلك العالم فإنّهم لا يستطيعون التحوّل عنه في هذا العالم و هو أظهر ظاهر في المطلوب و المراد لا يعتريه و صمه الشبهه و لا الإيراد.

و ما رواه الصدوق في كتاب الشيعة بسنده فيه عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: من عادا شيعتنا فقد عادانا و من والاهم فقد والانا لأنّهم منّا خلقوا من طينتنا، و من أحبّهم فهو منّا و من أبغضهم فليس منّا.

و مثله ما روى في المجالس.

و منها: ما رواه الإمام العسكري (عليه السلام) في تفسيره قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): تعوذوا بالله من الشيطان الرجيم فإنّ من تعوذ بالله أعاده الله و تعوذوا من همزاته و نفحاته أ تدرّون ما هي؟ أمّا همزاته فما يليه في قلوبكم من بغضنا أهل البيت قالوا: يا رسول الله و كيف نبغضكم بعد ما عرفنا فضلكم من الله و قرباكم؟ قال: أن تبغضوا أولياءنا و تحبّوا أعدائنا.

و ما رواه الصدوق في كتاب المجالس بسنده فيه عن النبي (صلى الله عليه و آله) قال: يا على إنّ شيعتكم هم الفائزون يوم القيامة فمن أهان واحداً منهم فقد أهانك و من أهانك فقد أهانني و من أهانني دخل نار جهنّم خالداً فيها و بئس المصير، يا على أنت منّي و أنا منك روحك روحى و طينتك من طينتى و شيعتك خلقوا من فضل طينتنا فمن أحبّهم فقد أحبّنا و من أبغضهم فقد أبغضنا و من عاداهم فقد عادانا و من ردّهم فقد ردّنا، يا على إنّ شيعتك مغفور لهم على ما كان من ذنوب و عيوب.

الحديث.

أقول: و إن أردت مزيد إيضاح لما ذكرنا كضوء الصباح ممّا يفصح بزندقه القوم

و كفرهم و نصبهم أى إفصاح و ذلك ما أظهره الله تعالى على فلتأت ألسنتهم و أقلامهم و كشف به عن قبيح سريرتهم و أسلافهم و في الخبر: ما أضمر أحدكم شيئاً إلّا أظهره الله على صفحات وجهه و فلتات لسانه فاستمع لما يتلى عليك و تناول ما

يهدى إليك و ذلك ما رواه الصدوق (رحمه الله) في كتاب علل الشرائع بإسناده إلى علي بن حترم قال: كنت في مجلس أحمد بن حنبل فجري ذكر عليّ (عليه السلام) فقال: لا- يكون الرجل سنياً حتى يبغض عليّاً قليلاً، قال علي بن حترم فقلت: لا يكون الرجل سنياً حتى يحبّ عليّاً كثيراً قال علي بن حترم فضرّبوني و طردوني من المجلس.

أقول: و نحوه ما نقله القاضي نور الله الشوشتری في كتاب إحقاق الحقّ عن القاضي بن خلکان في كتاب وفيات الأعيان عند ذكر ترجمه علي بن الجهم القرشي و كونه منحرفاً عن عليّ (عليه السلام) أنّ محبّه علي لا تجتمع مع التسنّن، و قال (قدس سره) أيضاً في حاشيه الكتاب أيضاً في موضع آخر: و أمّا المتسمين بأهل السنّه فهم يدينون ببغض الآل كما أظهر ذلك قاضيهم و رئيسهم ابن خلکان في كتاب وفيات الأعيان عند ذكر أحوال علي بن الجهم القرشي الناصبي لآل الرسول حيث قال ما حاصله: أنّ علي بن الجهم معذور لأنّ حبّ علي لا يجتمع مع التسنّن، انتهى.

و قال شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني (قدس سره) في كتاب أربعين الحديث بعد نقل حديث أحمد بن حنبل المتقدم ما لفظه: و ممّا يشهد بذلك ما هو المذكور في تواريخهم و سيرهم أنّ أوّل من سمّاه أهل السنّه و الجماعة معاويه أو يزيد ابنه لما أدخل برأس الحسين عليه (عليه السلام) فكان كلّ من دخل من ذلك الباب سمّي سنياً و ذكرى العسكرى من علمائهم و ذوى الأمانه أنّ معاويه سمّي ذلك العام عام السنّه.

و ذكر ابن عبد ربّه في كتاب العقد قال: لمّا صالح الحسن معاويه سمّي ذلك العام عام السنّه و الجماعة، انتهى.

أقول: إذا كان هذا أصل التسميه فقد صدق أحمد بن حنبل في قوله: لا يكون الرجل من أهل السنّه و الجماعة حتى يبغض عليّاً، و لعمرى أنّ الفرع المذكور مع أصله ممّا يشهد عليهم بالكفر و الضلاله و ينادى بانتظامهم في سلك النصب

ص: ١٨٨

و الجهاله، انتهى كلام شيخنا المذكور.

و نقل الشريف القاضي نور الله (قدس سره) في كتاب مصائب النواصب: أنّ أهل ما وراء النهر يشترطون في التسنّن عداوه علي و لو بقدر حبه شعير و هو مطابق لما رواه الصدوق عن أحمد بن حنبل.

أقول: و لعمرى لقد جادوا و ما حادوا عن ما مضت عليه أسلافهم و أئمتهم حشرهم الله تعالى معهم في أسفل درك الجحيم و ضاعف عليهم جميعاً العذاب الأليم، هذا و قد قرّر المحقّق الطوسي فيما نقل عنه و حكاه لي والدي (قدس سره) مذاكره دليلاً على بغض أهل السنّه لأهل البيت (عليهم السلام) هكذا المخالفون مبغضون كلّ من أبغض أبا بكر و عمر و عثمان كائناً من كان عرف باسمه و نسبه أم لا- و أئمتنا (عليهم السلام) أبغضوا أبا بكر و عمر و عثمان بغضاً ظاهراً و نسبوا إليهم جميع الشرور و القبائح التي وقعت بين الأمّه ينتج أنّهم يبغضون أئمتنا (عليهم السلام).

و بعبارة أخصر المخالفون يبغضون كلّ من أبغض أئمتهم و أئمتنا يبغضون أئمتهم ينتج أنّ المخالفين يبغضون أئمتنا قال: و المقدّمه الاولى قطعيه و الثانيه متواتره و إن أنكرها الخصم فإنّ الحق لا يخرج بالإنكار عن كونه حقاً، انتهى و هو جيّد رشيق.

إذا عرفت ما تلوناه و تدبّرت فيما سطرناه و ذكرنا ظهر لك أنّ خروج المخالفين من الإسلام بجادّته و دخولهم فى الكفر برمتة من جهات عديده أحدها: استفاضه الأخبار بكفرهم و قد عرفت أنّه لا- معارض لها إلّا تلك الأخبار التى توهموا منها الحكم بإسلامهم و قد عرفت عدم دلالتها على ذلك فتبقى الأخبار المذكوره سالمه من المعارض.

و ثانيها: استفاضت الأخبار بنصبهم و قد عرفت أنّ النصب هو العداوه فهى صريحه فى عداوتهم لأهل البيت و شيعتهم من حيث التشيع.

و ثالثها: الأخبار المصرّحه بعداوتهم و بغضهم الموجب لمخالفه ما أمر الله سبحانه به من موّدّه أهل البيت فى قوله سبحانه (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى).

و رابعها: إنكارهم ما علم من الدين ضروره و هو الإمامه و جميع ذلك قد تقدّم

ص: ١٨٩

مشروحاً مبرهنًا.

و بما أوضحناه فى المقام و كشفنا عنه نقاب الإبهام يظهر لك ما فى كلام الصدوق (رحمه الله) فى هذه المسأله من الضعف التام و الغفله التى وقع له نقلها فى جملة من الأحكام و المعصوم من عصمه الله تعالى من الأنام حيث قال (قدس سره) فى كتاب من لا- يحضره الفقيه بعد أن روى عن النبى (صلى الله عليه و آله) مرسلًا أنّه قال: صنفتان من أمتى لا نصيب لهما فى الإسلام الناصب لأهل بيتى حرباً و غال فى الدين مارق منه ما صورته حرباً لآل محمّد فلا نصيب له فى الإسلام، فلذا حرّم نكاحهم، قال: و من استحلّ لعن أمير المؤمنين (عليه السلام) و الخروج على المسلمين و قتلهم حرمت مناكحته لأنّ فيها الإلقاء بالأيدى إلى التهلكه، ثمّ قال: و الجهّال يتوهمون أنّ كلّ مخالف ناصب، انتهى.

فإنّ فيه أنّ ما ذكره من تفسير الناصب بمن نصب حرباً لهم (عليهم السلام) و استحلّ لعن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنّ ذلك بياناً لبغض افراده و إن أمكن وجود فرداً آخر كما يحتمله كلامه على بعد فهو غير مخالف لما ذكرناه.

و يؤيّدّه أنّه فى كتاب معانى الأخبار قال: باب معنى الناصب ثمّ أورد خبر المعلّى بن خنيس المتقدّم الدالّ على أنّ الناصب للشيعه ناصب لهم (عليهم السلام) فلو حمل كلامه هنا على غير ما ذكرناه من المعنى الآتى لزم الاختلاف فى فتواه و بيانه معنى الناصب و ما هو المراد به و المناسب.

و حينئذّ فيحمل كلامه أخيراً و قوله: و الجهّال يتوهمون أنّ كلّ مخالف ناصب على توهم دخول الجاهل بالإمامه و المستضعف من المخالفين فى الناصب و الحال أنّه ليس كذلك و هو معنى صحيح ينطبق به على ما نقلناه عنه فى كتاب معانى الأخبار و ما قدّمناه من التحقيق فى المسأله و إن كان مراده حصر معنى الناصب فى هذين الفردين كما هو ظاهر كلامه و نفيه عمّا عداهما، ففيه: أوّلًا: أنّه خلاف ما ذكره فى الكتاب المتقدّم.

و ثانيًا: أنّه خلاف ما قدّمناه من الأخبار العليّه المنار الساطعه الأنوار.

و ما ذكره من هذا الخبر المرسل لا يعارض ما ذكرناه و قدّمناه من الأخبار الصريحه المتعدّده على أنّ الخبر لا يدلّ على الحصر فى هذين الصنفين كما لا يخفى و إنّ توهمه.

ص: ١٩٠

و ثالثاً: أنّه بمقتضى كلامه و حصره النصب فى هذين الفردين يلزم خروج الناصب بالمعنى المشهور بين المتأخّرين و هو باطل قطعاً لأنّ النصب لغهً و شرعاً هو العداوه فلا تختص بمن نصب الحرب أو أعلن بلعن أمير المؤمنين (عليه السلام).

و رابعاً: أنّه امّياً أن يراد بمن نصب لهم الحرب من وقع منه بالنقل أو يمكن منه ذلك، فإن كان الأوّل فهو لا يصدق إلّا على الفرق الثلاث الذين حاربوا عليّاً (عليه السلام) و الذين حاربوا الحسينين (عليهما السلام) و ربّما يؤيّد هذا بما ذكره المحقّق الطوسى فى التجريد من أنّ محاربى على كفره و مخالفه فسقه و قد فسّروا محاربه بالفرق الثلاث حيث قد حكم بكفر هذه الفرق الثلاث و إسلام ما عداها.

و أنت خبير بما فى الحمل على ذلك من البعد عن ساحه الأخبار المعصوميه التى عليها المدار فى الأحكام الشرعيه كما كشفنا عنه نقاب الإبهام فى المباحث المتقدمه بل يقتضى جعل قتل الأئمّه و أولادهم و شيعتهم و المؤلّين عليهم من الأمويه و العبّاسيه من جمله المسلمين و فيه من الشناعه و البشاعه ما لا- يخفى على ذى عقل و رؤيه، و إن كان الثانى و هو الظاهر فمن المعلوم صدق ذلك على ما ذكرنا من المخالفين إذ لا يخفى أنّه لو أنّهم (عليهم السلام) نصبوا الحرب فى طلب حقّهم من الإمامه و الخلافه و نازعوا من هى فى يده من أولى الخلافه لحاربهم المخالفون حميه على أنّهم و نصره لخلفائهم و ساداتهم كما وقع فى ذلك لمن خرج منهم (عليهم السلام) أوّلاً و لا سيّما قضيه الحسين (عليه السلام) و من خرج من أولادهم كزيد بن على و أبناء الحسن (عليه السلام).

و بالجملة: فإنّهم إنّما سألوهم و تركوا حربهم حيث أنّهم أعطوا بأيديهم إعطاء الذليل و صبروا على ما ينزل بهم من البلاء جيلاً بعد جيل و هذا لأخرج أولئك عن كونهم حرييين و إنّ كفرهم كفر الحربى من المشركين كما أنّ الحربى إذا قوبل بما يريد و أعطى ما يطلب من المزيد و رفع الحرب لذلك لا يخرج عن كونه حريباً فتأمّله بعين البصيره و تناوله بيد غير قصيره يظهر لك منه أنّ كفر هؤلاء الذى دلّت عليه الأخبار من قبيل كفر الحربى لحلّ دمه و ماله و عدم إجراء شىء من أحكام الإسلام عليه بالكليه و لهذا وردت الأخبار زياده على تصريحها بالكفر بحلّ دمائهم و أموالهم و عدم حلّ ذبائحهم و عدم جواز مناكحتهم كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك

ص: ١٩١

ذيل الأخبار التى استدللّ بها الخصم على إسلامهم و ستأتى الأخبار إن شاء الله تعالى فى المقام الآتى و هذا بحمد الله سبحانه ظاهر بعد التأمل فيما قدّمناه أتمّ الظهور بل هو كالنور على الطور إلّا لمن قصر تتبّعه للأخبار و قنع بالجمود على تقليد المشهورات من غير إعطاء النظر حقّه فى الروايات.

و بذلك يظهر لك أنّ جميع ما أطال به شيخنا المحدّث الصالح المتقدّم ذكره و كذا الفاضل المعاصر الذى تقدّمت الإشارة إليه

من الكلام فى هذا المقام حيث أنّهما سئلا عن هذه المسأله فأطالا البحث فيها و الكلام بإبرام النقض و نقض الإبرام كله نفخ فى غير ضرام و سفسطه لا- تروج إلّا على الجاهل بأخبارهم (عليهم السلام) كما اتفق لهما و لأمثالهما من العلماء الأعلام الذين لم يتبّهوا لما نقلناه من الأخبار المتقدّمه فى هذه الأبحاث المذكوره و ما ذيلناها به من التحقيقات المأثوره و الله الهادى لمن يشاء.

المقام الثانى: فى بيان نجاسته و عدم جواز مناكحته و عدم حل ذبيحته و ما يتبع ذلك، و الكلام يقع هنا فى مواضع: الأول: فى النجاسه؛ اعلم أيّدك الله تعالى أنّه لا خلاف بين الأصحاب ممّن قال بإسلام المخالفين أو كفرهم فى نجاسه الناصب حيث أنّ الأخبار قد اتّفتت على ذلك إلّا أنّ القائلين بإسلام المخالفين قد خصّوا الناصب بفرد خاصّ و هو المعلى بعداوه أهل البيت (عليهم السلام) و قد عرفت ما فيه آنفاً و قد أوضحنا فى المباحث المتقدّمه أنّ الناصب حيثما يذكر فى الأخبار وفى كلام متقدّمى علمائنا الأبرار و إنّما يراد به المخالف و قد أثبت العداوه و البغض له الذين هما أثر النصب و إنّ جميع المخالفين عدا المستضعفين و الجاهلين نصاب و كفّار بيقين و متى ثبت النصب ثبتت النجاسه لأنّها فى الأخبار المذكوره مرتبه على النصب فكلّ من ثبت له النصب أُجريت عليه النجاسه و نصب المخالفين المذكورين و عداوتهم للأئمّه الطاهرين و قد صار من الأبحاث المتقدّمه فى الوضوح و الظهور كالنور على الطور لا يعتريه القصور و لا

ص: ١٩٢

يدخله الفتور.

و أمّا الأخبار المشار إليها فى نجاسه الناصب فمنها ما رواه فى الكافى بسنده عن عبد الله بن أبى يعفور عن الصادق (عليه السلام) قال: لا تغتسل من البئر التى تجتمع فيها غساله الحّمّام فإنّ فيها غساله ولد الزناء و هو لا يطهر إلى سبعة آباء و فيها غساله الناصب و هو شرّهما إنّ الله لم يخلق خلقاً شرّاً من الكلب و إنّ الناصب أهون على الله من الكلب.

و ما رواه فيه أيضاً عن خالد القلانسى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ألقى الذمى فيصافحنى، قال: امسحها بالتراب و بالحائط، قلت: فالناصب؟ قال: اغسلها.

و ما رواه الوشاء عن من ذكره عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنّه كره سؤر ولد الزناء و اليهودى و النصرانى و المشرك و كلّ من خالف الإسلام و كان أشدّ ذلك عنده سؤر الناصب.

و ما رواه على بن الحكم عنه (عليه السلام) و فيه: لا- يغتسل من ماء الحّمّام فإنّه يغتسل فيه ولد الزناء و الناصب لنا أهل البيت و هو شرّهم.

و ما رواه الصدوق فى كتاب العلل فى الموثّق عن عبد الله بن أبى يعفور عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث قال فيه بعد أن ذكر اليهودى و النصرانى و المجوسى قال: و الناصب لنا أهل البيت و هو شرّهم إنّ الله لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب و إنّ الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه.

و أنت خبير بما فى هذه الأخبار من الدلاله على كفر النصاب المبعضين لهم (عليهم السلام) أعظم و أوقع عندهم من كفر



المشركين الملحدين حتى أنهم لم يرضوا أن يقيسوهم بالكلاب في هذا الباب فهذا رأيهم (عليهم السلام) واعتقادهم في مخالفتهم من ذوى الأذنان، فكيف مع هذا يجوز أن ينسبوا إلى الإسلام لو يشموا رائحته بين الأنام ما هذه إلا غفلة من أولئك الأعلام سامحهم الله تعالى بلطفه العام هذا و ينبغي أن يعلم أنّ كل من قدمنا عنه القول بكفرهم و نصيهم فهو قائل بالنجاسة البتة و ممن وافقنا على ذلك من المتأخرين القائلين بإسلام المخالفين شيخنا الشهيد الثاني فى الروض فى بحث السور حيث إنّه وافقنا هنا على ثبوت النصب و الكفر لهم و قال بعد ذكر المصنّف نجاسة سور الكافر و الناصب ما لفظه: و المراد به من نصب العداوه لأهل البيت (عليهم السلام) أو لأحدهم و أظهر البغضاء لهم صريحاً أو لزوماً ككراهه

ص: ١٩٣

ذكرهم و نشر فضائلهم و الإعراض عن مناقبهم من حيث أنّها مناقبهم و العداوه لمحبيهم بسبب محبتهم.

و روى الصدوق بن بابويه عن عبد الله بن سنان ثم ساق الخبر كما قدّمناه فى صدر البحث الرابع ثم قال: وفى بعض الأخبار أنّ كلّ من قدّم الجبت و الطاغوت فهو ناصب و اختاره بعض الأصحاب إلى آخر عبارته المتقدّمة فى أول البحث الرابع.

### الموضع الثانى: فى بيان الحكم فى مناقبتهم

#### إشاره

لا ريب أنّه على ما اخترناه من القول بكفر المخالف و نصبه و خروجه عن جادّه الإسلام الذى عليه بناء تلك الأحكام من نكاح و طهاره و حقن الدم و المال و نحوهما كما دريته و ما أفصحت عنه أخبار الفرق بين الايمان و الإسلام فإنّه تحرم مناقبته بلا ارتياب ذكراً كان أو أنثى و كما يحرم تزويج الناصب المؤمنه كذلك يحرم تزويج المؤمن الناصبىه و يعضد ذلك تصريح الأخبار بذلك زياده على ما عرفت فى الباب فمن ذلك صحيحه ربعى عن الفضيل بن يسار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال له الفضيل أزوّج الناصب؟ قال: لا و لا كرامه، قلت: جعلت فداك و الله أنّى لا أقول لك هذا و لو جاءنى بيت ملاءه دراهم ما فعلت.

وفى الصحيح أيضاً عن الفضيل عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: لا يتزوّج المؤمن الناصبىه المعروفه بذلك.

و عن فضيل بن يسار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن نكاح الناصب؟ قال: لا و الله ما يحلّ، قال فضيل: ثم سألته مرّه أخرى فقلت: جعلت فداك ما تقول فى نكاحهم و المرأه عارفه؟ قال: إنّ العارفه لا توضع إلا عند العارف.

و عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن المرأه العارفه هل أزوّجها الناصب؟ قال: لا، لأنّ الناصب كافر، قلت: فأزوّجها الرجل غير الناصب و لا العارف؟

ص: ١٩٤

فقال: غيره أحبّ إليّ منه.

و روى الصدوق عن سليمان بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لا ينبغي للرجل المسلم منكم أن يتزوج الناصبيّه و لا يزوّج ابنته ناصبيّاً و لا يطرحها عنده.

و صحيحه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الناصب الذى أعرف نصبه و عداوته هل يزوجه المؤمن و هو قادر على ردّه؟ قال: لا يتزوّج المؤمن الناصبيّه و لا يتزوّج الناصب المؤمنه و لا يتزوّج المستضعف المؤمنه و قد صرّحت هذه الروايه أيضاً بعدم جواز تزويج المستضعف المؤمنه أيضاً فإذا امتنع فى المستضعف امتنع فى الناصب بطريق أولى.

و يعضد ذلك ما رواه فى الفقيه فى الصحيح عن زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: تزوّجوا فى الشكاك و لا تزوّجوهما لأنّ المرأه تأخذ من أدب زوجها و يقهرها على دينه.

و ممّا يدلّ على أصل المطلوب حسنه الحلبي أو صحيحته بإبراهيم بن هاشم الذى لا يقصر حديثه عن الصحيح على الاصطلاح الغير الصحيح بل عدّه فى الصحيح جملة من علمائنا الأعلام كالشيخ الفقيه الشيخ حسين بن عبد الصمد و ابنه الشيخ البهائي و شيخنا المجلسي و غيرهم و هو الأصحّ عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنّه أتاه قوم من أهل خراسان من وراء النهر فقال لهم: تصافحون أهل بلادكم و تناكحوهم أمّا أنكم إذا صافحتموهم انقطعت عروه من عرى الإسلام و إذا ناكحتموهم انتهتكم الحجاب فيما بينكم و بين الله عزّ و جلّ.

و روايه الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله: إنّ لامرأتى أختاً عارفه على رأينا و ليس على رأينا بالبصره إلّا قليل أفزوّجها ممّن لا يرى رأينا؟ فقال: لا و لا نعمه و لا كرامه إنّ الله عزّ و جلّ يقول ﴿فَلَا تَزْجُرُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَ لَأَهُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾.

أقول: وفى هذا الخبر إشارة إلى ما قدمنا ذكره من أنّ كفر هؤلاء من قبيل كفر المشركين الموجب لحل الدم و المال فضلاً عن تحريم المناكحة لأنّ الآيه المذكوره نزلت فيهم فاستعارها (عليه السلام) لهؤلاء لمشاركتهم فى الأحكام كما لا يخفى على ذوى الأفهام.

ص: ١٩٥

و موثقه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: كان تحتها امرأه من ثقيف و له منها ابن يقال له إبراهيم فدخلت عليها مولاه لثقيف فقال لها: من زوّجك هذا؟ قالت: محمد بن على، قالت: و إنّ لذاك أصحاباً بالكوفه يسمّون السلف و يقولون و يقولون قال: فحلّى سبيلها فرأيتها بعد ذلك قد استبان عليه و تضعع من جسمه.

الحديث.

و يدلّ على ذلك أيضاً بأوضح دلالة أخبار زراره التى قدمناها فى البحث الأول من المقام السابق و ما ذيلناها به ممّا يكشف عن المعنى الذى ذكرناه.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ أصحابنا الحاكمين بإسلام قد اختلفوا هنا فى جواز المناكحة و عدمه فجمله منهم اشتهروا فى جواز

الايمن زياده على شرط الإسلام فمنعوا من نكاحهم لفقده الشرط المذكور إلاً فيما إذا كانت المرأه مخالفه، و الظاهر أنه المشهور و ذهب جماعه منهم المحقق في كتابيه و شيخنا الشهيد الثاني في المسالك و المحدث الكاشاني في المفاتيح إلى الاكتفاء بمجرّد الإسلام استدلالاً القائلون بالاكتفاء بمجرّد الإسلام بصحيحه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) بم يكون الرجل مسلماً تحلّ مناكحته و موارثته و بم يحرم دمه؟ قال: يحرم بالإسلام إذا أظهره و تحلّ مناكحته و موارثته.

و ما رواه الفضيل بن يسار و هي الرابعه من رواياته المتقدمه حيث قال فيها: قلت: فأزوجه الرجل غير الناصب و لا العارف؟ فقال: غيره أحبّ إليّ منه.

و أجاب السيد صاحب المدارك في شرح النافع عن صحيحه عبد الله بن سنان المذكوره حيث إنه ممّن اشترط الايمان و المناكحه من جانب الزوج مع حكمه بإسلام المخالفين قال: الظاهر أنّ المراد من حلّ المناكحه و الموارثه الحكم بصحّه نكاحهم و موارثتهم لا جواز تزويجهم، انتهى.

و أنت خبير بما فيه من البعد و لكن لا مندوحة له عن ارتكابه حيث أنّه ممّن يحكم بإسلام أولئك المخالفين.

و أمّا على ما اخترناه من كفرهم و نصبهم المانع من جواز مناكحتهم، فالجواب عن الصحيحه المذكوره ظاهر ممّا حقّقناه آنفاً في روايات الفرق بين الإيمن و الإسلام و ذلك فإنّ غايه ما دلّت عليه الروايه ترتّب هذه الأمور على الإسلام و نحن لا نخالف فيه لكن نقول: إنه يتوقّف على ثبوت الإسلام فمتى

ص: ١٩٦

ثبت ألحقنا به تلك الأحكام و المدعى في المقام ثبوت الإسلام لأولئك المخالفين، و الروايه لا دلالة لها عليه بوجه.

و أنت خبير بما في عدول الإمام (عليه السلام) عن صريح الجواب إلى التعميه في الجواب و الإبهام من الإشعار بوجود المانع عن التصريح بالجواب الحقّ في ذلك من تقيّه و نحوها فإنّ السائل سأل عن الإسلام بما يحصل و يتحقّق حتّى يحكم به و يترتب عليه أحكامه؟ أجاب (عليه السلام) بترتب الأحكام و لم يجب عن ما يحصل به الإسلام و يتحقّق و ما ذاك إلاً لعارض اقتضى ذلك، و أمّا الجواب عن روايه الفضيل فيحمل افعّل التفضيل على غير بابه كما هو شائع ذائع و منه قوله سبحانه (مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَ مِنَ التُّجَارِهِ) و هو في الأخبار غير عزيز كما في روايه عبد الله بن سنان و قول الصادق (عليه السلام) و قد سأله سنان المذكور عن نكاح اليهوديه و النصرانيه فقال (عليه السلام): نكاحها أحبّ إليّ من نكاح الناصبيه فإنّه بمقتضى ما ادّعوه يدلّ على حلّ نكاح الناصبيه و جوازه مع أنّه لا يجوز نصّاً و إجماعاً على أنّ الروايه ظاهره الدلاله في أنّ المسؤول عنه فيها إنّما هو المستضعف أو الجاهل بالإمامه اللذين هما من أقسام المسلمين لأنّه سأله عن تزويج غير الناصب و لا العارف و مقابله الناصب بالعارف قرينه واضح على أنّ المراد به المخالف كما ندّعيه بل قد عرفنا آنفاً أنّ الناصب حيثما يطلق في الأخبار فإنّما يراد به المخالف حسبما تقدّم تحقيقه، و حينئذ فيكون ما عداهما من الفرد المحكوم بإسلامه في أخبار التثليث المتقدمه وهم الضلال كما تقدّم في أخبار زراره من التعبير عن التي يجوز نكاحها قال: اللواتي يعرفون ما تعرفون و لا ينصبن كفرًا، و حينئذ فيسقط الاستدلال بها على ما ادّعوه رأساً.

و العجب من جمهور أصحابنا المتأخرين في هذه المسألة من قولهم بإسلام المخالفين ثم المنع من مناكتهم فإنه لا يخلو من تدافع و تناقض لما تقدم تحقيقه في الأخبار الدالة على الفرق بين الإيمان و الإسلام من هذه الأحكام أعني جواز المناكحة و الموارثة و الطهارة و حقن الدماء و الأموال و نحوها كلها تابعه للإسلام

ص: ١٩٧

فمتى حكم بإسلام أحد و جب إجراء تلك الأحكام عليه وهم من حيث حكمهم بإسلام المخالف يجرؤن عليه جميع تلك الأحكام ما عدا جواز النكاح مع تصريح تلك الأخبار بتبعيه النكاح للإسلام كغيره من تلك الأحكام و هذا مما يدل على عدم التأمل في الأخبار و الرجوع إليها.

و بالجملة: فإنّ البناء لما كان على غير أساس كثر فيه الخبط و الالتباس و الحقّ المستفاد من أخبارهم (عليهم السلام) هو ما قلناه حسبما ما أوضحناه لك و شرحناه بما لم تجد مثله في غير زبرنا و مصنفاتنا و لله سبحانه الحمد و المنه و الله العالم.

### بقي البحث و الكلام هنا في مواضع آخر

### أحدها: أنه بناء على ما اخترناه من عدم جواز مناكتهم لو وقع العقد من المرأة أو وليها فهل يتوقف على طلاق أم لا؟

الظاهر الثاني لأنّ الطلاق من فروع النكاح الصحيح لا الباطل و النكاح هنا كما عرفت باطل منهى عنه شرعاً و لا فرق بين عقد الناصبي على المؤمنه و لا- عقد المؤمن على الناصبيته للنهي عن الأمرين، فالعقد باطل لا يترتب عليه أثر من الآثار المرتبة على العقد الصحيح و النكاح مع الدخول بها زنا مع العلم بالمسألة، و مع الجهل الظاهر أنه شبهه إلا أنه بعد العلم بذلك يجب عليها الامتناع هاهنا و المفارقة له من غير طلاق و الأولاد على هذا التقدير أولاد زنا مع العلم بالتحريم أما مع الجهل فأشكال ينشأ من احتمال كون الجهل عذراً شرعياً فيكون الأولاد أولاد شبهه و من أنه يجب عليها الفحص و السؤال قبل ذلك فلا تكون معذوره فتكون الأولاد أولاد زنا.

فإن قيل: إنّ النهي إنّما يقتضى الفساد في العبادات، و أما في المعاملات فغايتها حصول الإثم مع صحه العقد.

قلنا فيه أولاً: أنّ النكاح عندهم ملحق بالعبادات لأنّ فيه شائبه العباده و إن كانت مباحته المذكوره في كتب المعاملات.

و ثانياً: أنّ ما ذكر من المقدمه المذكوره ليس على إطلاقه بل فيه تفصيل أوضحناه في كتابنا الحدائق الناضره في أحكام العترة الطاهره و ملخصه أنّ النهي في غير العبادات إن توجّه إلى شيء باعتبار ذاته و من حيث

ص: ١٩٨

هو بمعنى عدم صلاحيته للدخول تحت ذلك العقد فإنّ العقد يكون باطلاً كالنهي عن بيع العذره مثلاً و النهي عن نكاح المحارم و نحو ذلك و إن توجّه باعتبار أمر آخر خارج من زمان أو مكان أو صفة أو نحو ذلك فإنّ العقد صحيح و إن لزم الإثم

بمخالفة النهى كانهى عن البيع يوم الجمعة بعد النداء فإن النهى إنما وقع من حيث هذا الزمان لا تعلق له بأصل المبيع و ما نحن فيه من قبيل الأوّل لأنّ النهى وقع عن هذا الناصبى و الناصبى من حيث هما لما عليه من الكفر و النجاسه فالمعقود عليه غير صالح فى حدّ ذاته للعقد لما هو عليه لما ذكرناه لا باعتبار أمر خارج و هذا بحمد الله سبحانه واضح.

### و ثانيها: ما ذكرتموه من أنه لو زنا بها زان فهل تحلّ له بعد مفارقه أم لا؟

فجوابه معلوم ممّا ذكرناه لأنّ التحريم المؤيّد الذى ذكره الأصحاب هنا إنّما يترتب على الزنا بذات البعل و هذه ليست ذات بعل كما عرفت فيحلّ له التزويج بها بعد المفارقه سواء كانت مؤمنه تحت ناصبى أو ناصبىه تحت مؤمن ثم رجعت عن نصبها إلى المذهب الحقّ فإنّه يجوز التزويج بها لمن زنا بها أوّلًا حال نصبها، و أمّا لو بقيت على النصب فإنّه لا يجوز التزويج بها من حيث النصب و كذا ما ذكرتموه من أنه لو غاب غيبه طويله إلى آخره فإنّه يجوز لأنّها ليست بذات بعل و لكن يجب أوّلًا استبراءها من ماء الأوّل و إن كان زنا لأنّ الأظهر عندنا كما صرّحت به الأخبار عدم جواز التزويج بالزانية إلّا بعد الاستبراء من ماء الزانى بها.

### و ثالثها: أنه لا يخفى أنّ ما تقدّم من البحث و الكلام فى هذا المقام كلّ فى الناصب و الناصبىه، و أمّا غيرهما من المخالفين الذين هم من أهل الضلال المحكوم بإسلامهم فى الأخبار الدالّة على التثليث كما تقدّمت فى البحث الأوّل من المقام السابق فهل يجوز لهم التزويج بالمؤمنه أم لا؟ وهل يجوز للمؤمن التزويج بامرأه منهم أم لا؟

مقتضى الأخبار الدالّة على إسلامهم و الأخبار الدالّة على جواز النكاح و الطهاره و نحوهما دائر مدار حصول الإسلام و هو

ص: ١٩٩

صحّ النكاح فى الموضوعين المذكورين إلّا أنّه جملة من الأخبار قد صرّحت بالمنع فى الصورة الأولى و هى تزويجهم بالمؤمنه فإنّ مقتضى ما عرفت من الحكم بإسلامهم و إنّ النكاح مترتب على الإسلام هو صحّ النكاح فى هذه الصورة و لكن هذه الروايات المشار إليها قد منعت منه، و منها قوله (عليه السلام) فى صحيحه عبد الله بن سنان المتقدّمه فى هذا المقام: و لا يتزوّج المستضعف المؤمنه، و قوله (عليه السلام) فى صحيحه زراره المتقدّمه أيضاً: تزوّجوا فى الشكاك و لا تزوّجوه لأنّ المرأه تأخذ من أدب زوجها و يقهرها على دينه.

و قوله (عليه السلام) فى روايه الفضيل المتقدّمه أيضاً: العارفة لا توضع إلّا عند عارف، و قوله فى روايته الأخرى: قلت: أزوّجها غير الناصب و لا العارفة؟ قال: غيره أحبّ إلى.

و قد عرفت ممّا قدّمناه أنّ غير الناصب و لا العارف هو القسم الثالث الذين هم أهل الضلال فهذه الروايات كما ترى كلّها متّفقه فى عدم جواز أهل الضلال بالمؤمنه و الظاهر تقييد الأخبار الأولى بها لأنّ دلاله تلك الأخبار على الجواز فى هذه الصورة إنّما هو بطريق الإطلاق و هذه النصوص مقيدة و مخصوصه بهذه الصورة و المقيّد يحكم على المطلق و احتمال العمل بتلك الأخبار و حمل هذه الأخبار على الكراهه كما هى عادة الأصحاب و طريقتهم المستمرّه فى أكثر الأبواب و إن أمكن إلّا أنّ القاعده الأولى منصوصه و هذه القاعده لا أعرف عليها دليلاً و إن اشتهر بينهم العمل بها و القائلون بإسلام المخالف يقولون بجواز نكاحه

على كراهه و يجعلون الكراهه فى المستضعف و نحوه أخفّ و الحقّ هو ما ذكرناه و اخترناه لأنّه المستفاد من الأخبار الواضحه المنار و الله العالم.

الموضع الثالث: فى الكلام فى حلّ ذبيحته.

اعلم أنّ الأصحاب رضوان الله عليهم قد اختلفوا فى ذلك بعد اتفاقهم على تحريم ذبيحه الناصب فالمشهور الاكتفاء فى صحّحه الذبح بمجرّد إظهار الشهادتين بشرط أن لا- يعتقد ما يخرجّه عن الإسلام كالنّاصب لأهل البيت (عليهم السلام) و هذا مبنى عندهم على تخصيص الناصب بفرد خاص من المخالفين كما تقدّم ذكره و نقل عن

ص: ٢٠٠

ابن البرّاج أنّه منع من ذبيحه غير أهل الحقّ، و عن ابن إدريس أنّه قصر الحكم على المؤمن و المستضعف و استثنى أبو الصلاح من المخالف جاحداً النصّ فمنع من ذبيحته و أجاز العلّامة ذبّاحه المخالف غير الناصبى مطلقاً بشرط اعتقاده و جوب التسميه هذا ما اطّلت عليه من أقوالهم على ما نقله فى الكفايه و الواجب أوّلاً نقل الأخبار المتعلّقه بهذه المسأله و بيان ما يظهر منها فإنّها هى التى عليها المدار فى الإيراد و الإصدار و لا يلتفت بعد ذلك إلى خلاف من خالف و لا وفاق من وافق فمنها: ما رواه الشيخ عن أبى بصير فى الموثّق قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ذبيحه الناصب لا تحلّ.

و عن أبى بصير فى الموثّق عن أبى جعفر (عليه السلام) أنّه قال: لا تحلّ ذبائح الحروريه.

و عن أبى بصير فى الموثّق قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشتري اللحم من السوق و عنده من يذبح و يبيع من إخوانه فيتعمّد الشراء من النّصاب؟ فقال: أى شىء تسألنى أن أقول ما يأكل إلّا مثل الميتة و الدم و لحم الخنزير، قلت: سبحان الله مثل الدم و الميتة و لحم الخنزير؟ فقال: نعم و أعظم عند الله من ذلك، ثمّ قال: إنّ هذا فى قلبه على المؤمنين مرض.

و عن الفضيل بن يسار فى الموثّق عن أبى عبد الله (عليه السلام) فقال ذكر النّصاب فقال: لا تناكحهم و لا تأكل ذبيحتهم و لا تسكن معهم.

و روى الشيخ عن محمد بن قيس فى الصحيح عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ذبيحه من دان بكلمه الإسلام و صام و صلّى لكم حلال إذا ذكر اسم الله عليه.

و عن حمران فى الصحيح عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سمعته يقول: لا تأكل ذبيحه الناصب إلّا أن تسمعه يسمّى.

و عن زكريا بن آدم قال: قال أبو الحسن (عليه السلام): أنّى أنهاك عن ذبيحه كلّ من كان على خلاف الذى أنت عليه و أصحابك إلّا فى وقت الضروره إليه.

و ما رواه المشايخ الثلاثة عن الحلبي فى الصحيح قال: سألته عن ذبيحه المرجئى و الحرورى فقال: كله و أقر و استقر حتّى يكون ما يكون.

و روى الشيخ عن بشير أبى غيلان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذبائح اليهود و النصارى و النصاب قال: فلوى شدقه و قال: كلّها إلى يوم ما أقول حيث قد عرفت صدق الناصب على المخالف الغير المستضعف و نحوه فالمستفاد من هذه الأخبار بعد ضم بعضها إلى بعض هو تحريم ذبيحه المخالف إلّا فى موضع التقيّه أو مع حضور ذبحه و سماع التسميه منه و الوجه فى التحريم مع عدم حضور التسميه ما صرح به بعض الأخبار من أنّه الاسم و لا يؤمن عليه إلّا المؤمن فلذا حرمت ذبيحته مع عدم حضور التسميه، و أمّا مع الحضور فيدخل تحت قوله عزّ و جلّ (فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) و قوله (وَ مَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) و ما ذكرناه وجه جمع بين الأخبار المذكوره إلّا أنّى لا أعلم قائلاً به.

و أنت خبير بما فى ظاهر هذه الأخبار من الدلاله على أنّ المراد بالناصب هو مطلق المخالف الغير المستضعف و الجاهل لما عرفت من ندره هذا الفرد الذى يدعونه فى الناس و الذى يستفاد من هذه الأخبار و غيرها أنّ هذا الفرد أكثر الأفراد فى الناس لكثرة السؤالات عنه بالنسبه إلى الذبح و بالنسبه إلى النكاح و بالنسبه إلى حلّ المال و الدم و عدمه و بالنسبه إلى إمامته و الائتمام به إلى غير ذلك من الأحكام التى يقف عليها المتتبع.

المقام الثالث: اعلم أنّ المستفاد من الأخبار أنّ كلّما ذكرنا من الأحكام بالنسبه إلى الناصب فهو يجرى على كلّ من خالف المذهب الحقّ و أنكر واحداً من الأئمه الاثنى عشر أو زاد فيهم من ليس منهم كالزيديه و الواقفيه و الفطحيه و نحوها بل ظاهر بعض الأخبار دخولهم فى النصاب و شمول هذا اللفظ لهم أيضاً و قد تقدّم فى الأخبار المتقدمه فى البحث الأوّل من المقام الأوّل قول الصادق (عليه السلام) فى بعض تلك الأخبار: من عرفنا كان مؤمناً و من أنكرنا كان كافراً و من لم يعرفنا و لم ينكرنا كان ضالاً، و فى آخر: الإمام من الله عزّ و جلّ بينه و بين خلقه من عرفه كان مؤمناً و من أنكره كان كافراً،

وفى ثالث: عن النبىّ (صلى الله عليه و آله) قال: الأئمه بعدى اثنى عشر المقرّ بهم مؤمن و المنكر لهم كافر، وفى رابع: عن على بن الحسين (عليهما السلام) قال: الأئمه بعدى ثمانيه إلى أن قال: من أبغضنا و ردّنا أو ردّ واحداً منا فهو كافر بالله و آياته، وفى خامس: عن أبى جعفر (عليه السلام) أنّه قيل له: أ رأيت من جحد إماماً منكم ما حاله؟ قال: من جحد إماماً من الأئمه و برئ منه و من دينه فهو مرتدّ عن الإسلام لأنّ الإمام من الله و دينه دين الله و من برئ من دين الله فهو مباح الدم فى تلك الحال إلّا أن يرجع و يتوب إلى الله.

و روى الثقة الجليل محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى فى كتاب الرجال بسنده إلى على بن حديد قال: سمعت من سأل أبا الحسن (عليه السلام) فقال: أنّى سمعت محمد بن بشير يقول: إنّك لست موسى بن جعفر الذى أنت إمامنا و حجّتنا فيما بيننا و بين الله؟ قال: فقال (عليه السلام): لعنه الله ثلاثاً و أذاقه حرّ الحديد قتله الله أخبث ما يكون من قتله، فقلت: إذا سمعت ذلك منه أ و ليس حلال لى دمه مباح كما أبيع دم السبّاب لرسول الله (صلى الله عليه و آله) و الإمام؟ قال: نعم حل و الله حل و الله دمه و أباحه لك و لمن يسمع ذلك منه إلى أن قال فقلت: أ رأيت إذا أنا لم أخف أن أعصم به بريئاً ثم لم أفعل و لم أقتله ما علىّ من الوزر؟ فقال: يكون عليك وزر أضعافاً مضاعفةً من غير أن ينقص من وزره شىء أما علمت أنّ أفضل الشهداء درجة يوم

القيامه من نصر الله و رسوله بظهر الغيب و ردّ عن الله و عن رسوله (صلى الله عليه و آله).

و من ذلك ما رواه الثقة الجليل أبو عمرو الكشى المتقدّم ذكره بإسناده عن ابن أبي عمير عن من حدّثه قال: سألت محمد بن على الرضا (عليهما السلام) عن هذه الآيه (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) قال: وردت فى النصاب و الزيديه و الواقفه من النّصاب.

و ما رواه أيضاً بسنده إلى عمر بن يزيد قال: دخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) فحدّثنى مليّاً فى فضائل الشيعة ثمّ قال: إنّ من الشيعة بعدنا من همّ شرّ من النصاب فقلت: جعلت فداك أليس ينتحلون مودّتكم و يبرأون من عدوّكم؟ قال: نعم، قلت: جعلت فداك بين لنا لنعرفهم؟ قال: إنّما هم قوم يفتنون يزيد و يفتنون موسى.

ص: ٢٠٣

و ما رواه فيه أيضاً عن الجواد (عليه السلام) قال: إنّ الزيديه و الواقفه و النصاب بمنزله واحده.

و روى القطب الراوندى فى كتاب الخرائج و الجرائح عن أحمد بن محمد بن مطهر قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبى محمّد (عليه السلام) من أهل الجبل يسأله عمّن وقف على أبى الحسن موسى (عليه السلام) أتولّاهم أم أبرأ منهم؟ فكتب أ تترخّم على عمّك لا رحم الله عمّك و تبرأ منه أنا إلى الله برىء منهم فلا تتولّاهم و لا تعدّ مرضاهم و لا تشهد جنازتهم و لا تصلّ على أحد منهم مات أبداً سواء من جحد إماماً من الله أو زاد إماماً ليست إمامته من الله و جحداً و قال: المسأله أنّ الجاحد أمر آخرنا جاحد أمر أولنا و الزائد فىنا كالناقص الجاحد أمرنا.

و من ثمّ كان المشهور بين متقدّمى أصحابنا كما ذكره شيخنا البهائى فى كتاب مشرق الشمسيين تسميه الواقفه و الفطحيه بالممطوره يعنى الكلاب التى أصابها المطر فصارت نجاستها أشدّ و البعد عنها أعظم و أزيد.

وفى بعض الأخبار التى لم يحضرنى الآن موضعها ما يدلّ عليه أيضاً و الله العالم بحقائق أحكامه.

### [المسأله الثالثه و الستون ما قول شيخنا فىمن يفرّق بين يديه حاله القنوت]

الجواب و الله سبحانه الموقّق لإصابه الصواب أنّه لا يخفى أنّ الذى صرّح به الأصحاب فى هذا المقام من غير خلاف يعرف هو أنّه يستحبّ النظر فى حال القيام إلى موضع السجود و عليه يدلّ جملة من الأخبار و صرّحوا أيضاً من غير خلاف ينقل بأنّه فى حال القنوت يستحبّ النظر إلى باطن كفيّه حيث أنّ المشهور بينهم أنّه يستحبّ رفع كفيّه حال القنوت حيال وجهه مستقبلاً بباطنهما السماء و قيل حيال صدره و قيل تجعل باطنهما إلى الأرض و ظاهرهما إلى السماء وهما شاذان إلّا أنّا لم نقف على مستند فيما صرّحوا به من وظيفه الكفّين حال القنوت و إنّّه يستحبّ رفعهما حيال الوجه مستقبلاً بباطنهما السماء فضلاً عن استحباب النظر إليهما حال القنوت و الذى وصل إلينا ممّا يوهم التعلّق به لما ذكره روايتان

ص: ٢٠٤



الأولى: صحَّحه عبد الله بن سنان الوارده فى قنوت الوتر و هى ما رواه فى الصحيح عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: تدعو فى الوتر على العدوِّ و إن شئت سميتهم و تستغفر و ترفع يديك فى الوتر حيال وجهك و إن شئت تحت ثوبك و هى مع أن موردها الوتر قاصره عن إثبات المدعى إذ غاية ما يدلُّ عليه استحباب الرفع حيال الوجه، و أمَّا استقبال باطنهما السماء فلا إشعار به فضلاً عن الدلاله الظاهره عليه إلا أنَّ الشهيد فى الذكرى قال: و يستحبُّ رفع اليدين تلقاء وجهه مبسوطتين يستقبل ببطونهما السماء و ظهورهما الأرض قاله الأصحاب.

و روى عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام): و ترفع يديك حيال وجهك و إن شئت تحت ثوبك و يتلقى بباطنهما السماء و نحوه الفاضل الخراسانى فى الذخير.

و أنت خير بأننا لم نقف على روايه عبد الله بن سنان بهذه الصوره و الذى رأيناه هو ما ذكرناه من الروايه الوارده فى الوتر بالنحو الذى نقلناه و احتمال كونها روايه أخرى نقلها شيخنا الشهيد من الأصول التى كانت عنده كما وقع كثيراً ممكن و احتمال كون ذلك نقلًا للروايه التى ذكرناها بالمعنى لا يمكن إلا مع حمل الزيادة المذكوره على السهو أعنى قوله: يتلقى بباطنهما السماء.

الثانيه: ما رواه فى الفقيه عن أبى حمزه الثمالى قال: كان على بن الحسين (عليهما السلام) يقول فى آخر وتره و هو قائم: ربَّ أسأت و ظلمت نفسى و بئس ما صنعتُ و هذه يداى جزاء بما صنعت ثم يبسط يديه جميعاً قدام وجهه و يقول و هذه رقبتى خاضعه لك لما أتيت قال: ثم يطأ رأسه و يخضع برقبته ثم يقول: و ها أنا ذا بين يديك إلى آخره.

و هذه الروايه أيضاً كما ترى موردها صلاه الوتر و مع فالمفهوم منها أنه إنَّما يبسط يديه جميعاً قدام وجهه عند قوله: و هذه يداى جزاء بما صنعت مع كون الدعاء أمَّا هو فى آخر قنوت الوتر كما صرح به فى الخبر فهو مشعر بكون يديه قبل ذكر هذه الفقره من الدعاء ليست كذلك إلا أن يحمل على البسط التام و إن كانت قبل ذلك مبسوطه فى الجمله.

و من هنا يمكن أن ما حكم به الأصحاب من استحباب رفع اليدين حيال الوجه حال القنوت مستقبلاً بباطنهما السماء مأخوذ من هذين الخبرين بضم

ص: ٢٠٥

تنقيح المناط حيث إنه لا يعرف لقنوت الوتر خصوصيه بذلك فيتعدى إلى جميع مواضع القنوت.

و يؤيده أيضاً أن أصل رفع اليدين فى القنوت لم ينقل فى شىء من أخبار القنوت فيما أعلم بالكليه و إنَّما وجد فى هذين الخبرين و لو خَلينا و ظاهرها مع قطع النظر عن هذين الخبرين لكان غاية ما يفهم منها هو الدعاء بعد القراءه فى الركعه الثانيه بما ورد عن أدعيه القنوت من رفع بالكليه.

و كيف كان فما ذكر من استحباب النظر حال القنوت إلى باطن الكفين خال من الدليل أيضاً لما عرفت فى الأصل الذى ينتهى عليه هذا الحكم و قد اعترف بذلك الأصحاب أيضاً كما يفهم من المحقق فى المعتبر و الشهيد فى الذكرى.

و أمَّا ما ذكرتموه من النظر حال القنوت إلى موضع السجود فهذا شىء لم يذكره أحد من الأصحاب و إنَّما استنبطه أخونا

المقدس الشيخ عبد علي (رحمه الله) من حيث توغّله في الأخبار محتمل القيام في الأخبار الدالّة على استحباب النظر إلى موضع السجود حال القيام على ما هو أعمّ من قيام القنوت وغيره فصار يفرّق بين يديه حال قنوته و ينظر إلى موضع سجوده وهو وإن احتمل إلّا أنّ العمل على ما عليه الأصحاب سلفاً و خلفاً ممّا قدّمنا ذكره عنهم فإنّ اتفاهم على الحكم سيما المتقدّمين منهم كالصدوقين و الشيخ المفيد و نحوهم ممّن عاصروهم و تقدّم عليهم ممّا يثمر الظنّ الغالب بل العلم العادي بأنّ ذلك مذهب أهل البيت صلوات الله عليهم فإنّ مذهب كلّ إمام إنّما يعلم بنقل أتباعه و شيعته و عملهم على أنّ ما ذهب إليه (قدس سره) لا يخلو أيضاً من غفله فإنّه إن كان عمله على الأخبار و اطراح كلام الأصحاب في هذا الباب و الأخبار خاليه من رفع اليدين بالكلية كما أشرنا إليه آنفاً و الرفع إنّما وجد في هذين الخبرين المختصّين بقنوت الوتر فالواجب عليه بمقتضى قاعدته في القنوت إنّما هو الدعاء خاصّه بدون رفع اليدين و إن استند إلى كلام الأصحاب في رفع اليدين فينبغي أن يستند إليه أيضاً في باقي الأحكام المذكوره و إلّا فلا معنى لمتابعتهم في بعض و التخلف في بعض فإنّ جميع هذه الأحكام من استحباب رفع اليدين و كونهما حيال الوجه و استقبال السماء بباطنهما و استحباب النظر إليهما إنّما هو في كلام الأصحاب كما عرفت و الله

ص: ٢٠٦

العالم.

### المسألة الرابعة و الستون قال سلّمه الله: ما قول شيخنا في النذر بغير شرط هل ينعقد أم لا ينعقد إلّا بشرط

كما قال السيّد المرتضى (رحمه الله) النذر وعد بشرط و ما يقول فيمن نذر صلاه الليل أو صوم كلّ خميس مثلاً و لم يف و أراد بطلان النذر هل يلزمه كفّاره واحده و لكلّ ليله لم يصل النافله فيها أو لكلّ خميس لم يصمه كفّاره و يكون ال نذر واحداً و كفّارته متعدّده؟ أفتنا أيّدك الله.

الجواب و منه جلّ شأنه إفاضه الصواب: إنّ الكلام في هذه المسألة يقع في مقامين حيث أنّها تضمّنت مسألتين منفردتين.

المقام الأوّل: في بيان انعقاد النذر المطلق و عدمه.

اعلم أنّ المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم هو الانعقاد و ادّعى عليه الشيخ في الخلاف الإجماع و نقل عن المرتضى (رضى الله عنه) المنع و احتجّ عليه بإجماع الطائفة، و ما نقل عن تغلب من أنّ النذر عند العرب وعد بشرط و الشرع ورد بلسان العرب و عورض بدعوى الشيخ الإجماع و بما نقل عن العرب أيضاً من أنّه وعد بغير شرط أيضاً.

أقول: و الواجب هو الرجوع في ذلك إلى ما يستفاد من الأخبار التي هي المعتمد في الإيراد و الإصدار لا إلى مثل هذا الإجماع الذي تملّه الأذهان السليمة و الطباع.

و أنت خبير بأنّ الأخبار المتعلّقه بالنذر على أقسام ثلاثه؛ فمنها و هو معظمها قد اشتمل على الشرط، و منها و هو كثير أيضاً مطلق قابل للحمل على كلّ من القولين و به استدللّ في البين و منها: ما هو ظاهر الدلالة على الإطلاق و هذا هو الذي يحتاج إلى ذكره هنا و هو متفرّق في الأخبار يحتاج إلى تتبع و نظر فيه بعين الاعتبار و الذي حضرني من ذلك روايات منها: موثّقه عمّار قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقول: لله عليّ أن

ص: ٢٠٧

أصوم شهراً أو أكثر من ذلك أو أقلّ فعرض له أمر لا بدّ له من أن يسافر أو يصوم و هو مسافر؟ قال: إذا سافر فليفطر فإنّه لا يحلّ له الصوم في السفر فريضه كان أو غيره و الصوم في السفر معصيه.

و روى الصدوق في الفقيه مرسلًا قال: سُئِلَ أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يغضب فيقول: عليّ المشى إلى بيت الله الحرام فقال: إذا لم يقل لله عليّ فليس بشىء.

و حمل إطلاقهما على التقييد بالشرط بعيد في الأوّل إذ الظاهر أنّ ما ذكر من اللفظ هو صيغته النذر التي وقعت، و أمّا في الثاني فهو محتمل قريباً إذ الظاهر أنّ قول هذا اللفظ في حال الغضب إنّما هو من حيث قصد الزجر عن فعل فيجعل على نفسه هذا الأمر الشديد المشقّه لئلا يرتكبه فإنّ المقام لا يلائم الحمل على الشكر.

و منها: ما رواه الكليني في الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا قال الرجل عليّ المشى إلى بيت الله و هو محرم بحجّه أو عليّ هدى كذا و كذا فليس بشىء حتّى يقول لله عليّ المشى إلى بيته أو يقول: لله عليّ أن أحرم بحجّه أو يقول: لله عليّ هدى كذا و كذا إن لم أفعل كذا و كذا و الاستدلال بهذا الخبر مبنى على تعلق قوله في آخر الخبر إن لم أفعل كذا و كذا.

و بالجمله الأخيره فيكون في الخبر دلالة على وقوع النذر مطلقاً تارةً و مشروطاً اخرى و هذا هو الظاهر.

و أمّا حملة على تعلق الشرط المذكور بكلّ من الجمل المتقدّمه فالظاهر بعده عن مقتضى السياق كما لا يخفى على الناظر.

و منها: رواه أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قال: عليّ نذر قال: ليس النذر بشىء حتّى يسمّى لله صياماً أو صدقه أو هدياً أو حجّاً و نحوها رواه أبي بصير و التقريب فيهما أنّه (عليه السلام) بطل هذا النذر من حيث عدم ذكر المنذور و كونه طاعه لا من حيث الإطلاق و مفهومه أنّه لو أضاف أحد هذه الأشياء إلى ما ذكره لصحّ نذره.

و منها: ما رواه في الكافي و الفقيه في الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إن قلت: لله عليّ فكفّاره يمين و التقريب فيها أنّه ربّ الكفّاره على قوله: لله على فلا- يكون غيره معتبر أخرج من ذلك ذكر المنذور لعدم تحقّق النذر بدونه فيبقى ما عداه مندرجاً تحت الإطلاق

ص: ٢٠٨

و وجه الاحتمال فيها بحمل إطلاقها على الروايات المقيّده بالشرط غير مفسد إذ لعلّ المراد إنّما هو بيان كون كفّاره النذر متى كان صحيحاً و يجىء لله كفّاره يمين.

و حاصل معنى الخبر حينئذ إذا قلت فى صيغته النذر المشتمل على الشرط بهذه اللفظه لزمتم كفاره يمين و يؤيده عدم ذكر المنذور و لو كان هذا حكاية صوره النذر لذكر فيه المنذور البته.

و بالجمله: أنّ باب الاحتمال مفتوح فى الخبر المذكور.

و كيف كان فان و إن كان الأقرب ما هو القول المشهور إلّا أنّ الجزم بالفتوى به محلّ إشكال و الاحتياط يقتضى الاقتصار فى النذر على المشروط و لم أقف على موافق للمرتضى فيما ذهب إليه هنا إلّا أنّ بعضهم توقّف فى ذلك مع ترجيح القول المشهور كما يظهر من السيد السند (قدس سره) فى شرح النافع و الفاضل الخراسانى فى الكفايه و هو نحو ما ذكرناه.

المقام الثانى: فى نذر صلاه الليل فى كلّ ليله و نذر صوم يوم من كلّ أسبوع و إنّه هل يلزمه من إبطال النذر و العزم على تركه بالكليه كفاره واحده أو كفارات لكلّ ليله لم يصلّ فيها صلاه الليل و كلّ يوم لم يصم فيه و فيه إشكال ينشأ من كونه نذراً واحداً أو نذوراً متعدّده و لم أقف فى هذا المقام على تصريح صريح بذلك فى شىء من كلام علمائنا الأعلام إلّا على ما يظهر من كلامهم رضوان الله عليهم فى مسأله ما لو حثّ عامداً عالماً و لزمته الكفاره فهل ينحلّ النذر بذلك أم لا يجب بعد ذلك الإتيان بالمنذور و لا يترتب على المخالفه إثم و لا كفاره لأنّ المخالفه قد حصلت و هى لا تتكرر لاستحاله تحصيل الحاصل أم لا- ينحلّ بل يبقى على ما كان عليه و إن وجبت الكفاره و القضاء فى بعض الموارد المشهور الأول بل كاد يكون إجماعاً و قيل بالتفصيل فى هذا المقام بين المتّحد و المتعدّد.

قال مولانا المحدث الكاشانى (قدس سره) فى المفاتيح فى باب النذر و إذا حثّ عامداً عالماً مختاراً أثمّ و وجبت الكفاره و لو كان مكرهاً أو سهواً أو نسياناً أو جهلاً فلا إثم و لا كفاره لأنّ الزجر و البعث المقصودين إنّما يكونان مع الاختيار و المكره هل ينحلّ

ص: ٢٠٩

به النذر حينئذ الأصحّ لا- لعدم دخوله تحت الصيغه امّياً مع العمده فالمشهور الانحلال مطلقاً و ربّما يدعى عليه الإجماع لأنّ المخالفه لا تتكرر لاستحاله تحصيل الحاصل، و من المعاصرين من جزم بعدم الانحلال مع تعدّد أفراد المخالفه كما إذا نذر صوم كلّ خميس مثلاً لجواز تكرّر المخالفه حينئذ و للمكاتبه الصحيحه فيمن نذر صوم كلّ سبت و إن كنت أفطرت منه من غير علّه فتصدّق بعدد كلّ يوم على سبعة مساكين و فيه أنّ هذا فديه و ليس كفاره لحنث النذر إلّا أن يختصّ بمثله، و الصواب أن يحمل الروايه على من لم يرد الحنث و كان ثابتاً على نذره دون من أبطل نذره و كذا فى كلّ مخالفه من غير علّه انتهى كلامه زيد مقامه.

أقول: أمّا بعض المعاصرين الذى ذكره فهو على ما ذكر شارح الكتاب و هو ابن أخت المصنّف شيخنا البهائى عطر الله مرقده لأنّه أحد المشايخ المحدث المذكور بالإجازه كما ذكرنا فى صدر كتابه الوافى.

و أمّياً الصحيحه التى أشار إليها فهى ما رواه الشيخ فى الصحيح عن على بن مهزيار قال: كتب بندار مولى إدريس: يا سيّدى نذرت أن أصوم كلّ سبت فإن أنا لم أصمه ما يلزمنى من الكفاره؟ فكتب (عليه السلام) و قرأته: لا يتركه إلّا من علّه و ليس

عليك صومه في سفر ولا - مرض إلما أن تكون نويت ذلك و إن كنت أفطرت فيه من غير عله فتصدق بعدد كل يوم لسبعه مساكين الحديث.

هكذا أورده الشيخ في التهذيب بلفظ سبعة إلاً أن الصدوق في الفقيه أورد مضمون الخبر من غير اسناد إلى أحد و ذكر عشره مكان سبعة و كذا في كتاب المقنع الذي من قاعدته فيه نقل متون الأخبار و الافتاء بها و الظاهر ترجيح ما ذكره الصدوق عطر الله مرقده في الكتابين لما علم من أحوال الشيخ (قدس سره) في التهذيب و ما وقع له فيه من التغيير و التبديل و السهو و التحريف في متون الأخبار و أسانيدها كما تحديناه و تتبعناه في مواضع لا تحصى و قلما يسلم حديث من هذه العلل و متى كان الحديث بلفظ عشره كما ذكره الصدوق كان ما ذكر في الخبر كفاره لا فديه كما زعمه و هي أحد خصال كفاره اليمين و كفاره النذر عندنا كما هو الظاهر من الأخبار كفاره يمين و هو أحد الأقوال في المسألة و أظهرها لما حققناه في محل أليق على ما ذكره

ص: ٢١٠

من أنها فديه مردود بأن روايات موردها كلها العجز عن المنذور و حصول العذر عن الإتيان به لا تركه عمداً و لم يرد فيها و لا في غيرها أنه مع الترك عمداً إنما تجب الفديه بل عموم الأخبار تدل على وجوب الكفاره مع المخالفه عمداً متعدداً كان النذر أو متحداً و من الأخبار المشار إليها روايه على بن مهزيار أنه كتب إليه: يا سيدي رجل نذر أن يصوم يوماً بعينه فوق ذلك اليوم على أهله ما عليه من الكفاره؟ فكتب إليه: يصوم يوماً بدل يوم و تحرير رقبه مؤمنه.

و إطلاق الخبر المذكور شامل لما لو كان ذلك اليوم متحداً أو متعدداً كصوم كل خميس مثلاً لصدق العنوان المذكور عليه و نحوها روايه الصيقل عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) كما في روايه على بن مهزيار المذكور.

و أما قوله: و الصواب أن تحمل الروايه على من لا يرد الحنث و كان ثابتاً على نذره فإن فيه بناءً على ما ذكرناه من كون الكفاره المذكوره إطعام عشره مساكين التي هي أحد خصال كفاره اليمين أنه لا منافاه بين وجوب الكفاره بالمخالفه و بين بقائه على نذره و عدم انحلاله متى كان متعدداً و الظاهر أن الذي ألجأ إلى هذه التكيلفات هو وجود لفظ السبعه في الروايه و هي لا تنطبق على شيء من خصال الكفارات فحملها على الفديه و غفل عن ملاحظه متن الروايه في الفقيه و المقنع أو من حيث إنه فيهما لم يقع مسنداً و النظر بعين التأمل الصادق في المقام يؤيد ما قلناه من أن الظاهر أن ما وقع في التهذيب من لفظ السبعه فإنه من قلم الشيخ أو الناسخين و يؤيده أيضاً ما صرح به في الوافي قال بعد نقل الخبر المذكور: و ربما يوجد في بعض نسخ التهذيب في كتاب الأيمان و النذور تسعه مكان لسبعه و كأنه تصحيف إذ لم يعهد حذف حرف الجر في مثله، انتهى.

و كيف كان فظاهر صحيحه على بن مهزيار المذكوره بناءً على ما ذكرنا من لفظ عشره مكان سبعة و كذا ظاهر إطلاق روايته المتقدمه و نحوها روايه الصيقل هو وجوب الكفاره بالمخالفه تعمداً في النذر المتعدد كما هو موضع السؤال و منه يظهر كونه نذراً متعدداً لا متحداً كما توهمتم من أنه نذر متحد و كفارته متعدده فعلى هذا تجب الكفاره لكل خميس لم يصمه و كل ليله لم يصل فيها صلاه الليل

ص: ٢١١

و الكفّاره عندنا كفّاره يمين.

هذا ما يقتضيه التأميل بالنظر القاصر في المقام و هو الأوفق بالاحتياط المطلوب في جملة الأحكام و الله سبحانه أعلم و أولياؤه القائمون بمعالم الحلال و الحرام.

**المسألة الخامسة و الستون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في زيد لو نذر أن يجامع كلّ خميس و تزوّج بهند و هي ناذره أن تصوم كلّ خميس قبل أن تتزوّج به هل يجب عليها مطاوعته في ذلك و تكفّر مع قدرتها على الكفّاره أم ينفسخ نذرها**

مع كونه يحصل له مندوحه من دونها أمّيا بأمره بالملك أو باستمتاع أو بتزويج غيرها و يتأتى له الفعل بما قلنا و يتخلّص من الكفّاره و هي ليس كذلك و نذرها منعقد سابقاً فكيف يجوز بطلانه كما سمعنا من بعض المعاصرين حيث قالوا بصحّه نذره و بطلان نذرها وازروا على من قال بصحّه نذرها و العجب ممّن يحكم ببطلان نذرها و لم يوجب على زوجها السعى في تحصيل نكاح غيرها لأنّه تزوّج زوجته متعذّره الوطى في ذلك اليوم كما أنّه لو صادف الخميس حيض هل يبطل نذره أم يجب عليه السعى في تحصيل غيرها و إذا وجب عليه في حال النذر كذلك إذا كان معتكفاً و إلّا فأمّا الكفّاره أو السعى في كلّ خميس أو لا كفّاره مع التعذّر و أنت أعلم ورائك أعلى فأفتنا أيّدك الله.

الجواب و به سبحانه الاستعانة لتدليل هذه الصعاب و إلهام الحقّ فيها و الصواب أنّي لم أقف في هذا المقام على خبر بخصوص هذا السؤال إلّا أنّه يمكن استنباط الحكم فيه من القواعد المقرّره في الأخبار و كلام علمائنا الأبرار و هو أن يقال: إنّ لا ريب أنّ نذر المرأة المذكوره في ذلك الوقت نذر شرعي منعقد إجماعاً نصّاً و فتوى فيجب الوفاء به و نذر الزوج غير مناف له حتّى يحتاج إلى تكلف الجمع بين النذرين لأنّه إنّما نذر الجماع في هذا اليوم مطلقاً و حينئذ فيجب عليه الجماع فيما لا مانع منه من النساء زوجته أو متعه أو أمّه محلّله أو مملوكه أو نحو ذلك و المنافاه إنّما تحصل لو نذر نكاح تلك الزوجه في ذلك اليوم كأن ينذر إن تزوّجت فلانه فله على أن أجامعها في اليوم الفلاني و هو الذي نذرت صومه على أنّه متى كان نذره كذلك فالأظهر أيضاً هو انعقاد نذرها خاصّه لما عرفت من انعقاده شرعاً و حيث كان

ص: ٢١٢

الواجب عليها صومه بسبب النذر و النكاح في الصوم الواجب محرم كان اللازم بطلان نذره فيصير كما لو نذر جماعها في يوم حيضها و يؤيّد ما قلنا ما وقفت عليه في كلام لبعض علمائنا الأعلام و هو المقدس الشيخ مفلح الصيمرى نقله عنه ابنه الشيخ حسين قدّس الله روحيهما و هذه صورته: مسأله إذا نذرت المرأة و هي غريبه ان تزوّجها زيد صامت كلّ جمعه و نذر زيد إن تزوّجها وطأها كلّ جمعه انعقد نذرها دون نذره لأنّها نذرت في حال لا يتوقّف على رضاه و قد حصل الشرط لما يعقد النذر و وجب الوفاء به بخلاف نذره لأنّ نذر الواطئ إنّما يتناول المباح دون المحرّم و لا شك في تحريم وطئها و هي صائمه صوماً واجباً عليها كما لو كانت حائضاً و إذا نذر الوطى في يوم معيّن فاتفق تحريم الوطء لم ينعقد النذر.

نعم لو صادف يوم الجمعة سافراً أو طهرت في أثنائه من الحيض وجب الوطى فيه لوجوب الوفاء بالنذر كذا نقل من خط الشيخ حسين المذكور نقلًا عن والده المشار إليه و هو جيّد.

هذا كله مع الإغماض عن البحث و المناقشه فى انعقاد نذر المباح مشروطاً كان أو مطلقاً و إلاّ فإنّ ظاهر الأخبار و كلام جملة من علمائنا الأبرار و الظاهر أنّه المشهور هو اشتراط كون المنذور طاعه و عباده من صلاه و صيام و حجّ و نحوها.

ففى صحيحه أبى الصباح الكنانى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قال: علّى نذر قال: ليس النذر بشىء حتّى يسمّى لله شيئاً صياماً أو صدقه أو هدياً أو حجّاً.

و رواه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقول علّى نذر؟ قال: ليس بشىء حتّى يسمّى المنذور و يقول: علّى صوم لله أو تصدق أو يعتق أو يهدى هدياً.

الحديث.

وفى معناهما أخبار أخر.

نعم ما صرّح جملة منهم بانعقاد نذر المباح إذا كان راجحاً ديناً أو دنياً و صرّح آخر بانعقاد نذر المباح مطلقاً استناداً إلى روايه الجارويه و الروايه المذكوره عند الأصحاب مطرحه مأوله لمعارضه الأخبار المتقدمه.

و على ما ذكرنا فنذر النكاح لا يدخل فى باب الطاعات و العبادات إلاّ بتنزيل و تأويل بأن يقصد به أمراً راجحاً شرعياً مثل منع النفس عن الزنا و كسر الشهوه و طلب الولد و نحو ذلك.

و المذكور فى السؤال أعّم

ص: ٢١٣

من ذلك؛ فانعقاد نذره بمجره محل اشكال فكيف يعارض به النذر الصحيح الشرعى و هو نذر المرأه صيام ذلك اليوم الذى هو عباده مع خلوّ نذرها من الموانع وقت النذر و انعقاده إجماعاً نصّاً و فتوى و مع التسليم لصحّه نذر المباح فقد عرفت المانع من انعقاده و صحّته هنا و به يظهر أنّ ما نقلتموه عن ذلك البعض المذكور محلّ قصور و فتور و جميع ما ذكرتموه عليه كلام جيّد متين كما لا يخفى على الحاذق المكين و الله العالم.

**المسأله السادسه و الستون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى بنت ابن الزوجه و بنت بنتها و ما ورد فى تحريمهما روايه الإجماع و الآيه هل تناولهما أم لا**

لقله تعالى (وَ رَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ) و هاتان المذكورتان يطلق عليهما أنّهما فى حجر هذا الزوج الذى هو زوج أم الأب و أمّ الأم فافتنا أيدك الله.

الجواب و الله لهادى إلى جادّه الصواب أنّه لا ريب كما ذكرتم فى ثبوت التحريم و الاتفاق عليه بين الأصحاب فى هذا المقام و لكن الكلام فى حصول الدليل عليه من الأخبار و هو الذى عليه المدار فى الإيراد و الإصدار و تحقيق الكلام هنا مبنى على مسأله أخرى و هو ابن الابن أو البنت هل هو حقيقى يتعلّق به الحكم عند الإطلاق أو مجازى يحتاج إلى القرينه و إنّ الأصل عدم

دخوله تحت الإطلاق إلّا بالقرينه و الابن حقيقه إنّما هو ابن الصلب و الإشكال إنّما يتوجه على الثانى، و أمّا على الأوّل و هو كونه ابناً حقيقياً فلا إشكال كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى بتوفيق الملك المتعال.

و الذى ثبت عندى من الآيات المتكاثره فى باب الميراث و النكاح و الأخبار المستفيضه سيّما فى البابين أنّه ابن حقيقى كما حققت بذلك بما لا مزيد عليه و لا سابق سبق إليه فى كتاب الخمس من كتابى الحدائق الناضره فى أحكام العتره الطاهره فى مسأله دخول المنتسب إلى هاشم بالأُمّ فى الساده و أنّه ممّن يستحقّ الخمس و تحرم عليه الزكاه فمن أراد تحقيق الحال فليرجع إليه فإنّه قد أحاط بأطراف المقال و نقل الآيات و الأخبار و الأقوال و البحث فى ذلك بما لم يسبق إليه سابق فى هذا المجال فإذا ثبت ذلك فاعلم أنّ من الأخبار هذه المسأله ما رواه الكلينى و الشيخ عن

ص: ٢١٤

غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) أنّ علياً صلوات الله عليه قال: إذا تزوّج الرجل المرأة حرمت عليه ابنتها إذا دخل بالأُمّ فإذا لم يدخل بالأُمّ فلا بأس يتزوّج الابنه فإذا تزوّج بالابنه فدخل بها أو لم يدخل فقد حرمت عليه الام. الحديث.

و ما رواه فى التهذيب عن أبى بصير قال: سألت عن رجل تزوّج امرأة ثمّ طلقها قبل أن يدخل بها فقال: تحلّ له ابنتها و لا تحلّ له أمّها.

و ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبى نصر قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يتزوّج المرأة متعه أ يحلّ له أن يتزوّج ابنتها؟ قال: لا.

و ما رواه الشيخ فى الصحيح عن محمّد بن مسلم قال: سألت أحدهما (عليهما السلام) عن الرجل كانت له جاريه فأعتقت فتزوّجت فولدت أ يصلح لمولاها الأوّل أن يتزوّج ابنتها؟ قال: لا، هى حرام و هى ابنته و الحرّه و المملوكه فى هذا سواء إلى غير ذلك من الأخبار التى من هذا القبيل، و إطلاق البنت فيها شامل لبنت الصلب و ما يتناسل منها و ابنه الابن فنازلاً و كذا إطلاق الامّ شامل للجدّه و إن علت إطلاقاً حقيقياً لا يتوقّف على قرينه و لا دليل كما دلّت عليه الآيات و الأخبار التى قدّمنا الإشارة إليها، و حينئذ فتكون هذه الأخبار هى الدليل على التحريم فيما ذكرتموه من السؤال و بها يزول الإشكال.

نعم يرد على ما هو المشهور من تخصيص الولد حقيقه بمن كان للصلب دون من نزل بالأب و الامّ بما كانا كذلك دون من على من الآباء و الامّهات عدم وجود الدليل على التحريم فى هذا الوضع إلّا من جهة الإجماع.

قال شيخنا الشهيد الثانى (قدس سره) فى الروضه بعد قول المصنّف فى عدّ المحرّمات بالمصاهره: و ابنه الموطوءه فنازلاً ما لفظه أى ابنه ابنتها و ابنتها و إن لم يطلق عليها ابنه حقيقه انتهى.

و فيه أنّه إذا لم تكن ابنه حقيقه فهى غير داخله تحت إطلاق الأخبار المذكوره لأنّ اللفظ إنّما يحمل على حقيقته و هى المتبادره منه عند الإطلاق فلا يثبت هذا الحكم إلّا لابنه الصلب خاصّه.



نعم لهم الجواب عن ذلك بأن الألفاظ المذكوره و إن لم يكن حقيقه فى العموم إلا أن الإجماع على الحكم المذكور سلفاً و خلفاً قرينه على الحمل

ص: ٢١٥

على المعنى المجازى الذى ذكره و هو أن المراد بالابنه و الامّ فى الأخبار ما هو أعمّ، و أمّيا على ما ذكرناه فلا- حاجه إلى الاستعانه بهذا الإجماع لأنّ ما ذكرناه هو المعنى الحقيقى من اللفظ حيثما يطلق فى هذا المقام و غيره إلا مع القرينه الصارفه عنه.

و أما دخول البنات المشار إليهنّ فى الآيه فظاهر لأنّ الربيه هى بنت الزوجه المدخول بها و قد عرفت أنّها أعمّ من بنت الصلب، و أمّيا قيد فى حجوركم فقد اتفق علماء الإسلام كافه على عدم اشتراطه فى التحريم و إنّما خرج مخرج الغالب من كونهنّ كذلك.

قال شيخنا أمين الإسلام الطبرسى فى كتاب مجمع البيان بعد ذكر نحو ما ذكرناه: و هذا يقتضى تحريم بنت المرأه من غير زوجها و تحريم بنت ابنها و بنت ابنتها قربت أم بعدت لوقوع اسم الربيه عليهن، انتهى.

و بذلك أتضح الحال و زال الإشكال و الله العالم.

### **المسأله السابعه و الستون قال سلمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى كثير السفر هل هو من كان سفره أكثر من حضره**

و إن أقام عند أهله فى بلاده أو غير بلاده الشهرين و الثلاثه و الأكثر أو الأقل أو من غلب سفره على حضره و لم يقيم عند أهله عشره فى غير بلده كما هو المشهور بين الأصحاب، و ما قولك فى زمان التردّد لو مضى له شهر كذلك هل يقطع سفره كإقامه العشره بحيث لو سافر يقصر فى صلاته أم لا؟ أفنتا أيديك الله.

الجواب و منه سبحانه التوفيق لإصابه الصواب: إنّ هذه المسأله من مشكلات المسائل و أمّهات المعاضل لما سيظهر لك إن شاء الله تعالى فى المقام و الذى وقع فى كلام الأصحاب هو التعبير عن هذا الصنف بكثير السفر تاره و بمن كان سفره أكثر من حضره اخرى و لهم فى تفسير الكثره اختلاف بين الرجوع فيها إلى العرف و صدق الاسم عرفاً و بين الحصول بالثلاث و بين الفرق بين ذوى الصنعه، فالقول الأوّل و غيره فالثانى و بين الحصول بالثنتين فيتمّ فى الثالثه و لم نقف لهم فى هذه الأقوال على حجّه يعتمد عليها أزيد من ادعاء كلّ منهم دلالة العرف على ما يدّعيه و فيه ما لا يخفى على الفطن النبيه و المستفاد من الأخبار هو صدق الاسم بأحد العنوانات المذكوره فيها و هذه جمله من أخبار المسأله نتلوها عليك ليظهر لك صحّه ما ألقيناه

ص: ٢١٦

إليك.

فمنها: صحيحه محمّد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: ليس على الملاحين فى سفينتهم تقصير و لا على المكارى و الجمال.

وفى الصحيح أو الحسن عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: المكارى و الجمال الذى يختلف و ليس له مقام يتم الصلاة و يصوم شهر رمضان.

و عن زراره بأسانيد فيها الصحيح و الحسن قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): أربعة قد يجب عليهم التمام فى سفر كانوا أو حضر: المكارى و الكرى و الراعى و الأشتقان لأنه عملهم، و الكرى هنا بمعنى المكترى فليل بمعنى مفتعل و إن كان يستعمل فى المعنى الآخر أيضاً، و قد صرح ابن إدريس أنه من الأضداد و الأشتقان قيل هو أمين البيادر.

وفى الفقيه أنه البريد و يستفاد من هذا الخبر أن وجوب الإتمام على هؤلاء من حيث أنه عملهم و فيه دلالة على أن من كان السفر عمله لهذه الأمور المذكوره أو غيرها فإنه يجب عليه الإتمام.

وفى هذا الخبر و نحوه ما يشير إلى مناط الإتمام إنما هو ذلك لا من حيث الكثرة كما ذكره الأصحاب فإنه يجب عليه الإتمام.

و عن إسحاق بن عمار قال: سألته عن الملاحين و الأعراب هل عليهم تقصير؟ قال: لا، بيوتهم معهم.

وفى الصحيح عن سليمان بن جعفر الجعفرى عن من ذكره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: الأعراب لا يقصرون و ذلك أن منازلهم معهم.

وفى هذين الخبرين ما يؤيد سابقهما.

و عن على بن جعفر عن أخيه موسى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: أصحاب السفن يتمون فى سفنهم.

و روى الصدوق (قدس سره) فى كتاب الخصال فى الصحيح عن ابن أبي عمير يرفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) قال: خمسهم يتمون فى سفر كانوا أو حضر المكارى و الكرى و الأشتقان و هو البريد و الراعى و الملاح لأنه عملهم.

و الظاهر أن هذا الخبر مستند الصدوق فى تفسيره الأشتقان بالبريد و المشهور أنه أمين البيادر كما قدمنا قالوا و هو معرب دشتبان أى أمين البيادر و المستفاد من هذه الأخبار هو أن

ص: ٢١٧

المدار فى وجوب الإتمام على صدق أحد هذه العنوانات أو كون السفر عادته و المفهوم من كلام جملة منهم رضوان الله عليهم أن الضابط فى حصول الكثرة التى يترتب عليها وجوب الإتمام هو أن يسافر ثلاث مرّات بحيث ينقطع سفره بعد الاولى و الثانية أمّا بالوصول إلى بلده أو إلى موضع يعزم فيه الإقامة ثم يتجدد له بعد الصلاة تماماً عزم السفر و لا يفصل بين هذه الدفعات الثلاث بالإقامة عشره فى بلده مطلقاً وفى غير بلده مع نية الإقامة فإنه يجب عليه التمام فى الدفعه الثالثه و يبقى الحكم مستمراً إلى أن يقيم عشره على أحد الوجهين المتقدمين.

و الذى نصّ عليه الشيخ و جملة ممن تبعه فى قطع التمام فى الإيتاء أو بعد إتمام الثلاث إنما هو إقامة عشره فى بلده.

و ألحق العلامه و قبله المحقق فى النافع و من تبعهما العشره المنويه فى غير بلده.

و ألحق الشهيد و من تبعه العشره الحاصله بعد التردد ثلاثين يوماً أى مضى أربعين يوماً فى غير بلده متردداً أو عازماً على السفر.

و قيل بالاكْتفاء بمضى الثلاثين متردداً.

ثم إنَّ الشيخ و أتباعه صرّحوا أيضاً بأنّه لو أقام خمسة فى بلده قصر نهاراً صلاته دون صومه و أتمَّ ليلاً و توقّف فى هذا الحكم من أصله جملة من محققى متأخرى المتأخرين أولهم على الظاهر السيّد السند فى المدارك.

ثمَّ إنَّ المحدث الكاشانى و الفاضل الخراسانى و استند الأصحاب فيما ذكروه من أصل الحكم و هو انقطاع إتمام كثير السفر بإقامه عشره فى بلده إلى ما رواه الشيخ عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: المكارى إن لم يستقرّ فى منزله إلّا خمسة أيام و أقلّ قصير فى سفره بالنهار و أتمَّ بالليل و عليه صوم شهر رمضان و إن كان له مقام فى البلد الذى يذهب إليه عشره أيام قصر فى سفره و أفطر.

و أنت خبير بأنّ هذه الروايه مع ضعف سندها المانع من قيامها بمعارضه الأخبار الصحيحه الصريحه فى وجوب الإتمام على المكارى و نحوه و اشتمالها على ما لا يقول به أحد من الأصحاب من وجوب التقصير بإقامه أقلّ من خمسة الصادق على اليوم و اليومين فهى غير دالّه على ما يدّعونه

ص: ٢١٨

أما أوّلًا: فإنّ موردها المكارى خاصّه و المدعى أعمّ منه.

و أما ثانيًا: فلاّنها إنّما تضمّنت إقامه العشره فى البلد الذى يذهب إليه و المدعى إقامه العشره فى بلده.

و أما ثالثًا: فإنّ ظاهر الخبر أنّه إذا كان له إرادته المقام فى البلد الذى يذهب إليه قصر فى سفره إليه و اللازم من ذلك التقصير قبل الإقامه بل بمجرد العزم عليها و جميع ذلك خارج عن ما يقولون به.

نعم إنّ الصدوق فى الفقيه روى هذه الروايه فى الصحيح بنحو آخر قال: المكارى إذا لم يستقرّ فى منزله إلّا خمسة أيام أو أقلّ قصير فى سفره بالنهار و أتمَّ صلاه بالليل و عليه صوم شهر رمضان فإذا كان له مقام فى البلد الذى يذهب إليه عشره أيام أو أكثر و ينصرف إلى منزله و يكون له مقام عشره أيام أو أكثر قصير فى سفره و أفطر و مقتضى ظاهر هذه الروايه زياده على ما تقدّم اعتبار إقامه العشره فى منزله مضافه إلى العشره التى فى بلد الإقامه و ترتّب القصر على الإقامة و هو أشدّ إشكالاً و أقوى اعضالاً.

و ممّا ورد فى المسأله أيضاً روايه يونس عن بعض رجاله عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن حدّ المكارى الذى يصوم و يتمّ قال: أيّما مكار أقام فى منزله أو فى البلد الذى يدخله أقلّ من عشره أيام و جب عليه الصيام و التمام و إن كان مقامه فى منزله أو فى البلد الذى يدخله أكثر من عشره أيام فعليه التقصير و الإفطار.

و هذه الروايه مع ضعف سندها و إن كانت عاريه عن الإشكالات المتقدّمه إلّا أنّها تضمّنت الرجوع إلى التقصير بالإقامه في غير بلده أيضاً.

و قد عرفت من كلامهم كما هو المشهور بين المتقدّمين التخصيص ببلده و يمكن أن تكون هذه الروايه هي معتمد العلامه و من تبعه في إلحاق العشره المنويه في غير بلده بإقامه العشره في بلده لكن الروايه ضعيفه السند جداً و من شأن أصحاب هذا الاصطلاح المحدث و لا سيّما العلامه الذي هو أصله و مؤسّسه عدم العمل على مثل هذه الروايه و الخروج بها عن تلك الأخبار الصحاح الصراح المشار إليها قد استفاضت بوجوب الإتمام على المكارى و نحوه من تلك الأفراد المعدوده فيها و مقتضاها ثبوت الحكم و استمراره ما دام الاسم باقياً و العاده جاريه و الخروج عنها بهذين الخبرين مع ما عرفت من الإشكالات المتقدّمه مشكل أو مجرّد

ص: ٢١٩

دعوى اتفاق الأصحاب مع خلوه عن الدليل و هو أشكل.

نعم لو كان هذان الخبران موافقين لكلام الأصحاب و معتضدين باتّفاقهم و مجتمعين معه على أمر واحد لقوى الاعتماد عليهما في تخصيص تلك الأخبار إلّا أنّ الأمر كما عرفت ليس كذلك.

و كيف كان فقد ظهر لك ضعف القول بإلحاق الثلاثين المتردّد فيها أو العشره الحاصله بعد التردّد ثلاثين يوماً بالعشره المنويه في بلد الإقامه حيث إنّ هذه روايات المسأله التي ذكرناها و هي عاريه عن الإشاره إلى ذلك فضلاً عن التصريح به و الله العالم.

**المسأله الثامنه و الستون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا في الملايح و المكاريه هل يجوز لهم القصر و الإفطار في ابتداء عملهم حتّى يغلب سفرهم على حضرهم أم لا يجوز لهم**

بابتداء عملهم و فرضهم التمام دائماً أقاموا عند أهلهم أم غير أهلهم أم لا- يقيمون كما هو رأى الشيخ محمد مهدي الآن و للملايح حاله أخرى بأنهم يجزّون السفينه من البصره إلى الحلّه أو إلى بغداد و ما يركبون السفينه في النهار إلّا إذا أتى ريح موافق لسيرهم يرفعون به الشراع بحيث يجزّ سفينتهم على وفق جرّهم لها فيركبون في تلك الحال فيها فهؤلاء ما تقول فيهم إذا أتى السفر عليهم في شهر رمضان هل يجوز لهم الإفطار و الحال هذه أم لا؟ أفتنا أيّدك الله.

الجواب و به سبحانه الاستعانه لإصابه الحقّ و الصواب: أنّ هذه المسأله تشتمل على حكّمين: أحدهما: بالنسبه إلى حكم المكارى و الملايح في ابتداء عملهما، و الكلام في ذلك أمّا على مذاق الأصحاب و قواعدهم في هذا الباب فقد عرفت في جواب المسأله السابقه الضابط في وجوب الإتمام عندهم و أنّه إنّما يجب في السفره الثالثه على النهج المتقدّم ذكره و أنّه يستمرّ على ذلك إلى أن ينقطع بإقامه العشره على النمط المتقدّم شرحه، و أمّا بالنظر إلى ظواهر الأخبار كما اخترناه فإنّه يبنى على صدق الاسم بكونه مكارياً أو ملاحاً أو نحوهما وهل يثبت صدقه بمجرد الشروع في ذلك و العمل و الدخول فيه قاصداً الاستمرار على ذلك و أن يكون عمله و صنعته في جميع الأوقات و إلّا فلو قصد ذلك في سفره واحده أو أزيد مع إرادته الرجوع عن ذلك فإنّه يجب عليه التقصير أو يتوقّف ذلك على العرف و أنّه لا بدّ من التكرّر في العمل

حتى يصدق عليه عرفاً أنه مكار مثلاً أو ملاح فيلحقه بعد ذلك وجوب الإتمام إشكال و لعل الأقرب الثانى للتعليل الذى تقدم فى الأخبار من أنه عملهم و لا يصدق كونه عملهم إلا بالتكرّر فيه.

و أما ما نقلتموه عن الشيخ المشار إليه من الحكم بوجوب الإتمام أقاموا عند أهلهم أم غير أهلهم أم لا يقيمون إنما يتم بناءً على طرح الأخبار المتقدمه فى سابق هذه المسأله المستدل بها على انقطاع التمام بالنسبه إلى المكارى بالإقامه عشره فى بلده أو البلد الذى يذهب إليه بناءً على ما قدّمنا فيها من الإشكال أو يكون مراد الشيخ المزبور فيما نقلتموه عنه بالنسبه إلى الملاح خاصه دون المكارى و إن كان خلاف ظاهر كلامهم حيث أنّ مورد الروايات المكارى خاصه و إن كان ظاهر كلام الأصحاب العموم فهو بالنظر إلى الروايات خص الحكم بالمكارى و منع من إجرائه على الملايح و غيرهم و هو جتيد و قوفاً على مقتضى النص، إلا أنّك قد عرفت ما فى ذلك النص.

و ثانيهما: قولكم و للملايح حاله أخرى إلى آخر الكلام فإنه غير خال من الإجمال و الإبهام و عدم وضوح ما هو المقصود لكم و المرام.

و كيف كان فتحقيق الكلام فى المقام أنّ الظاهر أنّ الملاح الذى ورد فى الأخبار أنّه يجب عليه التمام لا يشترط فيه دوام جزه للسفينه بحيث لا يركب فيها بالكلية بل هو الذى يجزّ بها فى الوقت الذى يتوقّف السير عليه، و حينئذ فلا ينافى ذلك ركوبهم فيها فى الوقت الذى لا يحتاج إلى جزهم لها و لا يخرجون بذلك عن الاسم المذكور لأنّ مبنى التسميه جرت على ما هو الأغلّب و الأكثر و هو جزها فى أغلب الأوقات حتى أنّه لو اتفق فى بعض الأسفار ركوبهم فى السفينه من أول خروجهم إلى منتهى مقدمهم لعدم الحاجه إلى جزها فالظاهر أنّه لا يوجب زوال الاسم عنهم من حيث كون ذلك من أفراد الندره و خلاف الغالب فى جميع الأوقات و الأزمان، و حينئذ فمتى كان اسم الملاح باقياً تعلق به حكم الإتمام للصلاه و وجوب الصيام على أنّ الظاهر أنّه لا يختصّ بالذى يجزها بالحبال بل كلّ من له مدخل فى إجرائها كالجالس فيها يديرها يمنه و يسره و الذين يصنعون الشراع عليها و نحو ذلك من الأسباب الذى يتوقّف عليها

و الله العالم.

**المسأله التاسعه و الستون قال سلّمه الله تعالى: ما قول شيخنا فى الأصناف الذين ينزلون عند أهل بلد الحسين (عليه السلام) لو عملوا لهم لهماً أو حلاوه هل يكره لهم الأكل منها و ينكسر خاطر المضيف**

بعدم أكل الضيف من طعام يتعب له فى تدبيره و ربّما كان يقترض ثمنه و ربّما يحتاج أن يتكلّف بادام غيرهما فيحصل له الكلفه فى ذلك أم لا يكره لأنه إذا نزل الضيف بساحه قوم استحّبّ لهم إكرامه و صار تحت تصرّفهم فى المأكل و المشرب، فحينئذ لا يجوز له مخالفتهم و لا الامتناع عمّا يدعونه إليه و أنت أعلم ورائك أعلى فأفدنا أيديك الله.

الجواب و الله الهادى إلى جادّه الصواب: إنى لم أقف فى الأخبار على ما يدلّ على كراهه الأكل فى هذه الصورة و الذى ورد فى الأخبار هو ما قدّمنا ذكره فى جواب المسأله الحاديه و الثلاثين من كراهيه حمل اللحم و الأخبصه لمن قصد إلى زياره الحسين (عليه السلام) من أهل الأماكن القريبه إلى بلده (عليه السلام)، و أمّا أنّه بعد وصول الزوّار من أى بلد كان و نزولهم على جهه الضيافه و إنّه يكره لهم الأكل من هذه الأشياء لو تكلفها لهم صاحب المنزل فلم أقف فيه على خير يؤذن بالكراهه بل عموم الأخبار الدالّه على استحباب إكرام الضيف و التكلّف له شامل لهذا الموضع كما ذكرتموه و لا مخصّص لهذا و الله العالم.

**المسأله السبعون قال سلّمه الله تعالى: ما يقول شيخنا فى منجزات المريض من وقف و إبراء أو بيع أو هبه أو تملك أو عطيه هل يمضى ذلك من الأصل أم من الثلث كما هو المشهور؟**

أفتنا فى ذلك أيّدك الله.

الجواب و الله الهادى إلى جادّه الصواب

### تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعلَمُونَ  
الزمر: ٩

المقدمه:

تأسّس مركز القائميّه للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى فى المجالات الدينيه و الثقافيه و العلميه معتمداً على النشاطات الخالصه و الدؤوبه لجمع من الإخصائيين و المثقفين فى الجامعات و الحوزات العلميه.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقله المراكز القائميّه بتوفير المصادر فى العلوم الإسلاميه و تبعثها فى أنحاء البلاد و صعوبه الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسهُ القائميّه للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان إلى التوفير الأسهل و الأسرع للمعلومات و وصولها إلى الباحثين فى العلوم الإسلاميه و تقدم المؤسسة مجاناً مجموعه الكترونيه من الكتب و المقالات العلميه و الدراسات المفيده و هى منظمه فى برامج إلكترونيه و جاهزه فى مختلف اللغات عرضاً للباحثين و المثقفين و الراغبين فيها.

و تحاول المؤسسة تقديم الخدمه معتمده على النظرة العلميه البحتة البعيده من التعصبات الشخصيه و الاجتماعيه و السياسيه و القوميه و على أساس خطه تنوى تنظيم الأعمال و المنشورات الصادره من جميع مراكز الشيعه.

الأهداف:

نشر الثقافه الإسلاميه و تعاليم القرآن و آل بيت النبي عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحث للمصادر والمعلومات  
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات  
إقامة المسابقات في مطالعة الكتب  
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية  
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية  
افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)  
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة ( sms )

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

1. JAVA

2. ANDROID

3. EPUB

4. CHM

5. PDF

6. HTML

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائميّة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباهه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.



مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

